رمـــاح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد20 ديسمبر 2016
ISSN: 2392-5418
الايداع القانوني :24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) عمان – الاردن

مدير المجلة: الاستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس المجلة: الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د.خليل الرفاعي	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.فرنسوا بونو	جامعة باريس1	فرنسا
أ.د. جون بيار ديتري	جامعة باريس2	فرنسا
أ.د.وليام أنطوني	جامعة الينوي	الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د.فليب جيمس	جامعة اوكلاهوما نورما	الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د.أوكيل محمد السعيد	جامعة الملك فهد	السعودية
أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.محمود الوادي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د.عبد السلام أبو قحف	جامعة الإسكندرية	مصر
أ.د.سماح سيد محمد المرسي	جامعة القاهرة	مصر
أ.د .رمضان الشراح	جامعة الكويت	الكويت
أ.د.حيدر عباس	جامعة دمشق	سوريا
أ.د.ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د.فريد كورتل	جامعة سكيكدة	الجزائر
أ،د.كمال رزيق	جامعة البليدة	الجزائر
أ.د رامز الطنبور	جامعة الجنان	لبنان
أ.د.درمان سليمان	جامعة الموصل	العراق
أ.د.إبراهيم توهامي	جامعة الشارقة	الإمارات
أ.د. أحمد زكريا صيام	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات
أ.د.سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د.شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د.مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. زاهد الديري	مركز رماح	الأردن
أ.د. سناء مسودة	جامعة جدارا	الاردن
أ.د. خالد الخطيب	مركز رماح	الأردن

تطلب المجلة من

مركز الوراق للدراسات والأبحاث:

العنوان : شارع الجامعة الأردنية – عمارة العساف – مقابل كلية الزراعة –

هاتف : تلفاكس (0096265337798)–ص.ب (1527) تلاع العلي – عمان (11953) الأردن

الايميل : info@alwaraq-pub.com ، halwaraq@hotmail.com ،

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

قاعدة بيانات بوابة الكتاب العلمي : www.thelearnbook.com

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New B Roman) قياس 12باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والحالات و يعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية ثانية إنجليزية، فرنسية ،ألمانية، إيطالية، روسية إن كان البحث محرر بالعربية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على :

مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) :

موقع المجلة:www.remahtraining.com
الايميل: remah@remahtraining.com أوkhalid_51@hotmail.com
العنوان: شارع الجاردنز عمان الأردن
هاتف: 00962799424774 أو00962795156512

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

قاعدة بيانات بوابة الكتاب العلمي على الموقع www.thelearnbook.com
قاعدة ebsco **الأمريكية على الموقع:** http /www. ebsco.com
قاعدة EcoLink **المتواجدة على الموقع** http www.mandumah.com
قاعدة Scopus **سكوبيس العالمية** http://www.scopus.com
قاعدة بيانات المنهل http// www.almanhal.com
قاعدة ASKZED **على الموقع** http/www.ASKZED.com
قاعدة معرفة على الموقع http//www.maarifa.com

إفتتاحية العدد

نودع عام ونستقبل آخر، نودع عام2016 ونستقبل عام2017 وكلنا أمل بأن يحمل هذا العام الجديد كل ما هو جديد لمركزنا، ولمجلة رماح للبحوث والدراسات، الفريق الساهر على المجلة كله إرادة بأن يجعل منها منبرا علميا متميز، لقد وقف طاقم المجلة وقفة تقييم لها بعد 12 سنة من صدور أول عدد، وقد كان واضحا الفرق بين ظروف صدور أول عدد سنة2005 وبين العدد20 الذي يصدر بنهاية سنة2016 ـ الآن المجلة متواجدة على سبعة قواعد بيانات عالمية وعربية وهي من أكبر القواعد نذكرها وهي:

قاعدة بيانات بوابة الكتاب العلمي على الموقع www.thelearnbook.com

قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع http www.mandumah.com

قاعدة Scopus سكوبيس العالمية http://www.scopus.com

قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com http//

قاعدة ASKZED على الموقع http/www.ASKZED.co

قاعدة معرفة على الموقع http//www.maarifa.com

كما أن المجلة أصبحت معتمدة للترقية لمختلف الرتب العلمية بالكثير من الجامعات في الوطن العربي ، ومعتمدة لمناقشة أطروحات الدكتوراه .كل هذا ما كان ليكون لولا إرادة الساهرين عليها وسعيهم الدؤوب نحو التميز. نعدكم بالإستمرار وبالجديد مع كل عدد.

رئيس تحرير المجلة
الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين ومعوقاته د. خالد حسن زبدة / جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم / فلسطين	9
مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية د.سعد محمود الكواز، أ.عمر غازي العبادي / جامعة الموصل/ العراق	23
التدقيق المبني على المخاطر كآلية لمواجهة التحديات المعاصرة عامر حاج دحو، د. قالون جيلالي/ جامعة أحمد دراية أدرار / الجزائر	37
الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي آلية لتطبيق حوكمة الشركات في ظل المعايير الدولية أ.سايح نوال/ جامعة سطيف1/ الجزائر	55
مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية د.محمود عبد الفتاح الوشاح/ جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن	79
واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 م م.مضياء حسين سعود، م.مثائر سعدون محمد/ جامعة ديالى/ العراق	107
الأسس الإستراتيجية الداعمة لبناء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قرفي عبد العزيز/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر	131
العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والوظائف الإدارية الحديثة د.نبيل مطلق صبح ابودرويش/ جامعة الحسين بن طلال/ الأردن	155
دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من منظور إسلامي د.خالد قاشي، أ. رمزي بودرجة/ جامعة البليدة2/ الجزائر.	177
البعد البيئي كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة د . زعرور نعيمة / جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر	201
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف1 نحو مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق أ.صليحة رقاد، أ. ياسين لعكيكزة/ جامعة سطيف1/ الجزائر	223
إدارة الإبـــــداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية د.يامـــــنة ترايكية/ جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج/ الجزائر	243

الموضوع	الصفحة
التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر أ. دموش وسيلة/ جامعة 20 أوت 1955سكيكدة/ الجزائر	263
أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي في قطب المحروقات بسكيكدة أ حناش حبيبة/ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/ الجزائر	283
أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم د.كسري أسماء/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر	303
تقييم المخزون وحساب تكلفته حسب النظام المحاسبي المالي SCF و التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية د. زعيبط نورالدين/ جامعة أم البواقي/ الجزائر	321
تحديات حوكمة الشركات بالجزائر أ.عثمان عثمانية/ جامعة يحي فارس المدية/ الجزائر	337
تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وطبيعته أ. وهيبة خلوفي/ جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف د. زوزي محمد/ جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة	359

واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين ومعوقاته

د. خالد حسن زبدة
جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم- فلسطين

ملخص:

نظرا لأهمية الاستثمار ودوره الرئيس في رخاء المجتمعات وإنعاش اقتصاد الدول وخصوصا النامية منها أولي الاستثمار اهتماما كبيرا، وفلسطين كونها دولة حديثة الولادة هي أيضا بأمس الحاجة الى تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين أفرادا كانوا أم مؤسسات، ولكن للأسف لم تكن النتائج بحجم التوقعات وبرغم كل المحاولات التي بذلتها السلطة الفلسطينية لخلق الأجواء الملائمة للاستثمار الأجنبي ومن أهمها سن قانون تشجيع الاستثمار رقم (6) لعام 1995 ومن ثم تم تعديل القانون إلى رقم(1) لسنة 1998، وقد حاول الباحث تبيان الواقع الفعلي لوضع الاستثمار الأجنبي في فلسطين مبينا أهم الأسباب التي أدت وتؤدي الى هروب أصحاب رؤوس وتجنبهم الاستثمار في فلسطين حيث ظهر من خلال الدراسات والأبحاث أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي هو من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين.

كلمات مفتاحيه: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاصول الخارجية، الخصوم الأجنبية، المستثمر الأجنبي.

Abstract:

It is essential to highlight the importance of the investments and its major role in the prosperity of communities and revival of the economy especially in developing countries. Palestine is a newly born state is extremely in need of the foreign investments ،but unfortunately ،the real situation was totally different from what is expected ،despite of all the efforts given by the Palestinian Authority to attract foreign investments to Palestinian territories by issuing the Investment Promotion Law No.(6&1) ،in 1995 and 1998.

The researcher tried to explore the real situation of foreign investments in Palestine ،and to indicate the most important obstacles foreign investments in Palestine faced ،mainly political and economic instability.

Key words: Foreign Direct investment (FDI) ،Foreign Assets ،Foreign Liabilities ،Foreign Investor.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار ركيزة أساسية في نمو اقتصاديات الدول ورافدا أساسيا من روافد التنمية في المجتمعات، لما يترتب عليه من ضخ لرؤوس الأموال سواء أكانت محلية أم أجنبية لإقامة المشاريع الاقتصادية لتحسن وضعها المالي ولتحل مشاكل البطالة المستعصية.

وقد حاولت السلطة الفلسطينية منذ قدومها العمل على تشجيع الاستثمار والمستثمرين المحليين و الأجانب لاستقطابهم لإقامة مشاريع في مناطق السلطة الوطنية في محاولة منها لإخراج الاقتصاد الفلسطيني وتحريره من التبعية للاقتصاديات المجاورة، فقامت مثلا بإصدار قانون تشجيع

الاستثمار رقم (6) لعام 1995 ومن ثم تم تعديل القانون إلى رقم(1) لسنة 1998 والذي تضمن في أحكامه إنشاء هيئة خاصة لتشجيع الاستثمار والتي تم تأسيها عام 2000 من أجل العمل على جذب رؤوس الأموال لاستثمارها في القطاعات المختلفة من خلال تقديم حوافز وإعفاءات ضريبة وتخليص المستثمرين من روتين التراخيص عن طريق تسهيل هذه الإجراءات والعمل على ضمان توفر بيئة استثمارية جاذبة ومنافسة في فلسطين.

إلا أن المتتبع للأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وخصوصا الاستثمار الأجنبي منها في فلسطين يكون على يقين تام بأن الوضع الراهن ليس كما كان متوقعا أو مأمولا إذ إنإحجام المستثمرين الأجانب (فلسطينيين كانوا أم غير ذلك) عن الاستثمار في المناطق الفلسطينية كان لعدة أسباب سنحاول تبيانها من خلال هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

يولي السياسيون والاقتصاديون على حد سواء أهمية كبيرة لموضوع الاستثمار لمعرفتهم بأهميتها في تقدم الشعوب وانتعاش المجتمعات، ولهذا تراهم يضعون الخطط في محاولة منهم لإنعاش الاقتصاد المحلي وحل مشكلة البطالة ومحاربة التضخم، وقد قامت السلطة الفلسطينية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار المعدل عام 1998 وتأسيس هيئة الاستثمار عام 2000، لهذا سيحاول الباحث استقراء الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي في فلسطين، ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيس لهذا البحث وهو: هل نجحت السلطة الفلسطينية فعلا في استقطاب المستثمرين الأجانب إلى مناطق السلطة الفلسطينية؟وما هي معوقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستثمار في تطوير المجتمعات وحل المشاكل الاقتصادية، ولما كان الاقتصاد الفلسطيني بأشد الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لضخها في الاقتصاد وإنعاش المشاريع الإنتاجية والخدمية منها، كان لا بد من البحث في أسباب تراجع المستثمرين الأجانب وخوفهم من الاستثمار في فلسطين للتعرف على دوافعهم ومخاوفهم ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة لها.

أسئلة الدراسة:

سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هو الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي في فلسطين؟
2. هل وصلت مستويات الاستثمار الأجنبي في فلسطين إلى الواقع المأمول به؟
3. هل نجحت السلطة الفلسطينية في استقطاب رؤوس المال الأجنبية للاستثمار في فلسطين؟

4. ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

1. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين.
2. محاولة معرفة معوقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين.
3. عرض الخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في فلسطين.
4. اقتراح بعض الحلول والخطوات التي تساعد على تذليل معوقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين.

مجتمع وعينة الدراسة:

سيتم اعتماد البيانات المنشورة من قبل الجهات المختصة والرسمية التي تتعلق بحجم الاستثمار الأجنبي في فلسطين والاستثمارات الفلسطينية في الخارج، اذ سيتم جمع البيانات وتحليلها ومقارنتها من أجل التعرف إلى الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي في فلسطين في الأعوام 2009/ 2014.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث إذ تم جمع المعلومات من مصدرين، هما: المصادر الأولية والتي تتكون من النشرات والأبحاث التي نشرتها الجهات الرسمية كوزارة الاقتصاد والمركز الفلسطيني للإحصاء ووزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية والمصادر الثانوية كالأبحاث، الدراسات الأكاديمية والكتب والانترنت.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (أبو القمصان،2005)** والتي بحث من خلالها مكونات الاقتصاد الكلي الفلسطيني محللا الواقع الاقتصادي الفلسطيني للأعوام 1994-2000 ومن 2001 – 2004، وقام من خلال دراسته بتحليل لمكونات الاستثمار العام والخاص، وأيضا بدراسة المناخ الاستثماري في فلسطين مبينا نواحي الخلل في الخطط، وإن السلطة الفلسطينية حاولت جاهدة منذ قدومها وضع آليات عمل تأسيسية وذلك من خلال خطة عمل لتشكيل الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية وبالتنسيق مع العديد من الدول في العالم،إذ قامت بتفعيل دور القطاعات الإنتاجية بوضع برامج (اقتصادية زراعية وصناعية ومالية ونقدية) بالإضافة إلى إنها سنت القوانين الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك، وبالتالي أصبح الاقتصاد الفلسطيني يتشكل من

هياكل اقتصادية متكاملة من حيث الشكل البنيوي حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الممتدة 1994–2000 تطوراً ملحوظاً في مؤشراته الكلية.

2. **دراسة (مكحول،2007)** بعنوان "محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني" والتي بين من خلالها أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل تحت قيود ومعوقات عديدة ومن أهمها اجراءات الاحتلال القمعية، وتردد الدول المانحة في سداد التزاماتها المالية للسلطة الفلسطينية، وما نتج عنه من تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسة الداخلية والشعور بعدم الأمان الشخصي والجماعي، وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، لكن بالرغم من كل هذه المعوقات وضعف مقومات الاستثمار إلا إنه ما يزال هناك مجالا واسعا لجذب الاستثمار، الأمر الذي يتطلب من السلطة الفلسطينية العمل على توفير بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين من خلال تقليل معوقات الاستثمار، وتفعيل مؤسسات السلطة الفلسطينية وتحسين خدماتها، وعمل مراجعة شاملة للبنية التحتية، وكذلك تفعيل الاتفاقيات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة لزيادة فرصة الصادرات وتفعيل قرار الجامعة العربية عام 2000 بالشأن الذي يسمح بتصدير المنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية دون جمارك أو كميات محددة.

3. **دراسة (وشاح، 2009)** بعنوان" دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية" و تحاول هذه الدراسة إبراز دور السوق المالي في محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية الموجودة بالسوق المالي الفلسطيني و الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة رفع مستواه بحيث يتناسب مع حجم السوق الفلسطيني المتواضع في ظل جميع المعوقات التي تواجهه . وقد أجريت هذه الدراسة على الشركات المدرجة بالسوق المالي وهي 36 شركة.

وخلصت الدراسة من الاستبيان أن السوق المالي لا يقوم بدوره كاملا في دعم الاستثمار الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار داخل فلسطين ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي والسياسي المزعزع في فلسطين، وفي ضوء نتائج الدراسة اقترحت هذه الدراسة بعض التوصيات التي من أبرزها أن تحاول السوق المالية وضع قوانين محددة تحمي المستثمرين الأجانب وتحافظ على حقوقهم بالسوق المالي وتقديم تسهيلات أكثر لجذب المستثمرين الأجانب إلى فلسطين وأن يحاول السوق المالي أن يفصل فصلا جزئيا للسياسة عن الاقتصاد وذلك من خلال التعاون مع معاونة وزارة الاقتصاد.

4. **دراسة (نصر، 2008)** بعنوان دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين"دراسة حالة قطاع غزة"، إذحاولت الدراسة الإجابة على مشكلة البحث

والتي توضح أن البيئة الاستثمارية في فلسطين غير ملائمة تماما للوضع الاقتصادي الراهن، ومن ناحية أخرى هناك قصور في دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وقانون تشجيع الاستثمار في دعم أمثل للاستثمار.

حيث يعاني الاستثمار من عدة معوقات منها معوقات ضعف الإطار القانوني للاستثمار وضعف الإجراءات الداعمة له، بالإضافة للعوامل الذاتية توجد العوامل الخارجية التي تحد من نمو الاستثمار المحلي وتحد من الاستثمار الأجنبي إلى فلسطين وتتمثل تلك العوامل في السياسات الإسرائيلية العدوانية والإغلاق الدائم والمتكرر للمعابر والمنافذ البرية والبحرية يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الاستثمارية الحاصلة علي شهادة تأكيد الاستثمار من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في محافظات قطاع غزة والبالغ عددها 68 مشروعا استثماريا من العام 1998 حتى 2006.

وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) للعام 1998، بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعده للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين، وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفاً في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، إذ لم يميز قانون الاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبيوأكدت الدراسة أن عدم الاستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في هجرة رؤوس الأموال للخارج، وإحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف، وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات التي تقتضي ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالاستثمار وتطويرها أسوة بباقي الدول، وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار عن طريق منحها المزيد من الصلاحيات والتمويل، لكي تتمكن من القيام بالدور المنوط بها، وتوصي الدراسة السلطة الفلسطينية بالعمل على تبني سياسة واضحة تجذب الاستثمار وتدعمه في المناطق الفلسطينية، من حيث تبني سياسة تمويلية تشجيعية للقطاع الخاص، وتوصي الدراسة بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة، وضرورة الحد من ظاهرة الفوضى و الفلتان الأمني.

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال حالية مقابل الوعد باستلام مبالغ أكبر في المستقبل نتيجة تخلي المستثمر عن استهلاك آني تعوضه عن قيمة التضخم والمخاطرة (Hirt&Block, 2003, p5)، وهو ما يتوافق مع تعريف (Bodie&others, p3)

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة (محمد، 2005،ص19)

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

1. الاستثمار الثنائي: وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي-الخاص والحكومي أو الاثنين معا- المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي.
2. الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: وتعتبر من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيس له، إذإن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كماإنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.(محمد، 2005،ص20)

وتتعد العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار من حيث حجمه، و طبيعته،ومدته،وموقعه، وشكله لتشمل عوامل سياسية، واقتصادية، وقانونية، واجتماعية. ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تشكل في مجملها بيئة طاردة أومحفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمر. ونظرا لأهمية الاستثمار في إحداث نمو اقتصادي مستدام تسارع الدول في إصدار رزمة من القوانين والسياسات والإجراءات المحفزة للاستثمار.و في هذا السياق طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في بلورة إطار عام للسياسات المؤثرة في الاستثمارPolicyFramework for Investment لمساعدة الدول والمؤسسات ذات العلاقة

بتحفيز الاستثمار على صياغة سياسات ملائمة وتم اعتماد الإطار العام كمنهج ومرجعية لسياسات الاستثمار عام 2006 .(مكحول، 2007، ص4)

وقدبني الإطار العام على ثلاثة مبادئ تحكم صياغة أية سياسة أو إجراء مؤثر في الاستثمار و هي:

تناسق السياسات و الإجراءات Policy coherence والوضوح و المسائلة وتقييم الأثر

ويشمل الإطار العام عشرة مجالات مؤثرة في قرار الاستثمار يلخصها الشكل التالي:

شكل رقم (1) الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار

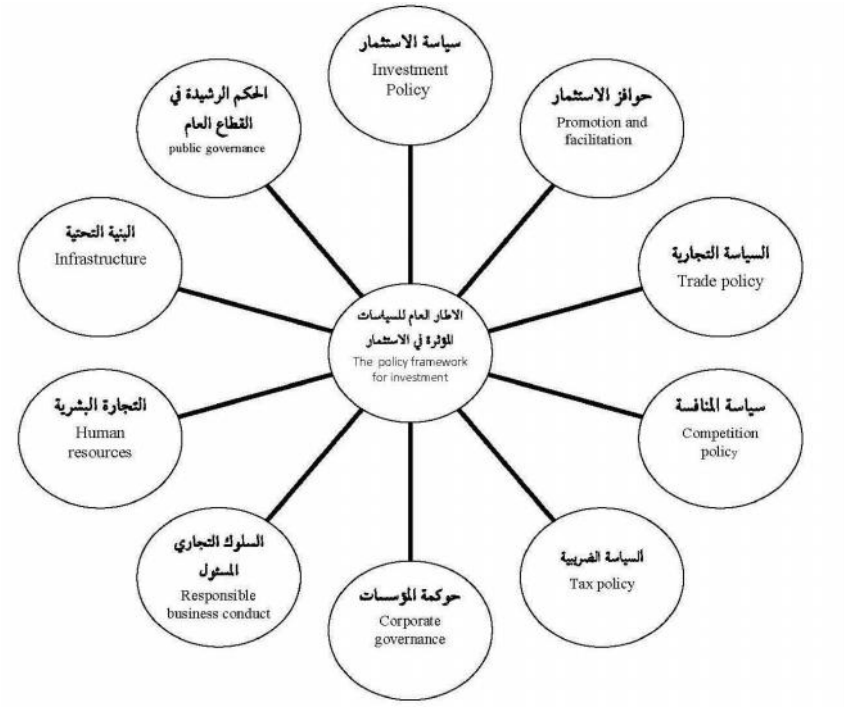

المصدر: المصدر :منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org

واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين:

قبل البدء باستعراض الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي في فلسطين لا بد أولا من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالموضوع واهمها:

مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد

آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسات المساهمة) أو ما يعادل ذلك(في حالة المؤسسات غير المساهمة).

المستثمر المباشر:

هو المستثمر الذي يملك % 10 فأكثر من رأسمال المؤسسة التي استثمر فيها.

مستثمر الحافظة:

هو المستثمر الذي يملك أقل من % 10 من رأسمال المؤسسة التي استثمر فيها أو المستثمر بالسندات.

الأصول الخارجية:

هي عبارة عن الأرصدة التي استثمرها المقيم ونفي الأراضي الفلسطينية (أفراد أو مؤسسات) في الخارج.

الخصوم الأجنبية:

هي عبارة عن الأرصدة التي قام غير المقيمين(أفراد أو مؤسسات) بالاستثمار بها في المؤسسات المقيمة في الأراضي الفلسطينية.

الاستثمارات الأجنبية الأخرى:

يُصنف تحت بند الاستثمارات الأخرى كافة أرصدة الأصول الخارجية و الخصوم الأجنبية غير المدرجة تحت أي من الفئات الثلاثة الأخرى و أبرزها الائتمان التجارية، والقروض، و العملة والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع أو التحصيل.(الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص23)

الأرصدة والاستثمارات الدولية:

يُعَرف وضع الاستثمار والأرصدة الدولية بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة واستثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) في العالم الخارجي، وهو ما يُدعى بالأصول من جهة، وأرصدة و استثمارات المقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) و هو ما يُدعى بالخصوم من جهة أخرى.(الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص55)

ويوضح الجدول رقم(1) الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي في فلسطين للأعوام 2009 – 2014

جدول رقم(1)

وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2009–2014 (القيمة بالمليون دولار)

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014
وضع الاستثمار الدولي (صافي)	1561.7	1285.9	720.9	667.4	1161.0	1234.0
الأصول	5569.3	5423.1	5233.4	5262.1	6101.0	5950.0
الخصوم	4007.6	4137.2	4512.5	4594.7	4940.0	4716.0
نسبة التغير٪		-0.177	-0.439	-0.074	0.740	0.063

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية، وضع الاستثمار الدولي للأعوام 2009–2014.

يشير الجدول أعلاه أن صافي الميزان لعام 2009 بلغ 1561.7 مليون دولار في حين انخفض إلى 1285.9 مليون دولار منخفضا بنسبة 17.7٪ في عام 2010، بينما نجد في عام 2012 أن (الأصول الخارجية – الخصوم الأجنبية) بلغت حوالي 667.4 مليون دولار، أي أن الاقتصاد الفلسطيني استثمر/ أودع في الخارج مبالغ تفوق استثمار/ ودائع الأجانب في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار 667.4 مليون دولار في العام 2012، وعند مقارنته بالأعوام 2011 و 2010 نلاحظ أن هذا الميزان قد انخفض بنسبة 7.4٪ لعام 2011 حين بلغ صافي الميزان 720.9 مليون دولار، بينما كانت نسبة الانخفاض عن عام 2010 بنسبة 43.9٪ بمقدار 1285.9 مليون دولار.

وعند تفحص الوضع في عامي 2013 و 2014 نجد أن الوضع تحسن بصورة ملحوظة مرتفعا بنسبة 74٪ في عام 2013 عن العام السابق في حين أظهر ارتفاعا آخر وصل إلى 6.3٪ في عام 2014، نتيجة زيادة أرصدة الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج وانخفاض أرصدة الخصوم الأجنبية المستثمرة في فلسطين خلال عام 2114.

وعند مقارنة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فقط من مجموع الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية نستخلص النتائج التالية كما هي موضحة في جدول رقم(2).

جدول رقم(2)

نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية

(القيمة بالمليون دولار)

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014
وضع الاستثمار الدولي (صافي)	1562	1286	721	667	880	1234
مجموع الأصول الخارجية	5570	5423	5233	5262	5828	5950
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	149	241	192	232	171	167
نسبة المساهمة	0.027	0.044	0.037	0.044	0.029	0.028
مجموع الخصوم الأجنبية	4008	4137	4512	4595	4948	4716
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	1959	2175	2328	2336	2459	2453
نسبة المساهمة	0.49	0.53	0.52	0.51	0.50	0.52

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية، وضع الاستثمار الدولي للأعوام 2009-2014.

من الجدول أعلاه نلاحظ نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمرين خارج فلسطين لم تتجاوز 4.4٪ في أحسن حالاتها في العامين 2010 و 2012، بينما لم يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمرين الأجانب في المؤسسات الفلسطينية نسبة عالية وصلت إلى أكثر من النصف في معظم الأعوام.

وخلاصة القول إن حجم الاستثمارات التي قام بها المقيمون في فلسطين خارج فلسطين هي أكبر وأضخم من تلك التي استثمرها غير المقيمين داخل فلسطين وبدرجات متفاوتة خلال الأعوام 2009 – 2014 وهذا يعني أن الاستثمارات الخاصة في الأراضي الفلسطينية لا تزال بعيدة عن أن تكون كافية لتغذية معدلات كافية من النمو الاقتصادي لخلق فرص عمل كافية والحد من البطالة. وهذا يرجع إلى عدة أسباب سنحاول استعراضها كالآتي:

معيقات الاستثمار في فلسطين:

1- في تقرير للبنك الدولي عن البيئة الاستثمارية في فلسطين يوضح التقرير أن عدم الاستقرار السياسي هو المحدد الرئيس للبيئة الاستثمارية في فلسطين الأمر الذي زاد من المخاطر وتكاليف الاستثمار مما أدى إلى تجزئة الاقتصاد والأسواق في فلسطين. (البنك الدولي، 2014، ص13)

2- عدم الاستقرار الاقتصادي وصعوبات التنقل الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وقد خلقت هذه الممارسات صعوبات في الاستيراد والتصدير للمستثمرين الفلسطينيين مما زاد في تكلفة الاستثمارات وتقليل ربحيتها. (مكحول/ 2007، ص6)

3- زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بالنسبة للشركات الفلسطينية ،كما إن حركة البضائع من وإلى الضفة الغربية قد تعرضت لعقبات جديدة في السنوات الأخيرة، في الوقت نفسه، ازدادت القيود على حركة الأشخاص والبضائع عبر قطاع غزة بصورة كبيرة هذا بالإضافة الى نقص في الطاقة الكهربائية الذي يتجاوز ثماني ساعات يوميا، وزيادة الوقت المستغرق في الاستيراد والتصدير.

4- الانقسام السياسي والإداري عام 2007 بين شطري الوطن(الضفة الغربية وقطاع غزة) وخضوعهما لأكثر من جهة رقابية في كل منطقة، هذا بالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في كلا الطرفين وهذا التضارب خلق تأثيرا سلبيا على التجارة والاستثمار والوصول إلى الموارد.

5- أدت القيود على الاستخدام الاقتصادي للأراضي في مناطق ما يسمى بمناطق "ج" من أهم الإشكاليات التي تواجه تسجيل الأراضي في المناطق "ج" والتي تشكل ما يزيد على 60 ٪ من أراضي الضفة الغربية إذ إن غالبية الأراضي الواقعة في تلك المناطق غير مسجلة وتمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسويتها وتصر على عدم تسجيلها وإبقائها فارغة وغير مستغلة لتتيح لنفسها التصرف بها والسيطرة عليها.

6- القيود المفروضة على التصدير من قبل السلطات الإسرائيلية سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، حيث أشارت دراسة للبنك الدولي عام 2006 أن الصادرات تدهورت على مر السنين منذ اتفاقية أوسلو إذ تراجعت من 12.2٪ إلى 7.6٪ فقط من الناتج الإجمالي المحلي.

7- عدم جاهزية البنية التحتية بالشكل الملائم في الأراضي الفلسطينية، ووضع القيود على توفير وتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، و الطاقة، و النقل، وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي، وتوافر الخدمات للمناطق الصناعية وهذا يؤثر على دخول الاستثمارات الجديدة الى فلسطين والنمو الاستراتيجي المصاحب لها.

8- ضعف وبطء القضاء الفلسطيني في البت في المنازعات التجارية وعدم الرضا عن تنفيذ الأحكام بعد اتخاذها.

9- القيود التي تفرضها اتفاقية باريس الاقتصادية واستغلال السلطات الإسرائيلية لهذه المعاهدة لتعطيل مسيرة الاستثمار وإعاقة الاستيراد والتصدير إذ إن هذه الاتفاقية وُضِعَت لمرحلة انتقالية وهي تعتبر غير فعالة ولا تناسب المرحلة الحالية.

10- عدم تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي بالرغم من جاهزيتها للقيام بهذه المهمة وذلك بسبب عدم توفر الأجواء السياسية بالإضافة إلى معارضة السلطات الإسرائيلية لذلك.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتبر من أهم المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي في فلسطين.
2. إغلاق الطرق والمعابر وخصوصا في قطاع غزة يحول دون توفر المواد الأولية وانتقالها بين المناطق مما يعيق العملية الاستثمارية والإنتاجية.
3. استمرار الانقسام السياسي والإداري بين شطري الوطن(الضفة الغربية وقطاع غزة) أدى إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في فلسطين لعدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار.
4. عدم إمكانية استخدام الأراضي الفلسطينية ألمسماه مناطق "ج" من قبل المستثمرين وصعوبة الحصول على تصاريح للاستثمار في فلسطين.
5. السيطرة الكاملة على المعابر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وصعوبة التصدير من مناطق الضفة الغربية واستحالتها من قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى صعوبة وطول الفترة الزمنية اللازمة لإدخال المواد الخام الضرورية للإنتاج مما أدى عدم تعطيل العملية الإنتاجية للمشاريع وخسارة فرصة جني الأرباح من الأسواق الخارجية.
6. ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وخصوصا في مناطق ما يسمى مناطق (ج).
7. بطء القضاء الفلسطيني في البت في القضايا والمنازعات المرفوعة أمامه.
8. عدم توفر سلطة نقدية تشريعية متمثلة بتأخير تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي مما لا يخولها إصدار عملة وطنية وتحديد سعر الفائدة.

التوصيات:

- إنهاء الانقسام السياسي والإداري بين شطري الوطن وتوحيد القوانين وتوفير الأجواء الجاذبة للاستثمار.
- الإسراع في تحسين البنية التحتية وإقامة المناطق الصناعية من السلطة الفلسطينية.
- إنشاء محاكم مختصة بالقضايا الاقتصادية فقط وضرورة السرعة في البت في المنازعات القضائية لتحصيل حقوق المستثمرين وطمأنتهم على استثماراتهم.
- يلاحظ أن معظم معوقات الاستثمار هي نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال وعدم التزامه بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يتطلب ضغطا عربيا ودوليا لإجبار دولة الاحتلال على التقيد بالاتفاقيات المبرمة، مثل فتح المعابر وتسهيل مرور البضائع والأشخاص من وإلى فلسطين، وتحويل مناطق (ج) إلى السيطرة الكاملة للسلطات الفلسطينية، وتحويل سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات لرسم السياسات المالية والنقدية في فلسطين.

المراجع:

1- أبو القمصان، خالد (2005)، الاستثمار والتمويل في فلسطينيين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، المؤتمر العلمي الأول، 8-9 مايو، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2- مكحول، باسم (2007)، محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني،"سوق فلسطين للأوراق المالية عقد من الصمود والانجاز والتحدي"، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

3- وشاح، دارين (2009)، دور الاستثمارات الأجنبية تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

4- نصر، لؤي (2008)، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين"دراسة حالة قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

5- Hirt A. Geoffrey & Block B. Stanley (2003)، Fundamentals of Investment Management ،seventh edition ،McGraw-Hill Irwin ،New York.

6- Bodiezvi& Kane Alex & Marcus J. Alan (2003)، Essentials of Investments ،5th edition ،McGraw-Hill Irwin ،New York.

7- محمد، أميرة حسب الله (2005)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة، تركيا-كوريا- مصر"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

8- الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد الفلسطينية (2011)، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية 2010، نتائج أولية (الإصدار الأول)، رام الله، فلسطين.

9- الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد الفلسطينية (2012)، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية 2011، نتائج أولية (الإصدار الأول)، رام الله، فلسطين.

10- سلطة النقد الفلسطينية (2015)، وضع الاستثمار الدولي،
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

11- World Bank Group(2014),West Bank and Gaza Investment Climate Assessment "Fragmentation and Uncertainty" ،Washington ،Dc ،USA ،

مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية

د.سعد محمود الكواز أ.عمر غازي العبادي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل العراق

ملخص :

يهدف البحث التعرف على أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر والمزايا التي ينقلها للدول المضيفة له، فضلا عن المخاطر والمحددات التي يتعرض لها هذا الاستثمار في الدول النامية ومنها العربية، وتوضيح الآلية التي يؤثر بها كل نوع من تلك المخاطر على الاستثمار الاجنبي المباشر، وبغية الحصول على نتائج عملية تم اخذ بيانات خاصة بالدول العربية عينة البحث واعتماد الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضية البحث، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج، أهمها الاهتمام بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد مصادر التمويل الخارجي، وكذلك تحديد المحددات التي يتعرض لها ومحاولة السيطرة عليها لزيادة هذا الاستثمار.

Abstract

The research aims at knowing the importance of FDI and features taht it transferes for the guesting countries ،in addition to the risks and determinatives that face the FDI in the developing countries ,among them the arab once ،explaning the way each one of these riskis influences on FDI ،in order to obtain emperical results ، special data about arab countries had been relyed on and the style of multy regression had been used for the sake of testing the hypothesis of the research ،the most important results is attracting FDI as one of external financingto ،also determining the determinatives that it faces and trying to control them inorder to increase the FDI .

مقدمة:

اعتمدت الدول النامية منذ فترة بعيدة وحتى الآن على الدول المتقدمة للنهوض بمستويات التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، متخذة أشكال وصور عدة نتيجة النقص في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريع التنمية، مما زاد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية و منها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي الذي يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وإيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية، وتعتبر هذه الخصائص السمة المميزة لهذا الاستثمار التي لا تتوفر لغيره من مصادر التمويل الأخرى.

وبالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتسابق الدول العربية استقطاب روؤس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد اكبر من المستثمرين، إلا أن الواقع هو أن الدول العربية لا زالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات

الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى وذلك لوجود معوقات تواجهها وتؤدي الى تخفيضها في هذه الدول.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بان الدول العربية تعاني من قصور في مواردها المحلية يجعلها غير قادرة على المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شانها زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، الا ان ما زالت هنالك مخاطر ومعوقات يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي الحد من كمية روؤس الاموال الاجنبية التي تدخل الى هذه الدول .

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها "ان هنالك مجموعة من المحددات او المتغيرات الاقتصادية ذات تاثير ايجابي ومعنوي في الاستثمار الاجنبي المباشر".

اهمية البحث:

انطلاقاً من الاهمية التي يلعبها الاستثمار الاجنبي المباشر في تعويض النقص للمدخرات المحلية والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هنالك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار وبالأخص في الدول العربية، الامر الذي يقلص حجم هكذا نوع من الاستثمار .

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر والمزايا التي يوفرها في الدول التي تبحث عنه، كذلك تشخيص العوامل التي تحد من تدفقه الى الدول العربية والكيفية التي تؤثر بها تلك العوامل على هذا النوع من الاستثمار.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التجريبي وذلك لاختبار الفرضية التي جاء بها معتمدا على اسلوب الانحدار المتعدد للتوصل الى النتائج وتحليلها، وتم اختيار عينة من الدول العربية وهي المغرب والاردن وتونس ومصر، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات البحث عن هذه الدول العربية منذ سنة 1980 ولغاية سنة 2001، وقد تم الحصول على البيانات من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت.

المبحث الاول : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر :

ان المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية قامت بوضع عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر، ومنها:

المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق اسيا تعرفه بانه يعني كل نوع من انواع الموجود والمتضمن الاملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل الرهونات العقارية والخطوط الانتاجية والتعهدات، بالاضافة الى الاسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية و امتياز الاعمال الخاص بالزراعة او استغلال المصادر الطبيعية .(UNCTAD,1999,17)

كما ان الامم المتحدة للتجارة والتنمية ترى بانه استثمار يتضمن علاقة بعيدة المدى وعاكسا منفعة دائمية ورقابة حقوق ملكية في اقتصاد معين (المستثمر الاجنبي المباشر او الشركة الام) لسيادة الشركة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الاجنبي(شركة المستثمر الاجنبي او الفرع الاجنبي للشركة)(UNCTAD,2000,267).

أما منظمة التجارة العالمية فتؤكد بانه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الام) بامتلاك موجود في دولة اخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في ادارة ذلك الموجود المشار اليه (عبد الحسن والسامرائي،1،1998) .

كما يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار سواء اكان مشروعا للتسويق ام للبيع ام الانتاج ام اي نوع اخر من النشاط الانتاجي والخدمي، وهنا يتم التميز بين شكلين من الاستثمار الاجنبي المباشر هما :

- الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي : وهو الشكل الاكثر تفضيلا من جانب الشركات متعددة الجنسية، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الارادة والاشراف على هذه المشاريع، فضلا عن توقع تحقيق الارباح العالية من خلال هذا الاستثمار، وكذلك امكانية التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الاقطار المضيفة على المستوردات.
- الاستثمار المشترك: الاستثمار يشمل على عمليات انتاجية وتسويقية تتم في قطر اجنبي، ويكون احد اطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حقا كافيا في الادارة والسيطرة دون ان تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات (ابو قحف،23،1989).

والاستثمار الاجنبي المباشر هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد، اما اهم انواعه فهي المساعدات الدولية (القروض والهبات)

والاستثمار المحفظي الذي يشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الاسواق المالية، والاستثمار الاجنبي المباشر الذي هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الاموال الاستثمارية الى الدول المضيفة لتعظيم الارباح وتحقيق المنافع المرجاة، وبالمشاركة مع راس المال المحلي لاقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول، اما اهم اشكاله فقد ياخذ شكلا احاديا في ملكية المشروع لراس المال الاجنبي الخاص فقط او ياخذ شكلا ثنائيا تكون فيه ملكية المشروع موزعة بين راس المال الاجنبي الخاص وراس المال المحلي (الخاص والعام)، اما الشكل الآخر فهو تدفقات الاستثمارات الاجنبية للشركات متعددة الجنسية الممتدة عبر العالمين المتقدم والنامي وهي تقود دفة التدفقات وتوجهها اينما تشاء (الكواز،2،2005).

وهنالك اسباب تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها الوطنية، والتي تمثل من جهة اخرى انواع الاستثمار الاجنبي المباشر (ESCWA,2000,5) وهي :

- استثمار يبحث عن موارد : هذا الشكل هو من اكثر انواع الاستثمار الاجنبي انتشارا في الدول النامية، وقد اتخذ هذا الشكل اقدم الشركات الاجنبية، ومن الامثلة على هذا الشكل الشركات المنقبة عن الثروات المعدنية كالنفط والكبريت والحديد والغاز وغيرها من المواد الخام.
- استثمار اجنبي يبحث عن الكفاءة: لا يتوقف التدفق الاستثماري الاجنبي المباشر الى بلد ما يحتوي على موارد اولية فحسب، بل اصبح البحث عن الايدي العاملة الماهرة والكفوءة احد اهم دوافع الشركات الدولية للدخول الى اقتصاد معين، ولعل من اهم الامثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة الى دول جنوب شرق اسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والادارية فحسب وانما تكون رخيصة الكلفة ايضا.
- استثمار اجنبي يبحث عن الخدمات: يعد من اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي للكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الاخيرة، اذ لم تعد اهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل ايضا الخدمات المالية كالتامين والتمويل لبعض انشطة الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي هذا المجال تتنافس الدول في تحفيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة لجذبها من خلال ما تقدمه في مجال الحوافز المالية العامة.
- استثمارات اجنبية تبحث عن سوق: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الاسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الام، وتفضل هذا الشكل من

الاستثمارات الدول التي تروم استبدال سياساتها تجاه الاستيرادات، والتي تدعم عادة صادراتها صناعاتها المحلية بمعايير حمائية مقابل الاستثمارات الاجنبية المباشرة غير العادلة.

ان للاستثمار الاجنبي عدة فوائد للاقتصاد المستثمر فيه التي لا يمكن للاستثمار المحلي تحقيقها، واهم الآثار التي يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر على القطر المضيف، هي :

- نقل التكنولوجيا :

على الرغم من وجود قنوات اخرى غير الاستثمارات الاجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الادارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، الا ان الاستثمارات الاجنبية تمثل اكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الاجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات انتاجية ورقابية وادارية(ESCWA,2000,7)، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الادارية من خلال قيام الشركات الاجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدولة (Sloman and Sutcliffe ,1998,415) .

- التأثير في ميزان المدفوعات :

ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تاثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية الى بيع عملاتها الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، او محاولة التخفيف من شحة النقد الاجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الانتاجية التي تؤدي الى احلال الاستيرادات ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية (الجميل،55،2001)، وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.

وقد تترك تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية آثارا سلبية على موازين المدفوعات في الدول المضيفة حيث تصل رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الدول الى مرحلة معينة من نموها بحيث يصبح مقدار ما تستنزفه من ارباح وفوائد من هذه الدول يفوق بكثير حجم ما يتدفق منها الى هذه الدول، ولا شك ان توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية التي تتميز بضخامة حجم رؤوس الاموال المستثمرة فيها يتطلب نموا سريعا في الصادرات، ليس فقط اسرع من نمو اجمالي الناتج المحلي فحسب وانما ايضا اعلى من معدل نمو الاستيرادات فاذا لم يسهم راس المال الاجنبي وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط، فليس بالامكان ان يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الاجل المتوسط والطويل (Domdr,1950,314) .

- التأثير في النمو الاقتصادي:

ان الاستثمار الاجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من طريقين، الاول ينشئ رصيدا اضافيا من راس المال للدول المضيفة ويضاف الى مدخرات هذه الدولة او احتياطي النقد الاجنبي، والثاني فانه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة (Hammer,1973,9) .

- التأثير في سعر الصرف :

ان تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية تترك تاثيرات سلبية في اداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تاثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الاموال الى الداخل يؤدي الى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح اسعار الاستيرادات منخفضة واسعار الصادرات عالية مما يؤدي الى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض اسعار الصرف الحقيقية (الورد وعجلان،112،2001).

أما بخصوص الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، نجد ان الحافز هو سياسة او جزء من سياسة تمنحه الدولة المضيفة لصالح المستثمر الاجنبي بهدف تحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية تساوي على الاقل قيمة الحافز الممنوح، فمثلا قد تهدف الدولة المضيفة الى استقطاب استثمارات في مجال تقنية معينة او اتاحة الفرصة لاكبر عدد من العمالة، او الرغبة في توجيه الاستثمارات الاجنبية نحو نوع معين من الانشطة الاقتصادية، كذلك سعي الدولة لتنمية مناطق او اقاليم معينة فيها، و الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي تتخذ عدة اشكال، منها :

- حوافز مالية عامة :

تمثل اكثر انواع الحوافز للاستثمار الاجنبي المباشر استعمالا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ومن اكثر اشكال هذه الحوافز استعمالا الحوافز الممنوحة كتخفيضات (الاعفاءات والسماحات) على ضريبة الدخل، والسماح بتنزيل الخسائر من الربح المتحقق اثناء العطل، كذلك خصم النفقات الاخرى الخاصة من ضرائب الشركات، فضلا عن استثناء الاستيرادات والسلع الراسمالية والمواد الاولية والاحتياطية من الضرائب الكمركية وغيرها (UNCTAD,1996,18).

- الحوافز المالية :

تعد من اهم اشكال الحوافز الممنوحة في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات، وذلك لتمويل الاستثمارات الاجنبية الجديدة او بعض العمليات او تحمل الكلف الراسمالية، وتشمل المنح والاعانات والمشاركات الحكومية

بالملكية كالتموين العام والمشاركة في الاستثمارات المتضمنة على خطر تجاري عالي، التامين الحكومي بمعدلات مدعمة لتغطية بعض الاخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض قيمة العملة والاخطار غير التجارية (UNCTAD,1996,27).

وهنالك عدة مخاطر تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبي وتؤثر في اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة واهما:

1- حجم السوق في الدولة المضيفة:

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من اسواق اخرى كبيرة، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي (Sun,2002,16)، وان حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن ان يكون اقل تاثيرا او غير مهم اذا تم استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة انتاج فقط لتصدير انتاجها بصورة اكثر تنافسية لاسواق اخرى (Hara and Razafimahefa,2003,4) .

2- النمو الاقتصادي:

ان النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لانه يوجد مستوى عالي من متطلبات راس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فانها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الاجنبي المباشر (United Nation,2001,2) .

3- التضخم:

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد لان الكلف النسبية للانتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الاسعار الى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية الى افلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم الى المستثمرين الاجانب باسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (Hara and Razafimahefa,2003,5).

4- سعر الصرف:

ان اسعار الصرف الحقيقية هي اسعار البضائع الاجنبية بالعملة المحلية، وهذا ما يساوي اسعار الصرف الاسمية مضروبة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الاجنبية، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، وهذا ما يشير الى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الاجنبية فعندما ترتفع اسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الاسواق الخارجية، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي اصبحت ارخص في الاسواق الاجنبية وتخفيض استيراداتها التي اصبحت اغلى في الاسواق المحلية وهذا يحفز الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالعكس عندما تنخفض اسعار الصرف الحقيقة فان العملة المحلية ترتفع قيمتها وتصبح المنتجات المحلية اغلى في الاسواق الاجنبية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات التي اصبحت اغلى في الاسواق الاجنبية وزيادة استيراداتها التي اصبحت ارخص في الاسواق المحلية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر (باشا ،386،1990).

5- البنية التحتية:

تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة، وقد تبين ان البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدربة بشكل كفء تعد عناصر اساسية لجذب المستثمرين الاجانب (Sun,2002,19).

6- سعر الفائدة :

ان النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، اذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد ان تدفعه الشركة للحصول على الاموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة (باشا،197،1989).

7- الحجم النسبي للصادرات:

يعد من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وبشكل اساسي في قطاع التصنيع او الخدمات وذلك لان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه الى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي اعلى مقارنة بسائر القطاعات الاخرى (Mallampally and Sauvant,1999,3) .

8- الاستقرار السياسي:

ان عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات واعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي الى ممارسة تاثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الاجنبي، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة اكثر استقرارا ادى الى جذب الشركات الاجنبية الاستثمارية في تلك الدولة (Sun,2002,12).

9- الادخار المحلي:

ان تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، اي بامكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة براس المال الاجنبي لسد هذه الفجوة، اذ ان ارتفاع معدل الادخارات يؤدي الى زيادة معدل الاستثمارات المحلية والتي تؤدي الى زيادة حجم الانتاج و معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الاجنبية (Ram,1980,24).

المبحث الثاني: تحليل نتائج اثر المخاطر او المحددات في الاستثمار الاجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث اختبار الفرضية التي جاء بها البحث، وذلك من خلال تبيان اثر المتغيرات المستقلة (المخاطر او المحددات) على المتغير المعتمد، وقد تم تحديد المتغير المعتمد بالاستثمار الاجنبي المباشر، اما المتغيرات المستقلة فهي كالتالي :

- X1 : نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي.
- X2 : نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي.
- X3 : نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي.
- X4 : الناتج المحلي الاجمالي.
- X5 : نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي.
- X6 : نسبة التضخم الى الناتج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول (1) ادناه تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد للمدة 1980– 2001، ولكافة دول العينة وهذا ما اتيح من بيانات متوفرة عن هذه المتغيرات، علما ان قيمة t الجدولية 1.72 ، وقيمة F الجدولية 2.575 ، عند مستوى معنوية 050.، اما n فتساوي 21 :

الجدول (1)

نتائج التقدير لاثر المخاطر في الاستثمار الاجنبي المباشر لعينة من الدول العربية للمدة (19802001-)

الدولة	bo	X1	X2	X3	X4	X5	X6	F	R2	D.W
المغرب	-5.45 -2.13*	1.04 2*.30	1.35 2*.42	-183 -0.83	0.02 0.60	593 0.76	430 0.88	3*.92	61.1	1.85
الأردن	-6.79 -0.76	485 0.69	745 -0.04	584 0.16	0.13 2*.50	-122 *-2.01	731 1.05	2*.65	47.4	2.7
تونس	1.34 1*.76	-429 *-3.67	-480 *-2.98	433 0.78	0.03 3*.32	-134 -1.02	217 -1.02	8*.82	77.9	2.79
مصر	8.38 0.45	582 2*.92	132 0.69	-111 -0.82	0.01 0.38	-517 -0.81	116 -0.82	4*.51	64.3	2.45

المصدر: بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.0 .05 ≥ P *

تشير نتائج التقدير المثبتة في الجدول (1) اعلاه، ان نسبة ميزان الحساب الجاري X1 كانت ذات تاثير معنوي موجب عند مستوى معنوية 050. لكل من المغرب ومصر، وهذا يعني ان هذه الدولتين قد حققتا فائضا في موازين مدفوعاتها، وهذا يثبث الفرضية القائلة ان المحددات ذات تاثير ايجابي ومعنوي في الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالنسبة لتونس فقد كان التاثير معنوي وسالب وهذا ينفي الفرضية التي جاء بها البحث، اما في بقية دول العينة فكان التاثير غير معنوي اما بالنسبة للانفاق الحكومي X2 في تونس فقد كان معنوي وسالب التاثير في الاستثمار الاجنبي وذلك يدل على ان زيادة هذا الانفاق يؤدي الى انخفاض تدفق هذا الاستثمار، اما بالنسبة للمغرب فقد كان تاثيره ايجابي ومعنوي، وهذا يعني ان الانفاق الحكومي غير قادر على سد متطلبات الدولة ويتم والاستعانة بالاستثمارات الاجنبية، وذلك يدعم فرضية البحث .

اما بخصوص نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي X3 فقد كان غير معنوي التاثير لجميع دول العينة وهذا يدل على عدم وجود علاقة تاثير معنوي لهذا المتغير على الاستثمار الاجنبي ويدل على ان هذا الاستثمار لم يؤدي الى زيادة الصادرات لتلك الدول.

كذلك تشير النتائج ان اثر الناتج المحلي الاجمالي X4 كان ايجابي ومعنوي التاثير في الاستثمار الاجنبي المباشر لكل من الاردن وتونس وهذا يدل على وجود العلاقة بين المتغيرين، ويؤكد بانه كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي كلما ادى الى جذب اكبر للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يثبت الفرضية التي جاء بها البحث، كما ظهر الاثر في بقية الدول موجبا الا انه غير معنوي.

اما نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي X5 فقد كانت ذات تاثير سالب ومعنوي بالنسبة للاردن وذلك لاعتمادها على الاستثمارات الاجنبية لتمويل التنمية الامر الذي جعلها

تتلكأ في تعبئة المدخرات المحلية مما ادى الى ظهور العلاقة العكسية بين المتغيرين، وهذا ينفي الفرضية، وفي بقية الدول كان سالب وغير معنوي التاثير.

تشير الناتئج الخاصة بالتضخم X6 الى انه غير معنوي في جميع دول العينة، الا انه ذو تاثير سالب في بعض منها، فكلما ارتفع معدل التضخم انخفض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وموجب في البعض الاخر منها .

الاستنتاجات والتوصيات

تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وهي كالتالي:

أولا : الاستنتاجات:

1- ان للاستثمار الاجنبي المباشر مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، وذلك عن طريق رفع الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة وادخال التكنولوجيا الحديثة اليها.

2- تبين ان توفير بيئة جيدة ستؤدي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه احد اهم مصادر التمويل بالنسبة للدول عينة البحث التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية.

3- اتضح من نتائج التقدير لاثر المحددات في الاستثمار الاجنبي المباشر، ان نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي كانت ذات تاثير معنوي وموجب في الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- تشير النتائج ايضا الى ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر لتلك الدول.

5- يتضح ان الادخار في الدول العربية لا يفي بمتطلبات التنمية فيها، وان انخفاض الادخار المحلي ادى الى وجود التاثير السالب له في الاستثمار الاجنبي المباشر، اي انه كلما انخفضت الادخارات المحلية في الدول العربية عينة البحث كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي اليها.

6- كان هنالك تاثير سالب للتضخم في الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض دول العينة، وكان موجب في البعض الاخر الا انه لم يكن معنوي.

ثانيا : التوصيات:

1- ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية للدول وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

2- الاستفادة من امتيازات الاستثمار الاجنبي المباشر ومنها، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الانتاج، وضرورة توجيه الاموال الى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الاقتصادي .

3- ضرورة تخفيض المحددات او المخاطر للاستثمار الاجنبي المباشر ومعرفة اتجاه وتاثير كل محدد وبما يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية.

مصادر البحث:

أ- النشرات الرسمية

1-صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات الدولية ، www.worldbank.org.

ب - البحوث

1- ابراهيم موسى الورد، حسين احمد عجلان ،2001، اثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 3، بغداد.

2- صلاح كريم عبد الحسن، هناء قاسم السامرائي ،1998، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية المسوغات والاخطار، بيت الحكمة، بغداد.

3- سعد محمود الكواز،2005،تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثارها في اقتصادات الاقطار النامية،مجلة تنمية الرافدين،العدد 78،جامعة الموصل.

4- هيل عجيمي جميل،2001،تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية واثارها المتوقعة،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،المجلد8،العدد28،جامعة بغداد.

ج- الكتب

- زكريا عبد الحميد باشا،1990،نقود وبنوك من وجهة نظر اسلامية،ط1، الكويت.
- عبد السلام احمد ابو قحف ،1989، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، الجزء الرابع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

A. An official publication

1- ESCWA,2000,The role of foreign direct investment in Economic development in ESCWA Member countries,UN,New york,USA.

2- UNCTAD ،1996 ،Incentives and Foreign Direct Investment ،UN,New york ،USA.

3- UNCTAD ،1999 ،scope & Definition,UN,New york,USA.

4- United Nation,2001,Economic Survey of Europe,www. nuece. org/ead/ pub.

B. Journals

1- E.D. Domdr,1950,The Effect of Foreign Investment on the Balance of payments ،American Econimic Review ،December.

2- Hans Rimbert Hemmer,1973,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies ،The Economic Journal ، volume 7 .

3- Magnet Ram,1980,Export with external capital inflow and economic growth in developing countries with special reference to south Asian countries,Indian economic journal,Vol.27.

4- Masauki U. Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa,2003 ،The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan ،www.eco.kobe-u.ac.jb/discussion.

5- Panama S. Mallampally and Karl P. Sauvant,1999,Foreign DirectInvestment in Developing countries,finance and development ،www.lmf. org/external/ pubs/ft/fandd.

6- Xiaolum S. Sun,2002 ، Foreign Direct Investment and Economic Development ،www.unpanl .un.org/intradoc/groups/public/docment/UN.

C. Books

1- John Sloman and Mark Sutcliffe,1998,Economic for Business ،Prentic-Hall,Europe,London,UK.

التدقيق المبني على المخاطر كآلية لمواجهة التحديات المعاصرة

الباحث عامر حاج دحو الدكتور قالون جيلالي
جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واكتشاف التدقيق المبني على المخاطر، وذلك من خلال معرفة أهم الخطوات العلمية التي يقوم بها المدقق لغرض الكشف وتقييم المخاطر. والتعرف على أهم العوامل الأساسية التي تؤثر على عمله. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الهدف الرئيسي من ظهور هذا المنهج يتمثل في مساعدة المدقق في قيامه بمهمته والتأكد من عدم تأثير الظروف المحيطة في أدائه من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى مقبول. وبالتالي أصبحت مخاطر التدقيق التي تتضمنها عملية التدقيق من العوامل الأساسية التي يجب على المدقق أن يأخذها بعين الاعتبار سواء عند تدقيق القوائم المالية والأساليب الرقابية المنتهجة من طرف المؤسسة وذلك عند تخطيط عملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، المخاطر، مخاطر التدقيق.

Résumé

Cette étude visait à découvrir la démarche d'audit par l'approche des risques ،et cela par la connaissance des étapes scientifiques les plus importantes effectuées par l'auditeur aux fins de la détection et de l'évaluation des risques. L'objectif assigné à cette étude est aussi d'identifier les facteurs fondamentaux qui affectent son travail . Les résultats de l'étude ont montré que le principal objectif de cette approche est d'aider l'auditeur dans l'exercice de sa mission et veiller à le prémunir de l'influence de l'environnement dans lequel il évolue afin de réduire le risque d'audit à un niveau acceptable. Par conséquent les risques liés à l'audit s'imposent comme les éléments essentiels et incontournables que l'auditeur doit prendre en compte à la fois lors de la vérification des états financiers et également lors de la procédure de contrôle adoptée par l'entreprise lors de la planification du processus d'audit.

Mots clés : Audit ،les risques ،les risques d'audit.

مقدمة

إن المطلع على أحدث الاتجاهات البحثية في مجال التدقيق، يجد أن هناك تركيزاً متزايداً على موضوع مخاطر التدقيق، والبحث عن منهج يقوم علي تقدير تلك المخاطر رغم ما يكتنف ذلك من صعوبات ، وتطبيق إجراءات واختبارات التدقيق المناسبة من أجل الوصول بالمخاطرة النهائية إلى المستوى المقبول في ضوء الالتزام بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها.

يمكن تخليص تطور مناهج التدقيق إلى ثلاثة مراحل أساسية، بحيث في المرحلة الأولى كان منهج التدقيق يعتمد على مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المدقق لغرض فحص ومراقبة القوائم المالية والتأكد من خلوها من الأخطاء من أجل إضفاء مصداقية عليها.

أما المرحلة الثانية لتطور مناهج التدقيق كان يعتمد فيها على أساليب الإجراءات التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء، ويتم استعمال فيها مجموعة من الأدوات الإحصائية لغرض القياس والتحليل.

أما المرحلة الثالثة فظهرت مع التطورات الحاصلة في مفاهيم خطر التدقيق، بحيث ظهر منهج التدقيق المبني على المخاطر الذي يعتمد على اكتشاف وتقييم المخاطر لغرض التأكد من تطبيق السياسات المحاسبية المتعارف عليها والأنظمة الرقابية والتأكد من احترامها وسلامتها.

1- مشكلة البحث:

تتجسد إشكالية الدراسة في معرفة التدقيق المبني على المخاطر وكيفية تطبيقه وفق متطلبات المهنة وما نصت عليه المعايير الدولية. بحيث يجب على المدقق الاعتماد على هذا المنهج في مرحلة تقييمه للمخاطر والصعوبات التي قد تواجهه في مهمته خاصة في حالة عدم الفهم الجيد لهذا الأسلوب. بحيث نصت معايير التدقيق الدولية على أن المدقق يجب أن يستجيب لمخاطر التدقيق ويقوم بتحديد حجم المخاطر المقبولة وتقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة. ومنه فإن إشكالية دراستنا يمكن طرحها على شكل السؤال التالي:

ماهي أسس تطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر، وما مدى فعاليته؟

و للإجابة عن هذا السؤال، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات التدقيق المبني على المخاطر ؟
- ما هي الاعتبارات الواجب التقيد بها أثناء مهمة التدقيق المبني على المخاطر؟

2- فرضيات الدراسة

تستند دراستنا على الفرضيتان التاليتان:

- **الفرضية الأولى**: إن منهج التدقيق المبني على المخاطر يتحدد وفق منهج علمي منظم يقوم على أسس علمية واضحة المعالم، ينتهجها المدقق بغية الكشف عن المخاطر وتقييمها .
- **الفرضية الثانية**: إن التدقيق المبني على المخاطر يقوم على اعتبارين أساسيين يجب أخذهما بعين الاعتبار وهي معرفة و دراسة البيئة الخارجية للمؤسسة المدققة و فهم الرقابة الداخلية للمؤسسة المدققة.

3- أهمية البحث:

نظرا لكثرة المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسات والشكاوي التي قدمتها حول مدى فعالية المناهج التقليدية للتدقيق في الكشف عن المخاطر وتقييمها، ومنه أصبحت الاستجابة لمطالب هذه المؤسسات من طرف لجنة إعداد معايير التدقيق الدولية أمرا واجبا بحيث حتم عليها دراسة

وإعداد منهج يتلائم مع متطلباتها بحيث يستطيع أن يعطي مصداقية أكثر للقوائم المالية لما تحتويه هذه الأخيرة من أهمية كبيرة للعديد من الأطراف.

4- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن التدقيق المبني على المخاطر ومختلف العناصر والأسس المتعلقة بهذا المنهج، بالإضافة إلى مختلف العوامل التي تؤثر على تطبيقه بحيث يهدف إلى معرفة تأثير هذه العوامل على عملية الكشف وتقييم المخاطر.

5- المنهج المتبع:

من أجل إعطاء صورة منهجية لبحثنا ولغرض تحقيق الهدف المرجو الوصول إليه من هذه الدراسة بحيث اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما تطرقت إليه الكتب والمذكرات والمجلات العلمية والملتقيات وكذلك المعايير الدولية في هذا المجال.

أولا : ماهية منهج التدقيق المبني على المخاطر

1-1 – أسباب إعادة النظر في منهجيات التدقيق وتغييرها

هناك أسباب عديدة تدعو إلى النظر في منهجيات التدقيق وتغييرها والتي منها[1]:

- أن سبب إخفاقات مدققي الحسابات ليس ناتجا عن عدم فعالية الإجراءات في الكشف عن التضليل في القوائم المالية، ولكن بسبب مصاعب أخرى تواجهها مثل: مشاكل تقدير استمرارية المؤسسة أو تحديد الغش التي تظهر لأسباب أخرى في مجال العمل مثل، بيئة العمل السريعة والتطورات التقنية والعولمة الذي يعني أن نتائج مخاطر الأعمال تترجم بالتأثير المباشر على القوائم المالية بشكل أسرع من الماضي.
- الاختبارات المكثفة للحصول على التفاصيل في غياب الفهم الجيد للمخاطر هي أحسن في أحسن الأحوال غير فعالة.
- زيادة الضغط على مدققي الحسابات من جهات متعددة بسبب ارتفاع الأتعاب والتكاليف والمنافع المتحققة من هيكلة مناهج التدقيق.

1-2- تطور استراتيجيات التدقيق في ظل مخاطر الأعمال

إن غالبية المؤسسات المحاسبية الدولية الكبرى أدركت أهمية تحديد ومراقبة المخاطر التي تحيط بعمل المؤسسات قيد التدقيق، ويمكن أن تؤثر على أعمالها سلبا، وبدأت تطور وتستخدم

(1)علاء الدين صالح محمود عودة، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،عمان الأردن، 2011، ص 40-41.

منهجيات تدقيق جديدة يمكنها فهم وإدارة بيئة الأعمال الجديدة التي تتسم بالترابط والتغيير السريع مستخدمة الإطار من الأعلى إلى الأسفل والذي يركز بشكل مكثف على الأعمال وإدارة مخاطر العمليات، التي تختلف مهماته وطريقة عمله بشكل ملموس عن مناهج التدقيق التقليدية.[1]

1-3- مفهوم التدقيق المبني على المخاطر

إن مفهوم التدقيق المبني على المخاطر هو تلك الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة، سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع و شركات تابعة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد. [2]

1-4- أساسيات منهج التدقيق المبني على المخاطر

إن منهج التدقيق المبني على المخاطر يهدف إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمعروفة بالإشارة إلى وجود انحراف في البيانات المالية إلى مخاطر الأعمال المعروفة بالإشارة إلى خطر الأعمال المعروفة الذي سيجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها.

كما أن الأساس المنطقي لمنهج التدقيق بناءا على المخاطر يشير إلى مدى تمكن المدقق من تحديد مصادر الخطر والتأكد أن العميل يملك أنشطة مناسبة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر، الذي يؤدي إلى اعتبار أن هناك قيمة ضئيلة لاختبارات التدقيق موضوعية واسعة النطاق. [3]

1-5- أهمية منهج التدقيق المبني على المخاطر

يدفع منهج التدقيق القائم غلى المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط العميل ومجال الأعمال كأفضل وسيلة لكشف مخاطر الغش وفشل الأعمال، والذي ينعكس إيجابا على مستوى جودة التدقيق المطلوب، ويلبي احتياجات المصالح المختلفة في الحصول على تدقيق حسابات مرتفع الجودة. [4]

---

(1)إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،ص41.

(2)زاهر الرمحي، التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية "المفاهيم الحديثة و الأهداف و إجراءات التعامل"،مجلة أصول، الخرطوم، السودان، 2010،(بدون ذكر العدد)، ص22.

(3)زاهر الرمحي، مرجع سابق، ص23.

(4) Philippe Danjou ،qualité de L'audit ،enjeux de l'audit interne et externe pour la gouvernance des organisations ،édition de boeck ،bruxelles ،Belgique ،2011 ، p44 .

- إمكانية تأثير هذه المخاطر بشكل مباشر أو غير مباشر في وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية.

1-6- مكونات منهج التدقيق المبني على المخاطر

إن منهجية التدقيق على المخاطر تعتمد على ثلاثة مكونات أو مراحل أساسية و هي: (1)

- معرفة المعايير الخاصة بالمهمة بحيث تساعده في مرحلة البحث و معرفة الأخطار و الأخطاء المعبرة في الحسابات.
- معرفة الأخطار.
- تسيير الأخطار التي تم اكتشافها بحيث يعمل على تقليلها و الكشف عنها في تقريره.

ثانيا : مكونات مخاطر التدقيق

2-1- المخاطر الملازمة

يقصد بالمخاطر الملازمة بأنها " قابلية رصيد حسابي معين أو مجموعة من المعاملات إلي أن تكون خاطئة في أرصدة حسابات أو مجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة" أي بمعني خطر حدوث الأخطاء و المخالفات الجوهرية عند إعداد القوائم المالية وذلك بافتراض تجاهل وجود إجراءات فعالة ومناسبة للرقابة الداخلية. (2)

ويعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذا النوع من المخاطر علي أنه:" استعداد رصيد حساب معين، أو نوع معين من العمليات للخطاء الذي قد يكون جوهريا، إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى، أو عمليات أخرى ،وذلك مع عدم إجراءات خاصة للرقابة الداخلية".

2-2- مخاطر الرقابة

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نشرة معايير التدقيق رقم 47، مخاطر الرقابة الداخلية علي أنها:" تلك المخاطر الناتجة، من حدوث خطأ الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، والذي يكون جوهريا، إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخري، أو في نوع أخر من العمليات، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية". (3)

---

(1) Antoine Mercier ،Philippe Merle ,Audit et commissariat aux compte ،Editions Francis LEFEBVRE ،Perret Cedex ,France ،2010 ,P,474.

(2)إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص58.

(3)معيار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA رقم (47)، مخاطر المراجعة.

كما يعرفها الإتحاد الدولي للمحاسبين في نشرة معايير التدقيق رقم 400 "بأنها مخاطر المعلومات الخاطئة، والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية."

2-3- مخاطر الاكتشاف

إن المصدر الأساسي لمخاطر الاكتشاف هي مزاولة مهنة التدقيق، حيث يعتمد المدقق على مجموعة من الإجراءات لجمع أدلة الإثبات تتراوح بين التقدير الشخصي واستخدام الأساليب الإحصائية أو حتى الكمية المعقدة كما يستعين المدقق بمخزون الذاكرة ومستوى إدراكه للأحداث والظواهر لتفسير النتائج، ومن هنا تنبع مخاطر التدقيق.

حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال المعيار **400** مفهوم مخاطر الاكتشاف "بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو مجموعات أخرى."[1]

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المخاطر علي أنها "الخطر في أن تؤدي، إجراءات التدقيق، بالمرجع إلي نتيجة مؤداها، عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات. في الوقت الذي، يكون فيه هذا الخطأ موجود بالفعل ويكون جوهريا، إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخري، أو في أنواع أخري من العمليات."[2]

ثالثا: مهمة التدقيق المبني على المخاطر

3-1 طرق تقدير المخاطر الملازمة المستخدمة من طرف المدقق

3-1-1- المعرفة بمؤسسة العميل

من الضروري أن يتوفر للمدقق إلمام كافي بمؤسسة العميل، وأن يحصل على معلومات وافية عن الاقتصاد، والصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسة، والقوانين التي تؤثر على مزاولتها لأنشطتها، ومن أمثلة ذلك ما يتعلق بضمان سلامة العاملين، وحماية كل من البيئة والمستهلكين وتتطلب معايير المراجعة الدولية أن يحصل المدقق على معرفة كافية بمؤسسة العميل، تساعده على

(1) إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص65.

(2) محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص27.

تحديد الأحداث والعمليات والممارسات التي في تقديره، قد يكون لها تأثير هام على الفحص أو المعلومات المالية أو التقرير.

3-1-1-1- فهم طبيعة المؤسسة و بيئتها الداخلية

يبحث المدقق عن المعلومات المهمة و التي تؤثر على عملية التدقيق كما أنها تحدد اتجاه وامتداد التدخلات الممكن فحصها في المؤسسة. (1)

حسب المعيار الدولي رقم 310 فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها الداخلية فإنه فهم المدقق لطبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها النواحي التالية:

- **ظروف القطاع العام**

و تشمل هذه الظروف ما يلي: (2)

- **البيئة التنظيمية للمؤسسة**

و تشمل ما يلي: (3)

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- عقد تأسيس المؤسسة و النظام الأساسي لها.
- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة و حاملي الأسهم.
- العقود المبرمة مع المؤسسة.

- **السياسات المحاسبية للمؤسسة و تطبيقاتها**

و تشمل ما يلي:

- النظام المحاسبي(4). - السياسات المحاسبية للاعتراف. - السياسات المحاسبية للقياس.
- السياسات المحاسبية للإفصاح. - السياسات المتبعة في توحيد البيانات.
- التقارير المالية المرحلية. - الأطراف ذات علاقة.

(1)بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف ،2010/ 2011، ص25.

(2) شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات و اختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص37.

(3) حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص245.

(4)- Gerard Valin ،Controlor et Auditor ،Edition Dunod ،Paris ،France ،2006 ،P188 .

- الأهداف والاستراتجيات ومخاطر العمل المتعلقة بذلك يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية

يجب على المدقق أن يحصل على فهم الأهداف و استراتيجيات المؤسسة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك التي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

3-1-1-2 فهم البيئة الخارجية للمؤسسة و المخاطر المتعلقة

حسب المعيار الدولي رقم 310 الخاص بمعرفة طبيعة عمل المؤسسة فإن على المدقق فهم ما يلي: [1]

- المخاطر على مستوى الاقتصاد العالمي

على المدقق أن لا يقتصر على دراسة الظروف المحلية التي تعمل في ظلها المؤسسة محل التدقيق وإنما عليه أن يدرس أيضا الظروف السائدة في الدول التي قد يكون للمؤسسة محل التدقيق تعاملات أو أنشطة بها حتى يمكنه تقدير المخاطر الملازمة للعميل محل التدقيق بطريقة تمكنه من تحديد حجم الأدلة التي يلزم تجميعها لتكوين رأي ملائم عن القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق. ومن أهم العناصر التي يجب على المدقق دراستها على مستوى الاقتصاد العالمي ما يلي: [2]

- سعر الصرف للعملة

إن تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية للعميل من شأنها أن تؤثر على المخاطر الملازمة إذ يؤدي تغيره لصالح العملة المحلية في حالة ما إذا كان للعميل مصدرا إلى زيادة سعر المنتج المصدر مما يقلل من القدرة التنافسية للعميل في الأسواق الخارجية.أما إذا كان العميل مستوردا لمعظم عناصر الإنتاج وتغير سعر الصرف لصالح العملات الأجنبية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع سعر البيع.

(1)المعيار الدولي للتدقيق رقم 310، الملحق رقم1.

(2)منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية و الدولية، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص 115-116.

- **مدى الاستقرار السياسي في الدول التي يكون للعميل أنشطة فيها**

إذ يؤدي زيادة الاستقرار في الدولة أو الدول التي يمكن للعميل فيها نشاط أو استثمارات إلى تقليل المخاطر الملازمة والعكس. (1)

- **التعريفة الجمركية في الدول التي يكون للعميل نشاط فيها**

إن وجود تعريفة جمركية وقيود حامية في الدول التي تصدر إليها المؤسسة محل المراجعة يؤدي إلى تقليل صادراتها مما يزيد من المخاطر الملازمة للعميل، كما أن الاتفاقيات وإزالتها للعوائق والحدود بين الدول المختلفة من شانها أن تزيد من المخاطر الملازمة للمؤسسات المحلية التي تعمل في الدول النامية لتخلف التكنولوجيا المستخدمة فيها.

- **مخاطر الاقتصاد المحلي :** وتشمل:
- **سعر الفائدة:**

إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة اللازمة لتمويل عمليات المؤسسة وتوسعاتها مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تصنيع المنتج وزيادة الأعباء الثابتة.

- **معدل التضخم:**

ارتفاع معدل التضخم السائد في الاقتصاد الذي تعمل فيه المؤسسة محل التدقيق يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة العملة وارتفاع تكلفة المعيشة مما يقلل من المبيعات الحقيقية ومن قدرة العملاء على سداد التزاماتهم.

- **مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد:**

بحيث أن في مرحلة الكساد نجد أن الديون المشكوك في تحصيلها تتزايد وتنخفض قدرة العملاء على الشراء مما يؤدي إلى تراكم المخزون مما يعرضه للتقادم وبالتالي يمكن القول أن الكساد يؤدي إلى تزايد المخاطر الملازمة.

- **مخاطر الصناعة:**

تحدد حالة الصناعة التي تنتمي إليها عمليات المؤسسة، البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسة ومن أهم العناصر التي تؤثر على مخاطر الصناعة وبالتالي المخاطر الملازمة للمؤسسة محل التدقيق والتي تعمل في صناعة معينة، ما يلي: (2)

- درجة استقرار عمليات الصناعة.

(1)منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 117، ص118.

(2)منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 119-120.

- معدل التغير التكنولوجي في الصناعة.

2-3 تقييم مخاطر الرقابة

3-2-1- توثيق المعرفة والتوصل لتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية

حتى يقوم المدقق بوصف نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتعرف على إجراءاته التي تم تصميمها من طرف الإدارة ويحاول فهم كيفية عملها، ويتم ذلك من خلال استخدامه للأساليب الشائعة لذلك وأهمها: أسلوب التقرير الوصفي[1]، أسلوب خرائط التدفق[2]، وأسلوب قوائم الاستقصاء. [3]

3-2-2 التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

تمد المدقق على الاختبارات سابقة الذكر بحيث يتمكن من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذه بالإضافة إلى نقاط الضعف (ضعف التصور) التي توصل إليها عند التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية[4].

إن نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم التعرف عليها عند التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية، هي مؤقتة إلى غاية إجراءات اختبارات الرقابة، أي تصحيح نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يمكن لبعض نقاط القوة أن تتحول إلى نقاط ضعف، وبعض نقاط الضعف تتحول إلى نقاط قوة[5].

حيث أن كل وظيفة معينة داخل المؤسسة تحتوي على عدد معين من عناصر أساسية يتم استعمالها عند الرقابة الداخلية[6].

(1)حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص299.

(2)إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1996 ،ص67.

(3)غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية- 2009، ص 219.

(4)محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011 ص36-37.

(5)بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص112-113.

(6)- Antoine Mercier ،Philippe Merle ،op cit ،p499.

3-2-3- تقدير خطر الرقابة

بمجرد ما يحصل المدقق على معلومات وصفية وأدلة تدعم تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، يتم تقييم خطر الرقابة لكل هدف مرتبط بالعمليات المالية، وذلك بالعبور على عدة مراحل وهي: (1)

- تحديد أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية.
- تحديد أساليب محددة للرقابة.
- التعرف على وتقييم أوجه الضعف.
- تحديد التحريفات الجوهرية المحتملة التي يكمن أن تحدث.
- تحديد مستويات خطر الرقابة الداخلية لكل هدف.

3-3 الإجراءات التحليلية لغرض الاكتشاف الخطأ والاحتيال في البيانات المالية

- **تعريف الإجراءات التحليلية**

عرف معيار التدقيق الدولي رقم 520 الإجراءات التحليلية على أنها تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها. (2)

- **مراحل التدقيق التي يستعان بها بالإجراءات التحليلية**
- **الإجراءات التحليلية في تخطيط عملية التدقيق**

على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة. وقد يشير تطبيق الإجراءات التحليلية على أوجه العمل لم تكن معروفة للمدقق، وستساعده بالتالي في تحديد طبيعة وتوقيت مدى إجراءات التدقيق الأخرى. (3)

بحيث يتم استعمال المعلومات المالية وغير المالية في الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية التدقيق، فمثلا يتم الربط بين المبيعات ومساحة منطقة المبيعات بالأقدام المربعة أو لحجم البضاعة المباعة. (4)

---

(1)ألفين أرينز، جيمس لوبك، متكامل في المراجعة، ترجمة، محمد محمد عبد القادر وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص ص 401-402.

(2)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، الفقرة رقم3.

(3)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 8.

(4)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 9.

- **الإجراءات التحليلية في عملية الكشف عن المخاطر**

إن اعتماد المدقق على الإجراءات الجوهرية لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتأكيدات خاصة للبيانات المالية قد يكون مرتكزا على الاختبارات التفصيلية أو الإجراءات التحليلية أو على كليهما. (1)

ويقوم المدقق عادة بالاستفسار من الإدارة حول المعلومات التي يحتاج إليها في الإجراءات التحليلية ومدى موثوقيتها، ونتائج هذه الإجراءات المنجزة من قبل المؤسسة. (2)

- **الإجراءات التحليلية عند المراجعة الشاملة في نهاية التدقيق**

على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من، أو في نهاية عملية التدقيق، وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل(3).

3-4 تقدير مخاطر عدم الاكتشاف وتأثيرها على الخطر العام

- **تقدير مخاطر عدم الاكتشاف**

يختلف تقدير المدقق لخطر الاكتشاف عن تقديره لكل من الخطر المتلازم، وخطر الرقابة وذلك بسبب الطبيعة الخاصة له سواء من ناحية علاقته بأدلة الإثبات أو لارتباطه بهذين الخطرين، ومهنيا يتطلب خطر عدم الاكتشاف ما يلي:

- أن يحدد المدقق مستوى كل من خطر التدقيق المقبول والخطر المتلازم وخطر الرقابة.
- أن يراعي مستوى كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة، عند تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات الأساسية المطلوبة لتخفيض خطر التدقيق إلى المستوى المقبول.
- ألا يقدر خطر عدم الاكتشاف عند مستوى 100% لأن معنى ذلك أنه لن يؤدي إجراءات أساسية(4).

(1)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 10.

(2)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 11.

(3)المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 13.

(4)محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق ص36.

- **العلاقة بين مخاطر التدقيق**

هناك علاقات متداخلة بين مكونات خطر التدقيق منها ما هو طردي ومنها ما هو عكسي، ولكنها علاقات تهم المدقق بدرجة كبيرة لأغراض التخطيط والرقابة وهي كالآتي:

- هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة[1].
- إن المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل واف لإلغاء حاجة المدقق إلى القيام بأية إجراءات تحقق[2].
- إن تقديرات المدقق بشأن مكونات مخاطر التدقيق قد تتغير خلال عملية التدقيق[3].

خاتمة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حاولنا إبراز جميع العوامل المتعلقة والمراحل المنهجية للتدقيق المبني على المخاطر وأهم الخطوات وما مدى أهميته في الكشف عن المخاطر وتقييمها والإيصال بها إلى أدنى درجة حتى تستطيع المؤسسات تحقيق أهدافها.

بعد معالجتنا لموضوع البحث من جميع الجوانب النظرية تمكنا من اختبار صحة الفرضيات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

فيما يتعلق بفرضيات البحث، وبعد الإلمام بجميع جوانب البحث توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى

المتمثلة في أن منهج التدقيق المبني على المخاطر يتحدد وفق منهج علمي منظم يقوم على أسس علمية واضحة المعالم، ينتهجها المدقق بغية الكشف عن المخاطر وتقييمها. فهي صحيحة.

بحيث أن المدقق يقوم بمجموعة من الخطوات تساعده في الكشف عن المخاطر وتقييمها و تتمثل هذه الخطوات في:

- تحديد مجموعة من الإجراءات والعوامل تساعده في تقييم المخاطر الملازمة والمتعلقة ببيئة الأعمال عبر فهم البيئة الداخلية للمؤسسة من الإطار التنظيمي والقانوني والمحاسبي، والبيئة الخارجية للمؤسسة عن طريق دراسة مخاطر الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة والسياسات المالية والمحاسبية والاقتصادية للمجتمع الذي تخضع له المؤسسة المدققة.

(1)المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 43.

(2)المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 45.

(3)المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 46.

- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقييمه لغرض اكتشاف مخاطر الرقابة وتقييمها ومعرفة تأثير هذه المخاطر على أهداف التدقيق.
- أداء الإجراءات التحليلية عبر التحليل بالنسب المالية والمطابقات عن طريق التحليل المالي، بغية اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ولاكتشاف الغش.
- معرفة وتحديد مدى تأثير مخاطر عدم الاكتشاف على نموذج الخطر العام.

الفرضية الثانية

التي تمثلت في أن التدقيق المبني على المخاطر يقوم على اعتبارين أساسيين يجب أخذهما بعين الاعتبار وهي معرفة و دراسة البيئة الخارجية للمؤسسة المدققة وفهم الرقابة الداخلية للمؤسسة المدققة. فهذه الفرضية غير صحيحة.

بحيث وكما تطرقنا له في الفرضية الأولى فإن منهجية المدقق في تقييم المخاطر لا تقوم على اعتبارين وفقط بل يجب على المدقق بخلاف معرفة ودراسة البيئة الخارجية عليه أيضا أن يدرس ويفهم جيدا البيئة الداخلية للمؤسسة ومختلف الجوانب المتعلقة بها وحسب معيار التدقيق الدولي رقم 310 فإن على المدقق أن يحصل على فهم كافي للبيئة الداخلية للمؤسسة وذلك عن طريق:

- معرفة وفهم ظروف القطاع العام. - الحصول على فهم جيد للبيئة التنظيمية للمؤسسة.
- فهم كافي للسياسات المحاسبية. - أخد بعين الاعتبار الأهداف والاستراتيجيات المتعلقة ببيئة الأعمال. كما أن عمل المدقق لا يقتصر فقط في فهم الرقابة الداخلية وتقييمها بل يتوسع إلى إجراء مجموعة من الأدوات الإحصائية والتي تتمثل في الإجراءات التحليلية، وتأثير مخاطر عدم الاكتشاف في مستوى الخطر العام. ولعل أهم اعتبار وهو الجهد المبذول من طرف المدقق في تقدير المخاطر و الأدوات المستعملة من طرفه وهذا ما يؤثر على مستوى مخاطر الاكتشاف.

أما بخصوص نتائج البحث، فإن بعد الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- إن ظهور منهج التدقيق المبني على المخاطر والذي يعتمد على انتهاج أسلوب ومنهجية واضحة تعتمد على تحديد الأولويات وترتيبها حسب مستوى الخطورة، يركز على مكامن الخطر ودرجته بحيث يعتمد على المخاطر التي تهدد الأنظمة الرقابية لغرض تقييمها على أساس مخاطرها.

- يساعد التدقيق المبني على المخاطر في التأكد من أن المدقق يبذل الجهد الكافي والعناية اللازمة في عملية فحصه للقوائم المالية والأساليب الرقابية للمؤسسة، والتأكد من أن المشاكل المحتملة والتهديدات قد تم تشخيصها بطريقة فعالة والعمل على حلها في الوقت المناسب والعناية اللازمة والتأكد أيضا من أن عملية التدقيق تعد وفق طريقة منهجية تتميز بالكفاءة والفعالية.
- ولا يمكن القول أن التدقيق المبني على المخاطر يعتبر مرحلة أو مهمة تنفصل عن المهمة العادية للتدقيق، بل هي عملية مستمرة ومكملة لعملية التدقيق.
- يقوم المدقق وفق لمنهجية التدقيق المبني على المخاطر بمجموعة من الإجراءات تتجسد في فهم الإطار التنظيمي والقانوني في إطار معايير التدقيق الدولية بغية منه في تقييم المخاطر، و تقييمه للأنظمة الرقابية وإعداد مجموعة من الإجراءات لغرض تقييم المخاطر المتبقية ومدى تأثيرها على مستوى الخطر العام وبذلك على إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها وضمان سلامة محيطها الداخلي والخارجي وأنظمتها الرقابية.أما بخصوص **المقترحات المقدمة**، فإن بعد الدراسة تم اقتراح ما يلي:
- ضرورة اعتماد هذا المنهج الذي يساعدهم في تقدير المخاطر وبالتالي مساعدة المؤسسات في إدارة مخاطرها.
- ينبغي على المدققين فهم ومعرفة معايير التدقيق الدولية الخاصة بمنهجية التدقيق المبني على المخاطر.
- ضرورة إيجاد طرق وتقنيات جديدة في إعداد التقرير بحيث يجب عليه أن يوضح فيه أيضا مكامن الضعف في المؤسسة والمخاطر المتعلقة بها لغرض مساعدة المؤسسة في معالجة الانحرافات وإيجاد الحلول المناسبة.
- حتمية استخدام الأساليب التحليلية و الاستفادة منها في إجراءات اكتشاف الأخطاء والغش وضرورة التنويع في حجم العينات.
- يجب على المدققين الاهتمام أكثر بالاستراتيجيات المتعلقة ببيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات المدققة، خاصة وأن مخاطر الأعمال أوسع من مخاطر التدقيق.
- ضرورة تعيين طاقم تدقيق مؤهل وذو دراية بمعايير التدقيق الدولية الخاصة بالمخاطر لأجل مساعدة المدقق في تقييم المخاطر.
- ضرورة إعطاء أهمية لمصفوفة خطر الرقابة، خاصة وأنها تمثل حلقة وصل بين أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية والمخاطر المكتشفة.

- ضرورة تخصيص وقت كافي للمؤسسة المدققة، خاصة وان هذا المنهج يستهلك الكثير من الوقت.
- ضرورة احترام ميثاق المهنة، والتمتع بمبادئ الاستقلالية، الأمانة والسلوك المهني.

قائمة المراجع:

1- علاء الدين صالح محمود عودة، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2011، ص 40-41.

2- إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009، ص41.

3- زاهر الرمحي، التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية "المفاهيم الحديثة و الأهداف و إجراءات التعامل"،مجلة أصول، الخرطوم، السودان، 2010،(بدون ذكر العدد)، ص22.

4- زاهر الرمحي،مرجع سابق، ص23.

5- Philippe Danjou ،qualité de L'audit ،enjeux de l'audit interne et externe pour la gouvernance des organisations ،édition de boeck ،bruxelles ، Belgique ،2011 ،p44 .

6- Antoine Mercier ،Philippe Merle ,Audit et commissariat aux compte ، Editions Francis LEFEBVRE ،Perret Cedex ,France ،2010 ,P,474.

7- إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص58.

8- معيار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA رقم (47)، مخاطر المراجعة.

9- إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص65.

10- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص27.

11- بوبكر عميروش،، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف ،2010/ 2011، ص25.

12- شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات و اختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص37.

13- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص245.

14- Gerard Valin ،Controlor et Auditor ،Edition Dunod ،Paris ،France ، 2006 ،P188 .

15- المعيار الدولي للتدقيق رقم 310، الملحق رقم1.

16- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية و الدولية، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 115-116.

17- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 117، ص118.

18- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 119-120.

19- حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص299.

20- إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1996 ،ص67.

21- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية- 2009، ص 219.

22- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2011 ص36-37.

23- بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص112-113.

24- Antoine Mercier ،Philippe Merle ،op cit ،p499.

25- ألفين أرينز، جيمس لوبك، متكامل في المراجعة، ترجمة، محمد محمد عبد القادر وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005،ص ص 401-402.

26- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، الفقرة رقم3.

27- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 8.

28- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 9.

29- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 10.

30- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 11.

31- المعيار الدولي للتدقيق رقم 520، فقرة رقم 13.

32- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق ص36.

33- المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 43.
34- المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 45.
35- المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، الفقرة رقم 46.

الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي آلية لتطبيق حوكمة الشركات في ظل المعايير الدولية
دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات في الشرق الجزائري

أ.سايح نوال
جامعة سطيف1الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الثلاث الحديثة للتدقيق الداخلي حسب ما تناولته معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين **IIA**، ومدى انعكاسها على تجسيد الحوكمة في الشركة، بالإضافة إلى التعرف على مدى تجسيد هذه الأبعاد في الشركات الجزائرية من خلال دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري.

حيث أشارت النتائج إلى أن أعمال التدقيق الداخلي في الشركات محل الدراسة لها دور إيجابي في تجسيد الحوكمة من خلال تنفيذ أعمال نشاط التدقيق الداخلي المرتكزة على تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، واعتبار الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من هذا الأخير. كما وجدنا من خلال النموذج الإحصائي أن المساهمة ترتكز على الإدارة الفعالة للمخاطر وتحسينها .

الكلمات المفتاحية:التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات.

Abstract:

This study aims to identify the modern three-dimensional of internal audit ،by Matnolth international internal audit standards ،issued by the Institute of Internal Auditors **IIA** and its impacts on the embodiment of corporate governance in the company ،in addition to identifying the extent of the embodiment of these dimensions in the Algerian companies ،through the case of a group of companies in the east Algerian study .

The results indicate that internal audits in companies study replaces a positive role in the embodiment of governance through the execution of the internal audit activity based on evaluating and improving the systems of internal control and risk management ، and to consider the internal control an integral part of the latter ،as we found through statistical model that contribution based on effective risk management and improved the internal control system.

key words : Internal audit ،internal control ،risk management ،corporate governance.

مقدمة

عرف التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة بعد قيام منظمات مهنية دولية بالاهتمام بهذه الوظيفة، وإصدار مجموعة من المعايير والإرشادات لتنظم عمله، وعلى رأسها معهد المدققين الداخليين **IIA**، والذي أصدر المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، حيث تغير الدور التقليدي لهذه الوظيفة، وأصبحت جميع أنشطته المستحدثة ذات قيمة اقتصادية تخدم جميع أطراف الشركة، من خلال أبعاده الثلاث التي تساهم في تقييم وتحسين ممارسات **حوكمة الشركات**، تقييم وتحسين فعالية نظم **الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.**

إشكالية البحث:

فمن خلال هذا البحث ستحاول الباحثة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي في تجسيد حوكمة الشركات في الشركة الجزائرية؟

تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي الأبعاد الثلاث الحديثة للتدقيق الداخلي؟
- ✓ هل هناك علاقة بين هذه الأبعاد؟
- ✓ ما مدى استناد المدقق على تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات عند تنفيذ أنشطته؟

فرضيات البحث

بناءا على ما سبق يمكن طرح الفرضيات التالية :

- ✓ يُساهم المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينها في الشركة؛
- ✓ يُساهم المدقق الداخلي في تقييم نظام إدارة المخاطر وتحسينه في الشركة؛
- ✓ تأكيد المدقق الداخلي على فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحسين المستمر فيهما يساهم في تجسيد حوكمة الشركات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق النتائج التالية:

- التعرف على الأبعاد الثلاث الحديثة للتدقيق وبيان العلاقة بينها؛
- قياس مدى استناد المدقق على تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر عند تنفيذ أنشطته في الشركة الجزائرية، وانعكاس هذا الدور على تجسيد حوكمة الشركات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية الدور التأكيدي والاستشاري الذي أصبح يضطلع به المدقق الداخلي في مراحل عمله في ظل المعايير الدولية، حيث تتمثل أهمية البحث في شقها النظري في بيان الأبعاد الثلاث الحديثة للتدقيق والعلاقة التكاملية بينها، من خلال ما تناولته الأدبيات الفكرية، أما في شقها التطبيقي فتتمثل في قياس مدى استناد المدقق الداخلي على هذه الأبعاد في تنفيذ أنشطته من خلال اختبارها على 50 شركة، وربط هذه الأبعاد الثلاث بنموذج إحصائي يسمح بإبراز أهمية كل بعد في منظومة حوكمة الشركات.

الجانب النظري:الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية والعلاقة بينها

شهدت مهنة التدقيق الداخلي تطورات بعد صدور المعايير الدولية عن معهد المدققين الداخليين **IIA**، والذي تضمن توسيع مهامه والتركيز على نظم الرقابة، إدارة المخاطر، والحوكمة.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي بتعدد المتخصصين والهيئات المهتمة بهذه المهنة، حيث عرفها معهد المدققين الداخلين (IIA) وهو التعريف الأكثر قبولا بأنه: " نشاط رقابي مستقل، موضوعي واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية الشركة وتؤدى إلى تحسين أدائها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف الشركة، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من :إدارة المخاطر، الرقابة، وحوكمة الشركات (louis 2007,21) .

ويتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي يقدم نوعين من الخدمات، الأولى متمثلة في **الخدمات التأكيدية** والتي تهدف إلى طمأنة الإدارة أن المخاطر المرتبطة بالشركة تم تحديدها ويتم التعامل معها بطريقة ملائمة، وهي الوظيفة الأساسية للتدقيق الداخلي، أما الثانية فتتمثل في **الخدمات الاستشارية** التي يقدمها للشركة والنصح للإدارة لاتخاذ قرارات معينة.

ويلاحظ من التعريف كذلك بأنه لم تكن هناك إشارة للتدقيق الداخلي على انه نشاط داخلي، بل اكتفى بتعريفه بأنه نشاط رقابي مستقل، حيث يمكن أن تنفذ خدمات التدقيق الداخلي من خارج الشركة، كما بينها معهد المدققين الداخليين، وأشار إلى وجود ثلاث مصادر لأداء وظيفة التدقيق الداخلي:(Desai and.Gerard and Tripathy 2000,5)

داخليا من خلال قسم التدقيق الداخلي بالشركة، أو الاستعانة بالمصادر الخارجية، أو المزج بين الاثنين، على أن يظل الإشراف من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالشركة.

ثانيا: الأبعاد الثلاث للتدقيق الداخلي

مع تغير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي، أصبحت جميع أنشطته ذات قيمة اقتصادية تخدم جميع أطراف الشركة، مصممة لتحقيق قيمة مضافة، من خلال تكوين مدخل منتظم لتقويم وتحسين نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، والتي تمثل الأبعاد الثلاث الحديثة للتدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية.

1- تعريف تقنية الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة: توصف بأنها:"المنهجية المتكاملة التي تتبعها الشركة في تطبيق متكامل للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، وتتضمن هذه العملية بصفة عامة أنشطة مثل الحوكمة وإدارة المخاطر الكلية والرقابة الداخلية والامتثال للقوانين والتدقيق الداخلي".(ياداف 2014، 28).

2- دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الرقابة الداخلية:

تطرق إليه المعيار الدولي رقم 2130، حيث على المدقق الداخلي تقييم عناصر الرقابة الداخلية، واختبار مدى ملاءمتها، وإمكانية الاعتماد عليها في ضمان دقة البيانات المحاسبية، فهنا يجب أن لا ينحصر دوره في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، بل لابد من تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال، وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق، وتقديم توصيات لتحسينها كوظيفة استشارية.

دور التدقيق في تقييم وتحسين إدارة المخاطر:

الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي أعطت أهمية كبيرة إلى وظيفة إدارة المخاطر وهذا وفقا للمعيار الدولي 2120، حيث تقع مسؤولية إدارة المخاطر في الشركة على الإدارة العليا والمجلس، ويمكن الاعتماد على المدقق الداخلي لتقديم مهام تأكيدية استشارية، لمساعدة الشركة على تحديد وتقييم وإنشاء طرق إدارة المخاطر، ويتم تحديد هذا الدور في ميثاق التدقيق الداخلي (Ifaci 2013 ,165-168)، حيث يعمل المدقق على التأكد من التقيد بمراحل إدارة المخاطر، وفي المقابل تحديد أولويات التدقيق حسب أهمية الخطر الذي تم اكتشافه.

3- دور التدقيق في تقييم وتحسين ممارسات حوكمة الشركات

تناولها المعيار الدولي 2110، فالمدقق الداخلي يوفر تقييمات مستقلة وموضوعية لفعالية ممارسات الحوكمة في الشركة، ويسعى لتقديم خدمات استشارية بشأن سبل تحسينها، حيث يقوم بأداء دوره باعتباره أحد الأطراف الرئيسية المسؤولة عن دعم الحوكمة من خلال اتجاهين : (محمد لمين ولوح 2013، 6):

- **الاتجاه الأول** : مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا وهي من الأطراف الداخلية المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية.
- **الاتجاه الثاني** :القيام بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في تقييم نظم الرقابة، ومتابعة وتقييم المخاطر المرتبطة بالشركة، والتقرير عن ذلك .

ثالثا: العلاقة بين الأبعاد الثلاث للتدقيق الداخلي

1- العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

الرقابة الداخلية لم يعد لها وجود مستقل كما كانت في الماضي القريب، بل أصبحت جزء من إطار إدارة المخاطر وأصبحت مكوناتها الخمسة متحدة في الإطار المتكامل لإدارة المخاطر، كما هو واضح من خلال coso1و coso2، كمايؤكد ذلك مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (**IAASB**) بعد سحب معيار التدقيق الدولي رقم 400 الموسوم :**بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية** عام 2004، وإصدار المعيار الجديد رقم 315 الموسوم: **فهم الشركة وبيئتها وتقييم مخاطر البيانات الخاصة المادية** و ضمن هذا المعيار تناولت الفقرات موضوع الرقابة الداخلية.

شكل رقم1 : عناصر الرقابة وإدارة المخاطر حسب COSO:

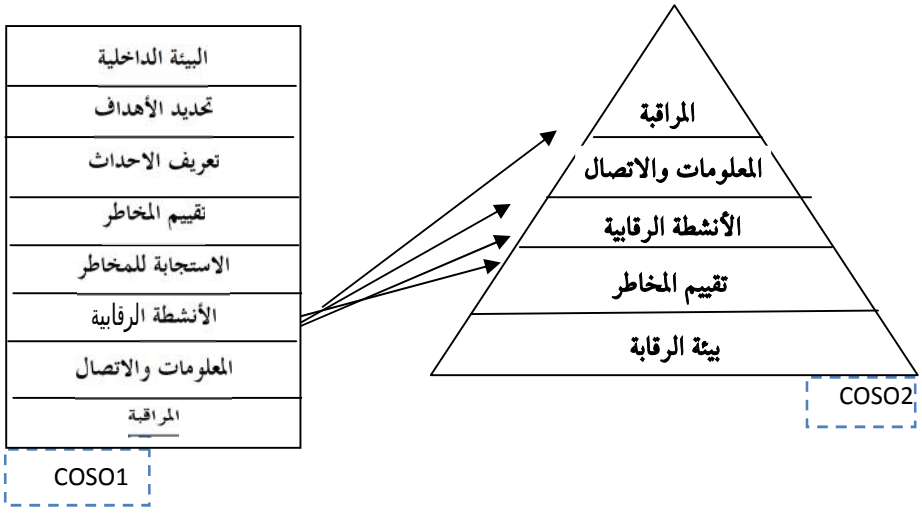

La source: p.schick ،j.vera ،o.bourrouilh-parége ،**audite interne et référentiel de risque** ،DUNOD ،p19.

2- العلاقة بين الرقابة الداخلية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات:

حوكمة الشركات لاتقوم على مجموعة من الهياكل المتباينة والمنفصلة، على العكس من ذلك بل هناك علاقة بين الحوكمة، إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس عند قيام المدقق الداخلي بتقييم نظم الحوكمة في الشركة يأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقات، واعتبار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من منظومة حوكمة الشركات، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 02: حوكمة الشركات

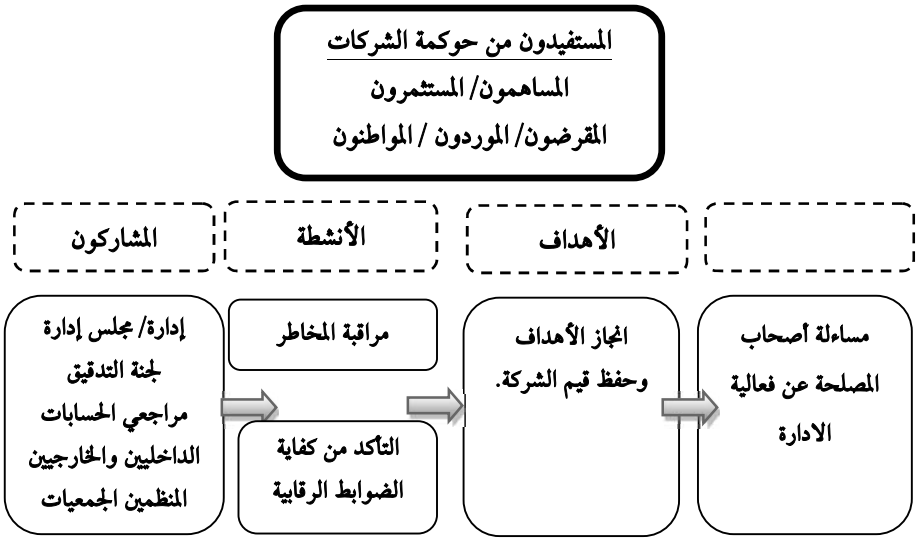

La source :Dana ،Hermanson R. &Larny ،Rittenberg E. ،**Internal Auditing and Organizational Governance** ،Research Opportunities in Internal Auditing ،the Internal Auditors ،2003,p .

الجانب العملي: دراسة حالة مجموعة من شركات المساهمة في الشرق الجزائري

تم بناء استبيان شمل فرضيات البحث الأربعة التي تم صياغتها في البداية، باعتباره الوسيلة الأكثر استخداما في هذا النوع من البحوث.

أولا: هيكلة الاستبيان

تضمنت قائمة الاستبيان 52 سؤالا مبوبة في ثلاثة محاور رئيسية تقابل الفرضيات التي تم صياغتها في بداية الدراسة، معتمدين على مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، من اجل تحديد أراء أفراد العينة بشكل دقيق، وقد عمدنا إلى ترميزها حسب درجات الموافقة من 5 إلى 1 حتى تسهل علينا عملية إدخال البيانات في برنامج **SPSS**، وبالنسبة لطول المدى بين درجة ودرجة فقد تم حساب الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للفئات كما يلي (5-1=4) ، وعدد الفئات هو 5 وعند إجراء القسمة نحصل على طول المدى كالتالي (4/ 5=0.8)، حيث نضيفه بالتدرج إلى رموز الفئات ابتداء من أصغر فئة كالتالي:

جدول رقم01: مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
المدى	**5—4.2**	**4.2—3.4**	**3.4—2.6**	**2.6—1.8**	**1.8—1**

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات، اعتمدت الباحثة على العديد من الأساليب الإحصائية الضرورية لمعالجة البيانات استنادا إلى البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية المعروف باسم (**statistical packaage for social science-SPSS-**)

1- أساليب الإحصاء الوصفي

- ✓ **التوزيعات التكرارية**: من أجل إظهار إجابات المدققين الداخليين على كل سؤال؛
- ✓ **النسب المئوية**: لتحديد استجابة المدققين الداخليين اتجاه عبارات المحاور الرئيسية؛
- ✓ **المتوسط الحسابي**: من أجل تحديد مدى ارتفاع وانخفاض استجابة عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات الموجودة في الجزء الأول من الاستبيان، و ترتيب البنود حسب أهميتها ؛
- ✓ **الانحراف المعياري**: من أجل تحديد درجة التشتت في الإجابات عن وسطها الحسابي، حيث كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الاجابات حول الوسط الحسابي؛

2- أدوات الإحصاء الاستدلالي

- ✓ **معامل الثبات ألفاكرونباخ**: من أجل قياس ثبات عينة الدراسة في الإجابة على الأسئلة؛
- ✓ **معامل الارتباط لبيرسن**:من أجل تحديد الارتباط بين كل فرضية والاستبيان ككل؛
- ✓ **اختبار T للعينة الواحدة**: لاثبات فرضية العدم أو الفرضية البديلة؛

- ✓ **أسلوب الانحدار المتعدد:** من أجل صياغة نموذج الدراسة انطلاقا من الفرضيات الرئيسية المكونة له وتحديد مساهمة كل فرضية في اثبات الدراسة.
- ✓ **اختبار KOLMOGOROV-SMIRNOV**: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات ؛
- ✓ **اختبار Durbin-watson:** من أجل اختبار الاستقلال الذاتي للاخطاء لنموذج الدراسة.

ثالثا: اختبار ثبات وصدق الاستبيان

من أجل اختبار صحة وثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل الاتّساق الداخليّ ألفا كرونباخ **alpha cronbach** للإجابات، والجدول الموالي يبين المعامل حسب كل محور:

جدول رقم02: توزيع معامل الفا كرونباخ

المحور	عدد الأسئلة	المعامل
المحور الأول	**14**	**0.725**
المحور الثاني	**22**	**0.811**
المحور الرابع	**16**	**0.871**
الاستبيان ككل	**52**	**0.802**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجspss

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ لاستبيان ككل هو 0.802 وهو قريب من الواحد ما يدل على وجود اتساق داخلي للمحاور، حيث أن معامل **الفاكرونباخ** كلما اقترب من الواحد كلما دل على وجود اتساق وثبات داخلي كبير، ويمكن الاعتماد على بياناته.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين الفرضيات الأربع والاستبيان ككل من خلال معامل **بيرسون** من أجل قياس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات استبيان.

جدول رقم03: معامل الارتباط بين كل فرضية من الفرضيات والدرجة الكلية للاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	SIG
الفرضية الأولى	**0.754**	**0.00**
الغرضية الثانية	**0.92**	**0.00**
الفرضية الثالثة	**0.875**	**0.00**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لجميع فرضيات الاستبيان هي دالة إحصائياً وكلها تفوق 0.5 وهو ما يدل على وجود ارتباط جيد بين كل فرضية من الفرضيات والاستبيان الكلي،

كما نلاحظ أن مستوي المعنوية لكل الفرضيات قدر بـ0.00 وهو أقل من مستوى دلالة α=0.05، وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبيان صادقه لما وضعت لقياسه.

رابعا: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع شركات المساهمة والفئة المقصودة هم المدققين الداخليين، وقد تم أخذ مجموعة من شركات المساهمة الموجودة في الشرق الجزائري العامة والخاصة، وتم اختيار مجموع الشركات محل الاستقصاء بطريقة عشوائية مع التركيز على الشركات الكبرى، ذلك أن وظيفة التدقيق الداخلي تكاد تكون منعدمة في الشركات المتوسطة والصغيرة، كما ركزت الباحثة في التوزيع على الشركات التي تمتاز بالأقدمية ولها تجربة معتبرة في الحياة الاقتصادية، وكذا الشركات الوطنية الكبرى الموجودة في الشرق والتي تحتل مكانة إستراتيجية هامة، أما الأشخاص المستجوبين فهم كل الموظفين الموجودين في قسم التدقيق الداخلي على اختلاف مراكزهم.

بلغ عدد الشركات التي استجابت 50 شركة مع العلم انه تم توزيع الاستبيان على 60 شركة، وبلغ عدد الاستبيانات المعبأة 89 استبيان من أصل 110 موزعة، وبالتالي بلغت نسبة الاستجابة 80.9 ٪ وهي نسبة مقبولة في البحوث الاقتصادية.

خامسا: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم04: تلخيص نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الخصائص	النوع	التكرار	النسب
الجنس	ذكر	80	٪89.9
	أنثى	9	٪10.1
المركز الوظيفي	رئيس قسم التدقيق الداخلي	40	٪44.9
	مدقق داخلي مساعد	36	٪40.4
	رئيس مهمة	13	٪14.6
التحصيل العلمي	دون بكالوريا	4	٪4.5
	بكالوريا	2	٪2.2
	شهادة الدراسات التطبيقية	3	٪3.4
	ليسانس	52	٪58.4
	ماجستير	10	٪11.2
	دكتوراه	1	٪1.1
	تخصصات أخرى	17	.119٪

الخصائص	النوع	التكرار	النسب
سنوات الخبرة في مجال التدقيق الداخلي	عامين	2	٪2.2
	من2 الى أقل من 6 سنوات	39	٪ 43.8
	من 6 الى اقل من 12 سنة	24	٪ 27
	أكبر من 12	24	٪ 27
الشهادات المهنية في التدقيق	دون شهادة	46	٪ 51.7
	خبير محاسبي	5	٪ 5.6
	محافظ حسابات	5	٪ 5.6
	شهادة مهنية في التدقيق الداخلي	33	٪ 37.1
التخصص	مالية	33	٪37.1
	محاسبة	11	٪12.4
	تدقيق	21	٪23.6
	أخرى	24	٪27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول يتبين أن خصائص المدققين الداخليين في الشركات محل الدراسة تميزت بالتنوع، غير أننا لاحظنا أن الموظفين الذكور أكثر من الإناث، كون هذه التخصصات تتطلب نوعا من التفرغ نظرا لكثافة الأعمال خلال أشهر السنة، وضرورة التنقل بين وحدات الشركة، أما فيما يخص المركز الوظيفي فنلاحظ أن أعلى نسبة كانت لوظيفة رئيس قسم التدقيق الداخلي وهو مؤشر جيد في الدراسة ذلك أن النسبة الأكبر هم مدققون يشغلون مراكز وظيفية عالية، لهم السلطة في إدارة وتسيير قسم التدقيق الداخلي في الشركات المدروسة.

من جهة أخرى يلاحظ وجود تنوع في المستوى التعليمي وأن الحاصلين على مؤهلات جامعية هم الأكثر تمثيلا في عينة الدراسة، وهو ما قد يُفسر بأن الشركات تركز على توظيف حملة الشهادات الجامعية الذين لهم التأهيل العلمي لتسيير وآداء وظائف التدقيق الداخلي لما تمتاز به هذه الوظيفة من تعقيدات وضرورة وجود رصيد معرفي، وهو ما يدعم إمكانيّة الوثوق في إجاباتهم والاعتماد عليها بمصداقية عالية.

فيما يخص سنوات الخبرة في مجال التدقيق نلاحظ أنها مقبولة على العموم، وقد يفسر النقص في خبرة بعض المدققين الداخليين إلى سببين إما التغيرات التي تمس هياكل الشركة في بعض الأحيان والتي ينتج عنها تغيير مراكز رؤساء الدوائر، أو التأخر في تبني وظيفة التدقيق

الداخلي في بعض الشركات وفقا لما نصت عليه المادة 40 من القانون 01/ 88. إلا أن سنوات الخبرة لعينة الدراسة تبقى مقبولة على العموم مما يجعل المدققين الداخليين قادرين على تكوين آراء ايجابية أو سلبية حول فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ،كما يلاحظ من خلال الجدول أن المدققين الداخليين في الشركات محل الدراسة يمتلكون شهادات مهنية بنسبة متواضعة في التدقيق الداخلي،لا ترقى إلى ما تتطلبه هذه الوظيفة من كفاءة مهنية وتأهيل.

وأخيرا فيما يخص التخصص فيلاحظ أن تخصص التدقيق يأخذ نصيبا متواضعا مقارنة مع التخصصات الأخرى ويفسر ذلك كون الشركات لا تركز في التوظيف على حملة شهادات التدقيق فقط كون هذا التخصص لا يوجد في كل الجامعات وبعض الجامعات تبنته مؤخرا، وبالتالي فالشركات تعتمد في التوظيف على تخصصات متقاربة مع مجال التدقيق.

سادسا: اختبار صحة الفرضيات

في إطار الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، سنقوم في هذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة وعرض نتائجها وتحليلها، تم استخدام اختبار T لعينة واحدة من أجل التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجوبون هو أقل أو أكبر من وسط أداة القياس، حيث تم اختيار القيمة المعيارية للمتوسط بالقيمة 3، وهي تقع في الوسط في المدى الثالث (2.6الى 3.4)، و تم تحديد مستوى الدلالة بنسبة $\alpha=0.05$ عند مستوى ثقة يقدر بـ95٪ حيث اذا كان مستوى المعنوية sig أقل من 0.05 يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والعكس.

1- اختبار الفرضية الأولى:

من أجل اختبارها يتم صياغتها بالشكل التالي:

- **فرضية العدمH0**: لا يساهم المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينها في الشركة؛
- **الفرضية البديلةH1**: يساهم المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينها في الشركة.

جدول رقم 05: نتائج اختبار الفرضية الأولى

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
1. التأكيد بأن المعلومات في شركتكم موثوقة؛	4.7	0.64	1	24.74	0
2. التأكيد بان المعلومات في شركتكم صادقة؛	4.56	0.70	4	20.85	0
3. التأكيد بأن العمليات في شركتكم يتم تحقيقها بشكل فعال ؛	4.48	0.72	5	19.30	0
4. التأكيد بأن العمليات في شركتكم تحقق الأهداف المسطرة؛	4.37	0.78	7	16.39	0
5. التأكيد على أن النظام المتبع في شركتكم يحمي الأصول؛	4.46	0.82	6	16.67	0
6. مراقبة الامتثال للقوانين المعمول بها في شركتكم؛	4.64	0.74	3	20.84	0
7. مراقبة الامتثال للإجراءات المتبعة في شركتكم؛	4.7	0.59	1	27.05	0
8. إصدار رأي عن مدى كفاية عمليات الرقابة الداخلية ؛	4.29	0.85	9	14.24	0
9. إصدار رأي عن مدى شمولية عمليات الرقابة الداخلية في شركتكم؛	4.34	4.35	8	2.89	0.005
10. إصدار رأي عن مدى فعالية عمليات الرقابة الداخلية في شركتكم؛	4.29	0.80	9	15.22	0
11. التأكد من أن نطاق مهمة التدقيق يكفي لتقديم تأكيدات حول عمليات الرقابة ؛	3.94	1.05	12	8.40	0

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
12. الاستناد على التقييم الذاتي للإدارة في شركتكم عند تقييم عمليات الرقابة الداخلية؛	3.24	1.26	14	1.76	0.08
13. الاستناد على تقارير مقدمي خدمات التأكيد على نظم الرقابة الداخلية الآخرين ؛	3.34	1.19	13	2.65	0.009
14. مراعاة العواقب المحتملة عن وجود مخاطر عند تقييم فعالية عملية الرقابة الداخلية؛	4.21	0.88	11	12.93	0
المجموع	**4.25**	**1.09**	--	**14.56**	**0.006**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية الأولى قدر بـ 4.25 والذي يقع في الفئة الخامسة من سلم ليكرت الخماسي وتشير الى درجة إجابة موافق جدا، وهو ما يفسر رضى غالبية أفراد العينة حول تقييم نجاعة عمليات الرقابة الداخلية وتحسينها عند تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي للشركات محل الدراسة، أما الانحراف المعياري الكلي قدر بـ 1.09 وهو منخفض نسبيا، ما يدل على وجود نوع من التقارب بين الإجابات .

قامت الباحثة بترتيب العبارات الخاصة بهذه الفرضية استنادا إلى المتوسطات الحسابية، حيث يظهر لنا أن فئة الدراسة توافق جدا على أنه يتم التأكد من صحة وموثوقية المعلومات المالية، وكذا الالتزام بالإجراءات والقوانين، والتأكيد بأن النظام المعمول به في الشركات محل الدراسة يحمي الأصول، وان مجموع العمليات تحقق الأهداف المسطرة، وننوه في هذه النقطة أن توافر هذه العناصر الأربع في الشركة يعبر عن وجود نظام رقابة داخلية فعال، في حين أن الاستناد على التقييم الذاتي للإدارة في الشركات محل الدراسة عند تقييم عمليات الرقابة الداخلية جاء بمتوسط حسابي قدر بـ3.24 وهو يقع في الفئة الثالثة من سلم ليكرت الخماسي التي تعبر على درجة دون رأي.

من خلال الجدول كذلك نلاحظ أن الفقرة 12 جاءت بمستوى دلالة sig = 0.081 وهي أكبر من مستوى الدلالة الجدولية $\alpha=0.05$ وبالتالي يمكن القول أن الشركات محل الدراسة لا

تستند على التقييم الذاتي لـلإدارة عنـد تقيـيم الرقابـة الداخليـة،وهو مـا يفـسر قيمـة المتوسـط الحسابي الذي اشرنا اليها في الأعلى، ولكن إجمالا فان جميع فقـرات هـذه الفرضـية هـي محققـة بمستوى دلالة محسوبة اجمالية sig=0.006 وهي قيمـة أصـغر بكـثير مـن قيمـة مـستوى الدلالـة الجدولية α=0.05 عند مستوى ثقة 0.95٪ كما أن قيمة t الإجمالية المحسوبة قدرت بـ14.56 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 1.96 عند مستوى دلالة α=0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2- اختبار الفرضية الثانية: من أجل اختبارها يتم صياغتها بالشكل التالي:

- **فرضـية العـدمH0**: لا يـساهم المـدقق الـداخلي في تقيـيم نظـام إدارة المخـاطر وتحـسينه في الشركة؛
- **الفرضـية البديلـةH1**: يـساهم المـدقق الـداخلي في تقيـيم نظـام إدارة المخـاطر وتحـسينه في الشركة.

جدول رقم06: نتائج اختبار الفرضية الثانية

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
1-تحديد دوره في عملية إدارة المخـاطر في ميثاق التدقيق؛	4.22	0.88	2	13	0
2-تقديم خدمات استشارية لتحسين إدارة المخاطر ؛	4.47	5.51	1	2.52	0.014
3-الحصول على معلومات حول المخاطر المتعلقة بالممارسات التشغيلية ؛	4.20	0.85	4	13.26	0
4-مراجعة سجل المخاطر المعد من طرف شركتكم؛	3.51	1.09	21	4.34	0
5-فحص نقاط الضعف المحتملـة في نظـام ادارة المخاطر بشركتكم؛	3.96	0.94	8	9.58	0
6-التأكد من تحديد كـل المخـاطر المحيطـة بشركتكم عند إدارة المخاطر؛	4.01	0.94	6	10.06	0
7-التأكـد مـن اكتمـال إجـراءات تحليـل المخاطر في شركتكم؛	3.92	1.06	10	8.13	0

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
8-تقييم التقارير المتعلقة بالمخاطر الموجودة في شركتكم للتأكد من دقتها؛	3.83	0.96	12	8.10	0
9-التأكد من أن التقرير المتعلق بالمخاطر قد تم توصيله بالطرق المناسبة ؛	3.98	0.91	7	10.06	0
10-التأكد من أن التقرير المتعلق بالمخاطر قد تم توصيله في الوقت المناسب	3.93	0.97	9	9.02	0
11-الاجتماع مع المدراء التنفيذيين لتحديد المخاطر الموجودة في أقسامهم؛	3.78	1.13	14	6.44	0
12-الاجتماع مع المدراء التنفيذيين لتحديد طريقة إدارة المخاطر في أقسامهم؛	3.74	1.06	15	6.59	0
13-تقييم فعالية التقييم الذاتي المطبق من طرف الإدارة في شركتكم؛	3.64	1.06	18	5.65	0
14-تقييم مدى ملاءمة أسلوب الاستجابة للمخاطر في شركتكم؛	3.73	0.97	16	7.07	0
15-متابعة إجراءات معالجة المخاطر المعتمدة من طرف الإدارة؛	4.03	1.07	5	9.10	0
16-تنسيق جهودكم مع جميع الأطراف المعنية بعملية إدارة المخاطر بشركتكم؛	4.22	0.87	2	13.19	0
17-إذا قبل الإدارة بمخاطر تكون حسبكم غير مقبول يتم مناقشة المسألة معها؛	3.6	1.15	19	4.86	0
18-التأكد من أن الإدارة تقوم بمراقبة برنامج ادارة المخاطر للتأكد فعاليته؛	3.79	1.09	13	6.79	0

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
19-تنبيه الإدارة العليا إلى أهمية وضع برنامج لإدارة المخاطر عند غيابه ؛	3.85	1.23	11	6.55	0
20-تنبيه لجنة التدقيق إلى أهمية وضع برنامج لإدارة المخاطر عند غيابه	3.52	1.179	20	4.13	0
21-مناقشة مسؤوليتكم مع الإدارة العليا عند غياب إطار إدارة المخاطر	3.7	1.04	17	6.26	0
22-مسؤوليتكم مع لجنة التدقيق عند غياب إطار إدارة المخاطر ؛	3.33	1.10	22	2.78	0.007
المجموع	**3.86**	**1.24**	**----**	**7.64**	**0.0009**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية الثانية قدر بـ 3.86 والذي يقع في الفئة الرابعة من سلم ليكرت الخماسي وتشير الى درجة موافق، وهو ما يفسر رضى غالبية أفراد العينة حول تقييم نجاعة عمليات ادارة المخاطر وتحسينها من طرف المدقق الداخلي عند تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي للشركات محل الدراسة، أما للانحراف المعياري الكلي قدر بـ 1.24 وهو منخفض نسبيا، يدل على وجود نوع من التقارب بين الاجراءات .

وقامت الباحثة بترتيب العبارات الخاصة بهذه من أجل تحديد أكثر الإجراءات التي يستند إليها المدقق الداخلي عند تقييمه لنظام إدارة المخاطر وتحسينه، حيث يظهر لنا أن فئة الدراسة توافق جدا على أنه يُحدد دور المدقق في إدارة المخاطر في ميثاق التدقيق الداخلي، كما يتم تقديم خدمات استشارية لتحسين نظام ادارة المخاطر، بالإضافة إلى أن المدققين الداخليين يقومون بتنسيق جهودهم مع الأطراف المعنية بإدارة المخاطر وهذا اختصارا للجهد والوقت، والحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر عند تنفيذ نشاطاتهم، وغيرها من الإجراءات التي تفسر الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تقييم وتحسين نظم ادارة المخاطر في الشركات محل الدراسة.

من خلال الجدول كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة اجمالية sig=0.0009 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة الجدولية α=0.05 عند مستوى ثقة 0.95٪ كما أن قيمة t الإجمالية المحسوبة قدرت بـ7.64وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة α=0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول النظرية البديلة.

3- اختبار الفرضية الثالثة: من أجل اختبارها يتم صياغتها بالشكل التالي:

فرضية العدم H0: تأكيد المدقق الداخلي على فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحسين المستمر فيهما لا يساهم في تجسيد حوكمة الشركات ؛

الفرضية البديلة H1: تأكيد المدقق الداخلي على فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحسين المستمر فيهما يساهم في تجسيد حوكمة الشركات .

جدول رقم07: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
1فهم العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة؛	4.33	0.82	5	15.2	0
2التأكيد على فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركتكم؛	4.47	0.77	2	18.03	0
3التحسين المستمر في نظام الرقابة الداخلية بشركتكم؛	4.49	0.7	1	19.88	0
4اعتبار الرقابة الداخلية جزء من نظام إدارة المخاطر في شركتكم؛	4.38	0.81	3	15.92	0
5التأكيد على فعالية عمليات إدارة المخاطر في شركتكم؛	4.21	0.88	7	12.93	0
6التحسين المستمر في عمليات إدارة المخاطر في شركتكم؛	4.19	0.89	9	12.62	0
7مراعاة متطلبات الإدارة العليا حول دوركم في تقييم الرقابة الداخلية ؛	4.24	0.98	6	11.79	0
8مراعاة متطلبات مجلس الادارة حول دوركم في تقييم الرقابة الداخلية ؛	3.98	1.10	11	8.32	0
9مراعاة متطلبات الإدارة العليا حول دوركم في إدارة المخاطر؛	4.17	0.88	10	12.49	0
10مراعاة متطلبات مجلس الإدارة حول دوركم في إدارة المخاطر ؛	3.93	1.06	12	8.27	0
11الالتزام بتوثيق أنشطة المتابعة بشكل صحيح؛	4.37	0.89	4	14.42	0

عند تنفيذ مهمة التدقيق في شركتكم يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار ما يلي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	قيمة t المحسوبة	Sig
12تقديم تقرير تقييم عمليات الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شركتكم؛	3.9	1.13	13	7.44	0
13تقديم تقارير إلى الإدارة العليا عن التقدم في الاستجابة للملاحظات؛	3.75	1.22	14	5.78	0
14تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة عن التقدم في الاستجابة للملاحظات ؛	4.21	0.98	7	11.65	0
15تقديم تقرير تقييم عمليات إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة في شركتكم؛	3.75	1.17	14	6.06	0
16تقديم تقرير تقييم عمليات إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق في شركتكم؛	3.65	1.21	16	5.05	0
المجموع	**4.12**	**0.96**		**11.61**	**0.00**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية الثالثة قدر بـ 4.12 والذي يقع في الفئة الرابعة من سلم ليكرت الخماسي وتشير الى درجة إجابة موافق، وهو ما يفسر موافقة غالبية أفراد العينة على أن تأكيد المدقق الداخلي على فعالية نظم الرقابة الداخلية و كذا إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينهما يساهم في تجسيد حوكمة الشركات. أما الانحراف المعياري الكلي قدر بـ 0.96 وهي نسبة منخفضة نسبيا. وقامت الباحثة بترتيب العبارات الخاصة بهذه الفرضية استنادا إلى المتوسطات الحسابية، حيث يظهر لنا التأكيد على دور المدقق الايجابي في تقييم نظم الرقابة وإدارة المخاطر، كما نلاحظ أن التواصل مع لجنة التدقيق جاء في المرتبة الأخيرة كون اغلب الشركات تغيب فيها لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي. كما نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة اجمالية sig=0.00 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة الجدولية $\alpha=0.05$ عند مستوى ثقة 0.95٪ كما أن قيمة t الإجمالية المحسوبة قدرت بـ11.61 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول النظرية البديلة.

سابعا: نموذج الدراسة الإحصائي المعتمد

1- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

حتى يتم اختبار صحة نموذج الدراسة يجب أن تخضع أبعاده إلى التوزيع الطبيعي، حيث يتم إجراء **اختبار KOLMOGOROV-SMIRNOV** ، ويتم صياغة الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم H0 : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي؛

الفرضية البديلةH1: لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 08: اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولمجروف-سمرنوف

البيانات	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
حجم العينة	89	89	89
المتوسط	59.56	236.35	66.03
الانحراف المعياري	9.39	15.32	9.21
اختبار جودة المطابقةK-S	1.31	0.796	1.083
مستوى الدلالة	0.064	0.551	0.191

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **SPSS**

من خلال الجدول نلاحظ أن اختبارات جودة المطابقة الأربع هي أكبر من 0.7، أما قيمة مستوى الدلالة كلها أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم $\alpha=0.05$، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه نقترح النموذج االموالي:

شكل رقم 03: نموذج الدراسة المبسط

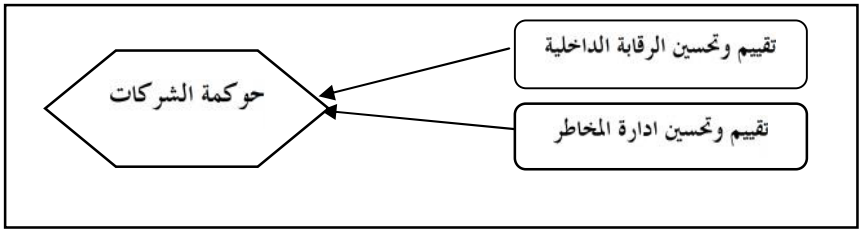

المصدر: من تصور الباحثة

1- اختبار صلاحية النموذج: سيتم اختبار فرضية تأثير المتغيرات المستقلة للنموذج على المتغير التابع وهذا استنادا إلى أسلوب **الانحدار الخطي المتعدد** كما يلي:

جدول رقم09: معاملات الارتباط والتحديد للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,781[a]	,608	,596	5,853	1,804

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم10:تحليل تباين خط الانحدار- الصلاحية الكلية للنموذج.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4540,031	2	2270,016	66,700	,000[a]
	Résidu	2926,868	86	34,033		
	Total	7466,899	88			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

كما هو موضح في الجدولين السابقين، فان معامل الارتباط هو 0.781، وبالتالي هناك ارتباط قوي جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد يساوي 0.608 هذا يعني أن التباين في المتغير التابع (الحوكمة) مفسر بالتغير في المتغيرات المستقلة(الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر). ومستوى الدلالة SIGيساوي 0,000 وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة α=0,05، وهذا دليل بأن النموذج ذو أهمية إحصائية.

قدرت قيمة **Durbin-watson** بـ 1.804 بالنسبة للنموذج، حيث هذا الاختبار يختبر فرضية الاستقلال الذاتي للأخطاء، كلما اقترب وكانت في حدود 2 كلما كان النموذج محقق، وبالتالي نستنتج في هذه الحالة أن النموذج يحقق استقلالا ذاتيا بين الأخطاء مقبول.

2- تحليل الانحدار المتعدد / لجدول الموالي يلخص النتائج:

جدول11: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	18,609	4,316		4,311	,000
	UPO1.2	,308	,077	,314	3,982	,000
	UPO2.2	,342	,047	,570	7,224	,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن مقطع خط الانحدار قدر بـ 18.60، وأن مستوى المعنوية قدر 0000. وهو اقل من 050.=α وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي مقطع الانحدار في هذه الحالة هو18.6.

كما يظهر من خلال الجدول أن معاملات Bêta للفرضية الأولى والثانية بلغت 0.314، 0.57 وهي قيم لابأس بها، تعبر عن التأثير الايجابي في العلاقة، ومستوى دلالة 0 000. وهي أقل من قيمة 050.=α وبالتالي فهي ذات معنوية، وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك اثر لتقييم وتحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على تجسيد الحوكمة في الشركات محل الدراسة.

وعليه يأخذ النموذج الشكل الموالي: $\mathbf{Y}= 18.6+0.314 X_1+0.57X_2$

حيث:

- ✓ Y: حوكمة الشركات
- ✓ X_1: تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية
- ✓ X_2: تقييم وتحسين نظم إدارة المخاطر.

خاتمة:

عرف التدقيق الداخلي تطورا مهما بعد إنشاء معهد المدققين الداخليين **IIA**، الذي عمل على إصدار معايير تنظم المهنة، كما أنه حرص على إجراء مراجعة على هذه المعايير من فترة إلى أخرى حيث كانت آخر نسخة معدلة سنة 2016م، كما اهتم المعهد بتعريف هذه الوظيفة باعتبارها نشاط مستقل وموضوعي يساهم في انجاز أهداف الشركة من خلال تكوين مدخل منتظم قائم على التكامل بين وظائف الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة في منظومة حوكمة الشركات.

وانعكاسا لتطور المعايير الدولية على وظيفة التدقيق فقد تجاوز دوره التقليدي إلى دور قائم بالإضافة إلى أعمال التأكيد على فعالية نظم الرقابة إلى تقييم نظم الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة، و تقديم أعمال الاستشارة لأطراف الحوكمة في الشركة.

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على مجموعة من شركات المساهمة الموجودة في الشرق الجزائري، تم التوصل إلى النتائج التالية التي تعتبر اختبارا لفرضيات البحث والتي تبقى خاصة بالشركات محل الدراسة:

- وجود عدد محتشم من المدققين الداخليين الحاملين للشهادات المهنية على اختلاف مناصبهم والتي قد تعتبر نقطة ضعف لهذه الشركات؛

يرُكز المدقق الداخلي أثناء تنفيذه لمهمة التدقيق الداخلي على تقييم وتحسين الرقابة الداخلية، والتي بدورها تساهم في إدارة المخاطر باعتبارها جزء من العملية وهو ما ينعكس على تجسيد حوكمة الشركات ؛

- معظم الشركات لايوجد على مستواها لجنة تدقيق ؛
- من خلال النموذج تبين أن تجسيد الحوكمة يرتكز على الإدارة الفعالة للمخاطر بشكل أكبر من تركيزه على الرقابة الداخلية ؛
- يوافق المدققون الداخليون على أن الرقابة الداخلية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر؛
- يركز المدقق الداخلي أثناء تقييمه للرقابة الداخلية على اختبار توافر العناصر الأربعة الأساسية للنظام الرقابة الداخلية الفعالة ؛
- توافق نسبة كبيرة من المدققين الداخليين على الدور الكبير الذي يلعبه المدقق في تقديم الخدمات الاستشارية التي من شأنها تحسين إدارة المخاطر؛
- يركز المدقق الداخلي على التأكد من أن المخاطر المحيطة بالشركة تم تحديدها وتقييمها وتحليلها وتوصيلها ومتابعتها بالشكل المطلوب أثناء تنفيذ مهام التدقيق الداخلي ؛
- يحرص المدقق الداخلي على تنسيق جهوده مع كل الأطراف التي لها علاقة بإدارة المخاطر وهذا لتفادي التكرار وتقليصا للجهد والوقت ؛
- يوافق المدققون الداخليون بشدة على مراعاتهم لمتطلبات الإدارة العليا ومجلس الإدارة عند تقييم وتحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر باعتبارهما أحد الأطراف الفاعلة لحوكمة الشركات.

توصيات البحث:

من أجل تجسيد دور التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية بشكل أكثر فعالية لابد من الأخذ بعين الاعتبار ترسيخ ركائز ومقومات نشاط الدقيق الداخلي الفعال، ومن هنا ندرج بعض **التوصيات**:

- ضرورة تعزيز استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي في بعض الشركات وإعادة هيكلتها أسفل الإدارة العليا.
- إنشاء لجنة التدقيق الداخلي باعتبارها طرفا مهما في تجسيد الحوكمة وتحافظ على التنسيق بين المدققين الداخليين والإدارة العليا.
- تشجيع المدققين الداخليين على اكتساب شهادات مهنية في مجال التدقيق، ومراعاة هذه الشهادات في التدرج الوظيفي داخل مديرية التدقيق الداخلي.
- إعطاء تخصص التدقيق نصيبه الكافي من بين التخصصات الموجودة على مستوى الجامعة.
- ضرورة إنشاء منظمة مهنية للتدقيق الداخلي في الجزائر تعمل على تنظيم مهنة التدقيق وإصدار معايير تتوافق مع المعايير الدولية وتُلائم خصوصية البيئة الجزائرية.

المراجع والإحالات:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- المؤتمرات

1- علون ،محمد لمين، وفروجي لوح. 2013. **دور التدقيق الداخلي كالية لتطبيق الحوكمة في اضافة قيمة للمؤسسة الاقتصادية،** المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، كلية الاقتصاد.

ب- المجلات

1- ساتيش، ياداف. 2014. **التقنية الخاصة بالحوكمة وادارة المخاطر والامتثال**، مجلة المدقق الداخلي-الشرق الاوسط، العدد الثالث.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- كتب:

1- ifaci . 2013. **cadre de référence international des pratiques professionnelles de l'audit interne** .

2- P.schick ،j.vera,o.bourrouilh-parége**. audite interne et référentiel de risque** ،DUNOD..

3- Vaurs ,louis. 2007. **Audit interne :enjeux et pratiques a l'inter – national** . paris :édition d'organisationp .21:

ب- مواقع الكترونية:

1- Dana ،Hermanson R ،and Larny ،Rittenberg E. 2003. **Internal Auditing and Organizational Governance** ،Research Opportunities in Internal Auditing ،the Internal Auditors,https://na.theiia.org

Naman ،k.desai ، gregory. j.gerard, ،and arindam tripathy. 2008**. Co-sourcing and external Auditors' reliance on the internal audit function** ، Florida : The Institute of Internal Auditors Research foundation AltamonteSprings ، https://na.theiia.org/

مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية (دراسة ميدانية)

الدكتور محمود عبد الفتاح الوشاح
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ومدى توافر القدرات المالية والفنية القائمة وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البلديات للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة وبما يتفق مع نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية موجهة إلى المدققين الداخليين العاملين في البلديات. وتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS0 وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البلديات بلغ (3.63) بدرجة تقدير متوسطة حيث كانت بنسبة (672.٪)، كما دلت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات، وتبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية منها، انخفاض الحوافز المادية، قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق الداخلي، انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التزام المدققين الداخليين بكافة معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة قيام إدارات البلديات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة التي تحمل شهادات مهنية في التدقيق، وإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي، والعمل على نشر ثقافة التدقيق الداخلي داخل هذه المؤسسات، للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات.

الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي، معايير التدقيق الداخلي، الفساد المالي، البلديات.

Abstract

This study aimed to identify extent of compliance The internal auditors with international internal audit standards and the availability of financial and technical capabilities of existing as well as explore the obstacles that prevent the application of internal audit standards to reduce the financial corruption phenomenon in the Municipalities in Jordan . To achieve the objectives of the study the researcher prepared a questionnaire and in accordance with the text of the international standards for internal audit to the internal auditors workers in municipalities. The study hypotheses were tested through SPSS. The results showed that the degree of compliance to apply internal audit standards in the municipalities was (3.63) degree estimating are medium where it was rate of (72.6%) ،as the results of the study indicated about the existence significant relationship statistically between the availability of the financial and technical existing capacities and the face of the phenomenon of corruption in municipalities ، showing the obstacles that may prevent the internal auditors comply with international standards internal audit ،such as the low material incentives ،the lack of training courses and programs for the staff of internal audit ،and reduced number of recipients of professional certification in the audit. he study presents a set of following recommendations the need for internal auditors commitment to all international internal audit standards ،and the need for municipal administrations Supplement internal audit departments qualified competencies that holds professional certification in the audit ،to involve staff of internal audit in specialized vocational courses in the field of internal audit ،and to disseminate the culture of internal audit within these institutions ،to reduce the phenomenon of financial corruption in municipalities.

Key words: Internal Audit ،Internal Audit Standards ،Financial Corruption ،Municipalities.

مقدمة:

تُعد البلديات في الأردن احد مكونات القطاع العام الخدمي وهي المزود الرئيس للكثير من الخدمات التي تقدم للمواطنين. وفي ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والمخاطر والنمو الكبير في أنشطة الأعمال والتزايد الكبير في حاجات المجتمع وتنوعها، وكذلك ندرة الموارد ، تزايد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي في البلديات. حيث أظهرت تجربة الإدارة البلدية خلال السنوات الماضية وجود العديد من مظاهر الخلل وسوء الإدارة وما نتج عنها من تجاوزات مالية وإدارية كشفت عنها تقارير العديد من الجهات الرقابية، وأصبح تشخيص واقع الرقابة الداخلية أمراً حيوياً، لمعالجة جوانب الخلل والقصور فيها ودعم عمليات الإصلاح المالي والإداري الشامل. وقد أولت المنظمات المهنية الدولية والإقليمية وظيفة التدقيق الداخلي اهتماماً بالغاً إيماناً منها بأهمية الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة من تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار، وأنها تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. وتمثل معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) الصادرة عن معهد المدققين الداخليين المعتمدين بالولايات المتحدة، الإطار المنظم لعمل وممارسات وظيفة التدقيق الداخلي، وفي نفس الوقت تعتبر أساساً لتقييم فعاليتها، نظراً لما توفره هذه المعايير من إرشادات وتوجيهات لنشاط المدققين الداخليين، وتوضيح كيفية قيامهم بالوفاء بمسؤولياتهم المهنية بما يضمن تحقيق وظيفة التدقيق الداخلي أهدافها. لذا أصبح تطوير أداء المدققين الداخليين والارتقاء بجودة التدقيق الداخلي أمراً في غاية الأهمية كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية. من هنا جاءت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية. وتقديم الاقتراحات والتوجيهات لمعرفة ما إذا كانت إدارات التدقيق الموجودة فيها تحقق الأهداف المرجوة منها.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة معرفة مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البلديات الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. ما مدى التزام المدقق الداخلي في البلديات بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للحد من الفساد المالي ؟
2. ما مدى توفر القدرات المالية والفنية للحد من الفساد المالي في البلديات الأردنية ؟

3. ما المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البلديات الأردنية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة أمور أهمها:

1. ضرورة تعزيز تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة التزام المدققين الداخليين بها وتطبيقها من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة تساعد في اتخاذ قرارات إدارية ومالية سليمة.
2. معرفة مدى توافر القدرات المالية والفنية في البلديات للحد من الفساد المالي لما في ذلك من أهمية في تحسين أداء المدقق الداخلي وزيادة مصداقيته .
3. إبراز أهمية هذه المعايير والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها.
4. تسهم الدراسة في تزويد متخذ القرار لا سيما وزارة الشؤون البلدية والقروية بشكل مباشر بآليات سليمة وواضحة للرقابة المالية للمساعدة في ارتقاء أداء البلديات وترشيد استخدام المال العام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما يلي:

1. إبراز أهمية **التزام** المدققين الداخليين العاملين في البلديات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي.
2. التعرف على مدى توافر القدرات المالية والفنية القائمة للحد من الفساد المالي في البلديات.
3. حصر مختلف المعوقات التي تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في البلديات الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية..
4. تقديم اقتراحات لتفعيل دور وحدات التدقيق الداخلي وزيادة مساهمتها في العملية الإدارية في البلديات للحد من ظاهرة الفساد المالي.

خامسًا : فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : لا يلتزم المدققون الداخليون في البلديات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات.

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في البلديات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

الإطار النظري:

مفهوم وأهمية التدقيق الداخلي:

يدور هناك بعض الخلط بين التدقيق الداخلي Internal Audit وبين مفهوم الرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي Internal Control والحقيقة أن كلا المفهومين بعيدين عن بعضهما ولكنهما يشتركان في أمر واحد وهو أن أهدافهما إدارية ومالية على حد سواء، (الحانوتي، 2002، 2). ويعتبر نظام الرقابة الداخلية الفعال جزء من إدارة مخاطر المنظمة (Annie Bressac, 2005, 12). وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات بالتدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة. (مخلوف،2007، 16)، حيث عرفت جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه " نشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعياً، وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، ولتحسين عمليات المنظمة "(IIA، 2011). وقد أضاف هذا التعريف أمراً جديداً على عمل التدقيق الداخلي (Gleim, 2004, p23). كما تم تعريفه بأنه، نشاط تقييمي خدمي تتم مزاولته داخل المنشأة وتشمل اختصاصاته فيما تشمل فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابية الداخلية (INTOSAI, 2004, 57).وبالتالي يتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء (عبيرات، نقاز،2007،60).

كما إن كبر حجم المشروعات، وتعدد وتنوع عملياتها المالية، أدى إلى الحاجة إلى وجود إدارة وقائية ورقابية تضمن التحقق من أن العمليات تتم وفق الخطط الموضوعة (الجرد، 2007 – 2008 ،2). أما في المجال الحكومي فقد أدى اتساع نطاق أنشطة وبرامج الحكومة في الآونة الأخيرة زيادة الحاجة إلى تدعيم دور التدقيق الداخلي وتطوير هذا الدور حفاظاً على المال العام من السرقة أو الضياع، (الصحن، سرايا، 2004، 379) وان الإدارة هي المسؤولة عن إنشاء قسم للتدقيق الداخلي الذي يقلل من المخاطر على نحو فعال بهدف تحقيق أهداف المنظمة (Almatarneh ,2011,267). وبما ان مؤسسات القطاع الحكومي تمتاز بكبر حجمها وتشعب عملياتها بدرجة يصعب معها أن تتمكن الإدارة العليا للمؤسسة من الرقابة على جميع العمليات والأنشطة بداخلها فهي بحاجة إلى وجود قسم للتدقيق الداخلي بها،(sawyer et al,2003,1-3) .

التدقيق الداخلي في البلديات:

تعتبر الهيئات المحلية تاريخياً المصدر الأول لنظرية العقد الاجتماعي والتفاعل الجماهيري، كونها تعكس مدى رغبة الأفراد والقوى المجتمعية في تنظيم احتياجاتها الأساسية، وأسس وطرق الوصول إليها بأقل التكاليف (إسماعيل، 2005، 1) ومن المعلوم أن الهيئات المحلية الأردنية تخضع بحكم القانون لإشراف ورقابة وزارة الشؤون البلدية والقروية، حيث تقوم الوزارة بممارسة إجراءات التوجيه والرقابة المالية والإدارية والفنية على الهيئات المحلية، (السياغي ،2007، 1).

وتشكل البلديات في الأردن احد مكونات القطاع العام الخدمي وهي المزود الرئيس للكثير من الخدمات التي تقدم للمواطنين، (درويش، 2009، 2) كما أنها من المنظمات الخدمية الكبرى التي تلعب دوراً مهماً وحيوياً في حياة الشعوب ،(سالم، 2013، 2) وإن احد ابرز الأدوار التي تطلع بها البلديات هو الاهتمام بمصالح مواطنيها والعمل على معالجة قضاياهم من خلال المشاريع التنموية. (فرح، 2010، 23) وتعتبر البلدية كيان إداري حديث العهد، تكوّنت من هيئة أهلية محلية عن طريق التعيين والانتخاب، وتميّزت بالشخصية المعنوية ذات الصفة العامة. (رزق الله، 2010، 11) كما تُعد البلديات من التنظيمات التي لا تنتمي إلى قطاع الأعمال، وبالتالي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتستخدم الأساس النقدي في إثبات عملياتها المالية، (جربوع، 2002، 2) . ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة إدارة البلدية في ترشيد قراراتها وتحسين أدائها بما يكُفل ضمان تطبيق الأنظمة المالية والإدارية التي تساعد على استغلال الموارد المتاحة بفاعلية (الطويل، 2009، 60). وتتفاوت عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي من بلدية إلى أخرى، والضوابط الرقابية في المدن الصغيرة مع عدد قليل من الموظفين من الطبيعي أن تكون مختلفة عن عناصر الرقابة في المدن الكبيرة التي لديها عدد اكبر من الموظفين في الإدارة المالية.Horn ، Friedman، 2012، (1)

على الرغم من اختلاف العوامل التي من المرجح أن تؤثر في فاعلية التدقيق الداخلي في بيئة ما، إلا أن المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق الداخلي توفر مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكن المدقق الداخلي من الاسترشاد بها في تنفيذ مهامه. وقد ظهرت معايير أخرى أكثر تخصصية لتناسب التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي، وضعها معهد المدققين الداخليين وتعرف باسم معايير التدقيق الداخلي الحكومية، وهي كغيرها من المعايير لم تصل بعد إلى درجة الإلزام في كثير من الدول (العفيفي، 2009، 80) ، كما تشكل مهمة التدقيق الداخلي احد عناصر أساس الحكومة القوية في القطاع العام، ويلعب معظم المدققين الداخليين أيضاً دوراً مهماً في المساءلة لمؤسساتهم تجاه العامة.(INTOSAI GOV 9140) أن لدى الإدارة الحكومية دوراً هاماً في

مكافحة الفساد حيث تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية للحد من عمليات الفساد من خلال تصميم وتطوير وتنفيذ نظم التحكم المناسبة، كما أن لدى المدققين دوراً أساسياً ضمن جهود المجتمع لتقليل الفساد كمهنيين يعملون للصالح العام، حيث أنهم يفرضون على الجميع نوعاً من الالتزام بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية سواء خلال الممارسة العامة أو القيام بالأعمال الخاصة، (الرفاعي، جمعة،2005 ،2).

ويرى الباحث انه نتيجة للاهتمامات الحديثة في مجالات الرقابة والتقييم والمساءلة وانسجاماً مع التوجهات الحكومية في تطوير الأداء في القطاع العام؛ فقد تبنت الحكومة فكرة إنشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة ومنها البلديات، وذلك من اجل الرقابة على المال العام للحد من الفساد، وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية على مستوى أداء المؤسسات. والجدول التالي **رقم (1)** يبين المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (IIA) والتي تناولت الدراسة أهمها، وقد كان آخر تعديل على المعايير في أكتوبر2010 وبدأ العمل بها مع بداية عام 2011.

الجدول رقم (1)

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (IIA)

التي تم وضعها من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج ألاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: سويدان وابوزريق، 2013.

الدراسات السابقة:

دراسة (Baltaci, Serdar, 2006) بعنوان نظرة لسد الفجوة في الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي على المستويات المحلية في مؤسسات الحكم المحلي. بهدف إصلاح القطاع العام سادت اللامركزية المالية في الدول النامية في العقدين الماضيين وبنظرة فاحصة على الإصلاحات الأخيرة في العالم النامي تشير أن وجود اللامركزية قد لا تترجم بالضرورة إلى نتائج أفضل نظراً لوجود

الفساد. وبالتالي ان نجاح اللامركزية يعتمد على وجود إطار مفاهيمي للرقابة الداخلية. من هنا جاءت الدراسة وهي محاولة لإغلاق الفجوة في التنفيذ من خلال تطوير إطار مفاهيمي للرقابة الداخلية والتدقيق على مستوى الحكم المحلي، وتحليل دور الرقابة الداخلية في ممارسة الإدارة المالية العامة وتحديد الخطوات اللازمة في تطوير وتنفيذ الرقابة الداخلية المعاصرة وأنظمة التدقيق على مستوى الحكم المحلي.

دراسة (Raivo, 2008) بعنوان التدقيق في وحدات الحكم المحلي الصغيرة : حالة دراسية من استونيا ويرى الباحث إن مسألة مراجعة الحسابات، والتدقيق الداخلي بشكل خاص، في وحدات الحكم المحلي الصغيرة لا تعمل دون وجود تكامل وتماسك في أداء عملها ودون وجود إشراف جيد للقيام بعملها بشكل صحيح لكي تساعد متخذ القرار من عاملين ومدراء من تحقيق الأهداف المرسومة في الوقت المناسب، فضلاً عن تلبية توقعات المواطنين وتقديم الخدمات المطلوبة منها بكفاءة، بالرغم من ان محدودية الموارد المتاحة لوحدات الحكم المحلي بشكل عام سيقلل من إمكانية تقديم المطلوب من خدمات بالمستوى المقبول. الأمر الذي يتطلب دعم الرقابة والتدقيق الداخلي لما له من دور في المحافظة على الموارد المتاحة .

دراسة (سالم، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، تم توزيعها على جميع العاملين في وحدات التدقيق الداخلي والمدراء الماليين والمحاسبين في بلديات قطاع غزة . وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها، ضرورة قيام المدققين الداخليين بكافة مهام التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة بشكل أكبر مما هو مطبق، وزيادة التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتوفير موازنة خاصة بتدريب وتنمية قدرات المدققين الداخليين، وضرورة أن يكون قسم التدقيق الداخلي تابع للإدارة العليا حتى يتم المحافظة على استقلاليته، وضرورة سن قانون يلزم البلديات بوجود قسم للتدقيق الداخلي .

دراسة (النعامي، 2014) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة. ولتحقيق تلك الأهداف، صممت استبانة مكونة من ثلاث أجزاء، اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وقدم الباحث مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها ان من مهمات إدارة المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية، وكذلك الالتزام بالقوانين والشريعات، وكذلك يعرض المراجع الخارجي تقريره أمام المساهمين، ويرد على استفساراتهم في الجمعية العمومية للمساهمين.

دراسة (Mebratu, 2015) تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحاكمية في وظيفة التدقيق الداخلي والتحديات التي تواجه القطاع العام وعما إذا كان تم الامتثال للمعايير المهنية والدولية في المراجعة الداخلية. استهدفت هذه الدراسة (35) مكتب من الرؤساء التنفيذيين في المراجعة، وحوالي (61) مسؤولا تنفيذياً من كبار المدراء التنفيذيين والمدققين الداخليين، تظهر النتائج أن المدراء التنفيذيين يعتبرون أنفسهم أنهم يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات وفقا لمعايير التدقيق الداخلي، تم إجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات لاختبار مدى وجود ارتباط بين إدارة المخاطر، ومراقبة العمليات والحاكمية، والامتثال للمعايير المهنية لدائرة التدقيق الداخلي في القطاع العام. تشير النتائج على أن عملية دعم الإدارة لها دوراً ايجابياً في استقلالية إدارة التدقيق الداخلي. ومن أهم التوصيات ضرورة توفير الدعم للمدققين الداخليين وتوفير موظفين أكفاء .

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة جميعها، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو أنها تركز على الدراسة التحليلية التطبيقية لمجالات مساهمة المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية. وحسب علم الباحث، لا توجد دراسات سابقة في الأردن تناولت هذا الموضوع في البلديات، كما أن هذه الدراسة سوف تطبق في بيئة مختلفة تماماً عما طبقت عليه الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة :

مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات. ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين في أقسام ووحدات التدقيق الداخلية في البلديات الأردنية الرئيسية في المحافظات ولمختلف المستويات الإدارية والبالغ عددها اثني عشر بلدية بالإضافة إلى المناطق التابعة لها، الجدول التالي رقم (2) يبين أسماء البلديات وموازنة كلاً منها.

الجدول رقم (2) موازنات البلديات في مراكز المحافظات لعام (2016)					
الرقم	اسم البلدية	الموازنة لعام 2016 (دينار)	الرقم	اسم البلدية	الموازنة لعام 2016 (دينار)
1	أمانة عمان الكبرى	497270000	7	بلدية الكرك الكبرى	13000000
2	بلدية اربد الكبرى	50000000	8	بلدية الطفيلة الكبرى	6990000
3	بلدية الزرقاء الكبرى	42000000	9	بلدية جرش الكبرى	9450000
4	بلدية السلط الكبرى	12936000	10	بلدية معان الكبرى	4973890
5	بلدية مادبا الكبرى	10131000	11	بلدية عجلون الكبرى	5047000
6	بلدية المفرق الكبرى	8490000	12	بلدية العقبة الكبرى	45000000

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة عمان الكبرى.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين من مصادر جمع البيانات: المصادر الثانوية: وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة، والمصادر الالكترونية للحصول على أحدث الدراسات حول موضوع الدراسة. المصادر الأولية: تتمثل في أداة الدراسة (استبانة) تم تطويرها لتناسب الدراسة وعنوانها، حيث تكونت الاستبانة من: الجزء الأول: تناول المعلومات العامة للمدقق. الجزء الثاني: وقد قسم الجزء الثاني من الاستبانة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وتناول القسم الثاني: مدى توفر القدرات المالية والفنية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، كما تناول القسم الثالث: الصعوبات والمعوقات أمام تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البلديات. وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين والعاملين في نفس المجال لتحكيمها وبيان مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة، وأجريت التعديلات المناسبة عليها وفقاً لآراء المحكمين. حيث تم توزيع (115) استبانة على العاملين في الجهات الرقابية في البلديات، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل (96) استبانة بنسبة استجابة بلغت 83٪، وهي نسبة استجابة جيدة. كما تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في التحليل؛ مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) ومعامل الارتباط ، واختبار One Sample T-Test) مستخدماً البرنامج الإحصائي SPSS. ويبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق المتدنية والمتوسطة والمرتفعة التي سيعتمدها الباحث في دراسته لمعالجة مقياس ليكرت.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق لمعالجة مقياس ليكرت.		
المتوسط الحسابي	درجة ونسبة التطبيق	درجة الموافقة
1.0 2 .49 -	4.49 % 1 ٪ -	متدنية
2.50 3 - .65	% 50٪73 -	متوسطة
3.665 - .0	٪74 - ٪100	مرتفعة

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً : تحليل البيانات:

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (4) نجد أن نتيجة اختبار (ألفا كرونباخ)، والذي يستخدم لقياس مدى ثبات أداة القياس وهي نسب جيدة ومناسبة إحصائياً، بحيث تمكن الباحث من الاعتماد على عينة الدراسة كأساس لتحليل وتفسير وتعميم نتائج الدراسة.

الجدول رقم (4) تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة الدراسة:			
رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	معامل الفا- كرونباخ
الأول	مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية	(36)	.,869
الثاني	توفر القدرات المالية والفنية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	(11)	.,872
الثالث	الصعوبات والمعوقات أمام تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البلديات.	(11)	.,885
المجموع	**مجموع إجمالي الفقرات في الاستبانة**	(58)	0,933

الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

تم تحليل خصائص العينة باستخدام التحليلات الوصفية والتكرارية، حيث يظهر الجدول رقم (5) ملخصا لخصائص عينة الدراسة .

الجدول رقم (5) يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة				
الرقم	الخصائص الشخصية والديموغرافية		التكرار	النسبة المئوية ٪
.1	الجنس	ذكر	64	66.6٪
		انثى	32	33.4٪
		المجموع	96	٪100
.2	المسمى الوظيفي	مدير دائرة أو وحدة	10	10.4٪
		مدقق مالي	43	44.8٪
		مدقق إداري	18	٪18
		أخرى	25	26.8٪
		المجموع	96	٪100
.3	المؤهل العلمي	دبلوم	17	٪18
		بكالوريوس	53	55.2٪
		ماجستير	17	٪18
		أخرى	9	4.8٪
		المجموع	96	٪100
.4	التخصص العلمي	محاسبة	47	٪49
		إدارة أعمال	16	16.6٪
		أخرى	33	34.4٪
		المجموع	96	٪100
.5	سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	14	14.6٪
		من 6 - 10 سنوات	25	٪ 26
		من 11 – 20 سنة	37	38.5٪
		أكثر من20 سنة	20	20.9٪
		المجموع	96	٪100

- الجنس: بلغ عدد الذكور (64) فرداً أي ان (666..٪) من عينة الدراسة هم من الذكور، في حين كان (433..٪) من عينة الدراسة هم من الإناث، وهذا يعكس مدى الاستخدام المرتفع للذكور في مجال الوظائف الخدماتية والإدارية في قطاع البلديات .
- المسمى الوظيفي: توزعت وظائف عينة الدراسة بين (10) مدير دائرة أو وحدة، و(43) شخصا في وظيفة مدقق مالي في حين كان (18) يعملون في وظيفة مدقق إداري، وفي وظائف أخرى (25).
- المؤهل العلمي: شكل الحاصلون على مؤهل علمي بكالوريوس وماجستير ما مجموعه حوالي (273..٪) من عينة الدراسة وهذا يعكس ضرورة رفد دوائر التدقيق الداخلي في قطاع البلديات بالكوادر المؤهلة تأهيلا علمياً مناسباً، وبالتالي زيادة الثقة بالبيانات التي يتم الحصول عليها من خلالهم للحد من ظاهرة الفساد المالي.
- التخصص العلمي: شكل الحاصلون على تخصص المحاسبة (47) شخصاً أي ما نسبته (49٪) من العينة، و(616..٪) هم من تخصص إدارة الأعمال و434. ٪ من التخصصات الأخرى، وهذا يعكس تأهيلاً مناسباً لمن يعملون في مجال التدقيق الداخلي في البلديات للحد من ظاهرة الفساد المالي.
- سنوات الخبرة : يلاحظ أن (459..٪) من عينة الدراسة لهم خبرة تزيد عن عشر سنوات، وهذا يعكس استقراراً وظيفياً لدى العاملين في مجال التدقيق الداخلي في قطاع البلديات.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يلتزم المدققون الداخليون في البلديات الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت ودرجات الحرية لأبعاد التدقيق الداخلي لدى موظفي البلديات عن الأسئلة من (1– 36) المتمثلة في الجزء الثاني من الاستبانة، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): لأبعاد التدقيق الداخلي لدى موظفي البلديات							
الرقم	الرتبة	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	6	الاستقلالية والموضوعية	3.41	0.692	40.657	.000	**متوسطة**
2	5	العناية المهنية	3.51	0.785	48.282	.000	**متوسطة**
3	7	رقابة جودة التدقيق الداخلي	3.21	0.773	43.847	.000	**متوسطة**
4	4	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	3.57	0.860	40.712	.000	**متوسطة**
5	3	تقييم وتطوير إدارة المخاطر	3.70	0.698	51.933	.000	**مرتفعة**
6	1	طبيعة تخطيط وتنفيذ التدقيق	4.19	0.480	85.545	.000	**مرتفعة**
7	2	توصيل النتائج	3.80	0.884	42.140	.000	**مرتفعة**
المؤشر الكلي			**3.63**	**0.455**	**79.938**	**.000**	**متوسطة**

من خلال تحليل البيانات، يوضح الجدول رقم (5) أن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البلديات بلغ (3.63) بدرجة تقدير متوسطة من أصل (5) درجات وأن أدنى مستوى للتطبيق بلغ (3.21) درجة، وجاء بُعد طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق أعلى مستوى للتطبيق حيث بلغ (4.19) درجة، وهذا يعني عند احتساب النسبة المئوية للتطبيق أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البلديات الأردنية بلغت72.60% ، وبانحراف معياري عن الوسط الحسابي مقداره (0.455) ، وبلغت أدنى نسبة للتطبيق 64.20 ٪ في حين كانت أعلى نسبة للتطبيق83 8..٪، حيث يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافاً في درجة تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي كما يبين الجدول أعلاه أن جميع الأبعاد المحسوبة دالة إحصائياً وبلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). مما يدل على قدرة المدقق الداخلي من خلال تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات. ولكي يكون التحليل أكثر عمقاً فقد قام الباحث بتحليل مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها عند كل مجال من مجالاتها المختلفة ولكل بلدية على حدة، كما يوضح ذلك الجدول **رقم** (7).

الجدول رقم (7)

النسب المئوية لمدى تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي ولكل بلدية.

البلدية	الاستقلالية والموضوعية	العناية المهنية	رقابة جودة التدقيق	إدارة أنشطة التدقيق	تقييم وتطوير المخاطر	طبيعة تخطيط وتنفيذ التدقيق	توصيل النتائج	نسبة التطبيق لكل بلدية
عمان	4.33	4.04	3.4	4.18	3.96	3.27	4.29	78.40٪
الزرقاء	3.06	4.01	3.11	3,51	3.46	2.62	3.43	٪ 60
اربد	4.56	3.70	3.54	4.10	4.08	4.18	4.12	80.8٪
عجلون	3.15	3.18	3.20	3.45	3.48	2.95	4.10	72.8٪
جرش	3.17	3.49	3.45	3.61	3.57	2.69	3.28	72.4٪
الكرك	3.13	3.60	3.53	3.5	3.43	2.73	3.47	72.6٪
العقبة	3.57	4.4	3.63	3.74	4.11	3.11	4.03	% 79
المفرق	2.92	3.24	2.28	3.64	3.48	2.84	3.84	% 72.2
معان	2.60	3.03	2.56	3.10	3.33	2.13	4.13	65.4٪
مادبا	3.63	3.73	2.60	2.96	2.60	2.03	3.60	% 62
الطفيلة	3.60	3.68	2.68	2.92	3.16	2.12	4.00	% 63.4
السلط	4.00	3.48	3.00	3.68	3.63	2.54	3.86	٪ 72
المؤشر ككل								74.2٪

يتضح من الجدول رقم (7) أن هناك تفاوتاً في تطبيق المجالات الرئيسية للتدقيق الداخلي في كل بلدية على حدة، كما أن هناك تفاوتاً في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها من بلدية لأخرى، وبناءً على النتائج التي يظهرها الجدول السابق رقم (7) وعلى ضوء الفئات المستخدمة والمشار إليها سابقاً فيمكن توزيع في البلديات الأردنية بحسب نسبة تطبيقها لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها كما هو موضح في الجدول رقم (8)

الجدول رقم (8) توزيع البلديات الأردنية حسب درجة تطبيقها لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

درجة ونسبة التطبيق	عدد البلديات	النسبة المئوية عند درجة التطبيق
متدنية	-	-
متوسطة	9	٪ 75
مرتفعة	3	٪25
المجموع	12	٪100

ويرى الباحث عدم وجود تطبيق كامل وشامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في البلديات، وأن درجة التفاوت في تطبيق تلك المعايير من بلدية إلى أخرى متفاوتة.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية.

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي لدى موظفي البلديات، والجدول التالي رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9):

معامل الارتباط بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات.

		مواجهة ظاهرة الفساد المالي	قيمة ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توفر القدرات المالية والفنية القائمة	معامل الارتباط R	.554**	72.28	3.98	.540
	الدلالة الإحصائية	.000			
	العدد	96			

**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول رقم (9) وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة بظاهرة الفساد المالي لدى موظفي البلديات، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.554)، وبلغت قيمة الدالة الإحصائية المحسوبة (0.000) عند مستوى دلالة 010. = α وتبدو هذه النتيجة مبررة فكلما ارتفع مستوى توفر القدرات المالية والفنية القائمة عند موظفي البلديات قلّ الفساد المالي، كما يوضح الجدول ان المتوسط الحسابي بلغ (3.98) وبدرجة مرتفعة، مما يدل مما يدل على توفر القدرات المالية والفنية القائمة في البلديات، ما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية. ويرى الباحث أن تنمية وتطوير قدرات المدقق الداخلي يعتبر حجر الزاوية في أداء مهامه بكفاءة وفعالية وذلك من خلال الندوات والدورات.

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في البلديات الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. والجدول التالي رقم (10) يوضح ذلك.

جدول (10) :

المعوقات التي تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية لدى موظفي البلديات،

الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة
48	2	لا يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي.	4.23	.80	51.73	.000	مرتفعة
49	9	عدم وجود معايير تدقيق داخلية خاصة بالبلديات.	3.53	.95	36.38	.000	متوسطة
50	11	عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم التزام البلديات بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.	3.43	.95	36.34	.000	متوسطة
51	7	انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في البلديات.	3.56	1.01	34.43	.000	متوسطة
52	5	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.	3.96	.85	45.89	.000	مرتفعة
53	6	عدم وجود إدراك كافٍ لدى إدارة البلدية لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	3.67	1.11	32.33	.000	مرتفعة
54	10	لا يتوفر إلمام ومعرفة كافية لدى المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	3.49	1.06	32.19	.000	متوسطة
55	8	بيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي.	3.55	1.13	30.74	.000	متوسطة
56	3	قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق الداخلي.	4.18	.88	46.38	.000	مرتفعة
57	1	انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.	4.28	.79	53.05	.000	مرتفعة
58	4	انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق.	4.13	.91	44.46	.000	مرتفعة
		المؤشر ككل	**3.82**	**.54**	**70.40**	**.000**	مرتفعة

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بقياس المعوقات قد تراوحت ما بين (433.-284.) بدرجات تقدير مختلفة لجميع الفقرات، وجاءت الفقرة رقم (57) والتي تنص على (انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (284.) بنسبة مئوية (85.6%) أي أن درجة أهميتها مرتفعة، أما الفقرة رقم (50) والتي تنص على (عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم التزام البلديات بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.) جاءت بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (433.) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (823.) بدرجة تقدير مرتفعة وانحراف معياري (540.)، كما يبين الجدول أعلاه أن الدالة الإحصائية المحسوبة بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في البلديات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك عدداً من المعوقات أهمها: أنخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات، لا يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق الداخلي، انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق. ما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية المتعلقة بهذه المعوقات.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

في ضوء التحليل السابق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي بلغت (3.63) وان البلديات تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة متوسطة حيث كانت بنسبة (672.٪) .
2. دلت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في البلديات.
3. توفر القدرات المالية والفنية في الشركات المساهمة العامة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
4. تبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن أهم المعوقات:

أ- انخفاض الحوافز المادية.

ب- قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق الداخلي.

ج- انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق.

5. عدم وجود إدراك كافي لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وقد بلغت النسبة المئوية لدرجة أهمية هذا العنصر (73.4 %) أي بدرجة أهمية مرتفعة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

1. ضرورة أن تدرك إدارات البلديات أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي.
2. أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة بمعايير التدقيق الداخلي.
3. العمل على تعزيز قدرات المدققين الداخليين العلمية والمهنية وزيادة الحوافز المادية
4. ضرورة إعطاء وظيفة التدقيق الداخلي الأهمية المناسبة وذلك لضمان استغلال الموارد المتاحة واستثماراتها المختلفة بكفاءة وفاعلية.
5. ضرورة قيام البلديات باستقطاب مدققين داخليين حاصلين علي شهادات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي أو إيفاد المدققين لديهم في دورات للحصول على مثل هده الشهادات.
6. إعطاء دورات تدريبية للمدققين الداخليين للتعرف علي معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن مجلس المدققين الداخليين.

المراجع:

- إسماعيل، عبدالكريم سعيد أسعد (2005) دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس- فلسطين.
- جربوع، يوسف (2002) التقرير والمحاسبة في التنظيمات التي لا تنتمي إلى قطاع الأعمال، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص 2-3.
- الجرد، رشا (2007 / 2008) أثر جودة المراجعة الداخلية على تحديد أتعاب المراجع الخارجي (دراسة ميدانية في سوريا) رسالة ماجستير، جامعة دمشق- سوريا.
  www.kantakji.com/fiqh/Files/Research/t136.doc
- الحانوتي، عماد (2002) "أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش"، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، أيار، ص2 – 4.
- درويش، مروان جمعة (2009) أثر جودة الخدمات التي تقدمها البلديات في فلسطين على رضا المستفيدين "المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية "نحو أداء متميز للقطاع الحكومي معهد الإدارة العامة الرياض -المملكة العربية السعودية.1-4-نوفمبر ص1-19.
  http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1430/182156_1.pdf
- رزق الله، شارل (2010) مؤتمر البلديات والتنمية المحلية "الواقع والآفاق" تنظيم جمعية مبادرات للإنماء بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت السبت 27 بيت عنيا – حريصا لبنان شباط ،ص 1-158 .
  mubadarat.org/uploads/00032_20110305160320.pdf

- الرفاعي، غالب عوض، جمعة، أحمد حلمي، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي فى ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، والذي يعقد في عمان – الأردن في الفترة من25–27/ 4/ 2005، ص2.
- سالم، امجد محمد (2013)، التدقيق الداخلي ومعاييره، التدقيق الداخلي في البنوك.
http://www.aazs.net/t6838-topic
- سالم، إياد حسن (2012) " واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة "دراسة ميدانية تحليلية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة . library.iugaza.edu.ps/thesis/101481.pdf
- سويدان، ميشيل، أبوزريق، بلال، مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، 540 – 566.
- السياغي، حمود محمد (2007)، إعداد الموازنات التخطيطية، لبرنامج نسيج لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية الشابة بالتعاون مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة/ مركز تطوير الشباب اقتصادياً 3 – 11 نوفمبر. www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E100.doc
- الصحن، عبد الفتاح، سرايا، محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، 2003– 2004، ص379–380.
- الطويل، عصام محمد(2009) " مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية – دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.
- عبيرات مقدم، أحمد نقاز (2007)، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار– دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية (صيدال – saaidal)، مجلة الآكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك العدد 2، 6088-. www.ao-academy.org.
- العفيفي، مؤمن محمد حسن (2009) مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير– الجامعة الإسلامية – غزة.
- العمري، احمد محمد، عبد المغني، فضل عبد الفتاح، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلّد2 ، العدد 3، 2006.
- فرح، سمير (2010) " مؤتمر البلديات والتنمية المحلية "الواقع والافاق" تنظيم جمعية مبادرات للانماء بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت السبت 27 شباط 2010 بيت عنيا – حريصا لبنان، ص 1–158.
mubadarat.org/uploads/00032_20110305160320.pdf

- مخلوف، احمد محمد (2006 / 2007) المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر .
www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E131.doc
- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) لجنة معايير الرقابة الداخلية إرشادات الانتوساي حول معايير الرقابة في القطاع العام (2004)، ص 1–63
www.issai.org/media(1060,1033)/INTOSAI_GOV_9100_A.pdf
- المنظمة الدولية للاجهزة الرقابية العليا (INTOSAI GOV 9140) استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام ص 1–11
- النعامي، علي سليمان، مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والثلاثون(2) – شباط 2014، ص 299– 337.
http://www.issai.org/media(915,1033)/INTOSAI_GOV_9140_A.pdf
- Annie ،Bressac ،Transition from COSO I to COSO II ،IAS Conference ، November 25th 2005 ،web page:P 12.
ec.europa.eu/dgs/internal.../conference.../bressac.pdf
- Baltaci Mustafa ،Serdar Yilmaz (2006) Keeping an Eye on Subnational Governments: Internal Control and Audit at Local Levels ،World Bank Institute Washington ،D.C. p. 1-31.
siteresources.worldbank.org/.../InternalControlandA
- Fourie Houdini ،Erasmus Lourens (2010) Internal audit activities performed in South Africa ،African Journal of Business Management Vol.3 (13) ،pp. 936-945.
http://www.academicjournals.org/AJBM
- –Gleim ،Irvin N (2004) Ph.d. ،CPA ،CIA,CMA,CFM ،CIA REVIEW part1
- internal audit`s role in governance ،risk ،and control ،11 ed..
www.gleim.com/public/pdf/careers/careers.pdf
- Horn Karen ،Friedman Abby (2012) Internal Controls for Municipalities ، January 17 ،p.1-9.
www.vlct.org/assets/MAC/vlct_municipal_internal_controls_checklist.pdf
- Institute of Internal Auditors (IIA) ،(2011) 'International standards for the Professional Practice of internal auditing' ، from the World Wide Web : http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance

- Al Matarneh. F. Ghassan (2011) Factors Determining the Internal Audit Quality in Banks :Empirical Evidence from Jordan ،International Research Journal of Finance and Economics ،ISSN 1450-2887 Issue 73 ,p 99-108. https://www.pdf filler.com
- Mebratu ،Agumas Alamirew (2015) Internal audit function and its challenges in public sector governance: Empirical evidence from Amhara National Regional State ،Ethiopia AshEse Journal of Economics Vol. 1(1) ،p ،1-12. http://www.ashese.co.uk/economics/blog.
- Raivo Unnas (2008) Audit In Small Local Government Unit :The Case of Estonia ،pp. 1-18. www.ell.ee/.../Audit_in_Small_Local_Government
- Swayer ،Lawrence B. ،Dittenhofer ،Mortimer A. ،Scheiner ،James H ،internal auditing ،the practice of modern internal auditing ،5th Ed. 2003.p1-3. http://www.theiia.org/bookstore/product/sawyers- internal-auditing-5th-edition-1131.cfm

استبانة الدراسة
بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة .....

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " **مدى قدرة المدقق الداخلي من خلال تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية (دراسة ميدانية).**

ولكي تحقق هذه الدراسة فوائدها وأهدافها المرجوة، نأمل منكم التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة التي يحويها هذا الاستبيان لما لإجاباتكم وآرائكم من أهمية، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، واثقين من اهتمامكم وحسن تعاونكم.

علما بان هذه المعلومات سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لإغراض البحث العلمي فقط . راجيا مراعاة الدقة والصراحة أثناء الإجابة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الباحث

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى وضع إشارة (x) مقابل الإجابة التي تتفق مع اختيارك .

1- الجنس ذكر أنثى

2- المسمى الوظيفي:

مدير دائرة أو وحدة(التدقيق الداخلي) مدقق مالي

مدقق إداري أخرى (اذكرها) .....

3- المؤهل العلمي:

دبلوم (كلية مجتمع) بكالوريوس

ماجستير أخرى (اذكرها) .....

4- التخصص العلمي:

محاسبة إدارة أعمال (أخرى اذكرها).....

5- سنوات الخبرة :

5 سنوات فاقل . 6 - 10 سنوات .

من 11 – 20 سنة . أكثر من 20 سنة.

- **بلغ عدد العاملين في دائرة او وحدة التدقيق الداخلي) مدقق.**

الجـزء الثـاني: أسـئلة (المحـور الأول: مـدى التـزام المـدقق الـداخلي بمعـايير التدقيق الداخلي الدولية).

الرجاء وضع علامة (√) أمام كل فقرة تراها معبرة عن رأيك :

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
البعد الأول : الاستقلالية والموضوعية:						
1	لا يقـوم مـوظفي التـدقيق الـداخلي بـأداء وظائف تنفيذية.					
2	تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلـى مـستوى في الهيكل التنظيمي في البلدية.					
3	رئـيس التـدقيق الـداخلي يرفـع تقـاريره إلى أعلى مستوى داخل البلدية الـتي تـسمح لهـا الوفاء بمسؤولياتها.					
4	تـضمن الإدارة العليـا معالجـة ملاحظـات المدقق الداخلي واتخـاذ الإجـراءات المناسـبة لتنفيـذ الاقتراحـات والتوصـيات وتعـاون الجهات التي يتم تدقيقها.					
5	يعتمد المدقق الداخلي للوصول إلى النتائج على الأدلة التي تم جمعها بعيـــدا عـــن التأثيرات الشخصية .					
6	يتأكد مدير التدقيق الداخلي من إن موظفيـه لا يدققون أعمال قام بها أقرباء لهم.					
البعد الثاني :العناية المهنية:						
7	لدى المدققين الـداخليين إلمـام كـاف بمعـايير التدقيق الداخلي.					
8	يمتلـك المـدقق الـداخلي المعرفـة والمهـارات والمـــؤهلات اللازمـــة للقيـــام بالأعمـــال والمسؤوليات الموكله إليه.					
9	يحرص مدير التدقيق على تأمين التعميمـات الملائمـة للمرؤوسـين في بدايـة كـل عمليـة تدقيق.					

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
10	أخذ المدقق بعين الاعتبار درجة التعقيد والأهمية النسبية للأمور التي يقوم بتدقيقها.					
11	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمخاطر الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وطرق الرقابة والتقنيات المتوفرة للتدقيق باستخدام التكنولوجيا الحديثة.					
12	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البلدية.					
البعد الثالث : رقابة جودة التدقيق الداخلي						
13	تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.					
14	يقوم المدقق الداخلي بتقييم الأداء باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.					
15	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام الأنظمة المطبقة مع الخطط والإجراءات والأنظمة.					
16	تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.					
17	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير برنامج لتحسين وضبط جودة نشاط التدقيق الداخلي.					
البعد الرابع :إدارة أنشطة التدقيق الداخلي						
18	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وتقييم المخاطر.					
19	يجب على المدقق الداخلي الحصول على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق.					

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
20	يجب على المدقق الداخلي دراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.					
21	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.					
22	يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.					
البعد الخامس : تقييم وتطوير إدارة المخاطر						
23	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة في البلديات .					
24	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعة وتحديد مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.					
25	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات والتقارير كافية وفعالة.					
26	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية الأصول.					
27	يتأكد المدقق الداخلي من مطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.					
البعد السادس : طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق						
28	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن اهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم لتنفيذها.					
29	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.					
30	يقوم المدقق بتوثيق المعلومات الملائمة التي تدعم استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.					

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
31	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتوثيق عملية الإشراف على المهام والاحتفاظ بالأدلة التي تثبت ذلك.					
البعد السابع : توصيل النتائج						
32	يقوم المدققين الداخليين برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء من مهمة التدقيق.					
33	يتضمن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي الرأي الشامل للمدقق الداخلي.					
34	يشير المدقق في تقريره أنه قام بجمله وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إذا كان ملتزماً بهذه المعايير.					
35	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة واعتماد التقرير النهائي للمهمة قبل إرساله للجهات ذات العلاقة.					
36	يكون تقرير المدقق الداخلي واضحاً بلغة سهلة وبسيطة ومفهومة بعيداً عن التعقيد.					
المحور الثاني : (مدى توفر القدرات المالية والفنية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي)						
1	يقوم المدقق الداخلي بتطبيق المعايير التي تساعده في كشف الفساد المالي الموجود في البلدية.					
2	يمتلك المدقق الداخلي القدرة على كشف مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية.					
3	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الدقة والمهارة في عمله.					
4	يمتلك المدقق الداخلي القدرة على استخدام الأساليب الحديثة في التحليل المالي والإجراءات التحليلية في أداء عمله لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
5	تقوم البلديات بوضع نظم وبرامج لتدريب وتطوير أداء المدققين العاملين لديها بشكل مستمر للارتقاء بمستوى جودة أداء عملية التدقيق.					
6	يتم تزويد المدقق الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة لقياس إدارة المخاطر.					
7	يتم استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان والمقابلات الشخصية أو أي منها في تحديد المخاطر المحيطة بالبلدية.					
8	يمتلك المدقق الداخلي قدرة على التعامل مع الحاسوب.					
9	يمتلك المدقق الداخلي الخبرة الواسعة بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
10	يتوافر في موظفي دائرة التدقيق الداخلي المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة، والاقتصاد، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
11	يسعى المدقق الداخلي بتحديث معرفته المهنية وتطوير قدراته بالتدريب والتعليم المهني المستمر للحصول على الخبرات اللازمة لأداء عمله بجودة عالية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
المحور الثالث (ما الصعوبات والمعوقات أمام تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البلديات).						
1	لا يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي.					
2	عدم وجود معايير تدقيق داخلية خاصة بالبلديات.					

الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
3	عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم التزام البلديات بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.					
4	انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في البلديات.					
5	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.					
6	عدم وجود إدراك كافٍ لدى إدارة البلدية لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					
7	لا يتوفر إلمام ومعرفة كافية لدى المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					
8	بيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي.					
9	قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق الداخلي.					
10	انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات					
11	انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق.					

قد يكون هناك حسب رأيك عدد من المعوقات الأخرى التي قد تحول دون التزام البلديات بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، يرجى ذكرها: **شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،**

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 م

م.مضياء حسين سعود - م.مثائر سعدون محمد
جامعة ديالى العراق

ملخص :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المهمة في تطوير البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومؤشرا في ذات الوقت على الانفتاح الاقتصادي للبلدان في ظل المتغيرات العالمية كالاتجاه نحو آلية السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية وزيادة حركة التدفقات المالية بين البلدان، والعراق اليوم بأمس الحاجة إلى بناء البنية التحتية وإعادة أعمار ما دمرته الحروب في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحوافز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وحل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل اقتصادية واجتماعية في قطاعاته المختلفة .

Abstract :

Foreign direct investment is an important factor in the development of both developed and developing countries alike and an indication at the same time to the economic opening of the countries in the light of the global variables as the direction toward the market mechanism، the adoption of economic reform، the integration into the global economy، the growing role of multinational companies and increasing the financial flows movement among countries. Iraq today is in need for constructing the infrastructure and reconstructing what were destroyed because of wars in various productive and service enterprises through establishing new systems and mechanisms to encourage the investment activity and remove many of the restrictions and incentives to foreign capital movement، the importance of foreign direct investment centers on being one of the most important sources of external funding of the development process and raising the economic growth rates and resolving the economic and social problems that Iraqi economy suffers from in its various sectors.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المؤثرة في تطوير البلدان ونموها واحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسة الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات ودورها في الاقتصاد العالمي كونها الموجه الأساس للنشاطات الاقتصادية الدولية، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان، كما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقنيات ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل، كذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة

المشروعات وإدخال برامج إنتاجية قد لا تتوافر في الاستثمارات المحلية، فضلاً عن إيجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية، وتهتم البلدان العربية في جذب الاستثمارات بوصفها احد مصادر سد الفجوة بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية .

والعراق اليوم بحاجة ماسة إلى بناء البنى التحتية وإعادة أعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث، فضلاً عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والأعمار وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافيةولم يكن أمام العراق خيار آخر اذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتامين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لا عادة بناء مؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة .

وانطلاقاً من ذلك يسعى العراق إلى تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال لأجنبية، حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة الأعمار البنى التحتية وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي، يرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخال التقنية الحديثة في الإدارة والعمل في ضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية أدارياً وفنياً

مشكلة البحث:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يطرح إشكالية كبيرة بسبب التباين بالرؤيا والايدلوجيا والإرث السياسي المتراكم لسنين طويلة لذلك فالبلد يواجه مشكلة في التعامل مع هذه القضية بعقل مفتوح في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك أن أهم ما ينبغي الإشارة إليه في هذه المرحلة هو ضعف الإدارة غير الكفء

في الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل الداخلي (المحلي) في تطوير الاقتصاد العراقي ونهوض قطاعاته المختلفة، مما تطلب البحث عن مصادر أخرى يأتي الاستثمارالأجنبي المباشر في مقدمتها.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العراق يعاني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، والتي يمكن معالجتها إذا ما استطاعت الحكومة العراقية توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شانها أن تساعد على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى جملة من الأمور التالية:

1. التعرف على كل ما يحيط بمفهوم واهميه الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI)
2. التعرف على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
3. دور الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) في تطوير قطاع النفط العراقي .
4. تسليط الضوء على اهم مضامين قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 في العراق
5. تشخيص أهم المحددات او المعوقات غير الجاذبة للاستثمارالأجنبي المباشر في العراق .

منهج البحث:

من أجل أثبات فرضية البحث وبغية تحقيق الأهدافالمرجوة، فأن البحث يستند إلى المهج الوصفي التحليلي للاستثمارالأجنبي المباشر وأهميته في تطوير الاقتصاد العراقي .

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

الاستثمار في اللغة :- من ثمر والثمر هو الزيادة والنماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، والنماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات .

الأجنبي :- وفقاً لمفهوم قوانين الجنسية هو من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، أي أنه شخص سواء كان طبيعي أو معنوي ويقيم أو له محل إقامة بدولة لا يتمتع بجنسيتها وغالباً ما يسمى وافد (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،1997: 177).

المفهوم الاقتصادي :- يعرف الاستثمار بانه تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع، الآلات، الطرق، المنازل) أو أضافة إلى المخزون مثل (الموارد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال مدة زمنية معينة

(صقر، 1983: 228) وبالمفهوم الماركسي فأن الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي يتيح لكنه لا يستهلك خلال السنة المعنية (فيلتشنيسكي،1973: 71) .

يتضمن الاستثمارالأجنبي المباشر تدفقات رأس المال من قبل المستثمرين المباشرين (رأس المال المستثمر) Equity Capital والعوائد المعاد استثمارهاReinvested Earnings إضافة للاقتراض الصافي للمشروع Intra Company Loans، كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على جانبين رئيسين، جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال وانتقالها من بلد لآخر، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية والتقنية إلى البلد المضيف (sbongh ,1985,p31) .

وللاستثمار الأجنبي تعريفات متعددة وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الأقطار المضيفة له ولكن للاختصار نكتفي بطرح تعريفات لمؤسسات ومنظمات متخصصة ذات علاقة بموضوع الاستثمار، يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign direct in vestment) ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقل مع إدارة ذلك الأصل وهذا يعني رأس المال للتصدير والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض أو ما يسمى بـ (الاستثمار في حوفظ الأوراق المالية، (غير مباشر) Foreign Portfolio investmentحيث يشير إلى قيام مستثمر مستقل في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقل دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهمها فيها (عبد الحسين، 1998: 8) .

وتعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:- الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات طويلة الآجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس المال المشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997: 9).

أما منظمة التجارة العالمية (W T O) :- ترى أن الاستثمارالأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مستقر مقيم في البلد (البلد الأم) أصلاًإنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد أدارته (عبد الغفار، 2002: 14)

وعرف صندوق النقد الدولي(IMF) :- الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10٪) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية (UNCTAD,1998,p2).

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) :- يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي وفقا (للاونكتاد) ملكية أسهم – رأسمال – الأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى سيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج(UNCTAD، 1997، p108).

ثانيا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

تلعب التدفقات الرأسمالية ولاسيما تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct investment دوراً مهماً في التأثير على الاستثمار المحلي Domestic investment للبلدان المتلقية لها host countries إذ يعول عليها في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلاً من الاستدانة، لذلك فأنها أخذت في مطلع القرن الحالي مساحة واسعة من البحث والمنافسة في الأدبيات الاقتصادية (razin,2001,p1) فقد أثبتت الدراسات القياسية بأن تدفق دولار واحد من التدفقات الرأسمالية كالسندات والقروض بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه زيادة الاستثمار المحلي بـ (50٪) سنت (hecht، 2002، p4).

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري ويعوض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار، ويساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته، أيضاً قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير، مثال على ذلك مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص (السامرائي، 2006: 76-77) . كذلك يلعب دوراً مهما في رفع الكفاءة Efficiency وزيادة الإنتاجيةProductivity لعوامل الإنتاج، فضلاً عن دوره في تنمية أنشطة البحوث والتصدير في الدول المضيفة والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة Engine of Technological Development ويعمل على رفع المهارات Skills وزيادة القابلية على الابتكار Innovative Capacity واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة، كذلك يلعب الاستثمارالأجنبي المباشر دوراً مهماً في رفع حصيلة الدولة من الضرائب بالإضافة إلى مساهمته في الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيزه من المنافسة في الأسواق المحلية، لذا فليس من الغرابة أن تتسابق بلدان العالم المختلفة في السعي للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد غيرت الكثير من الدول النامية دساتيرها وقوانينها لغرض جذب المزيد من الاستثمارات لها .

فعلى سبيل المثال فأن الصين غيرت العديد من فقرات دستورها ولاسيما في عام 2004 كذلك الحال مع مصر فقد سنت العديد من القوانين التي تدعم هذه العملية مثل قانون رقم (43) لسنة 1974 والذي عدل بالقانون (32) لعام 1977 الذي يشجع الاستثمار في المناطق الحرة وقانون (54) لسنة 1979 الذي تضمن بعض الإعفاءات الضريبية والسماح للمستثمرين الأجانب باستيراد احتياجاتهم المختلفة (صبري،2002 : 19)

كذلك عملت بعض الدول إلى إعطاء مساعدات مالية لغرض تشجيع إقامة وتوطين أنواع معينة من الصناعات ذات الطبيعة التكنولوجية الحديثة على اشتراط تحديد مدة زمنية معينة لدرجة الحداثة (Ghose، 2004، p1) وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من (26٪) عام 1980 إلى (37٪) في عام 1997 أما البلدان المتقدمة فقد بلغت حصتها من التدفقات الرأسمالية (7،203) مليار دولار عام 1995 مشكلاً (5،61٪) من أجمالي الاستثمارات، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (1،79٪) عام 2000 وكما مبين في الجدول (1) أما البلدان العربية فأننا نلاحظ أنها لم تتلقى سوى (3،14) مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل (4،0٪) من أجمالي الاستثمارالأجنبي، مما يدل على ابتعاد الدول العربية بصورة عامة عن تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر، كما شهدت التدفقات العالمية هي الأخرى تدهورا حادا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إذ أخفضت من (1270) مليار دولار في عام 2000 إلى (735) مليار دولار عام 2001 توزعت بواقع (503) مليار دولار للبلدان المتقدمة مشكلاً أكثر من (68٪) من حجم الاستثمارالأجنبي المباشر، بينما كانت حصة البلدان النامية (232) مليار دولار مشكلاً حوالي (32٪) من حجم الاستثمارالأجنبي المباشر، ثم ارتفعت في عام 2006 إلى (9،1305) مليار دولار كما موضح في الجدول (1) (Jayaratnam، 2003، p1).

جدول (1) يبن تدفق الاستثماراتالأجنبية إلى بلدان العالم المختلفة

البلدان	السنة	1995	1999	2000	2001	2006
العالم		331,3	1075	1270	735	1305,9
البلدان المتقدمة		203,7	830	1005	503	857,5
البلدان النامية بضمنها البلدان العربية		127,6	245	265	232	441,5
البلدان النامية عدا البلدان العربية		113,3	222	240	210,5	3791,5
البلدان العربية		14,3	23	25	21,5	62,4

المصدر: الوزاني، عادل عيسى كاظم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2005، ص30

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة أهمها :-

1. مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب .
2. مشروعات تمتلكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.
3. الشركات المتعدية الجنسية(*) :- وهي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية شيآن متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة (الكفري، 2010) .

(*) الشركات المتعدية الجنسية هي عبارة عن مشروع يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل عدة اقتصاديات قومية وتوزع نشاطاتها الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع، للمزيد ينظر في ذلك: عوني فهد العزي، التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية والعولمة، بيت الحكمة بغداد ، 2002 ، ص6

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق

سنحاول أن نتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال استعراض الجوانب التالية:

1. **نبذة تاريخية عن واقع الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق:**

الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة بـ (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمارالأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق، فيرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق والتي سوف نتطرق لها لاحقاً .

وبالرغم من أن العراق في الواقع لم تقم فيه استثمارات بالمعنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن المؤسسات التي تمثل الاقتصاد العراقي قد تعاملت مع بعض الشركات على وجه الخصوص في مجال القطاع النفطي في الخمسينات من القرن الماضي وتمثلت بمجموعة من الشركات الأوربية فضلاً عن الشركات البريطانية والتي قامت بالاستثمار في القطاع النفطي (الاستخراج والتكرير)، بدأت الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد اكتشاف النفط عام 1927 إذ رغبت الحكومة العراقية بتعزيز المشاريع التنموية وتطويرها من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية وذلك لضعف الإمكانات المحلية في الداخل ونقص الخبرات الفنية والإدارية في هذا المجال، ثم بدأت مرحلة التطور الفعلي لهذا الاتجاه الاستثماري بعد إنشاء مجلس الأعمار عام 1950 ففي فترة ما بين 1920 إلى 1958 كان الاستثمار بشكل عام ضعيفاً على مستوى الميادين المختلفة في الاقتصاد العراقي بسبب سيطرة الاحتلال البريطاني، أما الفترة الممتدة ما بين 1959–1979 فهي فترة قلقة جداً من الناحية السياسية لاحتوائها على الانقلابات المتتالية فلم يجنِ العراق من هذه الفترة سوى تأخر عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما أن الشركات الاستثمارية تحجم عن الاستثمار في بيئة سياسية غير مستقرة وبالتالي فلم يكن الاستثمار حقيقياً باستثناء بعض العقود التي تم تنفيذها، أما الفترة الممتدة ما بين عامي 1980–2003 كانت فترة سيئة جداً من الفترات التي سبقتها حيث مر العراق بعدة حروب منها الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثمانية سنوات وكذلك غزو العراق للكويت من بداية عقد التسعينات وفترة الحصار

الاقتصادي الذي دام ثلاثة عشر سنة ،أضافة إلى لجان التفتيش التي كانت تصول وتجول وتمنع وتسمح كما تريد والذي وصل بها الحال إلى منع الاستيراد بدعوى أن ذلك يدخل في التصنيع العسكري فكيف يكون هناك مواقع للاستثمار الأجنبي (العبودي، 2009: 141-144) .

وبعد عام 2003 انتهت حقبة نظام سياسي جديد وبدأت مرحلة نظام آخر بعد اجتياح القوات المحتلة للعراق بحجة أسلحة الدمار الشامل التي زعمتها قوات التحالف المحتلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد الأسوأ في تاريخ العراق، إذ فقد العراق سيادته الوطنية وأخذ الاحتلال شخصية المستثمر فهو الشركة وهو البلد المضيف في وقت واحد فلا حسيب ولا رقيب تماماً كما كان في مرحلة الاحتلال البريطاني آنفة الذكر فالتاريخ يعيد نفسهُ وقد جعل هذا النهب الاستعماري قانونياً بإصدار الحاكم المدني لسلطة الأتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون بالمر المرقم 39 لسنة 2003 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مباحاً للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون أن يضع ضوابط تعدد بالنفع إلى البلد (ابو بكر،2009: 2) .

ولازال الاستثمار الأجنبي المباشر متضعضعاً وغير مستقر في العراق حتى بعد 2003 إلى وقتنا الحاضر لا سباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي والفساد المالي والإداري وعدم صلاحية البنى التحتية حيث أن التحديات الأمنية تقف عقبة أمام عملية إعادة الأعمار، وتبدو المسألة واضحة عندما نجد أن جزء كبيراً من التخصيصات الاستثمارية لكل من مجالس المحافظات والدوائر الحكومية والتي أصلها من عائدات النفط لم يتم الاستفادةمنها رغم الحاجة الملحة لها في توفير الخدمات العامة الضرورية وبناء البنية التحتية المهدمة وتوفير فرص العمل لآلاف العاطلين مما يدل مدلولاً كاملاً على النفط العراقي الذي كنا نعده نعمة تحول إلى نقمة حيث استنزفت فترات الحروب إمكانياته وخاصة في هذه الفترة والتي تمثلت بعد عام 2003 ودخول القوات الأمريكية المحتلة وتغير النظام السياسي في البلد، والجذير بالذكر فأن هناك مزايا يتميز بها النفط العراقي قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم وهي تعزى إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت العراق يمثل مركزا مرموقا في عالم النفط وهي كالآتي :

أ- **المزايا الطبيعية أو الجيولوجية** (هادي،2012: 51) :

- خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية
- غزارة الآبار العراقية وقلة عمقها
- نوعية النفط العراقي
- الموقع الجغرافي للعراق

ب- المزايا الاقتصادية:

- الاحتياطيات الضخمة: يحتوي العراق على (112) مليار برميل من الاحتياطي النفط المؤكد وهو ما يمثل (11٪) من الاحتياطي العالمي المقدر بـ (1087) مليار برميل، وقد قدرت أدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (400) مليار برميل، كما يشير الخبراء إن لدى العراق أكثر من (526)بئر نفطي لم يكتشف (الشبيبي،2001: 16) .
- العائدات الممتازة : تلعب الإيرادات المقدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات المستثمرة، ويمكن توضيح العائدات الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس (22) دولار كمتوسط للأسعار، فلو افترضنا أن الإنتاج النفطي العراقي وعن طريق الشركات الاستثمارية قد وصل إلى (3,5) مليون برميل يومياً فأن الإيراد النفطي اليومي يصل إلى (77) مليون برميل، وعلى افتراض ان كلفة استخراج البرميل الواحد هي (1,5) دولار يصبح الإيراد الصافي (71,75) مليون دولار يوميا، وبافتراض تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركات المستثمرة يصبح الإيراد الأخير (35,875) مليون دولا يوميا، وهي إيرادات ليست بقليلة يمكن توظيفها لخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق (أبو بكر،2009: 3) .
- ارتفاع العمر الإنتاجي للاحتياطي النفطي : يعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية، فمن جهة أنها مصدر النقد الأجنبي لأصول فترة ومن جهة أخرى توفر الأمان والاستقرار السياسي في ظل الإمكانيات المتاحة لاحتياط النفط العالمي، إذ بلغ متوسط العمر الافتراضيلاحتياطيات العراق عام 2009 إلى (164) سنة وهي أطول أعمار دول أوبك الخليجية (هادي والاعرجي2012 : 53) .

2- الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :

أ-القوانين الخاصة بوزارة النقط العراقية وتنظيم عملها وهي كالآتي :

- قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2009 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61) حيث يتضمن القانون قيام النشاط الخاص باستيراد المشتقات النفطية حسب المواصفات العالمية التي تحددها الوزارات المختصة وخزنها ونقله وبيعها للاستهلاك المحلي مباشرة أو من خلال مخولين .
- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام المرقم (64) لسنة 2007 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61)، يهدف القانون إلى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في عملية

التنمية الاقتصادية والإسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام.

- قانون تهريب مكافحة النفط والمشتقات النفطية رقم (41) لسنة 2008 والذي يهدف إلى الحد من ظاهرة تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية إلى البلدان المجاورة (الوقائع العراقية، 2007: 10)

ب- قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 :

يعكس قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 السياسة الاستثمارية في العراق أجمالاً والسياسية الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد بوجه خاص، يهدف هذا القانون إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة بما ينسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2004-2007 ولعل أبرز ما تضمنه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 هي كالآتي:

أ- المادة (10) منه تضمنت المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهي كالآتي:-

- يتمتع المستثمر الأجنبي بغض النظرعن جنسيته بجميع المزايا والضمانات لأغراض مشاريع الإسكان .
- استئجار الأراضي اللازمة للمشروع الاستثماري على أن لا تزيد عن (50) سنة قابلة للتجديد .
- يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات .
- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية لدى المصارف الخارجية أو الداخلية .
- يحق للمستثمر توظيف واستخدام العاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يمتلك المؤهلات اللازمة للعمل في المشروع وفق ضوابط تصدرها هيئة الاستثمار .
- يحق للعاملين الفنيين والإداريين من غير العراقيين العاملين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج
- يتمتع المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من غير العراقيين حق الإقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم بسهولة (الوقائع العراقية، 2007: 11) .

ب- المادة (15) منه تنص على العديد من الإعفاءات وهي كالآتي :

- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من قبل هيئة الاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10)سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري .

- لمجلس الوزراء حق اقتراح مشاريع القوانينوتحديد أو منح إعفاءات إلى ما ورد أعلاه .
- للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة المستثمر العراقي من المشروع لتصل إلى (15) خمسة عشر سنة أذ كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50٪) .

ج- المادة (16) تنص في حال انتقال المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة من منطقة تنموية إلى منطقة تنموية أخرى فيتعامل معاملة مشاريع المنطقة التنموية الجديدة من حيث الإعفاءات

د- المادة (17) منه تنص على ما يأتي:

- إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال ثلاثة سنوات من تاريخ منح إجازة الاستثمار
- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال (3) سنوات من تاريخ أشعار الهيئة بالتوسيع أو التطوير .
- تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على (20٪) من قيمة شراء الموجودات .
- تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم الاستيراد والأثاث والمفروشات لأغراض التحديث والتجديد مرة كل (4) سنوات على ان يتم إدخالها إلى العراق خلال (3) سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة (هادي والاعرجي2012: 56) .

3- العقود المبرمة فعلا مع الشركات الأجنبية في العراق :

سنوضح من خلال هذه الفقرة اهم العقود التي تم توقيعها بين كل من وزارة النفط العراقية وشركات النفط العالمية في مجال الاستخراج والتطوير حيث لم يشهد العراقتوقيع عقود لتطوير حقوله النفطية المنتجة حالياً أو الحقول المكتشفة ولم تتطور بعد لا في عقد الثمانينات بسبب الحرب العراقية الإيرانية، ولا في التسعينات بسبب حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل الأمم المتحدة وانقطاع العالم الخارجي عن العراق ما عدا بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات لتطوير بعض الحقول، وحتى ما بعد 2003 فتدهور الظروف الأمنيةوالأوضاع المضطربة غير المستقرة دفع الشركات النفطية ذات الخبرة والقدرة المالية والمالكة للتكنولوجيا المتطورة للعزوف عن القدوم والاستثمار في القطاع النفطي العراقي ولغاية سنة (2007-2008) وبعد انتظام الأوضاع بشكل نسبي يبعث على الطمأنينة وإعلان

وزارة النفط عن وجود فرص استثمارية مما دفع الشركاتالأجنبية وبشكل ملفت للنظر للمنافسة بالفوز على هذه الفرص الاستثمارية في القطاع النفطي العراقي حيث تم إعلان هذه الفرص في جولتين سنوضحهما كالآتي:

أ-جولة التراخيص الأولى :

تم الإعلان عنها في 30 حزيران 2008 في الحقول [الرميلة الشمالي، الجنوبي، غرب القرنة، الزبير حقول ميسان (بزركان، فكة، أبو غريب) وحقول كركوك (باي حسن)]، وقد أثمرت الجولة عن توقيع عقد حقل الرميلة مع ائتلاف شركتي BP البريطانية و CNBC الصينية، بالإضافة إلى توقيع عقد مع ائتلاف شركتي EXXON MOBIL الأمريكية وشل الهولندية البريطانية لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الاتفاق مع أتلاف شركات ENI البريطانية، OCCIDENTAL الأمريكية، COGAS الكورية الجنوبية لتطوير حقل الزبير، جميع هذه العقود تهدف إلى رفع إنتاج العراق من النفط الخام إلى (7ملايين برميل يوميا) خلال مدة ستة سنوات .

ب- جولة التراخيص الثانية :

والتي تم الإعلان عنها في 13/ 12/ 2008 (هادي والاعرجي،2009: 57)،ويمكن توضيح جولة التراخيص الثانية من خلال الجدول (2) وكالآتي:

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$,391	8001, الف
2	حقل حلفاية	ائتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$,1401	535 الف
3	حقل غرب القرنة	ائتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$,151	1800الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$,491	230الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$,505	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

وبعد إكمال فعاليات جولتي التراخيص الثانية التي تمخض عـن إحالـة (7) حقـول نفطيـة مكتشفة غير متطورة إلى أتلاف شركات عالمية بعقود خدمـة، الموضـح تفاصـيلها في جـدول (3) وكالآتي :

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$,391	8001, مليون
2	حقل حلفاية	ائـتلاف شـركات CNBC الـصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$,401	535 الف
3	حقـل غـرب القرنة	ائـتلاف شـركتي لـوك أويـل الروسـية وشتات النرويجية	$,151	1800 الف
4	حقل الغراف	ائـتلاف شـركتي بتروناس الماليزيـة وجانكس اليابانية	$,491	230 الف
5	حقل بدرة	ائـتلاف شـركتي كـاز بـروم الروسـية، وكوكـاز الكوريـة وبتروناس الماليزيـة TPAO التركية	$,505	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

وبذلك تكون كميات الإنتاج المضافة إلى إنتاج الوزارة مـن تطـوير هـذه الحقـول الـسبعة (654،4) مليون برميـل (وزارة التخطـيط ،2012: 18-19) .كـذلك وقـع العـراق عـام 2010/ 2011 عقود مع شركات عالمية لتطوير حقوله النفطية ولرفع سقف الإنتاج إلى (11) مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة، وتشير بيانات وزارة النفط العراقية إلى أن النفط الخام قد أرتفع إلى (968,0) مليـون برميـل عـام 2011 بعـد أن كـان (743,0) و (862,0) مليـون برميـل للأعوام 2007/ 2010 على التوالي، كما بلغ معدل الإنتاج للنفط الخـام (2,7) مليـون ب/ ي في عام 2011 بعد أن كان معدل الإنتاج (2,0) و (2,4) مليـون ب/ ي للأعـوام 2007/ 2010 علـى التـوالي، أمـا كميـة الـنفط الخـام المـصدر هـي الأخرىارتفعـت لتبلـغ (790,5) مليـون برميـل عام 2011 بعد أن كان (599,6) و(690,0) مليون برميـل للأعـوام 2007/ 2010 علـى التـوالي، ونتيجة هذا الارتفاع في الإنتاج والتصدير للمدة 2007/ 2011 ممـا أنعكـس إيجابيـا علـى ارتفـاع حصيلة الإيرادات النفطية فقد ارتفعت إلى (80959,4) مليـون دولار عـام 2012 بعـد أن كانـت

(46580,9) و(60094,4) مليون دولار للأعوام 2007/ 2011 على التوالي (التميمي،2006: 211)، ويمكن الاستعانة بالجدول (4) لتوضيح مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين رأس المال الإجمالي في العراق وبالأسعار الجارية للمدة 1999/ 2012 ومدعما ذلك بالشكل البياني (1)

جدول (4) مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في العراق للمدة1999/ 2012(مليون دينار)

السنة	إيرادات النفط (1)	رأس المال الثابت الإجمال (2)	نسبة رأس المال إلى إيرادات النفط 1:2 (٪)
1999	13654,5	382,60	2.8
2000	21676,1	759,19	3,5
2001	15966,4	131,30	8,2
2002	14829,5	1123,69	7.6
2004	21203,4	1966,83	9,2
2005	28790,6	6917,36	24
2006	35831,7	11465,18	32
2007	46580,9	27012,72	59
2008	72457,5	19318,8	27
2009	47572,9	11396,99	34
2010	61270,9	20885,7	36
2011	60094,4	23607,8	39
2012	80959,4	34902,7	42

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، سنوات متفرقة – (*) بيانات سنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب

شكل (1)مساهمة إيراد النفط في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة 1999/ 2012

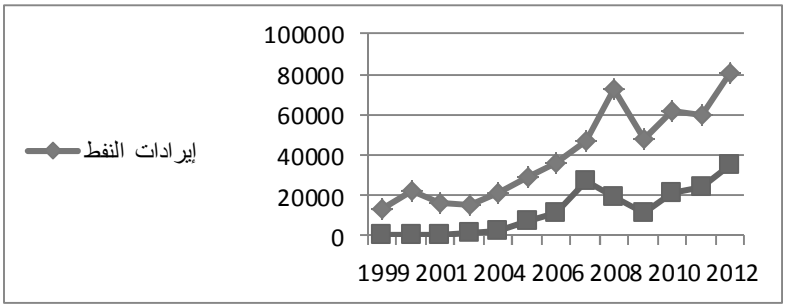

الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

تلعب إيرادات النفط دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن هذه الإيرادات تمول القسم الأكبر من عملية التراكم الرأسمالي وبالتالي رفد موازنة الدولة

بالموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية وخطط التنمية الوطنية، نلاحظ من خلال بيانات جدول (4) أن نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية للمدة 1999/ 2012 ارتفاعا ملحوظاً في نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بدأ من عام 1999 بنسبة (2.8٪) نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة عام 1997 التي سمح بموجبها زيادة صادرات العراق النفطية مقابل الحاجات الإنسانية ليصل إلى أعلى مستوى له عام 2007 بنسبة (59٪) وذلك للارتفاع إيرادات النفط من (13654,5) مليون دولار عام 1999إلى (46580.9) عام 2007 مما أدى إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى نحو (27012,728) مليون دولار، ألا أن هذه النسبة أخذت بالتذبذب بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة التي مر بها العراق لاسيما بعد عام 2003 مما أدى إلى انخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى نحو (42٪) عام 2012 نتيجة ارتفاع إيرادات النفط إلى (80959.4) مليون دولار، ومن خلال الجدول (5) يظهر لنا مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في الناتج المحلي الجمالي .

جدول(5) مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 1999/ 2012 (مليون دولار)

النسبة	إيرادات النفط (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	النسبة ٪ (2:1)
1999	13654,5	17476,6	78,1
2000	21676,1	26017,4	83,3
2001	15966,4	21417,6	74,5
2002	14829,5	20962,1	70,7
2003	10511,2	15281,9	68,7
2004	21203,4	36638,2	57,8
2005	28790,6	49954,8	57,6
2006	35831,7	64805,3	55,2
2007	46580,9	87968,2	52,9
2008	72457,5	130528,7	55,5
2009	47572,9	117876,6	40,3
2010	61270,9	133660,6	45,8
2011	60094,4	187020,9	32
2012	80959,4	198853,6	40

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 ص2 .

شكل (2)مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1999/ 2012

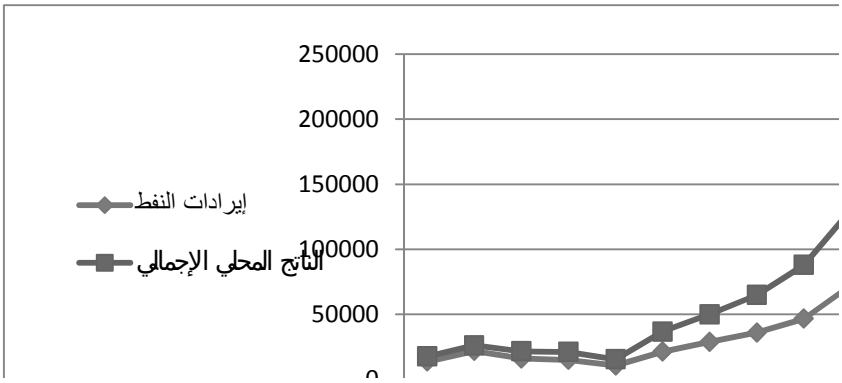

الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى تطوره، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً المعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي، إذ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد ومن خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو (83,3٪) في عام 2000 وهي أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (68,7٪) في عام 2003 بسبب ظروف احتلال العراق وتوقف إنتاج وتصدير النفط، أما بعد عام 2003 انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشدة بمقدار(40,3٪) عام 2009 بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي عموما وفي قطاع النفط الخام وعدم تحسن مستوى الإنتاج بالشكل عما كان عليه قبل عام 2003، في حين بلغت أقل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إذ بلغت نحو (32٪) سبب الانخفاض هو استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي، كذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وصعوبة تصدير النفط الخام وفق الطاقة التصديرية الممكنة، ثم بعد ذلك عاد إلى الارتفاع فقد بلغ نحو (40٪) في عام 2012 بسبب ارتفاع أنتاج القطاع النفطي وبالتالي الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل عام ولاسيما أسعار النفط العراقية مما أ نعكس على الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية

خامسا: المحددات أو المعوقات غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي إشكالية تتمثل في أن هناك عدد من العوامل التي تشكل في مجملها عوامل غير جاذبة لرجال الأعمال الأجانب بصورة عامة في توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العراقي، وهنا فأن الضرورة المنطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك العوائق من أجل تفعيل عملية الاستثمار في العراقي، وبشكل عام تقسم المعوقات الطاردة للاستثمار إلى قسمين :

1. **المحددات أو المعوقات الاقتصادية:** هناك عدد من المحددات أو المعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول الشركات متعددة الجنسية في العراق وهي :

أ- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي :

أن العراق يمتاز عموما، بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العالمية، إذ أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية، وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلا عن البنى التحتية) وفي علاقة طردية نقول أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة، وان شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها، وبالتالي زيادة كلفة المشاريع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن التنفيذ، هذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع .

ب-معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي :

التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ بلغت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك نحو (6943) عام 2003 مقارنة بعام 1993 ويعني ذلك أن السلع والخدمات التي كانت تكلف (100) دينار عام 1993 يحصل عليها المستهلك بقيمة (6843) دينار في عام 2003، أي بمعدل تراكم سنوي قدره (53٪)، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبة للسلع والخدمات، كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة، وعليه فأن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع طويلة الأجل (العقيدي،2005: 5).

ت-عدم وجود أسواق مالية متطورة :

أن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ أليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، وأن الافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها أو عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي .

ث-انعدام الشفافية :

البنية الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية Transparency التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار .

2. **المحددات أو المعوقات السياسية** :المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، وبصورة عامة يمكن أن نحدد أهم تلك المحددات وكالآتي:

أ- افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملا مساعدا في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة، وهذه المؤسسات تشكل عامل من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فان افتقارالعراق إلى تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية إلى العراق .

ب-ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق :

أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في العراق (العامري، 2006 : 2).

الاستنتاجات:

1. للاستثمار الأجنبي المباشر دور تاريخي خاصةً في قطاع النفط العراقي منذ اكتشاف النفط عام 1927 وهذا ما يدل على معرفة المستثمر الأجنبي بالبيئة العراقية منذ وقت طويل .
2. للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في استغلالوالاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة والمتوفرة في العراق ، ودوره في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية وإيصالها إلى مستويات تجعل العراق يأخذ مكانه الصحيح في الساحة العالمية كأبرز المصدرين للنفط، كذلك يساهم في

إدخال التكنولوجيا الحديثة لاستخدامها في تطوير حقول النفط وخلق أسواق جديدة للتصدير.

4. البيئة العراقية على الرغم من المحددات والمعوقات الكثيرة التي تعاني منها سياسياً واقتصادياً، ولكنها كانت جاذبة للمستثمر الأجنبي حيث نجد المستثمرين يتهافتوا على وزارة النفط من الشركات العالمية في مجال النفط لتقديم عروضها لأجل المشاركة في المنافسة على عمليات تطوير الآبار حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال جولات التراخيص الأولى والثانية.
5. العراق يمتلك قاعدة رصينة من المورد النفطي تجعله يمثل المرتبة الثانية في العالم من الاحتياطات المؤكدة بعد المملكة العربية السعودية، مما يتيح له المجال ليكون من البلدان المهمة في تصدير النفط .
6. بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تسمح وتشجع على الاستثمار الأجنبي لاسيما قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 إلا أن البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة تماماً عن توفير المناخ الاستثماري الملائم بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
7. حالة الفساد المالي والإداري أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 مما له الأثر الكبير على تبذير الأموال المحصل عليها من تصدير النفط الخام العراقي .

التوصيات :

1- إقامة سوق مالية متطورة لتوفير السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وخاصة المشتركة منها بين المستثمرين المحلين والجانب.
2- فسح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص لتطوير الصناعة النفطية العراقية التي تشكل العمود الفقري للدخل القومي للبلاد من خلال العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .
3- العمل على وقف النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على المناصب والمحاصصة الطائفية والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يبعث روح الأمل والطمأنينة في نفوس المستثمرين والحفاظ على ممتلكاتهم لمواصلة الاستثمارات الخاصة داخل البلد .

4- محاربة أوجه الفساد المالي والإداري كافة عن طريق هيئات النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام من اجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي بما يضمن عدم استنزاف وتبذير الأموال العامة ولسد العجز في الموازنة العامة .

5- تفعيل دور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المتضمن تشجيع القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) إذ أن ثمار هذا القانون كانت غائبة عن التطبيق .

6- العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاستثمارية المختلفة وعدم تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى .

7- العمل على إقامة البرامج والمؤتمرات والندوات العلمية التثقيفية في سبيل توعية المواطن على أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير الاقتصاد العراقي، ونشر الوعي وضرورة الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاستثمارات الأجنبية، بما يحقق من مكاسب وعوائد وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع .

هوامش البحث :

المصادر العربية:

1- العبودي، احمد رحيم . الاستثمار النفطي في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع استثماره للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2009 .

2- الشبيبي، احمد صدام عبد الوهاب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤية مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مكتب بريد العشار، ص.ب (2690)، 2001.

3- صقر، احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية . الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، 27 شارع فهد السالم الكويت: 1983 .

4- التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 . وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.

5- حمادة ، خليل . الطاقة في الخليج – تحديات وتهديدات . مكتبة الحرمين للأعلام الإسلامي على الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.alhara main .co.uk/text /kotob/kotoba.htm.

6- السامرائي، دريد محمود، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان ، 2006 .

7- التميمي، سامي عبيد، الاستثمار في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار لعام 2006 .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، بدون سنة .

8- عبد الحسين، صلاح . الاستثمارات الأجنبية – المسوغات والأخطار . بغداد: بيت الحكمة، 1998 .
9- الوزاني، عادل عيسى كاظم، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع إشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2005
10- العامري، عباس علي ،العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، عمان، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق 21/ 7/ 2006 .
11- العزي، عوني فهد،التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية و العولمة،بيت الحكمة، بغداد2002
12- فيلتشنيسكي، علم الاقتصاد الاشتراكي. ترجمة محمد صقر، دمشق: دار التقدم العربي 1973.
13- العقيدي، محمد عبدالكريم . آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق . العراق- بغداد: جريدة الزمان، العدد (2223)، 2005 .
14- الكفري، مصطفى العبد الله . الندوة الثالثة والعشرين حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،. دمشق من 5/ 1/ 2010- 25/ 5/ 2010 .
15- صبري, محمود، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية . القاهرة: دار النهضة، 2002 .
16- هادي، ميثم ربيع، الأعرجي، علي كريم . الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي .العراق: بحث منشور في مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة كربلاء، العدد (21) 2012 .
17- أبو بكر، الملا محمد. مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار . العراق: مقال منشور في جريدة الاتحاد ، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد (35) ، 2009.
18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. المنعقدة في تونس، 25 مارس 1997 .
19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . معوقات الاستثمار في الدول العربية . بيروت: سلسلة دراسات اقتصادية و استثمارية رقم (7) ، السنة الأولى . بدون سنة نشر.
20- عبد الغفار، هناء . الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) بغداد، بيت الحكمة ، 2002

21- الوقائع العراقية- الجريدة الرسمية لجمهورية العراق . قانون الاستثمار رقم 13لسنة 2006 . العراق: العدد (4031) (28) ذو الحجة 1427هـ ، 17 كانون الثاني 2007.

المصادر الإنكليزية:

1. Ghose ,Ajit K .Capital inflows and investment in developing countries ، Employment Strategy Department ،2004 .
2. Jayaratnam ,Ashwini. How D0es The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct investment ،Stanford University ،may ،2003 .
3. Razin ,Assaf andSadka,Efraim ،Labor Capital and Finance : international Flows ،Cambridge University Press ،England ،2001 .
4. sbongh ، David glod ،foreign direct investment in developing countries ، finance and development ،march 1985 .
5. UNCTAD ،World investment Report . 1997.
6. UNCTAD ,Foreign Direct investment and Development ،UNCTD,Series on Issues in International Investment Agreements ،IIA - paper- Series ، Geneva ،Dec. 1998 .
7. Hecht,Yoel and other ،interactions Between Capital inflows and Domestic investment : international panel Data ،April ،2002.

الأسس الإستراتيجية الداعمة لبناء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قراءة في تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

قرفي عبد العزيز
جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى إستخلاص الأسس الإستراتيجية المساندة لإستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الرائدة ومحاولة إسقاطها على التجربة الجزائرية لمعرفة أسباب فشلها وإخفاقها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الأسس التي إشتركت في إعتمادها التجارب المدروسة، أهمها تطوير وتحديث مراكز ومخابر البحث، الربط العلمي بين قطاع التعليم والقطاع الاقتصادي وتطوير علاقات التعاون والعمل المشترك بين مختلف الأطراف الفاعلة عن طريق تشجيع التجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال لدورهما في مرافقة هدا القطاع. أوصت الدراسة بضرورة إدراج هده الأسس المستخلصة بطريقة علمية في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة إعطاء الجامعة الأولوية العلمية في تطوير وتحديث مخابر ومراكز بحث متخصصة لبناء برامج تعليمية، تكوينية وتدريبية نموذجية.

الكلمات المفتاح: التجربة الجزائرية، تجارب دولية، قيود النجاح، أسس النجاح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study aims to derive strategic foundations to support strategies for small and medium enterprises in the development of the leading countries and to try overthrow the Algerian experience to know the reasons for failures.

The study reached a set of strategic foundations that participated in the adoption studied experiments ،the most important development and modernization of centers and research laboratories ،scientific linkage between the education sector and the economic sector and the development of cooperation and joint action between the different actors relations by promoting industrial clusters and business incubators for the role in accompaniment this sector.

Study recommended the necessity the inclusion of these strategic foundations in a scientific manner in economic development strategies in Algeria and the necessity of give priority to the university scientific development and modernization of laboratories and research centers specializing in the development of model educational programs and training.

Key words: the Algerian experience ،international experiences ،success restrictions ، the foundations of success ،small and medium enterprises.

I- تمهيد :

يجد الدارس والمتصفح لخطط التنمية المنتهجة من طرف الدول الرائدة في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المتقدمة أو النامية التي تشهد نجاحات أنها اشتركت في الكثير من الأسس والقواعد الإستراتيجية المساندة لمسارها الاقتصادي المنتهج كالتحديث المستمر لمراكز البحث والتطوير العلمية والتقنية، تطوير العلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الاقتصادي، برامج تطوير التعاون، الترابط والعمل المشترك بين مؤسسات القاعدة الاستثمارية، خلق بيئة أعمال مناسبة ومتكاملة مرتكزة على اعتماد إستراتيجيات مرافقة مسؤولة على تقديم مختلف أنواع الخدمات (الإدارية، المادية، المالية، التكنولوجية والتقنية، العقارية...إلخ) إضافةً إلى التطوير والتحديث مستمر للبنية التحتية الصناعية مما أسهم في تحقيق الأهداف المسطرة، وفي المقابل يجد المتصفح والدارس للتجربة الجزائرية رغم ما خصته من أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج ووكالات وصناديق دعم مختلفة ومتنوعة إلا أن الضعف والهشاشة ما زالا يلازمين مؤسسات هدا القطاع ولعل إغفال الكثير من الأسس الإستراتيجية الداعمة للنجاح وعدم وضوح المعتمد منها تعتبر السبب الرئيس وراء هدا الفشل.

مشكلة البحث: بناءاً على ما سبق نصيغ الإشكالية التالية: ما هي أهم الأسس الإستراتيجية التي استندت وارتكزت عليها نجاحات تجارب دول رائدة في تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ؟ وما هو واقعها في الجزائر إنطاقاً من تجربتها التنموية؟

وحتى تكون الدراسة سليمة علمياً ومنهجياً نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم الإستراتيجيات المعتمدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة؟
2- ما هي أهم قيود وعراقيل النجاح في الإستراتيجية التنموية المنتهجة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجربة الجزائرية على ضوء التجارب السابقة؟
3- ما هي أهم الأسس الإستراتيجية المستخلصة الداعمة لإستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الرائدة؟

فرضيات البحث:

1. حققت معظم الدول التقدم الاقتصادي نتيجة إعتمادها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للنمو.
2. إقترن نجاح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المدروسة بإعتمادها مجموعة من الأسس الإستراتيجية الداعمة والمساندة لبرامجها التنموية.

3. إفتقار التجربة الجزائرية للأسس الإستراتيجية المساندة والداعمة لها يعتبر السبب الرئيس وراء فشل وإخفاق إستراتيجية تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

- يستمد البحث أهميته كونه تناول بالتحليل العلمي لأهم الأسس الإستراتيجية المستخلصة من نجاحات تجارب الدول محل الدراسة في برامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تسهم الدراسة في فتح آفاق جديدة علمية تساعد المهتمين بالتخطيط الاقتصادي في رسم سياسات تنموية تستند على أهم الأسس الإستراتجية المعتمدة من طرف الدول الرائدة في هدا المجال.
- تسهم الدراسة في حصر أهم الأسباب التي كانت وراء إخفاق إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف البحث : الغرض من هده الدراسة هو:

- محاولة استخلاص أهم الأسس الإستراتيجية التي اشتركت في اعتمادها الدول الرائدة لتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة تفسير أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة تطوير هدا القطاع في الجزائر رغم ما خصت به من أهمية بالغة والمعبر عنها بتنوع وتعدد البرامج والوكالات والصناديق الداعمة له.

منهج البحث: من أجل التحديد الجيد لمعالم الدراسة والإلمام بمختلف البيانات والمعطيات وتحليلها بطريقة علمية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل استخلاص الأسس الإستراتيجية الداعمة والمساندة لنجاحات برامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمدنا منهج دراسة حالة تجارب دولية رائدة في هدا المجال.

II قراءات في تجارب دولية رائدة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظراً للتجارب الدولية الرائدة الكثير حاولنا تسليط الضوء على أربع تجارب رائدة تجربتين خاصة بدولتين متقدمتين وهما اليابان وإيطالية وتجربتين لدولتين ناميتين وهما المملكة العربية السعودية والهند وهي كلها تجارب تشهد نجاحات يوماً بعد يوم بفضل سياستها التنموية الصائبة المرتكزة على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II – 1 التجربة السعودية"

تعد السعودية من الدول التي تشهد تطوراً ملحوظاً اقتصاديا وهدا بفضل إستراتيجيتها التنموية الصائبة المرتكزة على تطوير الصناعات التحويلية المساندة للقطاعات الإستراتيجية بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة التي تعرف بأنها أي نشاط ربحي يقل عدد العاملين فيه 200 عاملاً وحجم رأسماله المستثمر لا يتجاوز 50 مليون ريال سعودي [1] وهي تشكل ما نسبته 93 % من إجمالي الشركات المسجلة، حيث شهدت ازدهارا مطرد وتطور عددها ودورها بفضل اعتمادها خطط التنمية الاقتصادية الخماسية التي أعتمدها الاقتصاد السعودي منذ سنة 1970 وسطرت خلالها مجموعة من البرامج والسياسات المدروسة والمتبعة بدقة والتي خصصا لها برامج التطوير والتحديث المستمر والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية : [2]

1. تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي تمتلكها المملكة وخاصة صناعة الطاقة، الصناعات البتروكيماوية والصناعات المعدنية؛
2. الإتجاه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ومن دلك تعظيم عائدات صناعات النفط والغاز بتوسيع سلسلة القيمة فيها وبإنتقاء المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛
3. تبني نموذج التجمعات الصناعية بأنواعها المختلفة كتوجه إستراتيجي لبناء الصناعات المستقبلية؛
4. المساهمة القوية في بناء قطاع وطني للإبداع والابتكار؛
5. تطوير بيئة العمل (الأنظمة، الإجراءات، السياسات والهياكل الإدارية)؛
6. برنامج رفع القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية بهدف زيادة قدراتها التصديرية؛
7. تبني ودعم التنمية الصناعية المتوازنة على مستوى المناطق مع الحفاظ على البيئة وتأكيد الأهمية البالغة لتوفير الأراضي الصناعية المطورة؛
8. تبني ودعم الروابط الإقليمية والعالمية؛

---

(1) ثائر محمد رشيد، " إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق، " **مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 5 العدد 10، جامعة الأنبار، العراق، 2013 ص137

(2)وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية،"الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 آليات التنفيد: نحو صناعة منافسة وإقتصاد قائم على المعرفة"، http://mci.gov.sa ،تم الإطلاع بتاريخ 10/ 11/ 2015

9. تنمية وتطوير الموارد البشرية اللازمة لقطاع الصناعة؛
10. الإتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى التقني العالي والصناعات المعرفية العلمية والتقنية خاصة في مجالات الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط والغاز؛
11. التوسع في إنشاء وحدات البحث والتطوير والابتكار في مجال الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية الموجودة في المملكة؛
12. إيجاد وإنشاء مراكز للتطوير والابتكار الصناعي في الجامعات ومعاهد البحوث والشركات؛
13. إقامة مناطق وحاضنات التقنية لتشجيع قيام الشركات الصناعية الوطنية القائمة على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛
14. إنشاء بنية تحتية للمعلومات التقنية والإبتكارية لخدمة الصناعة
15. إصدار مختلف الأنظمة الخاصة بإقامة وإنشاء تجمعات صناعية كبيرة ومتطور ودلك بالاعتماد الميزة النسبية في كل مناطق المملكة حسب الميزة النسبية المتوفرة فيها والعمل على تطوير الخدمات التي توفرها هده العناقيد من حيث الأنشطة التقنية، العلمية، المالية، والتدريبية التي تحتاجها مختلف المؤسسات المنتمية إليها خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وربطها ببعضها البعض للتعظيم الإستفادة من تشبيك الأعمال وتنسيقها بطرق علمية؛
16. إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال التقنية وهدا بهدف تعزيز إقامتها وتطويرها بطريقة علمية وفي كافة مناطق المملكة؛
17. تفعيل وتطوير إستفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجامعات ومعاهد البحوث وكليات التعليم الفني والتكوين والتدريب المهني المتقدم؛
18. إقامة مراكز للمعلومات التقنية، التصنيعية، التسويقية، التدريبية والاستشارية الخاصة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إليها من قبل هده المؤسسات؛
19. الاهتمام بتنمية وتطوير روح المبادرة وروح ريادة الأعمال والإبتكار سواء عن طريق الإعلام أو التعليم أو التدريب...إلخ؛
20. إقامة وتطوير علاقات الشراكة بين القطاع الصناعي وقطاع التعليم إنطلاقاً من المؤسسات الوسيطية المختلفة مكاتب الربط، منظمات ترخيص التقنية، مؤسسات رأس المال المخاطر والمكاتب الإستشارية إيضافة مراكز التقنية وتطوير المنتج، مراكز المعلومات الصناعية والتقنية، مراكز تسويق التقنية وحدائق وحاضنات التقنية والأعمال، مخابر التعاونيات، عقود البحث والتطوير، مراكز التميز، مراكز تدريب الطلاب لدى الصناعة وعقود الاستشارة.

II – 2 التجربة الهندية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في دعم نجاحات الاقتصاد الهندي حيث يضم حالياً هدا القطاع ما يفوق ثلاثة ملايين وحدة صناعية وما دعم نجاحات هدا القطاع هو وجود نحو 400 تجمع صناعي للمنشأة صغيرة الحجم إضافة العدد الكبير من المناطق الصناعية وحاضنات الأعمال وهي تسهم مجتمعة النسبة الأكبر من العمال، وتتميز الإستراتيجية التنموية في الهند بارتكازها على جملة من الأسس الإستراتيجية الداعمة لنجاحاتها التنموية نذكرها باختصار كما يلي : [1]

1. إنشاء مؤسسات فنية ومراكز أبحاث متخصصة تقوم بمساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة لاكتساب المهارات الفنية، التقنية، التسويقية والإدارية تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة تطورات العالم ؛
2. صندوق تطوير التكنولوجيا وتحديثها المستمر لمسايرة الدول المتقدمة ؛
3. الحماية: حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تضمن لها عدم المنافسة من طرف المؤسسات الكبيرة هذا من جهة ومن جهة أخرى السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج مجموعة من المنتجات المتخصصة فيها هدا القطاع ولاكن بشرط تصدير 50 % من منتوجها إلى الخارج ؛
4. برنامج التمويل الميسر؛
5. برنامج إقامة وتطوير المؤسسات القاعدية من خلال بناء التجمعات الصناعية بهدف زيادة الروابط بين الصناعات وإقامة المناطق التقنية من أجل تطوير التكنولوجيا المعتمدة وتحديثها وهدا إدراكاً منهم بأن التعاون والتكامل والتطور التكنولوجي هو أساس النجاح في بناء قاعدة استثمارية قوية تجاري مؤسساتها قوة المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة ؛
6. البرنامج الوطني للبنية التحتية المناسبة لنشاط المؤسسات ؛
7. برنامج وطني لتحديث وتطوير القاعدة المعلوماتية والإحصائية بهدف حصر نقاط القوة ونقاط الضعف إلى جانب حصر الفرص المتاحة والتحديات المصادفة ؛
8. برنامج متخصص لجعل مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مدخلات الصناعات الكبيرة (صناعات مغذية) وهي إشارة إلى إقامة وتطوير المقاولة من الباطن.

---

(1)ضو نصر وعلي العبسي، "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في الملتقى الوطني حول **وقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 05 و 06 ماي 2013 جامعة الوادي، الجزائر ص ص 6، 7

II- 3 التجربة الإيطالية

أكدت التجربة الإيطالية الرائدة أن تحقيق التنمية ليس بالضرورة يكون من خلال المؤسسات الكبيرة بل أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور البارز في تحقي النجاح في المسار الاقتصادي حيث نجد حوالي 90 % منها يوظف 20 موظف فقط وما نسبته 97 % مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي تعمل بتعريف الإتحاد الأوروبي منذ جانفي 2005 وتدعم التجربة الإيطالية نجاحاتها بفضل مجموعة من السياسات المساندة المدروسة بطرقة علمية دقيقة نلخصها في النقاط التالية : [1]

1- صناديق دعم الابتكار والتحديث في شتى مجالات الحياة الاقتصادية إضافة إلى دعم البحوث العلمية الأكاديمية والتطبيقية بهدف الاستفادة منها وإسقاط نتائجها على القاعدة الاستثمارية ؛
2- معاهد للتطوير والتحديث الصناعي التي تقدم مختلف أنواع الدعم الأساسية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وتزويدها بمختلف المعلومات الحديثة في شتى المجالات ؛
3- المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل وضمان الائتمان ؛
4- مؤسسات متخصصة في نقل المعرفة العلمية المبتكرة والتكنولوجية الحديثة المتقدمة ؛
5- البرنامج الوطني لتطوير وتحديث البنية التحتية الصناعية ؛
6- برامج متخصصة في دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج البحث والتطوير المحلي، الأوروبي والعالمي ؛
7- برامج متخصصة في إقامة العناقيد الصناعية المتخصصة التي تساعد في بناء بيئة للأعمال مناسبة بإضافة إلى المساهمة في تقديم مختلف من الخدمات المهمة التي تمس مختلف جوانب المؤسسة من جهة ومن أجل خلق وتطوير علاقات التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع؛
8- برنامج متخصص في بناء حاضنات الأعمال في مختلف المجالات لما لها من دور بارز في مرافقة المؤسسات الجديدة في مسايرة متغيرات بيئة الأعمال الدولية والاندماج فيه ؛
9- المعهد الوطني للتجارة الخارجية من أجل تطوير القدرات التصديرية ؛
10- الصندوق الوطني لتشجيع الصادرات وتأمينها.

(1)العابد برينس شريفة، "**تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجيات التنمية: إستفادة الجزائر من تجارب رائدة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2014/ 2015، ص ص 140، 145

II- 4 التجربة اليابانية

أظهرت التجربة اليابانية مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية والنجاح في المسار التنموي إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي تعتبر في نظرهم ما هي إلى تجمع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا عن طريق المقاولة من الباطن، وهي تشكل ما نسبته 99,7 % من مجموع المؤسسات تستوعب حوالي 70 % من القوى العاملة في مختلف المجالات وتساهم بنسبة 50,5 % وهي تعرف بأنها كل مؤسسة رأس مالها يساوي أو يقل عن 300 مليون ين وعدد عمالها يساوي أو يقل عن 300 عامل[1]، ومن أجل تطويرها وتحديثها المستمر عمدة إلى اعتماد جملة من البرامج الأساسية لإنجاح إستراتيجيتها التنموية نذكرها باختصار كما يلي : [2]

1- وجود مختلف التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من بينها القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون دعم المؤسسات الجديدة والقانون المعدل لتنشيط الصناعة ؛

2- برنامج الإرشاد والدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يقدمه النظام الأخصائي الإرشادي للمؤسسات الذي أنشئ سنة 1974 وهو يتبع نظام التحديث الدائم ؛

3- برامج الدعم التمويلي والمسؤولية عن تقديمه كل من البنوك، المؤسسات التمويلية الحكومية والهيئات التمويلية الخاصة المتخصصة ؛

4- برنامج دعم التعليم، التكوين والتدريب الذي أعدته الحكومة من أجل رفع مستوى مهارات اليد العاملة ؛

5- برنامج تحسين العمل الإداري في مختلف الميادين من خلال إقامة شركات إدارية مبتكرة تسهر على التحديث و التطوير المستمر للأساليب الإدارية المنتهجة من طرف مؤسسات هدا القطاع ؛

6- برنامج دعم التسويق المحلي والعالمي حيث تنشر الحكومة دورياً خطط مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل العديد من الهيئات الحكومية على تشجيعها لغزو

---

(1)محمد راتول وأبن داودية وهيبة، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستقاة"، في الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 176

(2)السعيد الدراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر"، في الملتقى الوطني حول **إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 18 و19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ص ص 6 - 8

الأسواق الدولية وإجراء الكثير من المفاوضات العالمية نيابة عنها في اتفاقيات التصدير وإستراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ؛

7- برنامج تشجيع وتطوير المناولة والمقاولة من الباطن بهدف زيادة الترابط والعمل المشترك والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة وحيث تقدر مساهمتها في توفير احتياجات الصناعة المعدنية بنسبة 72 % والهندسة بنسبة 76 % وفي مجال صناعة السيارات بنسبة 60 % وفي مجال الملابس بنسبة 79,6 % وهدا ما يفسر نسبة مساهمتها العالية في مجموع الإنتاج الياباني و المقدر ب52 % ؛

8- برنامج الحماية حيث تقوم مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية بسداد ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة قبل المتعاملين الآخرين ودلك بشرط الاشتراك الشهري بقسط تأميني متفق عليه ؛

9- برنامج التحديث الفني والتكنولوجي من أجل مسايرة مؤسساتها مؤسسات العالم المتقدم ؛

10- شجيع وتطوير التجمعات والشبكات الصناعية العنقودية المتخصصة بهدف خلق وتطوير إستراتيجيات التعاون (التحالف والشراكة) نظراً لدورها البارز في بناء وتطوير القدرات التنافسية للقاعدة الاستثمارية.

يتضح لنا من خلال قراءة التجارب السابقة أنها اشتركت في الكثير من الأسس المساندة التي اعتمدتها في دعم نجاحات التجربة التنموية في بناء وتطور القاعدة الاستثمارية والتي نلخصها في الاهتمام بالجانب العلمي المتقدم، خلق روح التعاون والتشارك بين مؤسسات القطاع، تشكيل بيئة أعمال متكاملة مستندة على إستراتيجيات مرافقة تقدم مختلق الخدمات المساعدة على النجاح إضافة إلى تطوير وتحديث البنية التحتية الصناعية...إلخ، وهو ما ساعدهم في تحقيق الأهداف الموضوعة أهمها تحقيق التقدم والتطور في معظم مجالات الحياة.

III الأسس الإستراتيجية المستخلصة المساندة لنجاح مسار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارب الدولية السابقة:

انطلاقا من القراءة الإستراتيجية للتجارب الدولية المدروسة يمكن إستخلاص جملة من النقاط التي نراها من الأسس الإستراتيجية التي يجب أخدها بعين الاعتبار للنجاح في المسار التنموي، وهدا باعتبار أنه اشترك في إعتمادها كل الدول المدروسة والتي يشهد اقتصادها تقدماً واستقرارا ملحوظاً يوماً بعد يوم، نذكر أهمها باختصار كما يلي :

1- اعتماد برنامج وطني لاستحداث مراكز ومخابر بحث علمية وتقنية متخصصة تعمل على بناء وتطوير برامج تعليمية وتكوينية وتدريبية نموذجية تتماشى مع التقدم والتطور الحالي

وهو ما يسمح بتوفير يد عاملة متقدمة تتوفر على قدرات وماهرات فائقة الجودة تسهم في إنجاح برامج التطور؛

2- بناء وتطوير خلفية وطنية داعمة للتعاون والترابط والمشاركة بين أفراد المجتمع لأنه القاعدة الأساسية لخلق روابط التعاون بين مؤسسات قطاع الأعمال مشكلين في مجملهم مختلف مراحل العملية الإنتاجية، ويتضح دلك بإعتماد كل هده الدول على إستراتيجيات مرافقة المنتهج (العناقيد الصناعية، حاضنات الأعمال المقاولة من الباطن، أقطاب التنافسية...) مبنية أساساً على هدا المبدأ ؛

3- إعتماد إستراتيجيات المرافقة (العناقيد الصناعية، حاضنات الأعمال، التجمعات الصناعية، المقاولة من الباطن، التوطين الصناعي) كخيار لتقديم مختلف خدمات الدعم بطريقة علمية صحيحة من بينها الخدمات الإدارية، المالية، التكنولوجية، المعلوماتية، التعليمية، العقارية...إلخ , حيث تلعب دور مهم في المساهمة في تشكيل بيئة أعمال متكاملة تتوفر على كل المقومات الجاذبة للاستثمار؛

4- برنامج وطني لبناء وتطوير البنية التحتية الصناعية (قطاع العقار، الطرقات، القنوات المختلفة، خطوط الكهرباء والمواصلات....) وتحديثها باستمرار باعتبار دورها البارز في بناء وتطوير القاعدة الاستثمارية ؛

5- برنامج وطني لتطوير الغرف التجارية بهدف بناء وتطوير قاعدة معلوماتية دقيقة لأنها السبيل في تحديد الفجوة الإنتاجية في مختلف المجالات الصناعية، الفلاحية، الخدماتية، التجارية والتكنولوجية وبالتالي حصر نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتحديات المرتقبة ؛

6- برنامج وطني لإقامة مؤسسات علمية متخصصة في نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي والتحديث الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاري بدلك مثيلاتها في الدول الرائدة حيث يلعب هدا الأساس دور مهم في تقديم الطريقة المثلى لإعتماد هده التكنولوجي إستغلالها بطريقة علمية لتقديم منتجات عالية الجودة، التحكم الجيد في التكاليف وكذلك المساهمة في إقتناء المنتوج الأصلي منها من المقلد ؛

7- إعتماد صناديق التنمية الصناعية المتخصصة في دعم التعليم والتكوين والتدريب والتصدير والبحث العلمي وهدا بهدف تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها بحاجة إلى المزيد من الرعاية والدعم ؛

8- برنامج وطني يسهر على التعريف بالمنتوج الوطني محلياً وعالمياً من خلال المعارض الوطنية والدولية وهدا من أجل معرف القدرات التنافسية للمنتوج المحلي ؛

9- برنامج وطني لبناء وتطوير قاعدة تعليمية عملية وهدا من أجل إكساب حاملي الشهادات الكفاءات والمهارات اللازمة للنجاح في حياتهم المهني و المساهمة في إنجاح الإستراتيجية التنموية المنتهجة ؛

10- برنامج وطني لوضع المعايير الرقابية (النوعية والكمية) من أجل خلق روح المسؤولية لدى معظم الأطراف الفاعلة المؤثرة والمتأثرة بالقاعدة الاستثمارية ؛

11- برنامج وطني لتشجيع استغلال الموارد المحلية بطريقة عقلانية والثقة في الإمكانيات المحلية لأنها السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتطور، مما يساعد في تطوير القدرات المحلية وتمكينها من مسايرة القدرات العالمية؛

12- برنامج وطني يسهر على تكييف نظام التعليم، التكوين والتمهين مع احتياجات السوق بطريقة علمية دقيقة ؛

13- برنامج وطني يسهر على تحديث وتطوير القطاع المالي لأنه أساس النجاح في البرامج التنموية؛

14- برنامج وطني يسهر على البحث عن أصحاب الأفكار والمبادرات الريادية والعمل على صقل مواهبهم وتطويرها لأنهم السبيل إلى الإبداع و التميز.

IV قراءات في تجربة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد الأزمة البترولية 1987 التي أدت إلى ظهور الكثير من الأزمات و الإختلالات والركود في شتى المجالات والميادين نتيجة الاعتماد الشبه الكلي مصدر وحيد للدخل وهو محاصيل الصناعات الإستخراجية البترولية، الأمر الذي دفع بالسلطات بالبحث عن الإستراتيجية الصناعية التي تسهم في بناء وتطوير القاعدة الاستثمارية الإنتاجية (التحويلية) واعتمادها كقاطرة للنمو والتطور الاقتصادي، وهو ما تجسد في إستراتيجية تنموية شاملة على شكل برامج مستندة على مجموعة من التشريعات القانونية، الوكالات الوطنية وصناديق الدعم والمساندة المرافقة لها، نذكر دلك باختصار حسب تسلسلها الزمني :

IV – 1 برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات

بعد الانتقادات الكثير التي وجهة للمخطط الخماسي 1980/ 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985/ 1989 والتأكيد على ضعف فعالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، دفع بوضع

إجراءات جديدة ركزت على تجنب إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم العمومية والاتجاه نحو إنشاء وحدات إنتاجية من الحجم الصغير والمتوسط وإشراك القطاع الخاص وتجسد دلك على سبيل المثال مع شركتي سونطراك و سوناكوم، وبمقتضى المرسوم 80-242 الذي حددته اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات والتي تدور محاوره حول : [1]

- إعادة الهيكلة العضوية وهدفها التنظيم العقلاني للمؤسسات الاقتصادية الوطنية
- إعادة الهيكلة المالية وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي
- توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة
- خلال هده المرحلة تم إسحداث ما يلي :
- قانون إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب الناتج عن تعديل قانون الضرائب 1990
- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة 1991
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة 1992
- الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار 1993

IV – 2 برنامج التعديل الهيكلي

وهو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرامج المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدي يهدف للحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات، تعديل السياسة المالية، إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة التي تحقق وفرة من النقد الأجنبي ودلك بالتركيز تنمية وتطوير الصناعة التحويلية والتجارة، وكان على مرحلتين التعديل الهيكلي الأولي وهو برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير 1 أفريل1994/ 31 مارس1995 ثم التصحيح الهيكلي 22 ماي 1995/ 21 ماي 1998 [2]

خلال هده المرحلة تم إستحداث ما يلي :

- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية 1994

---

(1)بلوناس عبد الله، "**الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/ 2005 ص 91

(2)كمال عايشي، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص 8 - 9

- تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 1994
- القانون الاستثماري الجديد 1994 الذي يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 1994
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سبتمبر 1996
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية أكتوبر 1996
- قانون الخوصصة و الشراكة صدر سنة 1995 ثم عدل سنة 1997
- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض جويلية 1998
- توقيع إتفاقية التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 1998

IV – 3 برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/ 2004

يهدف هدا البرنامج أساساً إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي للاستثماري خلال فترة زمنية محددة، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة المنتجة (الصناعات التحولية) و أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومرافقة الإصلاحات الهيكلية التي التزمت الدولة بتجسيدها قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي وتميز بإنعاش مكتف للتنمية الاقتصادية الشاملة والدي خصص له مبلغاً قدره 525 مليار دينار جزائري في بداية التطبيق ووصل في النهاية غلافه المالي إلى حوالي 1216 مليار دينار جزائري وتمحورة في النقاط التالية: (1)

- دعم النشاطات الإنتاجية (قاعدة الصناعات التحويلية)
- التنمية المحلية والبشرية
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي
- تنمية الموارد البشرية
- التعديلات المؤسسية والهيكلية

خلال هده المرحلة تم استحداث ما يلي :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أوت 2001
- القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبتمبر 2001

(1)عبو عمر وعبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، في الملتقى الوطني حول **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، يومي 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ص 3، 6

- صندوق ترقية الاستثمار 2001
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوفمبر 2002
- برنامج تطوير حاضنات الأعمال فيفري و مشاتل المؤسسات 2003
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2003
- القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جانفي 2004
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الجديدة 2004

في هده المرحلة توجيه أنظار السلطات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم توسيع حقل نشاطها وحدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه وتم وضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعمها وترقيتها فبالإضافة إلى كل ما سبق تم اعتماد برامج أخرى مساندة تمثلت في ما يلي:

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2001 مدة تطبيقه 10 سنوات أي إلى غاية 2010 يهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية، تقدم للبرنامج 492 مؤسسة بطلب الانخراط تم قبول 355 مؤسسة فقط بعد التشخيص الإستراتيجي، أما في مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة فقط للاستفادة من الخدمات والإعانات المقدمة من طرف هدا الصندوق وهي نتائج تفسر فشل هدا البرنامج. [1]
- برنامج التعاون الدولي لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكتوبر 2000 يمتد إلى غاية ديسمبر 2007 وكانت النتيجة في نهاية البرنامج تأهيل 435 فقط من الفئة المستهدفة أي ما نسبته 28 % فقط. [2]

(1)1بريبش السعيد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والدروس المستفادة"، في الملتقى الدولي حول **المقاولتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، يومي 12 و13 ديسمبر 2012، جامعة عنابة، الجزائر، ص 3

(2)نبيل بوفليح، "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة 2000-2010"، في الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة **الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية**، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 254

IV – 4 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/ 2009

قدرت إعتماداته المالية في بداية التطبيق 8705 مليار دينار جزائري وقدري غلافه المالي عند إختتامه سنة 2009 ما قيمته 9680 مليار دينار جزائري تهدف الإجراءات والسياسات المصاحبة لهدا البرنامج إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية والخاصة والمعبر عنها بما يلي: (1)

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة
- برنامج تطوير الخدمة العمومية
- برنامج تحسين الظروف المعيشية لسكان

خلال هده المرحلة تم استحداث ما يلي :

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/ 165 المؤرخ في 03 ماي 2005 الذي يمتد لفترة 12 سنة بمعنى إلى غاية 2017 يشتمل على مرحلتين هما، مرحلة التكييف على مدار 5 سنوات الأولي ومرحلة الضبط تمتد على مدار 7 سنوات التابعة، ومند بداية البرنامج وإلى غاية 2010 أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط، تقدم من بطلب الانخراط الفعلي 529 مؤسسة فقط من بينها 206 ملف جاهز استفاد منها فعلياً 32 مؤسسة من كامل عمليات التأهيل والملفات المتبقية 351 باشرت عمليات التأهيل، ونتيجة ضعف النتائج باشرت السلطات في تسطير برنامج تابع جديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. (2)

(1)العابد برينس شريفة، **مرجع سابق**، ص 225

(2)**المرجع نفسه**، ص 228

IV – 5 برنامج توطيد النمو الاقتصادي

من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ومن أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية خصص لهدا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري، واستهدف هدا البرنامج أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والمتمثلة في: [1]

- مواصلة تحقيق برنامج تطوير الهياكل القاعدية
- المواصلة في تجسيد برنامج تحسين ظروف المعيشة
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية الموجه للقطاع الصناعين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفلاحة والتنمية الريفية

خلال هده المرحلة تم استحداث ما يلي :

- في سنة 2010 تم إدماج وزارتي الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحث اسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.
- تعديل المرسوم التنفيذي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المتمثل في منح مجموعة من الامتيازات والإعانات المقدمة للشباب 06 مارس 2011

ومن خلال القراءة العلمية لمختلف النتائج التي توصل لها عدد من الباحثين المتخصصين في هدا المجال يتبين لنا بوضوح أن قطاع الصناعات الإستخراجية البترولية (قطاع المحروقات) هو القطاع الرائد الموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيس لمعدلات النمو في المقابل نجد مستويات متدنية جداً لمستوى القطاعات الأخرى القطاع الصناعي، القطاع الفلاح وقطاع الخدمات باعتبارهم القطاعات الأساسية التي تلعب دور رئيسي كبير في تعبئة الطاقات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والبشرية حيث لم ترتقي كلها إلى الطموحات المرجوة رغم ما خصص لها من برامج مختلف ضخمة نجد عدد قليل من المؤسسات التي استفادة من الخدمات والإعانات المخصصة من طرف هده البرامج وهو ما يفسر فشل هده البرامج المسطرة، وهذا ما سوف نتناوله في المحور القادم الذي يتمحور حول قيود وعراقيل النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة.

(1)نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص ص 3، 6

IV قيود وعراقيل النجاح في التجربة الجزائرية

من خلال التصفح والإطلاع على الكثير من الدراسات التي تناولت التجربة التنموية في الجزائر والتي تطرقت إلى دراسة التركيبة الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، الإدارية، الثقافية، التعليمية، التكنولوجية والمعلوماتية...إلخ (مؤشرات التنافسية لبيئة الأعمال في الجزائر) من جهة، وبالأخذ بعين الاعتبار أهم الأسس الإستراتيجية المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة المدروسة في هده الورقة البحثية يمكن التأكيد على قول أن الإستراتيجية التنموية المنتهجة في الجزائر تعاني الضعف والهشاشة في الكثير من جوانبها خاصةً الأساسية منها الداعمة لنجاحها، ونتيجة لهدا الضعف يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تأخراً كبيراُ وضعف في جوانبه المختلفة وهو بحاج ماسة في الوقت الحالي إلى المزيد من الرعاية والدعم والخدمات المتنوعة (الإدارية، المالية، التكنولوجية، التكوينية، التدريبية، العقارية، الفنية...) التي تسهم في بناء وتطوير قدراتها التنافسية من أجل مجارات مثيلتها في الدول المتقدمة أو النامية التي تشهد مؤسساتها نجاحات يوماً بعد يوم، وانطلاقا مما سبق يمكن حصر أهم القيود المعرقلة لنجاح التجربة التنموية في الجزائرية باختصار كما يلي :

1. ضعف الخلفية الاجتماعية والسلوكية المعبرة عن الترابط والتعاون بين أفراد المجتمع مما أدى إلى ضعف التعاون بين مؤسساتنا الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى خسارة الكثير من المزايا الإستراتيجية التي يقدمها هدا المبدأ الأساسي باعتباره أساس نجاحات كل الدول الرائدة في الوقت الحالي من خلال إعتماد إستراتيجيات مرافقة ترتكز على هدا المبدأ ؛
2. ضعف البرامج المتخصصة في بناء وتحديث مراكز البحث والتطوير المتخصصة المتقدمة التي تساير التطور الحالي، إضافة ضعف مكاتب الدراسات الاستشارية المتخصصة التي تلعب دور أساسي في تثمين دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بطريقة علمية دقيقة، حيث يؤكد دلك ضعف نتائج الوكالات المعتمدة حالياً في دعم ومرافقة المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة نتيجة منح التمويل بدون دراسات الجدوى مما أدي إلى غياب التنوع في المشاريع وتركزها أساساً في قطاع الخدمات فقط؛
3. إفتقار إلى صناديق دعم التدريب والتكوين المتقدم للمساهمة في دعم دخول الأفراد في دورات تدريبية وتكوينية متخصصة ومتقدمة في هدا المجال مزالة الجزائر بعيدة عن الإهتمام بهده الأسس لأنها السبيل إلى تكوين أفراد دوي كفاءات عالية الجودة تسهم في إنجاح البرامج التنمية المعتمدة التي هي بحاجة ماسة إلى قاعدة بشرية تجتهد لتحيق أهدافها؛

4. ضعف القاعدة التعليمية العملية بسبب غياب الشبه الكلي للرابط بين الجانب التطبيقي (القطاع الاستثماري) والجانب الأكاديمي (الجامعة، المعاهد المتخصصة ومراكز التكوين والتدريب) إضافة إلى عدم دعم البحوث والدراسات الأكاديمية خاصة الجامعية باعتبارها أساس التقدم الذي تشهده الدول المتطورة، وبالتالي نحن بحاجة إلى سن قوانين أكثر علمية وصارمة تجتهد كل السلطات المعنية بتطبيقها العملي لأنه السبيل إلى بناء قاعدة بشرية علمية عملية لها جانب تطبيق دقيق إلى الجانب الأكاديمي؛
5. تهميش أو عدم الثقة في الإمكانيات المحلية والمعبر عنها بالتبعية العمياء للعالم الخارجي في الكثير من المنتجات البسيطة من جهة وفتح الباب أمام هجرة الأدمغة الرائد إلى الخارج الأمر الذي أدي إلى تحقيق مستويات نمو ضعيفة جداً، في المقابل نجد كل الدول تجتهد من أجل الإستغلال الأمثل لميزتها النسبية ومواردها البشرية المحلية الرائدة أحسن استغلال لأن النجاح يتحقق بفضل هده القوى المحلية ؛
6. تهميش أصحاب المبادرات الفردية الريادية في الجزائر والمعبر عنها بفتح أبواب هجرتها إلى الخارج بدون دراسة علمية وبدون وضع قيود أو إتفاقيات مع الدول المضيفة وهدا ما أدى إلى ضعف الريادة وغياب المبادرات الفردية الريادية لدي الفرد الجزائري وأصبح كل همه هو الهجر إلى الخارج من أجل مكانة تناسب مستوياته وقدراته المتقدمة ؛
7. ضعف الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير لدى مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الوظيفة الأساسية المسؤولة عن الإبداع، الابتكار، الاختراع والتقدم الحاصل في الدول المتقدمة أو النامية الرائدة في الوقت الحالي بفضل تخصيص مبالغ مالية ضخمة مقابل ما تخصصه الدولة الجزائرية الأمر الذي أدى إلى إحتلال المراتب الأخيرة في مختلف مجالات الأعمال؛
8. ضعف القاعدة المعلوماتية العلمية الدقيقة التي هي أساس معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف إضافة إلى معرفة الفرص المتاحة والتحديات المصادفة مما يسهم في بناء قاعدة استثمارية قوية والمعبر عنها بعدم تماثل الإحصائيات والبيانات المقدمة من المنضمات والوكالات المعنية بتقديم هده المعلومات؛
9. ضعف الأنظمة الرقابية في شتى مجالات النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الإنتاجية، الإدارية، التسويقية، البشرية والتسويقية...)، مما فتح المجال للعمل العشوائي الغير علمي والغير مراقب، حيث نعلم أن الرقاب تعمل على المقارنة بين ما حقق فعلاً وما هو مخطط له مما يمكننا من تقييم الحالة وتقويمها عن طريق معايير الأداء الكمية

والنوعية وهي لها قواعد وأسس علمية وتكتسي أهمية كبيرة في تحيق مستويات التقدم في الدول المتطور وهي تخصص لهدا كل الجهود والكثير من الوقت بإعتبار أهميتها البالغة في تحقيق الأهداف ؛

10. ضعف تكييف نظام التعليم ونظام التكوين والتمهين مع احتياجات السوق مما ساعد على ظهور البطالة لدى الكثير من حاملي الشهادات ؛
11. ضعف نظام تسيير البنية التحتية الصناعية الذي يحتاج إلى التحديث المستمر إلى جانب إعطائه أهمية بالغة تخصيص له مبالغ مالية ضخمة لتطيره لمسايرة الإستراتيجية التنموية، في المقابل رغم اتساع الرقعة الجغرافية الشاغرة في الجزائر من جهة وحاجتها إلى بناء وتطوير قاعدة استثمارية بديلة لقطاع الصناعة الإستخراجية إلا أن هدا المجال لا يزال بعيد كل البعد عن البنية التحتية العالمية المسهلة والمساعدة لممارسة النشاط الاقتصادي؛
12. ضعف القطاع المالي في الجزائر والمعبر عنه أساساً بضعف البورصة من جهة وضعف تنوع البرامج التمويلية من جهة أخرى التي ترتكز على التمويل الربوي المباشر في المقابل وجود الكثير من البرامج التمويلية التي تبث نجاعتها في تمويل نجاحات المشاريع الاستثمارية مثل تمويل بالإستصناع، التمويل الآجل والتمويل بالمضاربة والمرابحة...إلخ ؛
13. ضعف التظاهرات العلمية البحثية المتخصصة في الجوانب المهمة المساندة والمرافقة للقطاع الاستثماري خاصة العناقيد الصناعية، حاضنات الأعمال، المناطق الصناعية التقنية، إضافة إلى عدم الاعتماد على المقترحات والنتائج المهمة المقدمة في الكثير من التظاهرات العلمية السابقة وهي عوامل تسهم في بعث روح الفشل لدى الباحث الجزائري؛
14. غياب برامج عملية لبناء وتطوير إستراتيجيات المرافقة (العناقيد الصناعية، حاضنات الأعمال، التوطين الصناعي، أقطاب التنافسية) بطريقة علمية دقيقة من جهة وغياب لتظاهرات ودراسات علمية متخصصة في هده الإستراتيجيات باعتبار دورها البارز في تقديم مختلف الخدمات التي تحقق النجاح لمؤسسات القطاع الاستثماري والمساهمة في بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة ؛
15. ضعف نتائج البرامج التمويلية المقدمة من طرف وكالات التمويل وهدا راجع أساساً إلى عدم اعتماد الطريقة العلمية في قبول ملفات طلب التمويل التي تتوفر على أوراق بسيطة جداً بطاقتها الفنية خاطئة ليست مدروسة بطريقة علمية جيدة المعبر عنها بدراسة جدوى المشروع (المالية، التسويقية، الفنية، الاقتصادية...) إضافة إلى عدم مرافقتها بطريقة علمية صحيحة مما أدى إلى فشل معظمها؛

16. ضعف القاعدة البشرية المتخصصة والمتقدمة المؤهلة لقيادة هده الإستراتيجيات المهمة والصعبة وهو ما يعبر على حتمية اعتماد برامج دعم دخول الأفراد في دورات تعليمية، تكوينية وتدريبية عالمية متقدمة؛
17. ضعف الاستقرار في مختلف جوانب بيئة الأعمال (السياسية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، التسويقية...) والمعبر عنه بكثرة العراقيل والمعوقات التي تصادف قطاع الاستثمار الأمر الذي أدى إلى فشل البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر.
18. عدم اعتماد أو ضعف إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.

VI خاتمة

يتجلى لنا من خلال القراءة الإستراتيجية للمسار التنموي المنتهج في الجزائر لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، أنها نالت اهتماما كبيراً من طرف السلطات المعنية والمعبر عنه بالتشريعات والقوانين والبرامج المختلفة والمتعددة وكذلك تم وضع عدد من الوكالات والصناديق الوطنية الداعمة لهدا القطاع، إلا أن النتائج المحققة مخيبة ضعيفة لم ترتقي إلى المستوى المقبول وما يعبر عن دلك وجود الكثير من النقائص في مسارنا التنموية، وبالمقارنة مع الكثير من الدول التي كانت في مستوانا وهي الآن تحصد ثمار نجاحات برنامجها التنموي الصائب الذي إرتكز على الأسس الإستراتيجية السابقة لمساندته ودعمه في المقابل تعاني معظم هده الأسس الضعف والهشاشة والتهميش في برنامجنا التنموي وما يعبر عن دلك النتائج المخيبة جداً في مختلف المجالات.

النتائج:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع تمكن من استخلاص بعض النتائج المهمة التي تعبر بعضها عن أسباب فشل الإستراتيجية التنموية في الجزائر والمتمثلة فيما يلي :

1. لا يختلف اثنان ان كل الدول المتقدمة والدول النامية الرائدة في إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أنها سخرت الكثير من البرامج والسياسات والإستراتيجيات المرافقة الداعمة لهدا القطاع ؛
2. إجتهدت كل الدول على إحداث تنسيق وتعاون وترابط بين مختلف القطاعات وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى دلك بإعتماد إقامة حاضنات الأعمال، العناقيد

الصناعية، المقاولة من الباطن، المشاتل الصناعية، التوطين الصناعي وأقطاب التنافسية وهدا لخلق بيئة أعمال متكاملة في المقابل نجد الجزائر تفتقر إلى مثل هده الإستراتيجيات المرافقة حيث نجد تجربتها في مجال المشاتل والحاضنات لا تزال مجرد مشروع لم يرتقي إلى إستراتيجية بعد ؛

3. تتوفر مؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرات تنافسية جد ضعيفة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة والدول النامية رغم كل هده البرامج المخصصة لها وهو ما يعبر عن افتقارها للأسس الإستراتيجية المساندة لها في بناء وتطوير هدا القطاع ؛
4. تتميز بيئة الأعمال في الجزائر بالضعف، الغموض والتعقيد في معظم جوانبها ويتجلى دلك في المراتب الأخيرة التي تحتلها في معظم المؤشرات التنافسية الدولية وهو ما يعبر عن وجود ضعف في الإستراتيجية المعتمدة ؛
5. ضعف النظام العلمي العملي في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى التي سخرت له كل الجهود أهمها توثيق العلاقة بين القطاع الاقتصادي (الجانب التطبيقي) وقطاعي التعليم والتمهين والتكوين (الجانب الأكاديمي) ؛
6. انطلاقة معظم الدول كانت عن طرق الاستغلال الأمثل لميزتها النسبية التي تتمتع بها (مواردها المتاحة عالية الجودة) عكس الجزائر التي يتسم اقتصادها بالتبعية لمحاصيل الصناعات الإستخراجية البترولية والاستناد عليها لتبعية العالم الخارجي من خلال إستراد مختلف المنتجات من السلع البسيطة إلى السلع المعقدة ؛
7. اتسمت كل التجارب الدولية الرائدة بتوفر قاعدة للمعلومات والبيانات العلمية الدقيقة عكس قاعدة البيانات في الجزائر فهي توصف بالضعف والتضارب ولا منطقية في مختلف المجالات؛
8. ترتكز مختلف البرامج، الوكالات والصناديق على الجانب المالي في الموافقة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديث النشأة أو القديمة في المقابل غفلت الكثير من الجوانب المهمة التي تلعب دور أساسي في نجاح المشاريع أهم دراسة جدوى المشروع من مختلف الجوانب (الإدارية، المالية، الفنية، الاجتماعية، التسويقية...) ؛
9. تحتاج مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مختلف أنواع الدعم والمساندة والمرافقة رغم ما خصص لها من برامج ووكالات وصناديق الدعم.

الإقتراحات:

إعتماداً على النتائج السابقة وعلى القراءة الإستراتيجية في كل من التجربة الجزائرية و التجارب الدولية الرائدة يمكن استخلاص جملة من الاقتراحات التي نراها تلعب دور مهم في مساندة ودعم المسار التنموي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

1. إقامة وتطوير إستراتيجيات المرافقة (آليات الدعم و المساندة) باعتبارها الخيار المناسب الذي يعمل على تقديم مختلف الخدمات (الإدارية، المالية، القانونية، التكنولوجية، الفنية، العلمية، العقارية ومختلف المعلومات الضرورية) التي تسهم في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من لعب دورها في التنمية على أكمل وجه ؛
2. إنشاء قاعدة وطنية للمعلومات والبيانات الدقيقة التي تسهم أساساً في قياس الفجوة الإنتاجية الصناعية، الفلاحية، الخدماتية، التجارية، المالية، الثقافية والعلمية مما يساعد في حصر نقاط القوة ونقاط الضعف من جهة والفرص المتاحة والتحديات المرتقبة والمحتملة من جهة أخرى وهو ما بثمن استغلال ميزتنا النسبية أحس استغلال ؛
3. استحداث برنامج و طني من أجل بناء وتطوير خلفية وطنية داعمة للتعاون والترابط والمشاركة بين أفراد المجتمع لأنه القاعدة الأساسية لخلق روابط التعاون بين مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن كل إستراتيجيات المرافقة المنتهج حديثة مبنية على هدا المبدأ ؛
4. برنامج وطني لبناء وتطوير قاعدة تعليمية عملية لأن حاملي الشهادات في الجزائر يفتقرون إلى الجانب العملي التطبيق لهدا فهم يواجهون صعوبات كبيرة لتخطي هدا الضعف من جهة ويلازمهم الإخفاق في مرحلتهم الأولى من جهة أخرى، لهدا فهم بحاجة إلى المهارات العملية التطبيقية إلى جانب المهارات الأكاديمية وهدا عن طرق بناء وتطوير العلاقة بين قطاع التعليمي وقطاع العمال مما يسهم في بناء قاعدة بشرية متسمة بقدرات ومهارات عالية الجودة تسهم حتماً في تحقيق نجاح الإستراتيجيات القادمة ؛
5. بعث برنامج وطني لتطوير و تحديث البنية التحتية الصناعية باعتبارها إحدى العوامل المهمة للنجاح في برنامج تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
6. بعث مراكز ومخابر بحث تعمل على استخلاص أسس ومقومات نجاح الدول الرائدة والأخذ بنتائجها بجدية في السياسات والإستراتيجيات القادمة ؛
7. أخد مختلف الأسس الإستراتيجية المستخلصة من التجارب الرائدة بجدية و بأسلوب علمي دقيق معتمدين في دلك على الخبراء والعلماء المتخصصين في هدا المجال.

VI المراجع :

1. ثائر محمد رشيد، " إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق، " **مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 5 العدد 10، جامعة الأنبار، العراق، 2013 ص137
2. وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية،"الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 آليات التنفيذ: نحو صناعة منافسة وإقتصاد قائم على المعرفة"، http://mci.gov.sa ،تم الإطلاع بتاريخ 10/ 11/ 2015
3. ضو نصر وعلي العبسي، "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في الملتقى الوطني حول **وقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 05 و 06 ماي 2013 جامعة الوادي، الجزائر ص ص 6، 7
4. العابد برينس شريفة، "**تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجيات التنمية: إستفادة الجزائر من تجارب رائدة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2014/ 2015، ص ص 140، 145
5. محمد راتول وأبن داودية وهيبة، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستقاة"، في الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 176
6. السعيد الدراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر"، في الملتقى الوطني حول **إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 18 و19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ص ص 6 – 8
7. بلوناس عبد الله، "**الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/ 2005 ص 91
8. كمال عايشي، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص 8 – 9
9. عبو عمر وعبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، في الملتقى الوطني حول **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، يومي 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ص 3، 6

10. 1بريبش السعيد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والدروس المستفادة"، في الملتقى الدولي حول **المقاولتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، يومي 12 و13 ديسمبر 2012، جامعة عنابة، الجزائر، ص 3
11. نبيل بوفليح، "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر في القترة 2000-2010"، في الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة **الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية**، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 254
12. العابد برينس شريفة، **مرجع سابق**، ص 225
13. **المرجع نفسه**، ص 228
14. نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص ص 3، 6

العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والوظائف الإدارية الحديثة

الدكتور نبيل مطلق صبح ابودرويش
جامعة الحسين بن طلال- مكتب المستشار الثقافي التابع لوزارة التعليم العالي- الاردن

ملخص:

هدف البحث الى بناء أسس سليمة لاستخدام بناء منظومة المعلومات للوظائف الادارية بفاعلية عالية في المنظمات وبناء منظومات معلوماتية لزيادة الوعي لدى إدارات المنظمات عن أهمية إدارة الانظمة الادارية المعلوماتية لتحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة. وعالج البحث مشكلة ان التطورات الحديثة في الأنظمة الإدارية كافة وجب على هذه الأنظمة تقديم خيارات بديلة وتشخيصها وإجراء توازن بينها على ضوء تقدير ظروف الأطراف المعينة من حيث الأهداف والأولويات والقدرات والتكاليف التي يستطيع كل طرف تحملها، لإيجاد نظام إداري مختص بمعالجة الأزمات من اجل تمكين المنظمة من تطوير أنظمة متخصصة وقادرة على التعرف على المشكلات وتحليلها، وإيجاد الحلول لها أن استخدام بناء منظومة المعلومات الإدارية يعد أحد الاتجاهات التي فرضت نفسها وبقوة كاتجاه إداري متطور، لما يحققه من فوائد إدارية وتنظيمية، وربحية، وتنافسية تعود على المنظمات عند تطبيقه،و باستخدام الأساليب والأدوات المختلفة لتحسين العمليات الإدارية، وتحسين الأداء لمواجهة الأزمات،وإحداث تغير جذري وسريع في منظمات الأعمال، وأهتم البحث ببناء منظومة المعلومات الإدارية لتحسين العمليات الإدارية، وتحسين الأداء الوظيفي لإحداث تغير جذري وسريع في منظمات الأعمال، و تخفيض التكاليف وتحقيق سرعة إنجاز العمل، وتحسين الجودة والاستفادة من البيانات،ووضعها في قوائم واستخدامها،وتحديد الشكل و الإطار المستقبلي للعملية الإدارية داخل المنظمة ،و زيادة المنافسة الإيجابية بين العاملين وتحسين الاتصالات بينهم، وتقليل الوقت الضائع في العمليات الإدارية..

Abstract

The Research Aims To Build A Sound Basis For The Use Of Building Information Management System Functions With High Efficiency In Organizations And Building Systems Information To Increase Awareness Among The Departments Of Organizations About The Importance Of Management Systems Information Management To Achieve The Organizational Goals. And Dealt Find A Problem That The Recent Developments On The Administrative Systems Of All The Duty To Provide Alternative Options، Diagnosis And Conduct A Balance Between Them In The Light Of Estimating The Conditions Of The Particular Parties In Terms Of Objectives، Priorities And Capacities And Costs That Can Each Party To Bear، To Find A Competent Management System To Address The Crisis In Order To Enable The Organization To Develop Specialized Systems And Is Able To Identify Problems ، Analyze، And Find Solutions To Them. The Use Of Building Management Information System Is One Of The Trends That Imposed Itself Strongly As A Trend Administrative Sophisticated، To The Achievements Of The Administrative And Organizational Benefits ، Profitability، And Competitive Return On Organizations When Applied، And Using Various Methods And Tools To Improve Administrative Processes، And Improve Performance To

Cope With Crises ،And A Radical And Rapid Change In Business Organizations ،And Interested Research Building Management Information System To Improve Administrative Processes ،And Improve The Functionality Of A Radical And Rapid Change In Business Organizations ،Reduce Costs And Achieve The Speed Of Completion Of The Work ،And Improve The Quality And Utilization Of Data ،And Put It In The Lists And Use ،And To Determine The Shape And Future Framework And Administrative Process Within Organization ،And Increase Positive Competition Among Employees And Improve Communication Between Them ،And Reduce The Time Lost In Administrative Processes ، And Adopted The Research To Prove Is Hypothesis On The Descriptive Method ،Through Access To The Subject Of Research In The Arab And Foreign Periodicals And Scientific Books.

مقدمة

إن معرفة الآلية التي من خلالها يتحقق التكامل بين الوظائف الإدارية بمساعدة نظام المعلومات الإدارية تقتضي التطرق إلى موضوع المستويات الإدارية في المنظمة الواحدة، حيث يتفق الباحثون على وجود ثلاثة مستويات إدارية في كل منظمة هي مستوى الإدارة العليا، ومستوى الإدارة الوسطى، مستوى الإدارة التشغيلية، إذ تمارس هذه المستويات الثلاثة الوظائف الإدارية الأربعة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة) ولكن مع اختلاف نسبة الوقت المخصص من قبل كل مستوى في إنجاز كل وظيفة من تلك الوظائف، وبهذا الخصوص نجد أن وظيفة التخطيط تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الوقت المخصص للإدارة العليا وبالدرجة الثانية التنظيم ومن ثم التوجيه وأخيراً الرقابة في حدود ضيقة جداً، هذا يعني أن الإدارة العليا ذات توجه تخطيطي بالدرجة الأساس.

وتعد العلاقة بين المستويات الإدارية وبين الوقت المخصص لإنجاز الوظائف الإدارية المنطلق والباعث الأساسي لضرورات وجود نظام المعلومات الإدارية لكي يؤدي دوره المستهدف والمتوقع في تحقيق التكامل بين الوظائف الإدارية، ذلك لأن اختلاف هذه المستويات في نسبة الوقت المخصص لإنجاز كل وظيفة يترتب عليه اختلاف المعلومات التي تحتاجها هذه المستويات والتي يجب توفيرها من قبل نظام المعلومات، ويكون هذا الاختلاف في جانبين أساسيين، هما: محتوى المعلومات، ومواصفات المعلومات.

مشكلة البحث:

يقوم البحث على مشكله ان التطورات الحديثة ي الانظمة الادارية كافة وجب على هذه الانظمة تقديم خيارات بديلة وتشخيصها وإجراء توازن بينها على ضوء تقدير ظروف الأطراف المعينة من حيث الأهداف والأولويات والقدرات والتكاليف التي يستطيع كل طرف تحملها،

لإيجاد نظام إداري مختص بمعالجة الأزمات من اجل تمكين المنظمة من تطوير أنظمة متخصصة وقادرة على التعرف على المشكلات وتحليلها، وإيجاد الحلول لهاأن استخدام بناء منظومة المعلومات الإدارية يعد أحد الاتجاهات التي فرضت نفسها وبقوة كاتجاه إداري متطور، لما يحققه من فوائد إدارية وتنظيمية، وربحية، وتنافسية تعود على المنظمات عند تطبيقه، وباستخدام الأساليب والأدوات المختلفة لتحسين العمليات الإدارية، وتحسين الأداء لمواجهة الأزمات، وإحداث تغير جذري وسريع في منظمات الأعمال.

اهمية البحث:

أهمية بناء منظومة المعلومات الإدارية لتحسين العمليات الإدارية، وتحسين الأداء الوظيفي لإحداث تغير جذري وسريع في منظمات الأعمال، وتخفيض التكاليف وتحقيق سرعة إنجاز العمل، وتحسين الجودة والاستفادة من البيانات، و وضعها في قوائم واستخدامها، وتحديد الشكل والإطار المستقبلي للعملية الإدارية داخل المنظمة، وزيادة المنافسة الإيجابية بين العاملين وتحسين الاتصالات بينهم، وتقليل الوقت الضائع في العمليات الإدارية

هدف البحث:

هدف البحث الى بناء أسس سليمة لاستخدام بناء منظومة المعلومات للوظائف الادارية بفاعلية عالية في المنظمات وبناء منظومات معلوماتية لزيادة الوعي لدى إدارات المنظمات عن أهمية إدارة الانظمة الادارية المعلوماتية لتحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية اساسية واحدة مفادها" هنالك علاقة بين نظم المعلومات الإدارية والوظائف الإدارية الحديثة"

منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال الاطلاع على ما يتعلق بموضوع البحث في الدوريات والكتب العلمية العربية والأجنبية.

المبحث الاول: نظم إدارة المعلومات الإدارية

المعلومات لغة العصر، وأداة لاستمرارية ونجاح منظمات الأعمال على اختلاف أنشطتها الاقتصادية إذ يتوقف هذا النجاح على توافر نظام جيد للمعلومات يوفر لمتخذي القرار معلومة بصورة فورية ودقيقة وفيالتوقيت المناسب. ويمكن أنْ تساهم نظم المعلومات في القضاء على الإجراءات القائمة على أسس تقديرية.

ونظراً لتشعب مفهوم نظام المعلومات فقد وردت عدة تعاريف لمفهومه فمنهم من عرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من المكونات المتداخلة مع بعضها البعض التي تعمل سوية لتجميع، وتبويب، ومعالجة، وخزن، وتوزيع المعلومات لغرض تسهيل التخطيط، والسيطرة، والتواصل، والتحليل، واتخاذ القرار"[1].

وعرف كل من الباحثان[2] نظم المعلومات على أنها: عبارة عن مجموعة البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والأداء والاستنتاجات والمعتقدات والتي تشكل خبرة ومعرفة محسوبة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين.وعرفها أحد الباحثين[3] بأنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاصاً، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.

أمابرين[4] فقد عرف نظام المعلومات على أنه: مجموعة من العناصر المترابطة التي تجمع (أو تسترجع) وتعالج وتخزن المعلومات لتساعد في اتخاذ القرارات والرقابة في المنظمة وكذلك تساعد المدراء والعاملين في تحليل المشاكل وإعطاء تصور للمواضيع المعقدة وخلق منتجات جديدة.

وكما عرفها الباحثان[5] بأنّها "ذلك العلم الحديث الذي يبحث في شكل وخصائص مستلزمات تشغيل نظم إدارة المعلومات الإدارية العلمية بما في ذلك البحث والتقصي في حتمية،

---

(1)Laudon Kenneth c. ،and Laudon ،Jane p. ،(2007)، "Management Information Systems: Managing the Digital Firm" ،10thed ،New Jersey: Prentice-Hall ، Person Education ،Upper Saddle River.

(2)السامرائي، إيمان والزعبي، هيثم، (2004)، "نظم المعلومات الإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص:39.

(3)الشرابي، فؤاد، (2008)، "نظم المعلومات الإدارية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:21.

(4)Brien ،James (2000): "An Introduction to Information Systems ،9th ed" ،New York: Mcgraw Hill,p:7.

(5)الذهبي، جاسم محمد والعزاوي ، نجم عبد، (2005)، "مبادئ الإدارة العامة"، مكتب الجزيرة للتحضير الطباعي الاستنساخ، العراق، ص:390.

نظرية، تأريخ، منهجية، وتنظيم معلومات ويهدف إلى خلق الأساليب والوسائل المثلى في تهيئة، وجمع، والمعالجة التحليلية والترتيبية، والتخزين، الاسترجاع والتوزيع للمعلومات وليس بالتقييم النوعي لها".

أما أحد الباحثين فيرى بأنّ[1] "نظام المعلومات في المنظمة يتضمن البيانات والمكونات المادية والبرمجيات والأفراد وكذلك الإجراءات".

وتعرف الدراسة مستلزمات تشغيل نظم إدارة المعلومات الإدارية على أنها: البيانات والأرقام والحقائق التي تساعد الإدارة على تصور ما يحيط بها من مواقف، بحيث تُمكن الإدارة من إجراء الاتصالات واتخاذ القرارات، ورسم الخطط الملائمة، والرقابة على مختلف أوجه النشاط.

اولاً: أهمية نظم إدارة المعلومات الإدارية :

إن أهمية نظم إدارة المعلومات الإدارية تكمن في كونها منظمة وموجهة لتحقيق أهداف وعمليات المنظمة الإستراتيجية باستخدام المعلومات ذات المعنى والفائدة، وهي إدارة مرنة ومتطورة باستمرار وقابلة للتغيير و التجديد،وتمثّل قيمة مضافة بحدّ ذاتها في المنظمات التي تظهر فيها المخرجات والخدمات المقدمة،وتسعى لإيجاد الهيكلة التنظيمية التي تساعد في التطوير، والتركيز على الموجودات غير الملموسة التي يصعب قياسها وتجويدها وتوظيفها بفاعلية؛كما تتمثل أهمية نظم المعلومات الإدارية في أنها لا تركز عل ىناتج العمل الذي يقوم به الفرد فقط، بل تستفيد من خبراته ومعرفته وتحد تفاعلا في معرفة الأفراد مما يشجع على نشر ثقافة الإبداع في المنظمة[2].

وتكتسب نظم إدارة المعلومات الإدارية أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وأن الهدف الأساسي نظم المعلومات الإدارية هو توفير الإمكانات والقدرات التنافسية المميزة، وتقوم نظم المعلومات بتوفير قدرات وإمكانات واسعة في تقنية المعلومات؛ لتنعكس جميعها على سلوك الأفراد في المنظمة وتلامس قدراتهم وإمكاناتهم وتؤثر على نماذج الأعمال والتقنية

(1)Oz ،Effy (2002): "Management information System" ،third ed ،Canada,p:15.

(2) الوليد، بشار، (2009)، "نظام المعلومات الإدارية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 120.

المعتمدة التي تعمل على تحقيق الانسجام بين الممارسات والتوجهات الحالية والمستقبلية، والمتابعة المستمرة للتأكد من بناء القدرات المعرفية والعمل المستمر على تطويرها وإدامتها[1].

وحتى تحقق المنظمة النجاح المطلوب فإنه ينبغي أن تتبنى مدخلا شاملا متكاملا في نظم المعلومات الإدارية، ويرى أحد الباحثين[2] أن هذا المدخل ينبغي أن يكون قادرا على :

1- تزويد المنظمة بالمعلومات الضرورية واللازمة لعمليات التطوير والتحسين.
2- تحديد نوع وطبيعة رأس المال الفكري والمعرفة اللازمة؛ لتحقيق رسالة المنظمة وأهدافها، وتحقيق ميزة تنافسية قادرة على العمل بنجاح في البيئة التنافسية.
3- تزويد المنظمة بالدعم الكافي لبناء بنية تحتية متينة تحقق للمنظمة أهدافها.
4- توفير المعلومات الكافية والضرورية لتحقيق عملية توجيه وقيادة فاعلة.

ثانياً: خصائص نظم إدارة المعلومات

لقد تعددت خصائص نظم إدارة المعلومات الإدارية الجيدة، واختلفت من دراسة لأخرى رغم وجود تشابه في بعض الخصائص، فقد تناول أحد الباحثين خمس خصائص للمعلومات الجيدة هي [3]:

1- الدقة : Accurate
2- الوقتية : Timely
3- تامة: Complete
4- ذات صلة بالموضوع : Relevant
5- متكاملة : Integration

(1)الطائي، محمد عبد، (2005)، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص:166.

(2)المصري، احمد محمد، (2008): "الإدارة الحديثة الاتصالات – المعلومات – القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ص:117 .

(3)Wilson، B. ،(1992): "Crisis Management: A case study of three American Universities"، Ph.d Dissertation Abstracts، University of Pittsburgh، Data Base ، Yarmouk University، Irbid، Jordan,p:20.

أما أحد الباحثين فقد ذكر أربع خصائص للمعلومات هي[1] :

1- القابلية للفهم : أي ان يتم تقديم المعلومات للمستفيد منها بصورة مفهومه وسهلة.

2- الملائمة : أن تكون المعلومات قادرة على التأثير على القرارات التي يتخذها المستفيدون منها.

3- المصداقية: ويقصد بها أن توفر المعلومات قدراً كافياً من الموضوعية وعدم التحيز.

4- القابلية للمقارنة: ويقصد بها أن يكون مستخدم المعلومات قادراً على الاستفادة منها في عمليات المقارنة بين نتائج المستويات المختلفة وكذلك بين المنشآت المختلفة.

وقد وضع[2] ستة خصائص للمعلومات لكي تلقى رضى مستخدميها وهذه الخصائص هي أن تكون المعلومات صحيحة، وقتية، دقيقة، موثوقة وأن تكون قابلة للتداول ومتكاملة.

أما الخصائص التي ذكرها أحد الباحثين[3] فقد شملت الدقة، الشمولية، الملائمة، التوقيت المناسب، القابلية للقياس.

إلاّ أن اشمل مجموعة لخصائص مستلزمات تشغيل نظم إدارة المعلومات الإدارية الجيدة قد أوردها وشملت (القيمة الشخصية، الملائمة، التوقيت، أن تكون في إطار ذي دلالة، الاكتمال، سهولة الحصول عليها، الدقة). وقد أضاف بعدين آخرين لخصائص مستلزمات تشغيل نظم إدارة المعلومات الإدارية هما[4]:

الأول: جودة المعلومات ويشمل (المنفعة التي تحققها المعلومات، ومدى رضا المستخدم عن المعلومات، ومدى وجود أخطاء في المعلومات).

---

(1)الردايدة، مراد خالد مصلح، (2008): "مدى اهتمام الجمارك الأردنية بتطبيق الضوابط الرقابية لأمن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات- دراسة ميدانية"، دورية الإدارة العامة، مجلد 47، عدد 4، ص:421.

Steven ،Alter ،(2002):"THE WORK SYSTEM METHOD FOR UNDERSTANDING INFORMATION SYSTEMS and INFORMATION SYSTEMS RESEARCH" ، Communications of the Association for Information Systems ،Vol. 9,p:141.

(3)الحوامدة،نضال (2003): "إدارةالأزمة من منظور دراسة الحالة المنظمة التعاونية الأردنية -دراسة وصفية تحليلية"،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعةدمشق،مجلد19، عدد1، ص. ص:169.

(4)Laudon Kenneth c. ،and Laudon ،Jane p ،(2007):opcit,p:14.

الثاني : اقتصاديات المعلومات وتمثلت بوجود تكلفة للحصول على المعلومات وبالمقابل توجد قيمة أو منفعة تعود على المنظمة من استخدام هذه المعلومات، حيث أظهر أنه من الضروري تحديد صافي قيمة المعلومات المطلوب الحصول عليها حتى يتمكن مُتخذ القرار من تجنب زيادة تكلفة الحصول على معلومات إضافية عن العائد المتوقع من استخدام هذه المعلومات.

إن الخصائص التي تم ذكرها سابقاً على اختلافها، كانت متعلقة بالمعلومات، ولكن أليست المعلومات وليدة نظام؟ وبما أن الأمر كذلك بماذا نصف النظام الذي ينتج معلومات تتوفر فيها الخصائص الجيدة؟

توضح معظم الأدبيات المتخصصة بأنظمة المعلومات ان هناك صفتان للنظام هما[1].

1- الفاعلية.

2- الكفاءة.

إلا أن الخلط بين المفهومين كبير، رغم محاولة العديد من الكتاب الخروج بمفهوم واضح لكل منها، فقد تم ربط[2] كفاءة نظام المعلومات بتقليص تكاليف توليد المخرجات من قبل نظام المعلومات حيث يتعلق ذلك بالمشاكل التي تخص بدرجة أساسية خبراء الحاسب والمبرمجين، محللي النظم والمشغلين، أما الفاعلية فقد ربطها بمدى قدرة النظام على توفير المخرجات التي تتفق مع حاجات المستفيدين ومدى قدرتهم على الاستفادة من هذه المخرجات، أي أنها تتعلق بدرجة أساسية بتوفير المعلومات وأسلوب استخدامها والانتفاع منها، وبصورة اكثر وضوحاً تعرض[3] لمفهوم الفاعلية والكفاءة حيث عرف نظام المعلومات الفعال بأنه " النظام الذي يوفر المعلومات الصحيحة والمعاصرة والتي تتعلق بقرار إداري موضع الاتخاذ أو النظر "، وعرف نظام المعلومات الكفؤ بأنه النظام الذي يؤدي مهمته بشكل مرضي من ناحية التكاليف، حيث يجب على نظام المعلومات أن يوفر احتياجات المستخدمين من المعلومات بتكلفة معقولة ومناسبة ".

---

(1)السالمي، علاء عبد الرزاق، (2010): "تكنولوجيا المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:43.

(2)المصري، احمد محمد، (2008): "الإدارة الحديثة الاتصالات – المعلومات – القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ص:119.

(3)الخطيب, احمد, وزيغان خالد, (2009):"إدارة المعرفة ونظم المعلومات", عالم الكتب الحديث ، أربد، الأردن، ص:86.

وتميل الدراسة إلى الاعتقاد أن مستخدم نظام المعلومات المهتم بإنجاز المهام الإدارية لا يهمه تكلفة النظام بقدر ما يهمه أن يوفر النظام المعلومات التي يحتاجها (فاعلية النظام)، ولذلك يصعب التعرف على كفاءة نظام المعلومات من خلال المستخدمين الإداريين لأنهم لا يعرفون تكلفة النظام وتكلفة المعلومات التي يحصلون عليها، بل يعرفون إن كانت تلك المعلومات ملائمة لعملهم وتلبي احتياجاتهم لإنجاز أعمالهم أم لا.

تأسيساً على ما سبق، فإن وضع مقياس للتعرف على فاعلية نظام المعلومات ينبغي ان يتضمن خصائص متعلقة برضا المستخدم عن النظام، حيث أن الخصائص الجيدة للمعلومات والملبية لاحتياجاته تؤدي إلى رضاه، ويصبح ذلك النظام فعال من وجهة نظر مستخدميه، على أن يشمل نظام المعلومات الفعال الخصائص الآتية :

1- توفير المعلومات الصحيحة : ويقصد بها أن يوفر النظام معلومات تخلو من الأخطاء المختلفة وتكون المعلومات قابلة للتأكد منها.
2- توفير المعلومات المعاصرة : أي أن تكون المعلومات حديثة تعطي التفاصيل الجديدة ما أمكن.
3- توفير المعلومات الدقيقة : ويقصد بها المعلومات القابلة للتفسير من وجهة نظر واحدة، ولا تقبل تفسيرات متعددة قد تربك المستخدم.
4- توفير المعلومات الضرورية : أي تكون المعلومات هامة لموضوع اتخاذ القرار ويترتب عليها تغيير في شكل القرار.
5- توفير المعلومات الملائمة : أي أن تكون المعلومات ذات صلة بالموضوع ومتعلقة به.
6- توفير المعلومات الواضحة : وهي المعلومات التي يسهل فهمها ولا تحوي أموراً غامضةً.
7- توفير المعلومات المتكاملة : وهي المعلومات التي يكمل بعضها بعضاً دون تناقض أو تضارب.

المبحث الثاني أنظمة الوظائف الإدارية الحديثة

ان نظم التشغيل الحديثة للوظائف الادارية تعمل على مراقبة النشاطات المختلفة وتشمل الخدمات، وإنجاز المعاملات في القطاع العام أما في المنشأة التجارية فتشمل تسويق، إنتاج وتصنيع، مالية ومحاسبة، وموارد بشرية، وما تحويه من نظم فرعية لمعالجة الحركات المختلفة المتعلقة بها. إنها نظم تشغيلية تعمل على مستوى العمليات في مراقبة النشاطات المختلفة والمعاملات التجارية في المنظمة حيث تجيب هذه النظم على الأسئلة المختلفة المنطلقة من هذه الوظائف.

وتوفر أنظمة معلومات العمليات قاعدة البيانات الأساسية في المنشأة والتي تستخدمها في وضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة حول أنشطتها وعملياتها بحسب المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات والعمليات، وفيما يلي أبرز أنواع أنظمة المعلومات للعمليات[1] :

1- **أنظمة معالجة الحركات** (Transaction Processing Systems TPS) : وهي الأنظمة التي توفر للمنظمة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة والعمليات المختلفة والتي يتم من خلالها جمع وتخزين البيانات وتوفير المعلومات اللازمة لمراقبة الأعمال اليومية. ومن الأمثلة على هذه الأنظمة : أنظمة معالجة الطلب (Order Processing Systems) وأنظمة الرواتب والأجور (Payroll Systems) ونظام طلب العمل (Work Order Systems).

2- **أنظمة مراقبة البيانات** (Process Control Systems (PCS)) : يتم استخدام هذه الأنظمة في مراقبة الأنشطة المختلفة في المنظمات وخاصة المنظمات الصناعية وذلك بمراقبة أداء الآلات وخطوط الإنتاج والتجميع وذلك بالحصول على بيانات تبين أداءها فيما إذا كانت ضمن المعايير والخطط الموضوعة. وتعتبر القرارات المستخدمة في هذه المنظمة قرارات روتينية ومعروفة سلفا، وتتعامل هذه الأنظمة مع البيانات التي تتم معالجتها فور الحصول عليها مباشرة وتستخدم المنظمات هذه الأنظمة بكثرة لمراقبة الآلات وخطوط الإنتاج والتصنيع الموجودة فيها .

3- **أنظمة أتمتة المكاتب** (Office Automation Systems (OAS)) : يتم من خلال هذه الأنظمة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في أتمتة العمليات الاعتيادية التي يقوم بإنجازها الموظفين في المكاتب مما يزيد من إنتاجيتهم ويرفع من أدائهم ومن الأمثلة على هذه الأنظمة: أنظمة الاتصالات الإلكترونية (Electronic Communication Systems) مثل البريد الصوتي والبريد الإلكتروني، وأنظمة إدارة المكاتب (Office Management System) مثل الجدولة الإلكترونية .

اولا: نظم مستوى الإدارة التكتيكي Management – Level Systems

نظم معلومات على مستوى مراقبة الإدارة تعمل على دعم ومراقبة ومراجعة، واتخاذ القرار، وإدارة الأنشطة في الإدارة الوسطى، وغالباً ما تدعم هذه النظم القرارات شبه الهيكلية، حيث تخدم تخطيط الوظائف والمراقبة واتخاذ القرارات عن طريق تقديم ملخص روتيني يهدف إلى

(1)نجم، نجم عبود، (2005)، "إدارة المعرفة – المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص280.

السرعة في إنجاز التقارير المطلوبة[1]. وتستخدم أنظمة المعلومات الإدارية في توفير المعلومات الضرورية للإدارة للقيام بمختلف الوظائف الإدارية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة كما تستخدم هذه الأنظمة في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الإدارية.وتشتمل أنظمة المعلومات الإدارية كل من: أنظمة المعلومات الإدارية وأنظمة دعم القرارات وأنظمة معلومات الإدارة العليا[2].

ثانياً: أنظمة المعلومات الإدارية ((Management Information Systems (MIS):

تزود هذه الأنظمة المديرين بالمعلومات المختلفة عن المنشأة بفترات زمنية محددة أو بحسب الحاجة الإدارية مستوى الإدارة في المنظمة فيما يتعلق بأمور العمل الأسبوعية والشهرية والسنوية لتمكينها بالقيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات من خلال تزويدهم بالتقارير المختلفة وبالاعتماد على نظم معالجة البيانات. كما يمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية على أنها النظام المتكامل الذي يربط بين المستخدم والآلة من أجل توفير المعلومات لدعم مختلف العمليات الإدارية ووظائف اتخاذ القرارات المنشأة.

ثالثاً: أنظمة دعم اتخاذ القرارات ((Decision Support Systems (DSS) :

تعتبر هذه النظم أداة مهمة من أدوات دعم القرارات حيث تعتبر جزءا متطورا من نظم المعلومات الإدارية تم إيجادها كاستجابة مباشرة لحاجة المديرين في المستويات الإدارية العليا. وتحتوي أنظمة دعم القرار عدة أنواع من النماذج التحليلية منها التحاليل المشروطة والتي تبين تأثير عدة متغيرات متسلسلة في بعض المتغيرات على متغيرات أخرى [3]. وكذلك تعرف بأنها عبارة عن نظم معلومات ترتكز على الحاسوب وتساعد الإدارة على صنع القرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج (Models) وقاعدة البيانات (Database) وتتميز استخدام هذه النظم بأنها تقوم بالدعم المباشر للإدارة العليا وتستند إلى فكرة أساسية هي

(1) وآخرون، العلي، عبدالستار،(2006)، "المدخل إلى إدارة المعرفة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(2)حسين، حسن مختار (2002):"تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري، مجلة التربية، جامعة عين شمس، عدد6، ص: 180.

(3)نجم، عبود، (2005)، "إدارة المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص:297.

بنـاء نظـم تعطـي المـستفيد النهـائي (End-user) أدوات لتحليـل البيانـات[1]. ويمكـن حـصر خصائص نظم دعم القرار فيما يلي[2]:

1. تؤمن نظم دعم القرار المرونة والسرعة المقدمة للمستخدم النهائي.
2. تسمح للمستخدم النهائي التحكم بالمدخلات والمخرجات.
3. لا يحتاج إلى مساعدة المبرمجين والمحترفين لأداء عملها.
4. استخدامها لنماذج وأدوات تحليلية متقدمة.

ومن أجل مساعدة صانعي القرار، فإن اختيـار تقنيـة تحليـل البيانـات، والمحاكـاة، الرؤيـا، النمذجة، تصبح عملية هامة بالاشتراك مـع أدوات البرمجيـات مثـل نظـم دعـم اتخـاذ القـرارات (DSS)، النظم الخبيرة (Expert Systems)، قواعد البيانات (Databases)، ويـتم تنفيـذ نظـم دعم القرارات من خلال شجرة القرارات.

رابعاً: أنظمة معلومات التنفيذيين ((Executive Information Systems (EIS) :

تستخدم هـذه الأنظمـة لمقابلـة احتياجـات الإدارة العليـا والاسـتراتيجية مـن المعلومـات الخاصة تجاه مشكلات أكثر تحديدا وبالشكل الذي تكون فيه قادرة على تلبيـة الحاجـات الخاصـة بكل المنظمة. كما تقدم أنظمـة معلومـات التنفيـذيين مجموعـة كـبيرة مـن البيانـات والمعلومـات المأخوذة من البيئة الخارجيـة للمنظمـة والـتي تتـسم بدرجـة عاليـة مـن عـدم التأكـد وتـستخدم معلومات داخلية ملخصة مـن أنظمـة المعلومـات الإداريـة وأنظمـة دعـم القـرار لتـساعدها في عملياتها، وتعتمد أنظمة معلومات التنفيذيين بشكل كبير على البرمجيات المعتمـدة علـى الرسـوم البيانية بدلا من الاعتماد على النماذج التحليلية في دعم القرار، فهي تشبه إلى حد كبير نظم دعم القرارات الفردية والجماعية ولكنها موجهة للإدارة العليا. فالمدير التنفيذي هو الذي يكون أعلـى قمة الهرم الإداري في المنظمة ومن الأمثلة على التنفيذيين: رئيس الجهاز التنفيـذي، المـدير العـام، رئـيس مجلـس الإدارة، أعـضاء مجلـس الإدارة حيـث تقـع علـيهم جميعـا مـسؤولية التخطـيط الاستراتيجي والقيادة والرقابة وإدارة شؤون المنظمة[3].

---

(1)ياسين، سعد غالب،(2007):"نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي"، دراسـات إسـتراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي،العدد 142 ،ص:44.

(2)Laudonm Kenneth c. ،and Laudon ،Jane p. ،(2007) ،opcit,P: 23.

(3)Watson ،D ،et,al (1999). "The two general activation systems of affect: Structural findings ،evolutionary considerations and psychobiological evidence" ،Journal of Personality and Social Psychology,p:828.

خامساً: نظم المستوى الإستراتيجي Strategic-Level Systems :

نظم معلومات تدعم نشاطات التخطيط طويل الأجل والاستراتيجي للإدارة العليا في المنظمة، إذ تأخذ هذه النظم في الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية وتتابع التغيرات والفرص في البيئة الخارجية مقارنة بقدرات المنظمة الداخلية، وتتناول الإجابة على عدة تساؤلات مثل: ما هو اتجاه الكلف في الصناعة مستقبلاً؟ وما هي العمالة المطلوبة في السنوات القادمة[1].وتهدف نظام المعلومات في توفير المعلومات الضرورية لكل المستويات الإدارية عن حالتها الحالية والسابقة، والتنبؤ عن طريق تجميع هذه المعلومات وحفظها وتحليلها ووضعها معاً بطريقة تساعد على الإجابة على أسئلة إستراتيجية، إدارية وتنفيذية مهمة.

دور الإدارة يكمن في تحقيق الغايات التنظيمية بكفاءة وفاعلية من خلال التخطيط والتنظيم، والتوجيه، ومراقبة الموارد التنظيمية[2]. ويتمثل الجزء الحقيقي لمسؤولية الإدارة في تأمين قيادة العمل بمعلومات ومعرفة جديدة، ومن هنا فإن تكنولوجيا المعلومات تلعب الدور القوي في إعادة توجيه وإعادة تصميم المنظمات. ويختلف شكل الدور الإداري في المستويات الإدارية المختلفة، حيث يأخذ المديرون في الإدارة العليا قرارات التخطيط الإستراتيجي، بينما يعمل مديرو الإدارة الوسطى على تنفيذ البرامج والخطط المقدمة من الإدارة العليا، كما يقوم المديرون التنفيذيون بمسؤولية مراقبة نشاطات العمل اليومي، علماً أن كل مستوى إداري يحتاج إلى معلومات ونظم مختلفة عن المستوى الآخر[3].

وتطبق المنظمات اليوم النظام المفتوح الذي تتشكل عناصره من مجموعة مدخلات (موارد)، وآلية عمل في نظام التشغيل والإدارة (العمليات/ المعالجة)، من أجل تحقيق أهداف معينة (مخرجات)، وهذا يتفق مع النماذج العامة للنظم المكون من ثلاث مجموعات أساسية من العناصر هي:

- المدخلات

---

(1)النجار، فايز والعلي، عبدالستار،(2006):"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان , الأردن،ص:62.

O'Brien ،W. K. (2002): Applying the trans theoretical model to academic procrastination. Unpublished doctoral dissertation ،University of Houston,p:90.

(3)ياسين، سعد غالب،(2007):"نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي،العدد142،ص49.

- المعالجة
- المخرجات

وفي المنظمة نجد مجموعة من النظم الفرعية وهي عبارة عن نظم جزئية تمثل مكونات لنظام أكبر، والفهم الدقيق لأي نظام يتطلب فهم النظام الأكبر الذي يخدمه[1].

المبحث الثالث: علاقة نظم المعلومات المستخدمة في الأجهزة الإدارية

يمكن تقسيم نظم المعلومات التي تستخدم داخل الأجهزة الإدارية الحكومية إلى أربعة أنواع رئيسة كما يلي :

أولا : نظم معالجة العمليات

هي نظم للمعالجة الآلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة داخل الجهاز الإداري، وأهم وظائف هذه النظم هي معالجة البيانات وإنتاج التقارير، ومن أمثلة نظم معالجة العمليات: نظام شؤون الموظفين، نظام الشؤون المالية، نظام المستودعات ومتابعة المخزون[2]. ونظم معلومات على مستوى مراقبة الإدارة تعمل على دعم ومراقبة ومراجعة، واتخاذ القرار، وإدارة الأنشطة في الإدارة الوسطى، وغالباً ما تدعم هذه النظم القرارات شبه الهيكلية، حيث تخدم تخطيط الوظائف والمراقبة واتخاذ القرارات عن طريق تقديم ملخص روتيني يهدف إلى السرعة في إنجاز التقارير المطلوبة[3].

وتستخدم أنظمة المعلومات الإدارية في توفير المعلومات الضرورية للإدارة للقيام بمختلف الوظائف الإدارية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة كما تستخدم هذه الأنظمة في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الإدارية. وتشتمل أنظمة المعلومات الإدارية كل من : أنظمة المعلومات الإدارية وأنظمة دعم القرارات وأنظمة معلومات الإدارة العليا (التنفيذيين)[4].

---

(1) Steven ،Alter ،(2002):Opcit ،p:139.

(2) Laudon Kenneth c. ،and Laudon ،Jane p ،(2007):opcit,p:16.

(3)النجار، فايز والعلي، عبدالستار، (2006):" الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:53.

(4)حسين، حسن مختار (2002): "تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري، مجلة التربية، جامعة عين شمس، عدد6، ص: 183.

ثانياً : نظم المعلومات الإدارية :

تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، ومن أمثلة هذه النظم: نظام معلومات التسويق، نظام معلومات التمويل، نظام معلومات الإدارة العليا[1].

تزود هذه الأنظمة المديرين بالمعلومات المختلفة عن المنشأة بفترات زمنية محددة أو بحسب الحاجة الإدارية مستوى الإدارة في المنظمة فيما يتعلق بأمور العمل الأسبوعية والشهرية والسنوية لتمكينها بالقيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات من خلال تزويدهم بالتقارير المختلفة وبالاعتماد على نظم معالجة البيانات. كما يمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية على أنها النظام المتكامل الذي يربط بين المستخدم والآلة من أجل توفير المعلومات لدعم مختلف العمليات الإدارية ووظائف اتخاذ القرارات المنشأة [2].

ثالثاً : نظم دعم اتخاذ القرارات

تقوم بدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار أساس العملية الإدارية، ويواجه الإداريون في الأجهزة الحكومية العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط ووضع الخطط، وتحليل البدائل، واختيار أفضل الحلول للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وغيرها، وينتج عن هذا التنوع من المشكلات، تنوع في طبيعة وشكل المعلومات التي يحتاجها الإداريون، الأمر الذي يستدعي إنشاء نظم معلومات قادرة على تلبية الاحتياجات المعلوماتية المختلفة على كافة المستويات الإدارية، وفي مختلف المجالات الوظيفية خاصا أن اتخاذ قرار سليم أصبح إحدى التحديات التي تواجه مديري اليوم نظراً للتقلبات الهائلة في المجالات الإدارية في ظل الاتجاه نحو عولمة الأجهزة الإدارية وتعقد المتغيرات التي تواجهها، لربط الأحكام الشخصية مع المعلومات المحوسبة ويقدم هذا الدعم للمشاكل شبه الهيكلية، وغير الهيكلية، والتي لا يمكن حلها بواسطة أنظمة المعلومات الأخرى، والدعم لسلسلة متعاقبة ومترابطة من القرارات، وأنه يقدم الدعم في جميع مراحل عملية صنع القرار، وأن المستخدم يستطيع أن يكيفه بمرور الوقت لكي يستجيب لتغير العوامل المؤثرة في القرار، وأن هذه النظم تستخدم نماذج

(1)السيد، فاروق، (1998): "سيكولوجية التفاوض وإدارة الأزمات"، منشاة التعارف، مصر، الإسكندرية، ص:14.

(2)لوليد، بشار، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

جاهزة من بحوث العمليات وعلم الإحصاء ونماذج مالية أو نماذج تصمم حسب طلب صانع القرار.ورغم الاتفاق على أهمية نظم دعم القرار للمنظمة، إلا أن ذلك لا يمنع وجود تفاوت في درجة تطور نظام دعم القرار من منظمة لأخرى (لأسباب تقنية، أو غيرها في الأسباب) وهذا التفاوت يتمثل في[1]:

1- سرعة الوصول حيث يستطيع الشخص البحث عن البيانات والأشكال والمعلومات بسرعة كبيرة تزداد بازدياد تطور النظام، واعتماده على تكنولوجيا أكثر تطوراً.
2- سهولة التحرير، حيث يستطيع الشخص تغير المعلومات بسرعة كبيرة وكذلك القيام بعملية الإضافة والحذف.
3- سهولة التخزين، يستطيع الشخص نسخ وتخزين المعلومات بسهولة وبشكل فوري.

أن أهمية استخدام نظام دعم القرار تساعد في إدخال الأوتوماتيكية في اتخاذ القرارات، فإذا استطاع متخذ القرار صياغة نموذج دقيق لمشكلة ما، فإنه سيضع معادلة أو مجموعة من المعادلات لحل تلك المشكلة، فإذا ما واجهته مشكلة مماثلة فسيصبح بالإمكان استخدام تلك المعادلات من خلال برمجتها وإدخالها على الحاسب الإلكتروني، وهو ما يعني إدخال الأوتوماتيكية في اتخاذ القرار، كما يشير إلى أنها تُكسب متخذي القرارات خبرة ومراساً في التفكير العلمي المنطقي الصحيح، إذ أنه مهما تنوعت المشكلات فإن خطوات الأسلوب العلمي في التفكير تبقى واحدة.

رابعاً : نظم المعلومات المكتبية :

تهدف إلى تحسين كفاءة أعمال السكرتارية والعاملين في الجهاز الإداري عن طريق إمكانية إجراء تعديل أو تغيير في هياكل أنشطة المكاتب، وتستخدم هذه النظم تقنيات حديثة لتسهيل عمليات: تجهيز المعلومات، وتخزين واسترجاع المعلومات، ونقل المعلومات[2].

(1)توريان , إيفرام، (2000):"نظم دعم الإدارة"، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض، ص:137.

(2)بختي، إبراهيم (2008): "صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وعلاقتها بتنمية تطوير الأداء"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد2، ص. ص: 112.

وهي النظم الحديثة التي تحل محل الطرق اليدوية لأعمال المكاتب ووسائل الاتصال بالرسائل والمكاتبات المطبوعة (الورقية). فتقوم نظم أتمته المكتب بتجميع وتشغيل وتخزين ونقل المعلومات في شكل اتصالات مكتبية الكرتونية[1].

ومن أهم مميزات نظم أتمته المكتب هي: أنها سهلة الاستخدام من خلال واجهات البرامج البسيطة، وملائمة للتطبيق لجميع المستويات الإدارية، كما إنها متوفرة بتكلفة بسيطة. ومن أهم فوائد نظم أتمته المكتب هي أنها تساعد العاملين على القيام بكثير من المهمات وإنجاز الواجبات من خلال توفير السرعة في إنجاز الأعمال، والدقة في الحصول على المعلومات وتخزينها واسترجاعها، والفعالية المتمثلة في تحسين نوعية الإنجاز الإداري وزيادة الجودة، وكذلك زيادة إنتاجية العاملين في وحدة زمنية معينة، وانخفاض تكلفة أداء الأعمال، وزيادة معنوية العاملين في المنظمة[2].

ويستفيد عمال المعرفة من نظم أتمته المكتب في إعداد التقارير والمراسلات[3].

وترى الدراسة إن نظم المعلومات الإستراتيجية هي نظام شامل أي يعمل على جمع كل المعلومات الضرورية لجميع وظائف الإدارة بهدف دعم الإداريين وخاصة المديرين بإتاحة المعلومات الدقيقة والواضحة في الوقت المناسب لمساعدتهم على تخطيط وتنظيم أعمالهم وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة ومن اجل توفير المعلومات اللازمة تستعمل وسائل يدوية أو آلية وتستعمل أيضا أنظمة لتحليل وبرمجة هذه المعلومات وعملية الرقابة عليها لنتمكن من استخلاص معلومات ذات كفاءة عالية لاتخاذ قرارات ذات فعالية ومردودية.

(1)حسين، حسن مختار (2002): مرجع سبق ذكره، ص:187.

(2)السمرائي، إيمان والزعبي، هيثم (2004):"نظم المعلومات الإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:68.

(3)المنصوري،سلطان، (2005): "تطوير السلوك الإداري في المدرسة الثانوية العامة بدولة قطر باستخدام مدخل إدارة الأزمات"،أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس،القاهرة،مصر، ص:71.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- ان المنظمات التي اعتمدت على فرق عمل ذات كفاءة في التعامل مع الوظائف كانت أشد بأسا وأكثر صلابة على الاستمرار في عملها

2- انتهجت الوظائف الادارية أسلوبا مغايرا وبشكل ارتجالي بعيدا عن العقلانية والأساليب العلمية.

3- شدة المنافسة الاقتصادية في محاولة الخروج منها بأقل الخسائر وبأقل وقت ممكن.

4- لنظم المعلومات الادارية أهمية كبيرة في تقليل الخسائر التي تتعرض لها المنظمة، وذلك عن طريق نظم معلومات متكاملة يستخدم فيها الحاسوب كجزء رئيسي لتزويد المستويات الإدارية المختلفة

5- تفادي الكثير من الخسائر التي يمكن ان تحدث فيما لو لم تستخدم المنظمة نظم المعلومات الادارية الحديثة كنقطة قوة حقيقة للمنظمة.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات مختصة ومزودة بكوادر فنية عالية الخبرة في مجال المعلومات.
2. الاهتمام بإصلاح الانحرافات سريعًاحتى لانقع فيها ومعالجة الاخطاء السابقة.
3. يجب ان تتمكن من التعامل مع الحالات الطارئة التي تحدث أولا بتجنبها أو الحد من سلبياتها عند حدوثها،وذلك قبل أن يتم التوصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
4. العمل على وجود برامج محددة للتقييم و التحليل المستمر و المخاطر المحتملة.
5. تحديد جملة من البدائل لمواجهة المخاطر،ثم تحليل البدائل بغرض اختيار إحداها من حيث الملائمة مع خصائص الأزمة القائمة .

المراجع

اولاً: العربية:

1- الحوامدة، نضال (2003): "إدارة الأزمة من منظور دراسة الحالة المنظمة التعاونية الأردنية - دراسة وصفية تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد19، عدد1، ص. ص:169.

2- الخطيب, احمد, وزيغان خالد, (2009):"إدارة المعرفة ونظم المعلومات", عالم الكتب الحديث ، أربد، الأردن، ص:86.

3- الذهبي، جاسم محمد والعزاوي، نجم عبد، (2005)، "مبادئ الإدارة العامة"، مكتب الجزيرة للتحضير الطباعي الاستنساخ، العراق، ص:390.

4- الردايدة، مراد خالد مصلح، (2008): "مدى اهتمام الجمارك الأردنية بتطبيق الضوابط الرقابية لأمن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات- دراسة ميدانية"، دورية الإدارة العامة، مجلد 47، عدد 4، ص:421.

5- السالمي، علاء عبد الرزاق، (2010): "تكنولوجيا المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:43.

6- السامرائي، إيمان والزعبي، هيثم، (2004)، "نظم المعلومات الإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص:39.

7- السيد، فاروق، (1998): "سيكولوجية التفاوض وإدارة الأزمات"،منشاة التعارف، مصر، الإسكندرية، ص:14.

8- الشرابي، فؤاد، (2008)، "نظم المعلومات الإدارية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:21.

9- الطائي، محمد عبد، (2005)، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص:166.

10- المصري، احمد محمد، (2008): "الإدارة الحديثة الاتصالات - المعلومات – القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ص:117 .

11- المنصوري، سلطان، (2005): "تطوير السلوك الإداري في المدرسة الثانوية العامة بدولة قطر باستخدام مدخل إدارة الأزمات"، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص:7.

12- النجار، فايز و العلي، عبدالستار، (2006):" الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان, الأردن، ص:62.

13- الوليد، بشار، (2009)، "نظام المعلومات الإدارية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 120.

14- بختي، إبراهيم(2008): "صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية تطوير الأداء"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد2، ص. ص: 112.

15- توريان، إيفرام، (2000):"نظم دعم الإدارة"، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض، ص:137.

16- حسين، حسن مختار (2002):"تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري، مجلة التربية، جامعة عين شمس، عدد6، ص: 180.

17- نجم، نجم عبود، (2005)، "إدارة المعرفة – المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص280.

18- العلي، عبدالستار، وآخرون (2006)، "المدخل إلى إدارة المعرفة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19- ياسين، سعدغالب،(2007):"نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد 142 ،ص:44.

ثانياً: الاجنبية:

1- Brien ،James (2000): "An Introduction to Information Systems ،9th ed" ، New York: Mcgraw Hill,p:7.

2- Laudon Kenneth c. ،and Laudon ،Jane p. ،(2007)، "Management Information Systems: Managing the Digital Firm" ،10thed ،New Jersey: Prentice-Hall ،Person Education ،Upper Saddle River.

3- Oz ،Effy (2002): "Management information System" ،third ed ، Canada,p:15.

4- Watson ،D ،et,al (1999). "The two general activation systems of affect: Structural findings ،evolutionary considerations and psychobiological evidence" ،Journal of Personality and Social Psychology,p:828.

5- Wilson ،B. ،(1992): "Crisis Management: A case study of three American Universities" ،Ph.d Dissertation Abstracts ،University of Pittsburgh ،Data Base ،Yarmouk University ،Irbid ،Jordan,p:20.

6- O'Brien ،W. K. (2002): Applying the trans theoretical model to academic procrastination. Unpublished doctoral dissertation ،University of Houston,p:90.

7- Steven ،Alter ،(2002):"THE WORK SYSTEM METHOD FOR UNDERSTANDING INFORMATION SYSTEMS and INFORMATION SYSTEMS RESEARCH" ،Communications of the Association for Information Systems ،Vol. 9,p:141

دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من منظور إسلامي

الدكتور خالد قاشي أ. رمزي بودرجة
جامعة البليدة2 الجزائر.

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في النظام الإسلامي، في التفاتة من أجل قراءة إسلامية لكل عنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية عبر أبعادها الأربعة المحددة في **نموذج كارول**: البعد الاقتصادي (الربح كحق للمساهمين)، البعد القانوني (حقوق المستهلك، السلامة و العدالة)، البعد الأخلاقي (أخلاقيات العمل، أخلاقيات التسويق..) و البعد البيئي(حماية البيئة والحفاظ على الثروات للأجيال اللاحقة). كما سعت هذه الدراسة إلى إبراز منجزات **الاقتصاد الإسلامي** و ما يطمح إليه من خدمة الصالح العام، ولعل دور **المسؤولية الاجتماعية الإسلامية** يمثل استجابة عملية جادة و حل أمثل للمآزق التي وقعت فيها اقتصاديات العالم و لعل أبرزها في الوقت الحالي الأزمة المالية التي لا تزال آثارها بادية للعيان في وقتنا الحالي، وليؤكد على الريادة الإسلامية فيما يتعلق بهذا المفهوم و خصائصه، بل أكثر من ذلك أظهرت تميز الفكر الإسلامي و اختلافه النوعي في نظرته للمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالأفكار الوضعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي، أبعاد المسؤولية الاجتماعية الإسلامية.

Résumé

Cette étude visait à déterminer les dimensions de la responsabilité sociale des entreprises dans le système islamique ،afin de lire chaque élément de la responsabilité sociale dans un ongle islamique en appuyant sur les quatre dimensions spécifiées dans le modèle de CAROLL: la dimension économique (profit comme un droit pour les actionnaires) ،la dimension juridique (droits des consommateurs ،de la sécurité et de la justice) ،la dimension éthique (éthique de travail ،l'éthique du marketing ..) et la dimension environnementale (protection de l'environnement et la préservation de la richesse pour les générations suivantes). Cette étude a également cherché à mettre en évidence les réalisations de l'économie islamique et ce qui aspire au bien public. et peut-être le rôle de la responsabilité sociale islamique représente une réponse de processus sérieux et une solution optimale à l'impasse qui a signé les économies du monde et plus particulièrement dans la crise financière actuelle qui encore impacts visibles À l'heure actuelle ،et il souligne la priorité islamique à l'égard de ce concept et de ses caractéristiques ،mais plus que cela cette études a montré la distinction de la pensée islamique et sa désaccord qualitatif dans sa vision de la responsabilité sociale par rapport aux idées humanitaires.

Mots clés: la responsabilité sociale ،l'économie islamique ،dimensions islamiques de la responsabilité sociale.

مقدمة

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حقيقة نظرية وميدانية، أثبتها تنظير طويل استسقى أصوله من واقع المعاملات وتواصل الحديث عنه على وتيرة متسارعة عبر أدبيات لا تزال تتعاظم وامتد إلى مجالات كثرة السياسية منها والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية، وإلى العديد من المستويات الإستراتيجية والتشغيلية، وقد حملت وجود هذا المفهوم ممارسات واقعية حديثة لا يكاد يخلو مضمونها من أصول إسلامية واضحة.

فقد جاء الدين الإسلامي الحنيف بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنظم العلاقة بين المنظمة والمجتمع، كون الإسلام يعد نظاما شاملا للحياة لا يقتصر على العبادات فقط، بل يمتد ليشمل المعاملات أيضا. فإذا ما أتينا على موقف الإسلام من كل من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فسنجد أن ذلك البعد قد تم تناوله بشكل أو بآخر سواء من خلال الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة أو من خلال اقتفاء أثر السلف الصالح رضوان الله عليهم.

إذن فالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا السمح، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركّز على أهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة. لكن بالرغم من ذلك لم يأخذ هذا الموضوع حظه من التأصيل والدراسة من المنظور الإسلامي فهو يحتاج إلى إثراء وبحث معمقين من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخلو من القيم الاجتماعية المثلى خاصة في ميدان الاقتصاد بصفة عامة والتسويق بصفة خاصة.

يأتي هذا البحث في محاولة للإشارة وللفت نظر رجال الأعمال والمسوقين وخاصة منهم المسلمين إلى ضرورة التأصيل الشرعي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، واستنباط كل الأحكام الشرعية المتعلقة بها والواردة في النصوص الشرعية والتأكيد على أن الإسلام كان أسبق من أي نظرية وضعية في هذا المجال، إذ يجب أن يكون الوازع الديني للمسلم هو الدافع الحقيقي له من جراء تبنيه لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

مشكلة البحث:

كيف يمكن تفسير المسؤولية الاجتماعية وفق نظرة إسلامية؟ ويتفرع عنها جملة الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وما هي أبعادها المختلفة؟
- ما هي المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي؟

- كيف ينظر الإسلام للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟
- ما الفرق بين المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي وتلك التي يتبناها الفكر الإداري المعاصر؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة الفرضيات التالية للبحث:

- تتميز المسؤولية الاجتماعية وفق النظرة الإسلامية عن النظرة الوضعية من حيث الأهداف والتطبيق؛
- خصوصيات المسؤولية الاجتماعية الإسلامية تجعل من المؤسسات أكثر قدرة على تحقيق البقاء والاستمرار؛

أهمية البحث:

محاولة متواضعة لسد هذه الثغرة ولإبراز تميز الفكر الإداري الإسلامي وشموليته، جاء هذا البحث ليتطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور إسلامي، وليؤكد على الريادة الإسلامية فيما يتعلق بهذا المفهوم وخصائصه، بل أكثر من ذلك سنظهر تميز الفكر الإسلامي واختلافه النوعي في نظرته للمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالأفكار الوضعية.

الهدف من البحث:

نسعى من وراء بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفق المنظور الإسلامي وأوجه تمايزها عن الأفكار الوضعية؛
- أوجه الترابط بين المسؤولية الاجتماعية وفق المنظور الإسلامي والاقتصاد الإسلامي؛
- التعرض إلى الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وفق النظرة الإسلامية؛
- تمايز المسؤولية الاجتماعية وفق المنظور الإسلامي عن النظرة المعاصرة لها؛

المحور الأول: الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد مفهوم معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما وتزداد هذه الصعوبة إذا ما اقترنت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع وخاصة إذا تعلق الأمر بالمسؤولية الاجتماعية في عمومتيه.

1. **تعريف المسؤولية الاجتماعية:** هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية نذكرها كما يلي:

يعرف **Drucker** المسؤولية الاجتماعية بأنها "**التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه**"[1] أي أنها ما يجب على المؤسسة القيام به من أجل حل ومعالجة المشاكل الاجتماعية، شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعًا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

ما يعزز هذا التعريف هو ما جاء به" Holmer " حول المسؤولية الاجتماعية بأنها" التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"[2]،

بينما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك بقوله" الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة."[3]

إن هذا التعريف لا ينسجم مع إستراتيجية وأهداف منظمات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح كأساس مهم في استمرارها وبقائها، غير أنه يتفق مع المؤسسات الخيرية وغير الهادفة للربح، ويمكن إيراد التعريف التالي من أجل تجاوز النقد الموجه للتعريف السابق:

حيث عرفها (Pride and Ferrell 2006) بأنها "التزام المؤسسة بتعظيم تأثيرها الايجابي وتقليص تأثيرها السلبي في المجتمع"[4]

---

(1) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات** دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، عمان، الأردن، 2002، ص216.

(2) وصفي نزال و آخرون، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية لشركة الاتصال الفلسطينية من وجهة نظر العملاء**، مشروع تخرج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011، ص19

(3) ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص23

(4) Tillmann Wagner and all، **corporate hypocrisy: overcoming the threat of inconsistent corporate social responsability perceptions**، journal of marketing ، 5 juin 2009، p6

و هذا يعني بأن المؤسسة و انطلاقا من تحملها للمسؤولية الاجتماعية تعمل على اتخاذ القرارات ذات التأثير والاستجابة السليمة و المرغوبة من قبل المجتمع، كما تعمل بذات الوقت على تقليص أو تجاوز أي تأثير سالب يمكن أن ينال من المجتمع جراء العمليات التي تؤديها و بشكلها العرضي و غير المقصود.

فيما يلي نستعرض من خلال هذا الجدول أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف بعض المنظمات الدولية:

الجدول رقم 1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

اسم المنظمة	التعريف
مكتب العمل الدولي	طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها و قيمها في أساليبها و عملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى.
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي و المجتمع ككل.
البنك الدولي	التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.
الغرفة التجارية العالمية	جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية، و بالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا.

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على مداخلة بن جيمة مريم و نصيرة المقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية المنعقد في جامعة بشار.

2. **أهمية المسؤولية الاجتماعية:** تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة على أهمية المسؤولية الاجتماعية، ومن هذه الدراسات دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2006 حيث أظهرت أن ما مقداره 2.3 تريليون دولار من أصل 24

تريليون دولار كانت قد استثمرت في الشركات التي أظهرت نسبة عالية ضمن مقياس المسؤولية الاجتماعية[1].

2-1. بالنسبة للمؤسسة

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة؛

2-2. بالنسبة للمجتمع

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سوءا من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية؛

2-3. بالنسبة للدولة

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.[2]

و يمكن القول أن المكاسب التي تجنيها المؤسسات من برامج المسؤولية الاجتماعية هي ذاتها تعتبر الحجج المؤيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي(البكري،2001، 52- 53) :

- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين وتطوير صورة المؤسسة أمام المجتمع؛

---

(1)Heslin,A.Peter. and Ochoa ،D. Jenna ،"Understanding and developing strategic corporate social responsibility" ،**Organizational Dynamics** ،Vol.37,No.2,pp.125-144 ،**2008** ،p125

(2) بن مسعود نصر الدين و كنوش محمد،**واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**، في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012، ص6

- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به المؤسسة من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا؛

3. **أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:** إن سعي العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، جعلهم يتناولون تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات مختلفة و متباينة، و من أهم الباحثين في هذا المجال نجد (Archie Carol) اللذي حدد تلك الأبعاد في أربعة أبعاد يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم1: هرم أبعاد المسؤولية الاجتماعية Caroll

المصدر: عزاوي عمر وآخرون، دوافع **تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر: 14-15 فيفري، 2012، ص9

و يمكن تلخيص أبعاد المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الرئيسية و الفرعية في الجدول التالي:

جدول رقم2 : أبعاد المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الرئيسية و الفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاحتكار و عدم الإضرار بالمستهلكين. • احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات التي يمكن أن يوفرها. • استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها • حماية الأطفال صحيا و ثقافيا. • حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة.
	حماية البيئة	• منع تلوث المياه و الهواء و التربة • التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. • منع الاستخدام التعسفي للموارد. • صيانة الموارد و تنميتها.
	السلامة و العدالة	• منع التمييز على أساس العرق أو الجنس او الدين. • ظروف العمل و منع عمل الأحداث وصغار السن. • إصابات العمل. – التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي. • عمل المرأة و ظروفها الخاصة. • المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. – عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. • مراعاة حقوق الانسان.
	الأعراف و القيم الاجتماعية	• احترام العادات و التقاليد • مكافحة المخدرات و الممارسات اللاأخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	• نوع التغذية – الملابس – الخدمات – النقل العام • الذوق العام

المصدر: طاهر محسن الغالبي و صالح مهدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص82

بهذا الخصوص فقد أجريت دراسة عام 2000 للمقارنة ما بين المستهلكين في أوروبا (فرنسا، ألمانيا) والولايات المتحدة الأمريكية حول نظرتهم للمؤسسات في توجهاتها لتبني المسؤولية الاجتماعية، حيث توصلت إلى أن الأوروبيين كانوا أكثر استعدادا من نظرائهم الأمريكيين في دعم الأعمال التجارية ذات التوجه نحو اعتماد المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن الأوروبين أكثر قلقا نحو الأعمال التجارية التي يتوجب توافقها مع المعايير القانونية و الأخلاقية[1].

المحور الثاني: الاقتصاد الإسلامي

1. **تعريف الاقتصاد الإسلامي:** تختلف التعاريف المقدمة لمفهوم الاقتصاد الإسلامي بين المفكرين و الاقتصاديين، إلا أن معظمها تكاد تجزم بأن الاقتصاد الإسلامي "مذهب و نظام"، أي أن للاقتصاد الإسلامي وجهين هما[2]:

الوجه الأول من الاقتصاد الإسلامي: و هو **المذهب** أو مجموعة الأصول الاقتصادية الإسلامية المستقاة من صريح نصوص القرآن و السنة، و هي إلهية بحتة "**لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد**" و من تم فإنها:

- منزهة من الخطأ؛ بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال المجادلة فيها أو الخلاف حولها؛
- ثابتة؛ بحيث لا يجوز المساس بها أو تناولها بأي تغيير أو تبديل؛
- صالحة لكل زمان ومكان، بحيث يلتزم بها كل مجتمع إسلامي، أيا كانت درجة تطوره الاقتصادي و أيا كانت أشكال الإنتاج السائدة فيه.

الوجه الثاني من الاقتصاد الإسلامي: **مجموعة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية** سواء كانت في صورة "**نظام أو نظم**" على المستوى العملي، أو في صورة "**نظرية أو نظريات**" على المستوى الفكري، فهذه كلها اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها، و تقبل التغيير و التبديل باختلاف الأزمنة و الأمكنة، وهي وإن كانت من عمل المجتهدين أئمة كانوا أم حكاما، إلا أنها تنسب إلى الله تعالى، و ذلك باعتبار التزامهم بنصوص القرآن والسنة والطرق الشرعية المقررة وباعتبار أنهم

(1) ثامر البكري، **المسؤولية الاجتماعية و استدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، الأردن، 2012، ص7

(2) حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص أهداف**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر: 2004، ص23

فيما يتوصلون إليه لا يبتدعون حكما من عندهم إنما يكفون عن حكم الله في القضايا و المسائل المطروحة.

2. **المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي:** يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسية تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى هي[1]: مبدأ الحرية الاقتصادية، مبدأ الملكية المزدوجة و مبدأ الاجتماعية و فيما يلي شرح مختصر لهذه المبادئ:

2-1. **مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود:** سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بحدود من القيم المعنوية و الخلقية التي جاء بها الإسلام.

ويأتي التحديد الإسلامي لحرية الأفراد في النشاط الاقتصادي من مصدرين أساسيين:

- **التحديد الذاتي:** الذي ينبع من أعماق النفس، حيث يكون هذا التحديد الذاتي طبيعيا في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي، ويتم هنا توجيه الأفراد توجيها مهذبا وصالحا دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم.
- **التحديد الموضوعي:** الذي يتمثل في القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. وهو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع. ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام على المبدأ القائل "إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض المثل و الغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها". فقد منعت الشريعة مثلا بعض النشاطات الاقتصادية كالربا و الاحتكار لأنها تعميق المثل و القيم التي يتبناها الإسلام، كما أقرت الشريعة مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام و تدخل الدولة لحماية المصالح العامة و حراستها.

2-2. **مبدأ العدالة الاجتماعية:** يقوم مبدأ العدالة الاجتماعية على أساس نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي بما يحقق العدالة في التوزيع في المجتمع، كما يقوم هذا المبدأ من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي على مبدأين عامين: الأول مبدأ التكافل العام و الثاني مبدأ التوازن الاجتماعي؛ ففي التكافل الاجتماعي و التوازن في توزيع الثروة في المجتمع يتم

(1) مرجع سبق ذكره، ص31-37

تحقيق العدالة الاجتماعية. و للمذهب الاقتصادي في الإسلام صفتان أساسيتان هما:

الواقعية و الأخلاقية[1]

الواقعية: هي اقتصاد واقعي في غايته لأنه يستهدف في أنظمته و قوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها و خصائصها العامة، ويقيم مخططه الاقتصادي دائما على أسس النظرة الواقعية للإنسان، و يتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك النظرة.

الأخلاقية: حيث نجد أن الإسلام لا يهتم بالجانب الموضوعي فقط، و هو تحقيق الغايات، و إنما يهتم أيضا بالعامل النفسي و الطوعية لإتباع الطريق التي تتحقق بواسطتها الأهداف، وبذلك يمزج النظام الإسلامي بين العامل النفسي و الذاتي بالطريق التي تحقق الغايات المرجوة. لذلك جعل الإسلام من الفرائض المالية "الزكاة مثلا" عبادات شرعية، يجب أن تنبع عن دافع نفسي نير، يدفع الإنسان إلى المساهمة في تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامي، بشكل واع مقصود، طلبا لرضا الله تعالى و القرب منه.

2-3. **مبدأ الملكية المزدوجة:** يقصد بهذا المبدأ أن المذهب الإسلامي يؤمن بالملكية العامة و الخاصة و يخصص لكل منهما حقلا تعمل فيه. فلا يمكن أن نقول أن المجتمع الإسلامي مجتمع رأسمالي و إن سمح بالملكية الخاصة في بعض رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، كما لا يمكن القول أنه اشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة و ملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال، كما أن المذهب الإسلامي ليس مزيج بين الرأسمالية و الاشتراكية ... و إنما يعبر ذلك التنوع لإي أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس و قواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم و المفاهيم، تناقض الأسس و القواعد و القيم و المفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية.

المحور الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من منظور إسلامي

تبين الكثير من الدلائل القرآنية أن الإسلام أعطى أولية للعمل الخيري و المسؤولية الاجتماعية كما في قوله تعالى ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾(سورة المائدة 2) و قوله عز وجل: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ (سورة الزلزلة-7)، فضلا عما يمكن أن يناله

(1) مصطفى عبد الله الكفري: **المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي**، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20668# اطلع عليه يوم 10-07-2015 على الساعة 20:30

المتطوع في الحياة من بركة و سكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن ﴿ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ﴾(سورة البقرة -184)، كما أن عمل الخير و إشاعته و تثبيته من المقاصد الشرعية أو الضرورات الأصلية التي تم حصرها في خمس و هي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال وزاد بعضهم سادسة و هي المحافظة على العرض، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وإن كان الفرد مطالبا بمسؤولية اجتماعية فعلى مستوى الجماعات و الشركات و البنوك تكون المسؤولية أعظم[1].

فإذا أتينا على موقف الإسلام من كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فسنجد أن ذلك البعد قد تم تناوله بشكل أو بآخر سواء من خلال الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة أو من خلال اقتفاء أثر السلف الصالح رضوان الله عليهم، وسنأتي إلى تناول ذلك على النحو التالي:

1. **الإسلام و حماية المستهلك:** لقد كان الإسلام سباقا لفرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك والحث على الأمانة في البيع و الشراء و عدم الغش، و في هذا قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (الأعراف -85) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**من غشنا فليس منا**" (رواه مسلم).

ولحماية المستهلك من الغش و التلاعب، و لتنظيم العلاقة بين البائع و المشتري أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم نظاما سمي "**نظام الحسبة**" و هو نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة[2]، وقال المجيدي عن الحسبة: "**اعلم أن الحسبة من أعظم الخطط الدينية، وهي بين خطة القضاء و خطة الشرطة، جامعة بين نظر شرعي و ديني، وزجر سياسي سلطاني**"[3] .

---

(1) مركز مراس للاستشارات الإدارية، **تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض**، 2010، ص28

(2) فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، اليمن، 2003، ص75

(3) العقابي: مركز بحوث التسويق و حماية المستهلك، مجلة حماية المستهلك، العدد الثاني، جامعة بغداد: ديسمبر، 2001

وفي إطار التصور الواسع للمستهلك، يمكن معالجة حماية المستهلك في الإسلام على مستويين[1]: مستوى الإنتاج ومستوى التسويق

- **على مستوى الإنتاج**: يحمي الإسلام المستهلك بتوفير الجودة في المنتج عن طريق الاختيار الجيد للمواد الأولية واتقان التركيب والعمل الانتاجي. يقول الرسول (ﷺ) "**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**"[2]، فالإتقان يأتي هنا بمعنى الجودة التي نعرفها في الجانب التسويقي.
- **على مستوى التسويق**: فحماية المستهلك على المستوى التسويقي تتم من خلال طبيعة السوق الإسلامية التي تنظمها عدة ضوابط شرعية؛ فالسوق الإسلامية هي سوق حرة ليس فيها احتكار، يقول الرسول (ﷺ) "**لا يحتكر إلا خاطئ**"[3]. كما حرم الإسلام الغش كما رأينا سابقا و التدليس لأنه نوع من أنواع الغش ويسمى **التصرية**، حيث قال في ذلك الرسول (ﷺ): "**ولا تصروا الإبل و الغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها إن سخطها ردها وصاعا من تمر**"[4]. كما تمنع السوق الإسلامية كذلك الوساطة غير المنتجة حيث رأى الرسول (ﷺ) أن ما يؤدى للوسيط يثقل كاهل المستهلك، فعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبع حاضر لباد**"[5].

2. **الإسلام و المجتمع**: وتنعكس رؤية الإسلام لمشاركة المؤسسات في التنمية الاجتماعية من خلال عدة نشاطات منها:

---

(1) زكية مقري و نعيمة يحياوي، **دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوضعي**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري، 2012، ص10

(2) رواه البيهقي وابن عساكر

(3) ذكره ابن ماجة في كتاب التجارات، باب الحث عن المكاسب، 2154

(4) في موطأ مالك، كتاب البيوع، باب ما ينهى عنه من المساومة و المبايعة، 1366

(5) في موطأ مالك، كتاب البيوع، باب ما ينهى عنه من المساومة و المبايعة، 1366

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع بلا تفريق بين جنس أو طبقة أو لون أو دين، أي أن الجهد الإنساني كله يجب أن يتعاون في إيجاد التنمية الاجتماعية الشاملة[1].
- لا يجوز للمؤسسات ممارسة الاستغلال لأنه يعني سلب الحق للغير، و إضافته إلى حق آخر دون تعويض، و هذا سيؤدي إلى سوء توزيع الثروات، و لذلك وضعت الشريعة الإسلامية قيودا على التملك لصيانة حرمته لأن أن المال مال الله له وظيفة اجتماعية و لا بد أن يكون الحصول عليه شرعيا؛
- التكافل الاجتماعي طريق مهم يمكن أن تساهم المؤسسات من خلاله بضمان حقوق الأفراد في المجتمع، والزكاة هي أهم مظهر للتكافل الاجتماعي؛
- العمل هو حق وواجب في نفس الوقت، فهو حق للفرد قبل المجتمع بتوفيره وواجب عليه أيضا قبل المجتمع، و ينبغي التزام المؤسسة بتوفير العمل لكل قادر و التزام كل قادر بتقديم العمل إلى المؤسسة، فلا مكان للعاطل جبرا و اختيارا لان كل طاقة إنسانية فاعلة لابد أن تسخر لخدمة أغراض الإنتاج و التنمية و توفير أسباب الارتقاء بها؛
- الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد قناعة، و في ذلك حث للمؤسسات على ضرورة الاستخدام الأمثل والمخطط للموارد، فلا تحدث حينئذ مشكلة اقتصادية حقيقية؛
- ممارسة العمل الخيري و العمل الاجتماعي التطوعي سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، و دعم المؤسسات الخيرية، و تمويل المشاريع الاجتماعية و التنموية.

3. **الإسلام و أخلاق العمل:** هناك جانب مهم من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات و هو ما يكن أن يعبر عنه بأخلاقيات العمل، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بنظم كفيلة بإحلال الأخلاقيات الطيبة في السوق الاقتصادي، فحاربت الغش والخديعة و ترويج السلع بالوسائل غير الصحيحة كقول النبي صلى الله عليه و سلم: "**ليس منا من غش**[2]"، وقوله "**الغش و الخديعة في النار**" كما حرمت بيع السلع المحرمة التي تعين على الرذيلة، و يكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى

(1) محسن عبد الحميد، **الإسلام و التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار المنارة للنشر و التوزيع، السعودية، 1989، ص : 46

(2) ذكره ابن ماجة في كتاب التجارات، باب النهي عن الغش، 2224

﴿ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾(النور: 19) وكل هذه التشريعات تهدف إلى بناء كيان اقتصادي شريف يدعو إلى الفضيلة، و لا يكون الربح المادي همه الأخير على حساب المجتمع أفرادا وقيما[1].

كما أن هناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي يمكن الاستشهاد حول البعد الأخلاقي في الإسلام وتنظيمه لآليات التعامل بين المؤسسة و المجتمع، وإذا ما تم الالتزام بها فإنها تعد الملاذ وفيها الخير الكثير لكافة المجتمعات من أفراد و منظمين و مسوقين وغيرهم من فئات المجتمع، قال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ (سورة آل عمران،110)

4. **الإسلام و حماية البيئة:** من المبادئ الشرعية التطبيقية في الحفاظ على سلامة ما يلي[2]:

- **حفظ البيئة من التلف:** من المنهي عنه نهيا مغلظا في الإسلام الإتلاف للبيئة الذي يتمثل في أحد النوعين: الإتلاف الذي يفضي إلى عجز البيئة عن التعويض الذاتي لما يقع إتلافه فيؤول إلى الانقراض والإتلاف قي استخدام مواردها ولو كان ذلك الإتلاف استهلاكا في منفعة، وإنما طلبت الشريعة صيانة البيئة من هذين النوعين من التلف.
- **حفظ البيئة من التلوث:** يكون الفساد أيضا بتلويث البيئة بما يقذف فيها من عناصر مسمومة، أو بما يغير من النسب الكمية أو الكيفية لمكونات البيئة، ومن بين الأحكام المتعلقة بصيانة البيئة ما يوجب على الإنسان الطهارة في حياته كلها، ابتداء من طهارة الجسم إلى طهارة الثوب والآنية والمنزل، وانتهاء بطهارة الشارع والأماكن العامة.
- **حفظ البيئة من فرط الاستهلاك:** كثيرة هي النصوص الشرعية في ذم التبذير والإسراف وهو الإنفاق في غير حق سواء في الماء أو الشجر أو سائر موارد البيئة، وفي الاقتصاد والتوسط بين الإسراف والبخل ولاسيما فيما هو محدود الكمية.

---

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق و بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر ، ص16

(2) عبد الستار أبو غدة، **البيئة و الحفاظ عليها من منظور إسلامي**، بحث مقدم إلى : الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص : 10-12

- **حفظ البيئة بالتنمية:** لما كانت بعض الموارد تصير بالاستهلاك إلى نفاد ليس له جبر فان التشريع الإسلامي جاء يصونها بالترشيد في ذلك الاستهلاك، ولكن الموارد التي تصير هي أيضا إلى النفاذ ولكنها تقبل الجبر جاء التشريع الإسلامي يوجه إلى صيانتها من النفاد بترشيد استهلاكها، فانه جاء يوجه إلى صيانتها بالتثمير والتنمية.

من خلال ما سبق نرى أن الدين الإسلامي الحنيف اهتم بالبيئة و قدم جملة من ركائز المحافظة عليها وفيما يلي بعض الأدلة من كتاب الله و سنته في بعض المجالات البيئية التي تبين السبق الإسلامي فيما يخص البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية:

المحافظة على الموارد الطبيعية: جاء الدين الإسلامي بالعديد من الإرشادات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية كونها تعد منفعة عامة للجميع، لذا فقد قال الله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ (الإسراء: 27).

كما قال صلى الله عليه و سلم "من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار[1]"، وفي هذا التوجيه وعيد شديد سعيا نحو المحافظة على الأشجار لما فيها من نفع كبير للبيئة، ومن هنا نهى صلى الله عليه و سلم الجيوش عن قطع الأشجار في الغزوات.

كما نهى عن التبذير في استخدام المياه، حيث يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "**لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جار**[2]"، و يقول تعالى في هذا الصدد: "**إن المسرفين كانوا إخوان الشياطين**"

- **المحافظة على الثروة الحيوانية:** لقد نهى الرسول عن قتل الحيوان بدون الاستفادة منه و دون الحاجة إليه حيث يقول: "**من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يوم القيامة فيقول يا رب إن عبدك هذا قتلني عبثا و لم يقتلني بمنفعة**[3]"، من خلال هذا الحديث نفهم أن الثروة الحيوانية تعد موردا من موارد البيئة و هي مسخرة لمنفعة الإنسان، ويستفيذ منها في شتى المجالات من لحومها و أوبارها و جلودها و غيرها.
- **المحافظة على الثروة الغابية و العناية بالتشجير:** قال رسول الله: "**لا يغرس مسلم غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة شيء إلا كانت له صدقة**"[4]

---

(1) رواه أبو داوود في الأدب، باب قطع السدر

(2) جاء في المسند من حديث سعد

(3) رواه الطبراني، الجزء4:30

(4) رواه مسلم الجزء 3: 1188

و يقول تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ﴾ (النمل -60)

- **المحافظة على العمران:** قال تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (الأعراف-56)، وقال أيضا: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ (البقرة 204-205)

إذا فالدين الإسلامي الحنيف قد حث على إحياء الأرض و عمارتها و عدم إفسادها والمحافظة عليها.

- **النظافة:** هناك العديد من التوجيهات العظيمة نحو النظافة بدءً بنظافة البدن و الملبس، إذ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (البقرة-222)، وقال تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾(المدثر-4)، وقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: **"الطهور شطر الإيمان**[1]**"**

كما حث صلى الله عليه و سلم على نظافة البيئة فقال: **"الإيمان بضع و سبعون باباً أفضلها لا إله إلا الله و أدناها إماطة الأذى عن الطريق**[2]**"**

المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية و الرؤية الوضعية المعاصرة

يمكن تمييز الاختلافات التالية بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المفهوم الوضعي المعاصر و تلك المنصوص عليها في المنظور الإسلامي:

- **أصالة المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي:** المسؤولية الاجتماعية ليست دخيلة على النظام الإسلامي كما في النظام الرأسمالي، وليست بديلا وحيدا كما في النظام الشيوعي وإهمالا للمصلحة الذاتية لمالك المال، وتستند هذه الأصالة إلى أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه حقاً في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع، وفي ذلك يقول الله تعالى:﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ

(1) رواه مسلم

(2) رواه أبو هريرة

ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُم ﴾ [النور: 33]، ودليل أن الأداء الاجتماعي هو أداء لحق الله تعالى قوله عز وجل: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [التوبة: 104]، هذا في الوجوب، أما في الاستحباب والتطوع، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلى قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون، قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة: 2][1].

2- **اختلاف باعث القيام بالمسؤولية الاجتماعية:** باعث القيام بالمسؤولية الاجتماعية في ظل الفلسفة المادية، هو معالجة فشل الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان استمرار المؤسسات في مجال عملها، كما أنها تساعد في تعزيز مصداقية المؤسسة والثقة في أعمالها، أي أنه باعث مادي بحت.

أما في المنظور الشرعي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبا لثواب الله، و مناطه الأخلاقيات الإسلامية التي تأخذ بزمام كل فضيلة، فتجعلها مطلوبة، فبعضها على سبيل الاستحباب، وبعضها على سبيل الوجوب، بحسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة. فالزكاة والحقوق الواجبة للأقارب والجيران و الكفارات ملزمة شرعاً، والوقف والصدقات التطوعية الأخرى تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب الذي هو جزاء محقق.

3- **شمولية المسؤولية الاجتماعية في الإسلام للجوانب الروحية إضافة إلى الجوانب المادية:** إن المسؤولية الاجتماعية التي حث عليها الإسلام كتنظيم اجتماعي يؤسس لبناء مجتمع مستقر ومتماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، و هي لا تتوقف عند حد المساهمات المادية أو العينية كما هو حاصل في المنظور الوضعي، إنما تتعداه إلى غرس روح المحبة والألفة والرحمة كلبنة لخلق المجتمع المسلم المستقر والمستمر عبر العصور من خلال الحقوق والواجبات والأوامر والنواهي في شتى مجالات الحياة الاجتماعية.

(1) موقع موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي، (15/ 07/ 2010)، علاء الدين الزعتري، المسؤولية الاجتماعية للشركات، http://iefpedia.com/arab/?p=18976

4- **تنظيم التشريع الإسلامي لقواعد تطبيق الالتزامات الاجتماعية:** لم يتوقف التشريع الإسلامي عند حد الأمر والحث على أداء المسؤولية الاجتماعية وإنما نظم كيفية هذا الأداء في آليات محددة بدقة، يتضح هذا في فقه الزكاة وفقه الوقف والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع العملاء والموردين ونحو ذلك من الأحكام الرشيدة للمعاملات المالية، ففي النظام الإسلامي فإن نطاق المسؤولية الاجتماعية في الجانب الملزم شرعا، محدد بدقة في معدلات زكاة كل مال، وتتراوح هذه المعدلات بين 2.5 ٪ إلى 20 ٪، بالإضافة إلى مراعاة العدل في الحقوق المالية والمحافظة على الموارد المشتركة، مثل: الطرق والجسور والغابات والمياه والهواء وكف الأذى عنها وعن الناس كافة، وتمثل الصدقات أحد أساليب الأداء الاجتماعي، و لا تقتصر على الإعانة بالمال وإنما تمتد لاستخدام كل الإمكانيات لإفادة المجتمع.

5- **سمو الدوافع الإسلامية لأداء المسؤولية الاجتماعية:** كان ظهور المسؤولية الاجتماعية في النظم الوضعية كرد فعل على بعض الممارسات:إما لمعالجة سلبيات، مثل ما قامت عليه الشيوعية، وإما لرد انتقادات مثل ما قامت عليه الرأسمالية، أما في النظام الإسلامي فإن أداء المسؤولية الاجتماعية جزء عضوي من الدين لصحة العقيدة والشريعة.

6- **المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تستمد إلزاميتها من قوة الاعتقاد الديني:** إن قوة اعتقاد المسلم من وجوب أدائه لالتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه واعتقاده بوجوب تسخير و توجيه نشاطه الاقتصادي في مرضاة الله، و لا شك أن الدافع الديني أقوى من أي دافع مادي آخر و يكون له بالغ الأثر على الفرد و على ممارساته و أخلاقه، يغيب هذا الدافع في الاقتصاديات الوضعية بينما يحضر بقوة في الممارسات الاقتصادية التي تقوم على الشريعة الإسلامية في كل توجهاتها.

فالمسلم يوجه بالنية كل أنشطته في الحياة إلى مرضاة الله عز وجل لأنه أمره بذلك، أمره بأن تكون حياته بكل أنشطتها له، فمرضاة الله هي الغاية التي يبتغيها كل مسلم بكل نشاط يؤديه، و هي الربح الحقيقي إذا حصل عليه و خسر كل شيء فهو رابح، أما إذا خسره و كسب كل شيء فقد خسر الدنيا و الآخرة و ذلك الخسران المبين[1].

(1) أحمد يوسف، **القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 1990، ص 44.

النتائج و التوصيات:

ركز البحث على إعادة اكتشاف موضوع متأصل في الشريعة الإسلامية، ألا و هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وركز على جانبه التسويقي تم ربطه بالفكر الإداري، و الهدف هو التأصيل الشرعي و العلمي في آن واحد لهذا المفهوم من منطلق إسلامي، و من خلال ما سبق في البحث، خلصنا إلى النتائج التالية:

- أداء المسؤولية الاجتماعية واجب على رجل التسويق المسلم لصحة العقيدة، و لا يهدف المسلم من ورائها إلى أي مكسب مادي، إنما رضا الله هو غايته الأولى و الأخيرة؛
- أداء المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات في الإسلام واجب ديني وفضيلة إسلامية سبق الإسلام بها الأفكار والنظم المعاصرة، وواجب المسلمين أداء هذه المسؤولية استجابة لأمر الله عز وجل ولأمر رسوله صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون تقليدا أو تنفيذا لاتفاق عالمي أو دعوات من نظم مستورد؛
- مبادئ المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام من خلال آيات قرآنية و أحاديث شريفة و قواعد فقهية، وليست مستحدثة كما في الأنظمة الوضعية.
- تتميز المسؤولية الاجتماعية في الإسلام بنظرة شمولية، فهي لا تركز على النواحي المادية فقط كما هو الحال بالنسبة للأنظمة المادية الوضعية، إنما تشمل سائر المناحي الأدبية و الروحية من حب و تعاطف و أمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

و ختاما نعرض مجموعة من التوصيات للمضي قدما في إثراء هذا الموضوع:

- دعوة رجال الأعمال المسلمين بصفة عامة و رجال التسويق بصفة خاصة إلى ضرورة المشاركة في البرامج الاجتماعية بروح إسلامية و طرح هذا الموضوع بإلحاح على الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية من أجل تعميق النظرة الإسلامية و تفعيلها في واقع العمل الاجتماعي للمؤسسات؛
- يجب أن تعتبر المؤسسات في المجتمعات الإسلامية أن دافع قيامها بالمسؤولية الاجتماعية ليس لمجرد الاستجابة للضغوطات من المجتمع و من المنظمات غير الحكومية، إنما هو واجب ديني متأصل في الشريعة الإسلامية، و هي مطالبة بأدائه رغبة في رضا الله عز و جل؛
- الارتكاز على أساليب التكافل الاجتماعي و أخلاقيات العمل التجاري و التسويقي التي وردت في التشريع الإسلامي لأداء المسؤوليات الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح؛

- صياغة نظرية عن المسؤولية الاجتماعية التسويقية للمؤسسات لدعم الفكر الإداري الإسلامي في ظل توفر كل أركانها الصحيحة، و نشر هذا الفكر الذي يؤكد أن الإسلام شريعة خالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية والاجتماعية.

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد يوسف، **القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 1990.
2. ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2001.
3. حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي: مبادئ و خصائص أهداف**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2004.
4. محسن عبد الحميد، **الإسلام و التنمية الاجتماعية**، دار المنارة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1989.

المجلات و الدورات العلمية

1. بن مسعود نصر الدين و كنوش محمد: **واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**، في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012.
2. ثامر البكري، **المسؤولية الاجتماعية و استدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، الأردن، 2012.
3. زكية مقري و نعيمة يحياوي، **دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوضعي**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري، 2012
4. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات** دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، عمان، 2002

5. عبد الستار أبو غدة، **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي**، بحث مقدم إلى: الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ نشر.
6. عزاوي عمر وآخرون، دوافع **تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر: 14–15 فيفري، 2012
7. العقابي، **مركز بحوث التسويق و حماية المستهلك**، مجلة حماية المستهلك، العدد الثاني، جامعة بغداد، ديسمبر 2001.
8. مولاي لخضر عبد الرزاق و بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، في الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

الرسائل الجامعية

1. فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، اليمن، 2003
2. وصفي نزال و آخرون، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية لشركة الاتصال الفلسطينية من وجهة نظر العملاء**، مشروع تخرج غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011.

التقارير الرسمية

1. مركز مراس للاستشارات الادارية، **تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض**، 2010.

المصادر الالكترونية

1. موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، (18/ 11/ 2014)، علاء الدين الزعتري، المسؤولية الاجتماعية للشركات، http://iefpedia.com/arab/?p=18976
2. مصطفى عبد الله الكفري: **المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي**، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20668# اطلع عليه يوم 10–07–2015 على الساعة 20:30

المراجع باللغة الاجنبية

1. Asyraf Wajdi Dsuki; "**What does Islam say about Corporate Social Responsibility**"; review of Islamic economics ; (vol.12; N°1;2008);
2. Heslin,A.Peter. and Ochoa ،D. Jenna ،"Understanding and developing strategic corporate social responsibility" ،**Organizational Dynamics ، (Vol.37,No.2,pp.125-144 ،2008**)
3. Tillmann Wagner and all ،**corporate hypocrisy: overcoming the threat of inconsistent corporate social responsability perceptions** ،journal of marketing ، (5 juin 2009)

البعد البيئي كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

د . زعرور نعيمة
جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

ملخص:

يعتبر موضوع البيئة والتنمية المستدامة من الموضوعات الهامة التي اهتم بها علماء الاقتصاد والاجتماع بحيث أصبحت السياحة البيئية تعتمد على المقومات الطبيعية بالإضافة إلى المقومات المادية على اعتبارها مقومات لجذب السياح كما أن لها دورا في تحقيق التنمية السياحية المستدامة والتي تمثل صورة عاكسة لتطور الشعوب والدول في كافة المجالات وهي مرتبطة بشكل مباشر بالبيئة حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية من جهة وحماية البيئة والاستدامة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

البيئة، تنمية مستدامة، تنمية سياحية، تنمية سياحية مستدامة.

Abstract

The subject of environment and sustainable development is the most important topic in interested in economy and social scientists to become eco-tourism based on natural ingredients in addition to the physical components of the mind the elements to attract tourists ،also it has in important role in achieving the development of tourist sustainable ،which reflective the development of peoples and nation in difference files ،which is linked directly to the environment as it works to achieve development goals on the one hand and the protection of the environment and sustainability on the other hand.

Keywords: environment ،sustainable development ،tourism development ، sustainable tourism development.

مقدمة:

أخذ مفهوم التنمية المستدامة في الإنتشار وأصبح الشغل الشاغل لمعظم دول العالم وذلك على المستوى العالمي والمحلي، حيث أصبحت التنمية المستدامة هدفا يتطلب تجنيد كل الموارد المتاحة ضمن استراتيجيات معينة، بحيث يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومنه دعم التنمية الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، بحيث اهتم علماء الاجتماع والاقتصاد على اعتبارها مطلبا اجتماعي واقتصادي وعليه توسعت القاعدة السياحية لتشمل السياحة البيئية التي أساسها البيئة، وهي ظاهرة تهدف لربط المشاريع الاستثمارية بحماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي في المناطق البيئية.

مشكلة البحث : تظهر مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر البعد البيئي على تحقيق التنمية السياحية المستدامة ؟

فرضيات البحث : تتمثل فرضيات البحث في:

- القطاع السياحي له دور هام في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية.
- التنمية السياحية المستدامة ترتكز على أبعاد مهمة لا يمكن الاستغناء عنها.
- تعتبر السياحة البيئية إتجاه لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

أهمية البحث: تتمثل في:

- التعرف على مفهوم السياحة البيئية من خلال التعريف والمبادئ وكذا أثر السياحة على البيئة.
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة من خلال التطرق إلى التعريف والمبادئ ووسائل تحقيقها والإشارة إلى مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.
- تقييم أثار البعد البيئي على تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال تعريف عملية التقييم وأهميتها وأهم نتائج عملية التقييم البيئي.

أهداف البحث : يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أثر البعد البيئي على تحقيق التنمية السياحية المستدامة .
- تحديد مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.
- تحديد أهم نتائج عملية التقييم البيئي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

المنهج المتبع: من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع المتعلقة بأدبيات البحث.

أولا : البيئة

1- **مفهوم البيئة**: تعددت وتنوعت تعاريف البيئة وذلك لتنوع أشكال البيئة ومحتواها فليس هناك تعريف جامع للبيئة، فالبيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها وهي مفهوم لا يحمل مدلولا واضحا إلا إذا اتبعناه بكلمة أخرى فهناك البيئة الأسرية والبيئة الطبيعية والبيئة النفسية... وعشرات الأنواع الأخرى التي تعني علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، وقد ترجمت كلمة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها الألماني Ernest Haeckel عام 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناه مسكن و Iogos ومعناه علم، وتعرف البيئة بأنها "العالم

الطبيعي الذي يعيش فيه البشر والحيوانات والنباتات معا والذي يعد من الكثيرين عرضة للخطر بفعل الآثار المدمرة لنشاطات المجمعات الصناعية"[1]، ويمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الظروف الخارجية الطبيعية التي تؤثر على كيفية حياة وتطور من يعيش في هذه الظروف"[2]

وبناءا على توصيات مؤتمر استوكهولم يمكن تقسيم البيئة إلي ثلاث عناصر هي: [3]

- البيئة الطبيعية: وتشمل الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الجوي والغلاف الحيوي.
- البيئة البيولوجية : وتشمل الإنسان وأسرته ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.
- البيئة الاجتماعية : وهي إطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، وهذه العلاقات هي الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات .

2- السياحة البيئية:

أ- **مفهوم السياحة**: تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فالسياحة عبارة عن "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة وإلى الراحة وتغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[4] وتعرف أيضا على أنها "مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة عن التفاعل بين السواح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة

(1) خليف مصطفي غرايبة، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012، ص 12
متاح على http://WWW.nashiri.net/ebooks/doc_download/339-html.

(2)محي محمد سعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 13.

(3)خليف مصطفي غرايبة، مرجع سابق، ص 17.

(4)نفس المرجع، ص 18.

وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السواح والزائرين"[1] كما تعرف السياحة حسب المنظمة العالمية لسياحة على أنها "انتقال الافراد من مكان لأخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة، وتقل عن سنة، مع توفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط."[2]

ومن بين **أهم أنواع السياحة** نجد:

- حسب الغرض تنقسم إلى: السياحة الدينية، السياحة العائلية، السياحة الاستشفائية أو العلاجية، السياحة التاريخية، السياحة الترفيهية، السياحة الطبيعية أو البيئية، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات، السياحة الرياضية...
- حسب جنسيات السائح : تنقسم إلى: السياحة الخارجية، السياحة الداخلية أو المحلية.

ب- **أثر السياحة على البيئة**: ما لا شك فيه أن لسياحة آثار ايجابية على البيئة إذا ما أدي النشاط السياحي إلى المحافظة على البيئة من حيث الاهتمام بنظافتها وعدم تلوث مقوماتها وعدم الإخلال بالتوازن الطبيعي والعكس يكون آثر سلبيا على الطبيعة إذا أدى النشاط السياحي إلى استنزاف مقومات البيئة وإجهادها وتدميرها.

الآثار الإيجابية: من الآثار الايجابية للسياحة على البيئة ما يلي :[3]

- ❖ زيادة الاتجاه الاجتماعي لقضاء العطل بالمنتزهات والمناطق المفتوحة للهروب من الفوضى المدن.
- ❖ زيادة الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة مع المحافظة عليها من التدهور.
- ❖ الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية.
- ❖ الاتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية.

(1) مثني طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة،** مؤسسة الورق والنشر، عمان، 2000، ص ص 45-46.

(2)حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة،** مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 23.

(3) أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة،** دار الكنوز المعرفة والنشر، الأردن، 2007، ص 24.

الآثار السلبية : من بين الآثار السلبية للسياحة على البيئة ما يلي : [1]

- ❖ التلوث البيئي الذي يؤثر سلبا على المقومات السياحة البيئية ويؤدي إلى تدهورها وفقدانها لجاذبيتها الساحرة، كما أن تلوث المقاصد السياحية سواء كانت عبارة عن شواطئ أو مياه البحر أو الغابات أو الحدائق أو المناطق الحضرية يجعلها بيئات غير صحية وغير صالحة للاستجمام وهذا ما يجعل الكثير من السياح يجتنبونها.
- ❖ تواضع الوعي السياحي ونقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة والبيئة لدى معظم المواطنين، هذا ما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة والسلبية في بعض الأماكن السياحية، وبالتالي تدمر مجهود ضخم تبذله الدولة من أجل إنعاش السياحة البيئية.
- ❖ استخدام التكنولوجيا الملوثة في عمليات الإنتاج المستمر والمتطور للمنتجات الحضرية والمغريات السياحية الصناعية يهدد البيئة الطبيعية بمختلف عناصرها.

ج- **السياحة البيئية** "Cotourisme" : ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، ولقد برز هذا المفهوم كاختبار علمي للاستمتاع بالطبيعة والتراث الثقافي المحلي والحفاظ عليهم، وبدأت منذ ذلك الحين محاولات تعريف السياحة البيئية لتختلف التعريفات باختلاف التخصص ومحور الاهتمام من أهمها تعريف الصندوق العالمي للبيئة على أنها "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل ذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر فالسياحة البيئية هي عملية تعليم وتثقيف بمكونات البيئة فهي أداة لتعريف السياح بالبيئة والتأقلم معها "[2]، وهناك من يري بأن السياحة البيئية هي "كل أشكال السياحة التي تهتم في الأساس بمراقبة وتقويم الطبيعة، وتمنع أي تلوث وأي تأثير يمكن أن يصيب البيئة الطبيعية أو التراث الثقافي وتساعد على صيانتها "[3]، وتعتبر السياحة البيئية "نشاط إنساني

(1)عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي (مصر)، جامعة الاسكندرية، مصر، ص 166.

(2) حسن أحمد شحاته، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2002، ص ص 110، 120.

(3) موفق عدنان الحميري، نبيل زعل الحوامدة، **الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين**، دار الحامد، عمان، 2006، ص 226.

يمارس وفق ضوابط حاكمة وقواعد محكمة، تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية، وترتقي بجودة هذه الحياة، وتحول دون تلوثها، وتعمل على المحافظة عليها صالحة وصحية [1].

وتتمثل **أهم عناصر السياحة البيئة** فيما يلى : [2]

- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والتي تكون متمثلة في تصرفات السائح وما يحدثه من تلوث فيها.
- تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت فهي إحدى مصادر المحافظة على البيئة.
- تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل الأساس التي تقوم عليها.
- التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية ولذا يجب أن يؤخذ بالحسبان أن تدهور البيئة يحد من فرص تنمية السياحة.

أما بالنسبة للمبادئ وشروط ممارسة السياحة البيئية تتمثل أساسا في : [3]

- توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي.
- إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.
- وضع قوانين صارمة وفعالة للاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
- دمج سكان المجتمع وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.

---

(1) Nadia Ben yahia ،Karim Zein ،Ecotourisme dans une perspective développement **durable** ،contrebutions spéciale de sustainabele ،Busniss ،Suisse ،2003 ،p 2.

(2) محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص 47.

(3)نبيل دبور، **مشاكل وأفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 59.

وتظهر أهمية السياحة البيئية في كونها تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :[1]

- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية والبرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها، وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة الغير معقدة.
- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن من تحقيقه من العوائد والأرباح، توفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين....إلخ .
- الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة في الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.
- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ من قلق واضطراب اجتماعي.
- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية القائمة على نشر المعرفة وزيادة تأثيرها على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على التراث الثقافي الإنساني، والمواقع الأثرية.

(1)خلف مصطفى غرايبة، مرجع سابق، ص 125.

- الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية حيث تعد نشاطا انسانيا تعمل توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعلاج من أمراض العصر.

3- المقومات البيئية كأساس للسياحة:

تتعدد المقومات البيئية التي لها علاقة بالسياحة وتتنوع بشكل يتناسب مع تعدد مكونات البيئة نفسها من جماد (جميع العناصر الطبيعة) ونبات وحيوان والإنسان (جميع العناصر البيولوجية والاجتماعية) وتنقسم المقومات إلى ثلاث أقسام هي : [1]

أ- **مقومات البيئة الطبيعية** : تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه جميع التفاعلات والأنشطة والمؤثرات المتبادلة بين الإنسان والطبيعة وتشكل عناصر أساسية للسياحة البيئية وتتمثل في:

- ❖ الموقع الجغرافي للدولة (القاري والفلكي): فموقع الدولة من قارات العالم يعطيه مقومات طبيعية كطبيعة القارة التي ينتمي إليها.
- ❖ مقومات مستمدة من البناء الجيولوجي للأرض: وتتمثل بأنواع الصخور وطبقات الأرض.
- ❖ مقومات مستمدة من أشكال الأرض: وتتمثل في الجبال وسهول وأودية والأنهار وصحاري.
- ❖ مقومات مستمدة من عناصر المناخ : وتتعدد هذه العناصر من حرارة وأمطار ورياح ورطوبة.
- ❖ مقومات مستمدة من المياه وأشكالها : وتتعدد أشكالها من محيطات وبحار وبحيرات وأنهار.

ب- **مقومات البيئة الاجتماعية (البشرية)** : ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الاطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما وتتحدد عناصر البيئة الاجتماعية في جانبين رئيسين هما (الجانب المادي وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية، والجانب غير المادي فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته.

(1) نفس المرجع، ص ص 23- 37.

وتتمثل أهم المقومات البيئية الاجتماعية التي تعتبر أساسا للعديد من أنواع السياحة المتعلقة بأنشطة الإنسان وتفاعله مع عناصر البيئة التي يعيش فيها فيما يلي:

- ❖ السكان: وهم المحرك الأساسي في البيئة الاجتماعية وعليهم يتوقف النشاط السياحي.
- ❖ الطبيعة الإسكانية: وتتمثل بكثافة العمران والطابع العمراني والمباني التاريخية.
- ❖ أماكن المبيت والطعام والخدمات الأخرى: وتتمثل في المطاعم والفنادق السياحية .
- ❖ التعليم: وهو من مقومات الجذب السياحي ولذا أصبحنا نسمع بما يسمي بسياحة المؤتمرات العلمية.
- ❖ الصحة: وتتمثل بالسياحة العلاجية بالدرجة الأولى وتعني الينابيع الطبيعية المعدنية.
- ❖ الأماكن الدينية : وتتمثل في المساجد والمقامات.
- ❖ الأماكن الأثرية : وهي من أقدم وأحدث المقومات الاجتماعية.
- ❖ الثقافة وعناصرها المختلفة : تعتبر من المقومات الاجتماعية الهامة وفي مقدمتها العادات والتقاليد والتراث والفلكلور الوطني والمهرجانات المعبرة عن ذلك.
- ❖ الأمن : يعتبر من أقوى مقومات البيئة الاجتماعية للسياحة .
- ❖ الصناعات التقليدية: سواء كانت من مصدر نباتي أو زراعي أو حيواني.
- ❖ الاستثمار السياحي: ويعتمد على عدة عوامل منها الموقع الاستراتيجي للدولة والقوانين والتشريعات الحوافز والإعفاءات.

ج- **مقومات البيئة البيولوجية** : وتشمل الإنسان (الفرد) وأسرته ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية وتتعدد وتتنوع هذه لمقومات البيولوجية لتعدد وتنوع الكائنات التي تعيش على الأرض من نبات وحيوان وإنسان، وقد تنامي اهتمام المؤسسات البيئية والسياحية بهذه الكائنات، الأمر الذي ساعد على ازدهار السياحة البيئية في مختلف دول العالم، وتتمثل مقومات البيئة البيولوجية في : الغابات، الأحياء المائية، الحياة البرية، الثروة البشرية.

ثانيا: السياحة والتنمية المستدامة:

1- **التنمية المستدامة**: إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانيات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكميائية .

أ- **تعريف التنمية المستدامة** : لقد ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، وتعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها "[1] أما التعريف العام والشائع يتلخص بالعبارة التالية "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دوت تعريض الأجيال القادمة – للاستجابة لحاجاتها أيضا "[2]

كما تم تحديد أربع مساهمات أساسية للتنمية المستدامة وهي : [3]

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا أي التنمية تسعي للحد من الفقر العالمي.
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصائص الخاصة بكل مجتمع.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

ب- **أبعاد التنمية المستدامة**: يضم التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية أن التنمية حتي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي غلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن يحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة، ولقد حدد مؤتمر القمة

(1) وجلاس موس شيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة 1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 17.

(2)Alain Jounot, **le développement durable(100 question pour comprendre et agir),** AFNOR editions, 2004, p 3.

(3) Edward Barbier ،The concept of Sustainable economic development ،1987 ،p 37

العالمية للتنمية البشرية المنعقد في "جوهانزبورغ " سنة 2002 الأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة فيما يلي أهم هذه الأبعاد : [1]

ج- **أهداف التنمية المستدامة**: تتمثل أهم أهداف التنمية المستدامة في : [2]

زيادة الدخل الوطني، تحسين مستوي المعيشة، تقليص التفاوت في المداخيل والثروات ،ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

2- **السياحة المستدامة** ولدت السياحة المستدامة داخل رحم التنمية المستدامة وظهرت داخل أدبيات الاقتصاد من واقع تعذر رؤية تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية عادلة وحماية حق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها.

أ- **تعريف السياحة المستدامة** : هناك مفاهيم عديدة للسياحة المستدامة يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية وحمايتها أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، فقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على أنها "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة [3] ويرتبط مفهوم السياحة المستدامة بمفهوم وأساسيات التنمية المستدامة ويقول بتلر Butler أن السياحة المستدامة هي " السياحة التي تنمو في منطقة ما أو مجتمع ما ويتم حمايتها وصيانتها بأسلوب يجعلها قابلة للحياة، والنمو لفترات غير محددة وبحيث لا تسبب في إهدار البيئة أو إحداث أي تغيرات فيها سواء كانت هذه التغيرات إنسانية أو طبيعية حتي ولو وصل الأمر إلى منع أي تنمية أخرى ناجحة في مجالات أنشطة أخرى [4]

---

(1)عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 39-40.

(2) ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص ص110- 111.

(3)صلاح الدين خربوطي، **السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)**، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2004، ص 50.

(4)محمد الصيرفي، **السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر**، المكتب الجامعي الحديث، ط 1، 2009، ص 208.

ب- **مبادئ السياحة المستدامة** : تتمثل مبادئ السياحة المستدامة في : [1]

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- يجب أن تتبع المؤسسات والوكالات والجماعات والأفراد المبادئ الأخلاقية الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.

ت- دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة : تتمثل في العلاقة التي تربط بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة وموقع التنمية المستدامة من السياحة البيئية، فالسياحة البيئية نوع من أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة وهي تعتمد بشكل رئيسي على عناصر الطبيعة ثم يليها العنصر الاجتماعي فالاستدامة تتعلق بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية.

فالسياحة البيئية هي عملية تثقيفية وتربوية لمكونات البيئة فهي وسيلة لتعليم وتثقيف السياح والمجتمع بكل ما يتعلق بالبيئة والانسجام معا ومن هنا يظهر دور السياحة المستدامة في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية فبعد القيام بعملية التوعية والتثقيف وإعطاء جميع المعلومات المتعلقة بمدى أهمية الحفاظ على البيئة وبالتالي النهوض بالسياحة البيئية يأتي دور استدامة هذه السياحة بواسطة الاستغلال الأمثل والفعال للمواقع السياحية التي تزخر ببيئة طبيعية وخلابة وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن الفصل بين أهدافها لأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.

(1)**الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جامعة الدول العربية، ديسمبر، 2005، ص 9.

ومما سبق نستنتج مدي أهمية السياحة البيئة في نجاح التنمية المستدامة ومدي تشابك وتماسك وتلازم هاتين العمليتين ومدى تأثيرهما في الاقتصاد الوطني، فالسياحة البيئية لا يمكن أن تشكل عامل لتنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة، ولا بد أن يعتمد التطور السياحي على معايير دائمة لا تؤثر على البيئة في المدى البعيد وأن تكون هذه المعايير ناجحة على جميع المستويات فتطبيق مفهوم السياحة المستدامة معناه وجود سياحة نظيفة وتهتم بالبيئة ورفيقة للمجتمع وفي المقابل تحقيق مردود مالي عالي.

فالسياحة البيئية تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة تنبع أسسها من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم بشكل فعال في المحافظة على التراث الطبيعي والبيئي والثقافي حيث تعمل السياحة البيئية على مشاركة المجتمع المحلى ومساهمتهم في تخطيط وتطوير المشاريع وبالتالي تخفيف النزوح من المناطق الريفية نحو المدن، وتعتبر السياحة البيئية نوع من أنواع السياحة الطبيعية التي تستمتع بها السياح بكل ما هو بيئي وطبيعيي (نباتات وحيوانات ومحميات طبيعية).

3- التنمية السياحية المستدامة:

أ- **التنمية السياحية** : تعتبر قضية التنمية المستدامة عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية، وهناك عدة مفاهيم للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي، بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية ومن هذه المفاهيم ما يلي: تعرف على أنها "اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقي مع احتياجات السياح"[1] ويعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، فالتخطيط العلمي للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات، وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة

(1)جليلة حسن حسنين، **التنمية السياحية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 9.

أحيانا على قاعدة الموارد المحددة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف الآثار والنتائج السلبية . [1]

- **أهمية التنمية السياحية** : هناك عدة مبررات تبرز أهمية التنمية السياحية وحتمية الاهتمام بها وتتمثل فيما يلي : [2]

- أن التنمية السياحة أداة مناسبة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات زراعية تقليدية إلى مجتمعات متحضرة وراقية.
- أن التنمية السياحية تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية لتقدم بتنوع الصادرات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعاره داخليا.
- أن التنمية السياحية ممثلة في زيادة الإيرادات السياحية، تمثل مصدرا حيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة، فتسهم بذلك في سد العجز في ميزان المدفوعات.
- أن التنمية السياحية تمثل عدد ضخم من الخدمات المتكاملة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها.
- تعمل التنمية السياحية على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية.

- **أنواع التنمية السياحية** : تعددت أنواع التنمية السياحية ويمكن ذكر أهمها في : [3]

- **التنمية السياحية الشاملة** : وهي تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والسكانية الموجودة في البلاد، وهي التنمية المنشودة التي تهدف إليها كثير من الدول وتسعي إليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.
- **التنمية المكانية**: وهي تنقسم إلى (تنمية سياحية مكانية، تنمية سياحية إقليمية، تنمية سياحية دولية)
- **التنمية السياحية المستدامة**: وهي تنمية مستدامة تظهر أهمية البيئة وبيان كيفية الحفاظ على مكوناتها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها كونها المادة الأولية للنشاط السياحي.

---

(1) فؤاده عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2004، ص 61.

(2)محمد محمود دهبية، **الجغرافيا السياحية**، دار أجنادين، ط 1، 2007، ص ص 8- 10.

(3)فؤاده عبد المنعم البكري، مرجع سابق، ص 67.

ب- **تعريف التنمية السياحية المستدامة** : إن التنمية السياحية دون حماية لموارد البيئة يكون لها مردودات ايكولوجية بيئية تهدد مسيرة التنمية السياحية ذاتها وتسمي التنمية السياحية المستدامة بالتنمية البيئية، ولقد تعددت التعريفات التي تناولت التنمية السياحية المستدامة منها التي اعتبرتها " التنمية التي تتم بعد دراسة علمية متكاملة وفي إطار الخطة العامة للدول (اقتصادية واجتماعية وبيئية) سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى المناطق المختلفة بها "[1]

- **مبادئ التنمية السياحية المستدامة** : تتمثل في : [2]
- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والتراث الثقافي للمجتمع.
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بعض الأجيال من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول...
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص جديدة ودخول جديدو وتنوع الاقتصاد.
- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرص الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.

- وسائل تحقيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة: الجدول التالي يبين الوسائل التي تساعد في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة:

(1)سعيد البطوطي، **اقتصاديات السياحة والفنادق**، مكتبة الأنجو المصرية، القاهرة، 2002، ص 168.

(2)محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية**، ورشة عمل السياحة، الاسكندرية، 2007، ص 6.

جوانب الاستدامة	المبادئ	أسس التطبيق	وسائل التحقيق
الاستدامة السياحية	رضا السائح	تلبية متطلبات السائح وتحقيق تجربة سياحية ممتعة	أخذ الآثار البيئية السلبية المؤثرة على رضا السائح بعين الاعتبار
الاستدامة الاقتصادية	تحقيق أقصى عائد اقتصادي على المدى البعيد	تحقيق ربحية مادية من مشروعات التنمية السياحية	دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية وأخذ تكاليف الفرص في الاعتبار
		مساهمة التنمية السياحية في تحسين الدخل وفرص العمل	إيجاد منتجات اقتصادية تحقق عائد اقتصادي
		تضمين التكلفة الاجتماعية والعمرانية في التكلفة الاقتصادية	دراسة الأوضاع البيئية للمنطقة وتقديرها على المدى البعيد
الاستدامة العمرانية	الحفاظ على خصائص وشخصية المنطقة	تنمية الأنشطة المميزة للمنطقة الحفاظ عليها على المدى البعيد	دعم الخدمات والتسهيلات التي تحافظ على البيئة وتساهم في تحسينها
	حماية الهيكل العمراني	تناسب حجم الأعمال السياحية مع طاقة استيعاب المنطقة	دراسة الأوضاع البيئية الحالية والمستقبلية للمنطقة
الاستدامة الاجتماعية والثقافية	تلبية احتياجات المجتمع ورفع مستواه	- تناسب التنمية مع أهداف المجتمع - تدخل المسؤول للمواطنين في عمليات التنمية	المشاركة الشعبية في وضع الشروط المرجعية واقتراح بدائل التنمية وتقيمها
	عدالة توزيع المنافع بين فئات المجتمع وبين الأجيال	الحفاظ على الموارد المحلية على المدي البعيد	الأخذ في الاعتبار جميع فئات المتأثرة بالتنمية
	الحفاظ على القيم الثقافية	مراعاة الخصائص الثقافية للمجتمع	اعتبار الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والثقافية كأولوية أولى

المصدر : نسرين اللحام، **التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية الآثار البيئية،** دار النيل، القاهرة، ط 1، 2007، ص 49.

الجدول السابق يبين جوانب الاستدامة وهي: الاستدامة الاقتصادية، والبيئية وما تتضمنه من مبادئ تتحقق بمجموعة من الوسائل التي تخص كل جانب من جوانب الاستدامة.

ت- متطلبات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

- **متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة**: لتمكن من تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الضروري تحقيق متطلبات تتمثل في : [1]

- **متطلبات تنظيمية** : وهي التي تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.
- **متطلبات بيئية**: وهي التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكي يكون المناخ ملائما للنشاط السياحي واستقبال السياح، فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطا وثيقا لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار التلوث.
- **متطلبات إدارية** : وهي المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي من عمال ومهندسين وإداريين حيث يجب أن تتوافر فيهم الكفاءة والفاعلية والإلمام بالعمل السياحي ككل وخاصة بما يتعلق بالفنادق والإقامة والتنقل وموصفات التي يجب أن تتوافر فيها.
- **متطلبات عامة** : وتتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة مثل : الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية في الدولة، ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

- **مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة** : وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالساحة وقسمت إلى : [2]

(1) فؤاده عبد المنعم البكري، مرجع سابق، ص ص 70- 71.

(2)رحال علي وآخر، **إستراتيجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، تونس)**، الملتقي الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر، أيام 9- 10 مارس 2010، ص 5.

- **المؤشرات البيئية** : وينبني هذا المؤشر على مدي ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية لها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها هي:

✓ **مؤشر معالجة النفايات** : سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.

✓ **مؤشر كثافة استخدام التربة** : وهو يقيس معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المنطقة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.

✓ **مؤشر كثافة استخدام المياه** : وهو يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

✓ **مؤشر حماية الجو من التلوث** : الذي يقيس مدي تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة المواسم السياحية معني ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

- **المؤشرات الاجتماعية** : ترتكز على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشرات تقيس هذا الجانب تتمثل في:

✓ **مؤشر الانعكاس الاجتماعي** : يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم.....

✓ **مؤشر رضا السكان المحليين** : وهو يحدد مستوي الرضا لديهم على المشاريع السياحية والتجاوب معها.

✓ **مؤشر الأمن** : يعكس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة وسط سكان المقصد السياحي.

✓ **مؤشر الصحة العامة** : يمثل مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحت الشعب المحلي يقاس بعدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان....

- **المؤشرات الاقتصادية** : تتعلق بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات مؤشر العمالة، العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار، ونسبة المساهمة في الناتج المحلي وميزان المدفوعات.

ثالثا : تقييم آثار البعد البيئي على تحقيق التنمية السياحية المستدامة

1- **تعريف عملية تقييم آثر البيئي**: تعرف عملية التقييم البيئي على أنها "عملية كشف الآثار أو المردودات البيئية السلبية والإيجابية لخطط التنمية الشاملة الملموسة منها وغير الملموسة، المباشرة منها وغير المباشرة، الآنية والمستقبلية، المحلية والإقليمية والعالمية من أجل معالجة أو تفادي الآثار الضارة بصفة خاصة وتأكيد الآثار المفيدة وذلك حماية للبيئة وللمشروعات الإنمائية معا ."[1]

وبالتالي مما سبق يمكن اعتبار عملية التقييم عملية مهمة عند وضع مشاريع التنمية في إطار البيئي والاقتصادي السليم، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها "الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي تنتج عن مشاريع الإنمائية، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية ."[2]

2- **أهمية عملية تقييم الأثر البيئي** : تتمثل أهمية عملية التقييم البيئي للمشاريع كما يلي :[3]

- إمكانية التعرف المبكر على المشاكل التي يمكن أن تحدثها المشاريع البيئة وذلك في المراحل الأولى من درجة حياة المشروع.
- إدخال المشاكل البيئية المتوقعة من المشاريع في سيرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع على البيئة المحيطة به.
- يمكن من وضع خطة أو خطط ملائمة لمنع أو التخفيف من حدة الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والإنسان مع تعظيم الآثار الايجابية.

- إن المردود المتوقع من تقييم الأثر البيئي يعتمد على تبني سياسات متوازنة مع الخطط الإنمائية لاستخدامات عناصر الإنتاج كما يلي (تحديد استخدامات الأرض، تحديد طاقة

---

(1)بسمة عولمي، **آلية التقييم البيئي ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، ملتقي حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 21– 22 أكتوبر 2008، ص 2.

(2)أحمد كامل حجازي، **تقويم الأثر البيئي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة البعد البيئي، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الثاني، ط 1، 2006، ص 408.

(3)عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط 2، 2000، ص 126.

العمل المتوقعة ونوعيات الاستخدام، تحديد النواتج والتكاليف المتوقعة من المشاريع سواء أكانت مفيدة للبيئة أو غير مفيدة).

- تنبع أهمية دراسات تقييم الآثار البيئية من اشراك العديد من المختصين والخبراء فيها، مما يثري عملية تقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإنشاء المشاريع، ومدى تأثرها ايجابيا أ سلبيا.

3- **نتائج عملية التقييم البيئي**: يمكن تحديد أهم نتائج عملية التقييم البيئي في العناصر التالية : [1]

- ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان وذلك من آثار التنمية التي تفتقد إلى السيطرة عليها وذلك بما يشمل أو يتضمن عملية الارتقاء بالنوعية البيئية العلمية بأهمية حماية البيئة وضرورة المحافظة عليها دون تدهور أو استنزاف لتظل دوما قادرة على إعالة وتدوير واستدامة الحياة.
- تحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة لمشروعات التنمية بما يؤمن مسيرة هذه المشروعات ويحول دون انحرافها عن الخط البيئي الذي حدد لها وهو الخط الآمن الذي يضمن نجاحها واستمراريتها.
- تحسين عملية صناعة اتخاذ القرار من خلال توضيح الرؤية الحالية والمستقبلية بكل مردوداتها البيئية الخاصة والضارة منها أمام المخططين والمراقبين وصناع القرار بما يمكنهم من اتخاذ الاجراءات واقتراح البدائل المناسبة أو التعديلات المطلوبة لتفادي هذه الآثار خاصة في مرحلة إعداد الخطة.
- إيجاد حالة أو نوع أو درجة من التوازن بين البيئة ومشروعات التنمية لتحقيق المصلحة المشتركة والمتبادلة بينهما وذلك على اعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة.
- ضمان تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة تلبي حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة ويعتبر ذلك هو الهدف البعيد المدى لعملية تقييم الآثار البيئية الحاضرة والمستقبلية.

(1)بسمة عولمي، مرجع سابق، ص 7.

خاتمة:

إن تعارض التنمية وحماية البيئة هي فكرة احتوت على تناقض، فالحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن النشاط الاقتصادي أو ادخار الموارد وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفء هنا تظهر التنمية المستدامة كمفهوم محوري يحقق هذه المعادلة وهي تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين العائد الحالي والعائد المستقبلي. وتعتبر السياحة البيئية هي ضمان حقيقي للوصول للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية، وهنا تظهر أهمية الوعي السياحي والبيئي الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة عن طريق رفع الوعي لدي الأفراد بأهمية السياحة وآثارها وتطوير الإحساس بالمسؤولية فيما يتعلق بمشاكل البيئة ودفعهم لاشتراك بفاعلية وايجابية لتحسين مظاهرها وإيجاد الحلول للمشاكل الحالية ومنع ما يستجد من المشاكل المستقبلية.

نتائج البحث: من خلال البحث م التوصل إلى النتائج التالية:

- أن السياحة توفر الكثير من مناصب الشغل وتعتبر كذلك مصدر للدخل القومي، وهي تساهم في تنويع الدخل وتحسين ميزان المدفوعات ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية.
- تعتمد التنمية السياحية المستدامة على ثلاث جوانب مهمة وهي البعد الاقتصادي لأصحاب المشاريع السياحية، والبعد الاجتماعي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من خبراته وكفاءاته إضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه، والبعد البيئي بحيث تتعامل مع هذه المؤسسات على اعتبار أنها جزء من البيئة وبالتالي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية.
- ترتكز السياحة البيئية على حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها من آثار التنمية والحد من تدهورها واستنزافها لتبقي قادرة على استدامة الحياة دون الاضرار بمصادر الأجيال القادمة، وتعتبر السياحة البيئية نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة.

توصيات البحث : تتمثل في:

- ضرورة استخدام السياحة البيئية كمحرك لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال الحديثة بهدف المحافظة على البيئة.
- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مشاريع سياحية ولكن تكون صديقة للبيئة.

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف1 نحو مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق

أ.صليحة رقاد أ. ياسين لعكيكزة
جامعة سطيف1 جامعة برج بوعريريج

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة فرحات عباس سطيف -1- من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطبيق الاستمارة كأداة قياس، بعد التحقق من الخصائص السيكوميترية لها. وقد توصلت الدراسة إلى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق بدرجات متفاوتة، حيث وافق مجتمع البحث المستهدف بدرجة عالية وعلى الترتيب على تطبيق كل من: بعد جودة أداء عضو هيئة التدريس، بعد جودة التقييم، بعد جودة البرامج التعليميّة؛ كما وافق أعضاء الهيئة التدريسية محل الدراسة بدرجة متوسطة وعلى الترتيب على تطبيق كل من: بعد جودة الموارد والمرافق ومصادر التعلم وبعد جودة أداء الطالب، في حين وافق أعضاء الهيئة التدريسية محل الدراسة بدرجة ضعيفة على تطبيق بعد جودة التوجيه والإدماج المهني.

الكلمات المفتاحية: أبعاد إدارة الجودة الشاملة، عضو هيئة التدريس، الطالب، البرامج التعليمية، التقييم، الموارد والمرافق ومصادر التعلم، التوجيه والإدماج المهني.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'étendue de l'application des dimensions du management de la qualité totale dans la formation des étudiants spécialisés en marketing ،au niveau d la faculté des sciences économiques ،commerciales et des sciences de gestion à université Ferhat ABBAS Sétif 1 du point de vue des enseignants. Pour atteindre l'objectif de l'étude on a utilisé le questionnaire comme outil de mesure après avoir vérifié ses caractéristiques psychométrique. L'étude a révélé l'application des dimensions de la gestion de la qualité totale dans la formation des étudiants du marketing à des degrés variable. Où ils ont été d'accord avec un degré élevé sur l'application des dimensions suivantes: la qualité de la performance de l'enseignant ،la qualité de l'évaluation et la qualité des programmes de formation; les enseignants on également été moyennement d'accord avec l'application de la dimension de la qualité de la performance de l'étudiant et la qualité des supports pédagogique et faiblement d'accord avec l'application de la dimension de la qualité de l'orientation et de l'insertion professionnelle.

Les mots clés : Enseignant ،Etudiant ،Programmes ،Evaluation ، Support Pédagogique ،L'orientation Et L'insertion Professionnelle.

مقدمـــــة:

نتيجة التغيّرات والتحولات التي شهدها العالم المعاصر في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والتكنولوجية والتي أدّت إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات محليّا ودوليّا من أجل الاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر وجذب الزبائن وكسب رضاهم وولائهم، الأمر الذي أدى بها إلى تبني المفاهيم الإدارية الحديثة التي تجعلها قادرة على التكيّف، البقاء، النّمو، وتحقيق التميّز والنجاح، ولعلّ المؤسسات اليابانية هي نموذج أمثل عن المؤسسات التي استطاعت أن تحتل أرقى المراتب وتأخذ بزمام المبادرة ويكون لها السّبق في تقديم نموذج منفرد للإدارة، وكان أكثر ما شدّ انتباه العالم في مناهج وطرق الإدارة اليابانية قدرتها على إطلاق منتجات اكتسحت الأسواق العالمية في وقت قياسي لتُصبح أكثرها طلبا وأجدرها بالثقة، وذلك من خلال تبنيها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة والذي يُعدّ من المفاهيم الإدارية الحديثة الأكثر انتشارا واستعمالاً لتطوير أساليب العمل ولتحقيق أقصى درجة من الأهداف المنشودة للمؤسسة.

ولّما كان هذا المفهوم سببًا مباشرًا في تفوق المؤسسات في مختلف المجالات بدأ الاهتمام به في مجالات أخرى منها المجال التعليمي، حيث قام العديد من الباحثين بدراسات في هذا الشأن أكدّوا من خلالها أنّه بإمكان المؤسسات التعليميّة تطبيق هذا المفهوم والاستفادة منه في تحسين جودة مخرجاتها خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، ونذكر في مقدمتها: زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، العولمة، محدودية التمويل، خوصصة المؤسسات التعليميّة، وغيرها من التحديات التي تدفعها نحو ضرورة تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

وفي الجزائر، يعرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم، ولعلّ خير معبّر عن ذلك هو شروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ الموسم الجامعي 2004-2005 في إحداث نظام تعليم عالي جديد يُعرف بنظام الليسانس- الماستر والدكتوراه (ل.م.د) والذي يهدف إلى مواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة وتطبيقها. وقد حرصت الوزارة أيضا على دعم مسار هذا الإصلاح من خلال اهتمامها بتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، حيث أنشأت اللّجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (CIAQES) *، وفق القرار الوزاري رقم167 الصادر بتاريخ 31/ 05/ 2010، وهذا إن دلّ على شيئ، فإنّما يدل على حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على وضع

أو تشكيل اللّبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والوصول بها نحو الاعتمادية العالمية.

مشكلة الدراسة:

يتطلب تحقيق الجودة في التعليم العالي الجزائري القيام بعملية قياس وتقييم جودة التعليم للجامعة وتخصصاتها (تقييم مؤسسي وبرامجي)، لما لهذه العملية من أهمية في تشخيص نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لمعالجتها، وكذلك لمعرفة مدى تطبيق أبعاد الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية وتخصصاتها، ويُعتبر تخصص التسويق في الجامعة من التخصصات الهامة التي أصبحت تشهد إقبالا متزايدا من الطلبة، وهذا بسبب تزايد الطلب الذي يشهده سوق العمل لهذا التخصص، ناهيك على ما تكتسبه وظيفة التسويق من أهمية على مستوى المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التوجه السوقي لها. ولتحقيق الجودة في مخرجات هذا التخصص، ينبغي معرفة مدى تطبيق أبعاد الجودة الشاملة فيه حتى تتمكن الإدارة العليا للجامعة من تسطير معايير الجودة التي من شأنها أن تدعم نقاط القوة الخاصة به وتعالج نقاط ضعفه. وعلى ضوء ما طُرح تُحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف-1- من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة أداء عضو هيئة التدريس في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟
2. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة أداء الطالب في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟
3. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة البرامج التعليمية في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟
4. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة تقييم التحصيل المعرفي للطالب في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟
5. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة الموارد، المرافق ومصادر التعلّم في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟

6. هل هناك تطبيق فعلي لبعد جودة التوجيه والإدماج المهني في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟

الفرضيات:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار **الفرضيات التالية:**

- ✓ **الفرضية الصفرية الأولى:** لا يتم تطبيق بعد جودة عضو هيئة التدريس في تكوين طلبة تخصص من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ **الفرضية الصفرية الثانية:** لا يتم تطبيق بعد جودة أداء الطالب في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ **الفرضية الصفرية الثالثة:** لا يتم تطبيق بعد جودة البرامج التعليمية في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ **الفرضية الصفرية الرابعة:** لا يتم تطبيق بعد جودة تقييم التحصيل المعرفي للطالب في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ **الفرضية الصفرية الخامسة:** لا يتم تطبيق بعد جودة الموارد، المرافق ومصادر التعلّم في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- ✓ **الفرضية الصفرية السادسة:** لا يتم تطبيق بعد جودة التوجيه والإدماج المهني في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمّها:

1. التعرّف إلى مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية .
2. محاولة التوصّل إلى نتائج واقتراحات تساعد القائمين على الكلية على إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة التعليميّة بنجاح وبالتالي تحسين مستوى أداءها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على موضوع يتسّم بالحداثة والجديّة في مؤسسات التعليم العالي، ألا وهو موضوع أبعاد إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، كما تظهر أهمية الدراسة أيضا، فيما يلي:

أ- عدم وجود الوعي الكافي بثقافة إدارة الجودة لدى القائمين على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

ب- ضعف جودة المخرجات في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية يشير إلى الحاجة إلى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة فيها.

محدّدات الدراسة

1. **الحدود المكانية "المؤسسيّة":** طُبّقت هذه الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف-1-.
2. **الحدود الزمانيّة:** غطت هذه الدراسة السداسي الأول والثاني من الموسم الجامعي 2015/ 2016.
3. **الحدود البشريّة:** اهتمت الدراسة باستقصاء آراء جميع الأساتذة الدائمين والمكلفين بتكوين طلبة تخصص التسويق بمختلف أطواره: ليسانس وماستر ودكتوراه للموسم الجامعي: **2015-2016** بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف-1- كمجتمع بحث مستهدف.
4. **الحدود الموضوعيّة:** تناولت الدراسة اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف-1-

مصطلحات الدراسة:

إدارة الجودة الشاملة: نظام إداري شامل تتبناه المؤسسة من أجل تحسين وتطوير كلّ مكوناتها، بغية الوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها "سلعا أو خدمات"، وبهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنها جرّاء إشباع حاجاتهم ورغباتهم.

إدارة الجودة الشاملة التعليميّة: فلسفة إدارية تكون على المدى الطويل، تتمكن من خلالها إدارة المؤسسة التعليميّة من توفير كل الظروف المناسبة والمستلزمات الضرورية لعضو هيئة التدريس حتى يتمكن من تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة للمخرج التعليمي.

أبعاد إدارة الجودة الشاملة التعليميّة: تلك المعايير التي تتبناها المؤسسة التعليميّة والتي تسعى من خلالها إلى تحسين جودة نظامها التعليمي، بهدف التميّز في تقديم خدماتها التعليميّة وتحقيق رضا المستفيدين منها، وهذا لا يتحقق إلاّ من خلال الارتقاء إلى مستوى متميّز من الجودة.

جودة أداء عضو هيئة التدريس: ونعني به، مدى تلبية مختلف الأدوار التي يقوم بها (اتجاه الطلبة من تدريس، تقييم، إرشاد، توجيه، وإشراف على البحوث والدراسات وإعداد المواد التعليميّة، أو اتجاه مؤسسة التعليم العالي من خلال المشاركة في وضع السياسات والخطط

والمشاركة أيضا في الاجتماعات واللّجان والنشاطات المختلفة، أو اتجاه المجتمع المحيط به كإجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها أن تساعده على حل المشكلات التي يُعاني منها المجتمع وتدعيم علاقة مؤسسة التعليم العالي بالمجتمع المحلي) لحاجات المستفيدين منها.

جودة أداء الطالب: ونعني به، مدى تأهيله في مراحل تعليمه علميّا وصحيّا وثقافيّا ونفسيّا، حتى يتمكن من استيعاب المعرفة، ويصبح عنصرا مشاركا، فعالا وخلاقا، يناقش ويحاور ويعرض أفكاره بحرية، كما ينتقد أفكارا قائمة ويعرض أفكارا بديلة، وقادرا على التفاعل مع تكنولوجيا العصر بمهارة فائقة، ويجيد اللغات الأجنبية ولو لغة واحدة، ويكتسب مهارات التفكير والإبداع.

جودة البرامج التعليمية: ويقصد بها، شمولها وعمقها، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة.

جودة التقييم: وتشتمل على: جمع البيانات عن جميع عناصر نظام التعليم العالي أو البرنامج الأكاديمي محل التقييم، وتقييمها بالاستناد إلى معايير ومؤشرات محددة لمعرفة جوانب الضعف والقوة ومن ثمّ اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

جودة الموارد والمرافق ومصادر التعلم: ونعني بها، مختلف التقنيّات والأجهزة الحديثة التي تُوظّف من قبل عضو هيئة التدريس، حيث تهدف إلى نقل المحتوى التعليمي ونقل الطالب من واقع الخبرة المجرّدة إلى واقع الخبرة المحسوسة، وتُساعده على تعلّم فعّال بجهد أقل، وبوقت أقصر وكلفة أرخص في جو مشوق ورغبة نحو تعلُّم أفضل، ناهيك على أنها تسه في تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لمن يطلبها بأعلى كفاءة ممكنة.

جودة التوجيه: ويقصد به، تزويد الطالب بمختلف المعلومات التي يعتمد عليها في تحديد تخصصه ومساره الدّراسي.

جودة الإدماج المهني: ونعني به، تزويد الطالب بمعارف تطبيقية ومهارات تُمكّنه من استخدام المعرفة المكتسبة في حياته العملية (المهنية).

أدبيات الدراسة:

دراسة صليحة رقاد (2013–2014): وقد هدفت الدراسة، إلى إبراز الحاجة الكبيرة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك. ولقد أظهرت الدراسة الميدانية عدة نتائج من أهمها: وجود جملة من المعوقات التي تحدّ من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة

من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، إلاّ أنّ الجانب السلوكي والخاص بمقاومة نظام ضمان الجودة شكّل أكثر العوامل إعاقة.

دراسة سليمة جيلالي (2008–2009): حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معالجة كيفية تحديد مضامين مدخل إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي كآلية يتم من خلالها تفعيل وتقويم أداء هذه المؤسسات، حيث بيّنت الدراسة كيف أثرت المتغيرات الحاصلة في البيئة العالمية المعاصرة في إعادة النظر في وظائف مؤسسات التعليم العالي وأدت بها إلى الوصول إلى مفاهيم عصرية تساعدها على مواجهة التحديات التي تواجهها. واقترحت الباحثة مجموعة من التوصيات، من أهمها العمل على نشر ثقافة الجودة في الوسط الأكاديمي، وتحقيق فكرة التعاون والعمل بروح الفريق الواحد.

دراسة علي لرقط (2008–2009): هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على مبررات تطبيق إدارة الجودة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية. وقد توصلت إلى أنّه توجد مبررات كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالكلية، منها: دعم الإدارة العليا ونيّتها في التحسين، القيادة المؤهلة، والتنظيم الإداري المهيأ، كما تمّ اقتراح تصور حول تجديد المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر باتنة.

دراسة حمزة مرادسي (2009–2010): هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على مفاهيم الجودة في التعليم وأنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وكذا التعرف على مختلف المراحل التي مرّ بها التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال، ومعرفة ما إذا كان التعليم العالي في الجزائر يتمتع بالنوعية الجيدة أم لا، وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أنّ التعليم العالي في الجزائر ومن جراء ما شهده من التطورات والإصلاحات المختلفة قد أثر على نوعية مخرجاته، في المقابل كانت هناك مجموعة من الاقتراحات، من أهمها: ضرورة إدخال مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات النظام التعليمي.

دراسة نوال نمور (2011–2012): وقد كان الهدف من هذه الدراسة، قياس شدة الارتباط بين عضو هيئة التدريس ونوعية مخرجات التعليم العالي، محاولة وضع نموذج معياري لقياس كفاءة هيئة التدريس من وجهة نظر المستفيدين من الخدمة التعليميّة. وقد كشفت النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، أنّه من أهم محاور تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي محور جودة عضو هيئة التدريس.

دراسة البشير بن عشيشي وعمار بن عشيشي (2014): وقد هدفت الدراسة، إلى التعرف على: واقع إدارة الجودة الشاملة في جامعة محمد خيضر بسكرة ومبادئ إدارة الجودة الشاملة في

نظام التعليم الجامعي. وقد كشفت أهم نتائج الدراسة، على أنّ الجامعة محل الدراسة تُطبق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر المستقصين، كما أنّ تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يعمل على تحسين جودة المدخلات، العمليات والمخرجات.

دراسة محمد سعيد غالب ردمان وتوفيق علي عالم (2008): وقد هدفت الدراسة، إلى إلقاء الضوء على أدوار عضو هيئة التدريس المتجددة والمنسجمة مع روح العصر ومتطلباته، بالإضافة إلى عرض العلاقة بين جودة النوعية وجودة أعضاء الهيئة التدريسية مع التأكيد على أهمية تطوير كفاءة عضو هيئة التدريس باعتباره عنصرا فعالا في تحقيق الجودة وذلك على ضوء ما يملكه من مهارات. وقد تمّ اقتراح عدد من التوصيات، كان أهمها: تطوير مفردات وثقافة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عقد دورات للنمو المهني لأعضاء هيئة التدريس.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المذكورة أعلاه في كثير من الجوانب، إلاّ أنّها تختلف عنها فيما يلي:

- تتناولها لأبعاد إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بنوع من التفصيل.
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى –على حد علم الباحثة– التي تناولت مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة التسويق في الجامعة الجزائرية.

سابعا: منهج وأسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في معرفة اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف–1– والبالغ عددهم إحدى وعشرون عضو هيئة تدريس. وقد تمّ استهدافهم جميعا، وبالتالي تمّ توزيع إحدى وعشرون استمارة، وقد تمّ استرداد تسعة عشر استمارة أي ما نسبته 90.47%. وقد تم اعتماد أداة الاستبانة في جمع البيانات، حيث تكونت من محورين، تطرّق المحور الأول منها إلى البيانات الشخصية المتعلقة بالمستجوب، حيث شملت هذه الأخيرة: الجنس، الرتبة العلمية، الخبرة والتخصّص. أمّا المحور الثاني من الاستمارة، فقد تم تخصيصه إلى مجموعة من الأسئلة (47 سؤال)، تهدف إلى معرفة اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق بالمؤسسة التعليميّة محل الدراسة.

وقد تمّ قياس متغيّرات الاستبانة باستخدام المقياس المركب "ليكرت" الذي يتكون من خمس نقاط تتراوح بين الرقم1، ويعبّر على عدم الموافقة المطلقة على كلّ عبارة في المحور الثاني، والرقم 5 الذي يعبّر عن الموافقة المطلقة عليها، في حين يعبّر الرقم 3 عن حيادية المقياس. وبذلك

يكون مجموع درجات المدرج الخماسي 15 درجة مما يجعل المتوسط المرجح أو عتبة القطع هي الدرجة 3. **وفيما يتعلق بصدق الاستمارة**، فقد تمّ اختبار صدق الاستمارة باستخدام مؤشر صدق المحتوى، حيث تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين، للحكم على مدى تمثيل الفقرات المستخدمة فيها للجوانب المختلفة للمحتوى المفاهيمي للموضوع محل الدراسة. وبعد إجراء بعض التعديلات في صياغة عبارات الاستمارة وإحداث بعض الإضافات، تمّ عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس من مجتمع البحث المستهدف وهذا للتأكد من وضوح أسئلة الاستمارة وعباراتها، وكذا ضبط عنصر الزمن اللازم لاستجواب المفردات. **أما عن ثبات الاستمارة (الاعتماد على الاستبيان)**، فقد تمّ استخدام طريقة الاتساق الداخلي بحساب معامل "ألفا كرونباخ"، الذي يعتبر مؤشراً احصائياً دقيقاً على مدى الاعتمادية، وقد بلغت قيمته 88٪، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية، تشير إلى وجود ترابط عال بين عبارات الاستبيان، وإلى إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو تكرر القياس في ظلّ أوضاع مختلفة ومع مرور الوقت. والجدول التالي يوضح قيمة "ألفا كرونباخ" لكل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: اعتمدت منهجية معالجة بيانات هذه الدّراسة وبالاستعانة ببرمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، على استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

المتوسطات الحسابية، لمعرفة درجة موافقة مجتمع البحث المستهدف على فقرات الاستبيان، كما تمّ استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتّت قّيم استجابات مجتمع البحث المستهدف عن المتوسط الحسابي؛

اختبار T-test لعينة واحدة؛

لغرض تحدّيد مستويات أوزان فقرات الدراسة، المعبر عنها في الاستمارة، تم اعتماد مقياس ليكرت الموضح سابقا، وعلى أساسه حدد المدى 5-1=4، وبتقسيمه على مستويات الأداة والبالغة 5 نحدد طول الفقرة والمقدرة بـ: 5/ 4= 0.8، والجدول رقم 02 يوضح ذلك:

جدول رقم (02): قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لمحاور الاستبانة.

الوسط المرجح	درجة الموافقة
من1- أقل من 1.8	ضعيفة جدا
من 1.8 أقل من2.6	ضعيفة
من 2.6 أقل من3.4	متوسطة
من 3.4 أقل من4.2	عالية
من 4.2 أقل من5	عالية جدا

عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها:

وصف الخصائص الديموغرافية لعيّنة الدّراسة: وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (03): توزيع أفراد العيّنة حسب الخصائص الديموغرافية.

الجنس			الرتبة الأكاديمية		
الفئة	التكرار	(٪)	الفئة	التكرار	(٪)
ذكر	10	52.6	أستاذ مساعد	13	68.4
أنثى	09	47.4	أستاذ محاضر	04	21.1
			أستاذ تعليم عالي	02	10.5
المجموع	19	100	المجموع	19	100
سنوات الخبرة			**التخصص**		
الفئة	التكرار	(٪)	الفئة	التكرار	(٪)
أقل من 05 سنوات	03	15.8	التسويق	12	63.16
7	0	36.84	إدارة أعمال	57.9	11
أكثر من 10سنوات	5	26.3			
المجموع	19	100	المجموع	19	100

عرض إجابات أفراد المجتمع المستهدف حول مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق.

ويمكن توضيح إجابات أفراد مجتمع البحث المستهدف من خلال الجدول رقم 04:

الجدول رقم (04):

المؤشرات الإحصائية الخاصة بإجابات مجتمع البحث المستهدف حول عبارات المحور الثاني.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يحرص الأستاذ على الالتزام بالمواعيد	4.21	1.22	عالية جدا
02	يحرص الأستاذ على عرض أهداف الدرس في بداية المحاضرة.	4.11	1.04	عالية
03	يحرص الأستاذ على متابعة المستجدّات من المعلومات في مجال تخصصه.	4.37	1.01	عالية جدا
04	يستخدم الأستاذ وسائل تعليميّة حديثة تساعد على فهم مواضيع المقرّر .	3.89	0.87	عالية
05	يتناسب تخصص الأستاذ مع المقاييس التي يُدّرسها داخل قسم التسويق.	4.11	1.28	عالية
06	يحرص الأستاذ على تنويع مستوى نبرة الصّوت أثناء إلقاء المحاضرة.	3.95	1.28	عالية
07	يحرص الأستاذ على تحفيز الطلبة على المشاركة	4.42	1.01	عالية جدا
08	يحرص الأستاذ على معرفة الصعوبات التي تواجه الطالب في عملية الإدراك.	3.63	1.21	عالية
09	يحرص الأستاذ على التجاوب مع مقترحات الطالب.	4.16	1.16	عالية جدا
10	يحرص الأستاذ على تقدير ظروف الطالب.	3.74	1.36	عالية
المعدل العام لمحور جودة عضو هيئة التدريس		**4.06**	**1.14**	**عالية**
11	دافعيّة الطالب واستعداده للتعلّم.	2.89	0.93	متوسطة
12	المشاركة بفعالية في المناقشات التي تُطرح داخل القاعات التعليميّة.	3.16	1.29	متوسطة
13	ينقد أفكارًا قائمة ويعرض أفكارًا بديلة.	3.00	1.37	متوسطة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
14	قدرة الطالب على الاحتفاظ بالمعرفة (التركيز على الفهم وليس على الحفظ والتلقين).	2.95	1.22	متوسطة
15	يكتسب مهارات التفكير والإبداع.	2.79	1.13	متوسطة
16	قادر على التفاعل مع تكنولوجيا العصر واستخدام الحاسب بمهارة	3.95	0.84	عالية
المعدل العام لمحور جودة أداء الطالب		**3.12**	**1.13**	**متوسطة**
17	يتم تجديد البرامج التعليميّة للتخصص باستمرار بما يواكب التغيّرات المعرفيّة.	3.84	1.01	عالية
18	وجود تكامل وترابط بين المقرّرات الدّراسية للتخصص.	3.84	1.01	عالية
19	وجود تكامل بين البرامج الدّراسية النظريّة للتخصص والخبرات العمليّة التطبيقيّة.	3.32	1.45	متوسطة
20	تتوفر الكليّة على خليّة لتقييم جودة البرامج التعليميّة.	3.11	1.15	متوسطة
21	يتضمن تكوين التخصص مقاييس متخصصة كافيّة لدراسته.	3.84	1.01	عالية
المعدل العام لمحور جودة البرامج التعليمية		**3.59**	**1.15**	**عالية**
22	يتم باستمرار تقييم معارف الطالب.	3.47	1.02	عالية
23	تتوافق امتحانات التقييم بشكل كبير مع أهداف التعليم.	3.79	1.03	عالية
24	الحرص على التنويع في أساليب قياس التحصيل المعرفي للطالب.	3.58	1.07	عالية
25	يحرص الأستاذ على توضيح معايير تقييم أداء الطالب.	3.89	1.10	عالية
26	الحرص على تصحيح أوراق الامتحانات مع احترام سريّة الممتحنين	4.32	1.10	عالية جدا
27	وجود نظام إلكتروني يسمح بالإطلاّع على النتائج مع احترام الخصوصيّة.	4.58	1.01	عالية جدا

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
28	إخضاع مذكرات التخرّج للتقييم الموضوعي.	3.79	1.13	عالية
29	يتم تقييم التربصات بالوسط المهني بالمؤسسات.	2.26	1.09	ضعيفة
المعدل العام لمحور جودة التقييم		**3.71**	**1.06**	**عالية**
30	تحتوي الكليّة على الموارد البشرية الكافيّة لتدريس التخصص.	3.74	0.87	عالية
31	عدد الطلبة الملتحقين بالتخصص يتناسب مع الإمكانيات المتاحة بالكليّة القاعات الدّراسية مثلاً.	3.53	1.12	عالية
32	تتوفر الكليّة على عدد كافٍ من القاعات لتدريس التخصص.	3.84	1.11	عالية
33	تتوفر في قاعات الدراسة شروط السلامة والصحة العامة من الإضاءة والتهوية والتكييف.	3.74	0.87	عالية
34	تتوفر القاعات على الوسائل التكنولوجية المتطوّرة للشرح والإيضاح.	2.95	1.47	متوسطة
35	للمكتبة ساعات عمل ممتدّة.	2.42	1.26	ضعيفة
36	تتوافر في المكتبة مراجع كافيّة في التخصص.	3.98	1.01	عالية
37	تتوافر في المكتبة مراجع حديثة في التخصص.	3.89	0.93	عالية
38	تتوفر مكتبة الكلية على خدمات شبكة الانترنت.	3.89	0.93	عالية
39	تتوفر في المكتبة مراجع إلكترونية في التسويق.	3.68	1.05	عالية
40	تُوفر الكلية مجالاً رقميًّا للعمل يضمن توفر دروس تكميلية عن طريق الانترنت لفائدة الطلبة (الدروس عن طريق الانترنت).	2.89	1.15	متوسطة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المعدل العام لمحور جودة الموارد، المرافق ومصادر التعلم		**3.15**	**1.07**	**متوسطة**
41	تحتوي الكليّة على خليّة "إعلام وتوجيه" لتزويد الطلبة بكل المعلومات التي من شأنها أن تسهّل عمليّة توجيههم.	2.89	1.32	متوسطة
42	يتم إعطاء دروس تحسيسيّة خاصة بالتحضير للعمل في الوسط المهني.	2.79	1.22	متوسطة
43	يتم إعطاء دروس تحسيسيّة خاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.	2.68	1.29	متوسطة
44	تُوفر الكليّة مجموعة من التربصات لطلبة الليسانس.	2.37	1.11	ضعيفة
45	تُوفر الكليّة مجموعة من التربصات لطلبة الماستر.	2.37	1.25	ضعيفة
46	تُشجع الكليّة الاندماج المهني (و جود صلة بين الجامعة والمؤسسات).	2.63	1.38	متوسطة
47	تتوافر الكليّة على خليّة لمتابعة قابلية المتخرجين للتوظيف.	1.47	0.69	ضعيفة جدا
المعدل العام لمحور جودة التوجيه والإدماج المهني		**2.45**	**1.18**	**ضعيفة**

اختبار فرضيات الدراسة: تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T لعينة واحدة، وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، والجدول رقم 05 يلخص مختلف نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار T لعينة واحدة لمعرفة مدى تطبيق بأبعاد إدارة الجودة الشاملة في تكوين طلبة تخصص التسويق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية المستهدفة.

البعد	قيمة المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	النتيجة
جودة أداء عضو هيئة التدريس	4.06	15.71	1.734	0.000	معنوية
جودة أداء الطالب	3.12	12.56	1.734	0.000	معنوية
جودة البرامج التعليميّة	3.59	13.80	1.734	0.000	معنوية
جودة التقييم	3.71	15.12	1.734	0.000	معنوية
جودة الموارد، المرافق، ومصادر التعلّم	3.15	14.62	1.734	0.000	معنوية
جودة التوجيه والإدماج المهني	2.45	12.56	1.734	0.000	معنوية

مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 18

بالنسبة للفرضية الأولى، تشير نتائج الجدول رقم (05)، إلى أنّ قيمة T المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: 15.71 أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة بـ 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (05)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ:4.06 يفوق قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة عالية على تطبيق بعد جودة أداء عضو هيئة التدريس في تكوين طلبة تخصص التسويق**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية الثانية، تُشير نتائج الجدول رقم **(05)**، إلى أنّ قيمة **T** المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: **12.56** أكبر من قيمة **T** الجدولية المقدرة بـ 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (05)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ: 3.12 يفوق قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة متوسطة على تطبيق بعد جودة أداء الطالب في تكوين طلبة تخصص التسويق**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية الثالثة، تُشير نتائج الجدول رقم (05)، إلى أنّ قيمة T المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: 13.80 أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة ب 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (05)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ: 3.59 يفوق قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة عالية على تطبيق بعد جودة البرامج التعليميّة في تكوين طلبة تخصص التسويق**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية الرابعة، تُشير نتائج الجدول رقم (**05**)، إلى أنّ قيمة T المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: 15.12 أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة بـ 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (05)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ: 3.71 يفوق قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة عالية على تطبيق بعد جودة التقييم (تقييم التحصيل المعرفي للطالب)**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية الخامسة، تُشير نتائج الجدول رقم (05)، إلى أنّ قيمة T المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: 14.62 أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة بـ 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (09)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ: 3.15 يفوق قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة متوسطة على تطبيق بعد جودة الموارد، المرافق، ومصادر التعلّم في تكوين طلبة تخصص التسويق**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية السادسة، تُشير نتائج الجدول رقم (05)، إلى أنّ قيمة T المحسوبة للمتوسط العام للإجابات المقدرة بـ: 12.56 أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة بـ 1.734 وبمستوى دلالة أقل من 0.05، كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم (10)، أنّ المتوسط العام للإجابات والمقدّر بـ: 2.45 أقل من قيمة المتوسط الفرضي 3، ممّا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسة التعليم العالي محل الدراسة **قد وافقوا وبدرجة ضعيفة على تطبيق بعد جودة التوجيه والإدماج المهني في تكوين طلبة تخصص التسويق**، ممّا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والاقتراحات:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والاقتراحات، نستعرضها فيما يلي:

الاستنتاجات:

يتم تطبيق بعد جودة أداء عضو هيئة التدريس بدرجة عالية في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث يحرص عضو هيئة التدريس على: الالتزام بالمواعيد، متابعة المستجدّات من المعلومات في مجال تخصصه، تحفيز الطلبة على المشاركة، عرض أهداف الدرس في بداية المحاضرة، استخدام وسائل تعليميّة حديثة تساعد على فهم مواضيع المقرّر (الأدوات السمعيّة والبصريّة، الإعلام الآلي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، تناسب تخصصه مع المقاييس التي يُدّرسها داخل قسم التسويق، تنويع مستوى نبرة الصّوت أثناء إلقاء المحاضرة، معرفة الصعوبات التي تواجه الطالب في عملية الإدراك وتقدير ظروف الطالب

يتم تطبيق بعد جودة أداء الطالب بدرجة متوسطة في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث سجلنا وجود ضعف في دافعيّة الطالب واستعداده للتعلّم، وانخفاض درجة مشاركته بفعالية في المناقشات التي تُطرح داخل القاعات التعليميّة، ونادرا ما ينقد أفكارًا قائمة ويعرض أفكارًا بديلة، وعدم قدرة الطالب على الاحتفاظ بالمعرفة (التركيز على الحفظ والتلقين)، والقلة منهم من يكتسب مهارات التفكير والإبداع.

يتم تطبيق بعد جودة البرامج التعليميّة بدرجة عالية في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث سجلنا تجديد البرامج التعليميّة للتخصص باستمرار بما يواكب التغيّرات المعرفيّة، ووجود تكامل وترابط بين المقررّات الدّراسية للتخصص، واشتمال تكوين التخصص مقاييس متخصصة كافيّة لدراسته. في حين لاحظنا عدم وجود تكامل بين البرامج الدّراسية النظريّة للتخصص والخبرات العمليّة التطبيقيّة، إلى جانب عدم توفر الكليّة على خليّة لتقييم جودة البرامج التعليميّة.

يتم تطبيق بعد جودة التقييم (تقييم التحصيل المعرفي للطالب) بدرجة عالية في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث سجلنا حرص عضو هيئة التدريس على تصحيح أوراق الامتحانات مع احترام سريّة الممتحنين (توفر عنصر الموضوعية)، إلى جانب وجود نظام إلكتروني يسمح بالإطلاّع على النتائج مع احترام الخصوصيّة، وتقييم ستمر لمعارف الطالب، وتوافق امتحانات التقييم بشكل كبير مع أهداف التعليم، والحرص على التنويع في أساليب قياس التحصيل المعرفي للطالب، والحرص على توضيح معايير تقييم أداء الطالب، وإخضاع مذكرات التخرّج للتقييم الموضوعي.

يتم تطبيق بعد جودة الموارد، المرافق، مصادر التعلّم بدرجة متوسطة في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث تبين لنا توفر الكليّة على الموارد البشرية الكافيّة لتدريس التخصص، وتناسب عدد الطلبة الملتحقين بالتخصص مع الإمكانيات المتاحة بالكليّة (القاعات الدّراسية مثلاً)، وتوفر الكليّة على عدد كافٍ من القاعات لتدريس التخصص، وتوفر شروط السلامة والصحة العامة من الإضاءة والتهوية والتكييف في قاعات الدراسة، وتوفر مراجع كافيّة وحديثة والكترونية أيضا في تخصص التسويق، إلى جانب وجود خدمات شبكة الانترنت، ألا أنه سجلنا عدم توفر غالبية قاعات الدراسة على الوسائل التكنولوجية المتطوّرة للشرح والإيضاح، وعدم تُوفر مجالاً رقميًّا للعمل يضمن توفر دروس تكميلية عن طريق الانترنت لفائدة الطلبة (الدروس عن طريق الانترنت)، إلى جانب عدم وجود ساعات عمل ممتدة في المكتبة.

يتم تطبيق بعد جودة التوجيه والإدماج المهني بدرجة ضعيفة في تكوين طلبة تخصص التسويق بالكلية محل الدراسة، حيث اتضح لنا جليا عدم وجود خليّة إعلام وتوجيه بالكلية لتزويد الطلبة بكل المعلومات التي من شأنها أن تسهّل عمليّة توجيههم، ووجود نقص في برمجة دروس تحسيسيّة خاصة بالتحضير للعمل في الوسط المهني وبالواقع الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب عدم تشجيع الكليّة على عملية الاندماج المهني لطلبة تخصص التسويق (و جود صلة بين الجامعة والمؤسسات) وانعدام وجود خلية لمتابعة الخريجين.

الاقتراحات:

- ضرورة حرص الكلية على التكوين المستمر لعضو هيئة التدريس.
- ضرورة تعويد الطلبة على التعبير عن أفكارهم وآرائهم من خلال المشاركة في المناقشات التي تُطرح داخل القاعات التعليميّة.
- ضرورة تركيز أهداف البرامج التعليميّة على تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة.
- ضرورة وجود تكامل بين البرامج الدّراسية النظريّة للتخصص والخبرات العمليّة التطبيقيّة.
- إعادة النظر في خليّة تقييم جودة البرامج التعليميّة والعمل على تفعيلها.
- حرص الكلية على توفير الوسائل التكنولوجية المتطوّرة للشرح والإيضاح في قاعات الدّراسة.
- إعادة النظر في ساعات عمل المكتبة.
- حرص الكلية على التوجيه والإدماج المهني للطالب.
- وحرص الكلية على توفير أجهزة خاصة بمتابعة الخريجين.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية**، الطبعة الثانية، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- رافدة عمر الحريري وسعد زناد دروش، **القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2010.
- سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، **الجودة في التعليم**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الصناعة والتعليم** ،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- صالح ناصر عليمات، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية: التطبيق ومقترحات التطوير**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2008.
- عماد أبو الرّب وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: بحوث ودراسات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عمر وصفي عقيلي، **مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

- **الرسائل العلمية:**

- حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010.
- سليمة جيلالي، واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- صباح غزلي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع** غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية :آفاقه ومعوقاته، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية** غير منشورة، كلية

العلـوم الاقتـصادية والتجاريـة وعلـوم التـسيير، جامعـة فرحـات عبـاس سـطيف1، الجزائر، 2013-2014.

- علي لرقط، إمكانية تطبيـق إدارة الجـودة الـشاملة في مؤسـسات التعلـيم العـالي: المـبررات والمتطلبات الأساسية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربيـة غـير منـشورة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعلـيم العـالي، **مـذكرة مقدمـة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير** غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التـسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

المجلات:

- البشير بن عشيشي وعمار بن عشيشي، "مبادئ إدارة الجودة الشاملة ودورها في تقويم الأداء"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، جامعة محمد خيـضر بـسكرة، الجزائـر، المجلـد السابع، العدد الثامن عشر، 2014.
- محمد سعيد غالب ردمان، توفيق علي عالم، "التنمية المهنية لأعـضاء الهيئـة التدريـسية مـدخل للجودة الشاملة في التعليم الجـامعي"، **في المجلـة العربيـة لـضمان جـودة التعلـيم الجـامعي**، المجلد الأول، العدد الأول، 2008.

إدارة الإبـــداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية مقارنة بين مؤسسة " أنابيب" من القطاع العام ومؤسسة " موساوي" من القطاع الخاص بولاية برج بوعريريج

د.يامـــنة ترايكية
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

ملخص :

قمنا من خلال هذه الدراسة بالوقوف على واقع إدارة الإبداع على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال التعرف على مدى توفر المؤسسة الجزائرية بنوعيها العام والخاص على الشروط الضرورية للإبداع، وإجراء مقارنة بين القطاعين للتعرف على أي قطاع يتوفر على هذه الشروط أكثر من الأخر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج المقارن وعينة مكونة من 100عامل،تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، كما تم الاعتماد أيضا على استمارة وملاحظة لجمع البيانات الميدانية.

وقد أسفرت النتائج النهائية للدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال حول توفر الشروط الضرورية للإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة بمحل الدراسة، حيث أن كلتا المؤسستان لا تتوفران على الشروط الضرورية للإبداع .

الكلمات المفتاحية: إدارة الإبداع، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إدارة الموارد البشرية، إجراءات العمل، الأنظمة والقوانين الإدارية، المناخ التنظيمي.

Abstract:

Through this study ،we stand on the reality of management creativity ،in the Algerian economic institution ،By identifying the level of the availability of the necessary conditions for creativity in the Algerian public and private institution ،we used the descriptive and the comparative approach ,and we used also a sample of 100 workers ،and we were used a form and a Note To collect field data.

The End result was the absence of the necessary conditions for creativity on the Algerian public and private institution.

Keywords: innovation management ،the Algerian economic institution ،human resources management ،work procedures ،regulations and administrative laws ، organizational climate.

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الماضية –ولا يزال- العديد من التغيرات والتحولات التي شملت مختلف مجالات الحياة المعاصرة خاصة مع ظهور العولمة وما فرضه وجودها من مستجدات ومتطلبات على جميع القطاعات والأنشطة وعلى رأسها النشاط الاقتصادي، فمست هذه التطورات جميع المؤسسات بكافة أنواعها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في دول العالم كافة، مع اختلاف درجتها في التقدم فأصبح من الضروري على

المؤسسة التي تريد المنافسة والاندماج في عصر العولمة والحفاظ على مكانتها في السوق، البحث عن أفضل الطرق الممكنة لتحقيق ما تهدف إليه، وهذا لا يتأتى إلا بالاعتماد على سياسات وآليات معينة تسير وتدير بها المؤسسة.

وتعد الموارد البشرية شريان المؤسسة والمحرك الأساسي لعملية التنمية، سواء في المجتمع ككل أو داخل المؤسسة، فالمورد البشري يعتبر أهم مورد في المؤسسة فهو بمثابة القلب النابض لها سواء أكانت هذه المؤسسة صناعية أو خدمية، عمومية أو خاصة، ولذلك تبذل الكثير من المؤسسات جهودا كبيرة وتسخر أموالا معتبرة للاهتمام بمواردها البشرية وذلك من خلال إعداد وصياغة برامج شاملة وطموحة لإدارتها وتنميتها قائمة على أسس علمية مدروسة، إذ تغيرت الأفكار والمسلمات التقليدية التي تعتبر العنصر المادي هو المحرك داخل المؤسسة فالشواهد في عصرنا هذا أثبتت أن الفرق بين مؤسسة ناجحة وأخرى غير ناجحة لا يرتبط بالموارد والإمكانيات المادية بقدر ما يرتبط بمدى وجود ممارسة تنظيمية فعالة تسمح باستثمار الموارد البشرية الموجودة داخل المؤسسة أحسن استثمار وتمكينها من تسخير مختلف إمكانياتها وطاقاتها لصالح المؤسسة.

فأصبحت اليوم وظيفة الإدارة لا تقتصر على الجانب الإداري التسييري فقط بل أصبحت تتعلق أكثر بالجانب الإستراتيجي حتى تكون المؤسسة قادرة على متابعة مختلف التغيرات التي تطرأ على سوق العمل هذا من جهة ومن جهة أخرى يتطلب الحفاظ على القدرة التنافسية من المنظمة تبني الأساليب الحديثة في الإدارة، حيث تساهم الممارسات الحديثة في الإدارة في زيادة فاعلية أنشطة ومهام الموارد البشرية المختلفة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استغلال الطاقات البشرية أحسن استغلال وتوجيهها إلى ما يخدم أهداف المؤسسة.

وتعد إدارة الإبداع والابتكار من أبرز الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في بناء المؤسسة، باعتبار أنها ترتبط بأهم عامل من عوامل التفوق وهو الإبداع، وهو العامل الذي يمكن من المنافسة في السوق و الريادة فقد أثبتت إدارة الإبداع مكانتها في خلق رؤية لمستقبل ناجح لمؤسسة عصرية.

وكغيره في باقي دول العالم يبقى واقع المؤسسة الجزائرية مرهونا بعدد من التغيرات التي تميز البيئة المحيطة بالمؤسسة، سواء العالمية أو المحلية، مما يجعل من تبني الأساليب الحديثة الإدارة ضرورة ملحة للمنافسة والبقاء في السوق والتخلص من التبعية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على أهم الجهود التي تبذلها المؤسسة الجزائرية بنوعيها العام والخاص بهدف مسايرة التغيرات العالمية التي فرضتها العولمة، من خلال التعرف على واقع تطبيق أسلوب

حديث من أساليب الإدارة وهو إدارة الإبداع، باعتباره من أهم الأساليب التي تمكن من النهوض بالمؤسسة الجزائرية والارتقاء بها من مؤسسة محلية إلى مؤسسة عالمية قادرة على المنافسة .

ومنه تتأسس الإشكالية الحالية للدراسة على تساؤل رئيسي مفاده:

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال حول توفر الشروط الضرورية للإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة بمحل الدراسة ؟

والذي يتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الجزئية التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ممارسة مهام إدارة الموارد البشرية بهدف تحقيق الإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود إجراءات عمل محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة ؟
- -هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود قوانين وأنظمة إدارية محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود مناخ تنظيمي محفز على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة ؟

1) فرضيات الدراسة:

ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال حول توفر الشروط الضرورية للإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة بمحل الدراسة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ممارسة مهام إدارة الموارد البشرية بهدف تحقيق الإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .
- **الفرضية الفرعية الثانية :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود إجراءات عمل محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود قوانين وأنظمة إدارية محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود مناخ تنظيمي محفز على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .

2) **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على واقع إدارة الإبداع على مستوى المؤسسة الجزائرية.
- التعرف على مدى توفر المؤسسة الجزائرية على الشروط الضرورية للإبداع من (إدارة جيدة للموارد البشرية، وجود إجراءات عمل محفزة على الإبداع، قوانين وأنظمة عمل سلسلة، وصولا إلى مناخ تنظيمي مشجع على الإبداع).
- التعرف على الفروق الموجودة بين المؤسسة العامة والخاصة من حيث توفر الشروط الملائمة للإبداع.
- التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الإبداع على مستوى المؤسسة الجزائرية بنوعيها العام والخاص.

3) **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الموضوع الذي تقوم بمعالجته، حيث يعتبر الإبداع أحد أهم الشروط الضرورية لبقاء المؤسسة، خاصة وأننا نعيش في عصر يشهد منافسة شرسة فالبقاء فيه يكون للمؤسسة التي تستطيع أن تتميز وتأتي بالجديد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الإبداع في العمل، وبالتالي يعتبر توفير البيئة والشروط الضرورية للإبداع من أهم الغايات والأهداف التي يجب أن تسعى إليها المؤسسات التي تريد البقاء و الريادة في السوق، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذه الدراسة من خلال التعرف على مدى توفر المقومات الضرورية للإبداع على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، للوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تشكل نقطة الانطلاق في إيجاد حلول عملية للمشكلات التي تواجه تبني إدارة الإبداع على مستوى المؤسسة الجزائرية.

4) **تحديد المفاهيم:** سنقوم في هذا العنصر بإعطاء مجموعة من التعريفات الغوية والاصطلاحية والإجرائية لأبرز المفاهيم التي تناولناها في هذه الدراسة وهذه المفاهيم هي:

أولا: الإدارة

أ- لغة: يأتي لفظ الإدارة من الفعل أدار أي إدارة الشيء بمعنى تعاطاه، والإدارة الاسم والمصدر من أدار، ومن يتولى جهة معينة من البلاد، والداري الملاح الذي يتولى الشراع،

ودار بمعنى تحرك وعاد إلى حيث كان أو إلى ما كان عليه، ودار بالشيء وعليه وحوله طاف به، ودار الدهر أي تقلب.[1]

ب- اصطلاحا :يعرف "داركر" الإدارة على أنها :" وظيفة ومعرفة، وعمل يتم انجازه، ويطبق المديرون هذه المعارف لتنفيذ هذه الوظائف وتلك الأعمال ".[2]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن " داركر " يرى أن الإدارة هي وظيفة بالدرجة الأولى يقوم بها المدير و تتطلب مجموعة من المعارف للقيام بها .

يعرفها "بيثل" في كتابه "التنظيم الصناعي والإدارة" بأنها : " أن يضع مجلس المديرين السياسات الخاصة بنوع السلعة المطلوب إنتاجها وسياسات التمويل ومنافذ التوزيع والخدمة والأفراد والعوامل الأخرى والإدارة، مسؤولة عن إعداد الهيكل التنظيمي اللازم لتنفيذ هذه السياسات ".[3]

ويعرفها " فايول" رائد الإدارة الحديثة قائلا :" إن تحقيق الإدارة يتطلب التنبؤ والتخطيط والقيادة والتنسيق والرقابة ".[4]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن " فايل " يحصر تعريف الإدارة في مجموعة العمليات التي تؤديها داخل المؤسسة وهي التنبؤ، التخطيط، القيادة، التنسيق و الرقابة، حيث نجد أن " فايل " يرى بان نجاح الإدارة لا يتأتى إلا من خلال نجاح هذه العمليات.

ج- التعريف الإجرائي: الإدارة هي: " عبارة عن فن يستطيع من خلاله المديرين من خلال مجموعة من العمليات تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها التنظيم باستخدام مختلف الموارد المتاحة داخل المؤسسة."

---

(1)العيسوي عبد الرحمن محمد:الإدارة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، (2007)، ص 147 .

(2)الصحن محمد فريد وآخرون: مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، بط، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 22.

(3) الصيرفي محمد: أصول التنظيم والإدارة للمدير المبدع (النظريات والأنماط الإدارية)، مؤسسة حورس الدولية ،ط1، الإسكندرية، مصر، (2006)، ص 13.

(4)الكافي مصطفى يوسف: الإدارة الالكترونية، دار أرسلان ، بط، دمشق، سوريا، (2012)، ص 14.

ثانيا: المؤسسة الاقتصادية

أ- اصطلاحا: يعرفها عمر صخري على أنها :"تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم نتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيرادات الكلية و الناتجة من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، و تكاليف الإنتاج".

يعرفها "د.إسماعيل عرباجي " على أنها :" جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق، وهي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي."[1]

نلاحظ أن التعريفين المذكورين أعلاه قد أجمعا على أن المؤسسة الاقتصادية ككيان اقتصادي واجتماعي هدفها الأساسي هو تقديم سلع وخدمات للسوق بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة مكنة تتمكن من خلالها من المنافسة في السوق والاستمرارية، وهذا ما يميز المؤسسات الاقتصادية عن غيرها من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح .

ب- التعريف الإجرائي: المؤسسة الاقتصادية هي: "عبارة عن تنظيم اقتصادي واجتماعي يتكون من مجموعة من المدخلات يقوم بإنتاج سلع أو خدمات بمواصفات معينة وتقديمها للسوق بشكل مخرجات بهدف تحقيق ربح و منفعة ".

ثالثا: المؤسسة العامة : يمكن تعريف المؤسسات العامة على أنها:" هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، و التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع."[2]

رابعا: المؤسسة الخاصة : يمكن تعريف المؤسسة الخاصة على أنها: " جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة من الأفراد (شركات أموال أو أشخاص)".[3]

خامسا: تعريف إدارة الإبداع

تعرف إدارة الإبداع على أنها: " العملية التي ترعى الإبداع وتنميه، من خلال عمليات التفكير والتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة الواقعة على المبدعين وأنشطتهم الإبداعية،

---

(1) يوم : 9 – 1- 2014 . سا، 10:18. http://www.startimes.com

(2)عرباجي إسماعيل: اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بط، بن عكنون، الجزائر، (1996)، ص 13.

(3)المرجع نفسه، ص 13.

وتوفير الموقف الإبداعي، مثل إيجاد الآليات المساعدة على الإبداع، استثمار النواتج الإبداعية، فإدارة الإبداع تنصب على إدارة الأفكار والمفاهيم وإبداعات الأفراد الجديدة ويمكن أن تجري العملية من خلال اكتشاف المبدعين ودراسة إبداعاتهم وتقييمها وتوظيفها في العمل بهدف إحداث الازدهار المستدام، يجب ألا ننسى أن جوهر الإدارة ووظيفتها الأساسية هي توظيف الموارد، وأهم هذه الموارد إبداعات الإنسان، في إنتاج أفكار وخدمات وسلع للمجتمع."[1]

5) أسباب تبني الإبداع في المؤسسات: يمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي: [2]

- ✓ الظروف المتغيرة التي تعيشها المؤسسات اليوم، سواء أكانت ظروف سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، تحتم على المؤسسات الاستجابة لهذه المتغيرات بأسلوب إبداعي يضمن بقاءها واستمرارها.
- ✓ الإبداع الفني والتكنولوجي في مجال السلع والخدمات وطرق الإنتاج، وقصر دورة حياتها، تحتم على المؤسسة أن تستجيب لهذه الثورة التكنولوجية، وما يستلزمه ذلك من تغييرات في هيكل المؤسسة وأسلوب إدارتها بطرق إبداعية أيضا، لتتمكن المؤسسة من زيادة أرباحها وقدرتها على المنافسة والاستمرار في السوق.

6) مراحل الإبداع: يمكن إيجاز مراحل الإبداع فيما يلي: [3]

أولا: مرحلة التشبع، وهي التعرف على المشكلة بصورة مفصلة من جميع أبعادها والظروف المحيطة بها وأسبابها.

ثانيا: التفكير العميق، وهو التفكير المركز على المشكلة وتحليلها وتفحص جميع جوانبها ودراسة الأفكار والافتراضات المتعلقة بها .

ثالثا: التأمل، يمثل اختمار المشكلة في العقل الباطن حتى تتفاعل المعلومات مع بعضها البعض.

---

(1)الحسنية سليم ابراهيم: الإدارة بالإبداع، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بط، القاهرة، مصر، 2009، ص، ص، 7، 8.

(2)عبوي زيد منير: الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، (2006).، ص، ص، 130، 131.

(3)الصيرفي محمد: أصول التنظيم والإدارة للمدير المبدع، مرجع سابق، ص،ص . 226، 227.

رابعا: التحقق، وهنا يتم توضيح الفكرة الناتجة عن مرحلة الإلهام وتفحص ملاءمتها لخصائص المشكلة وتكييفها بصورة تلائم تلك الخصائص وعرضها بصورة نهائية على المختصين لأخذ رأيهم قبل وضع الفكرة موضع التنفيذ.

7) الشروط الواجب توفرها للإبداع:

- ✓ الانتماء للمنظمة مما يدفع العاملين إلى المحافظة على ممتلكات المنظمة وسمعتها.
- ✓ الحس الاقتصادي والاجتماعي بما يدفع العاملين إلى خفض النفقات وتحسين مستوى الجودة.
- ✓ العقلية العلمية للتعامل مع المشكلات .
- ✓ الانفتاح على الرأي الأخر.
- ✓ البعد الإنساني في التعامل والاتصالات.
- ✓ الإيمان بمواهب الآخرين. [1]

8) إستراتيجيات الإبداع في المنظمات: هنالك العديد من إستراتيجيات الإبداع التي يمكن أن تتبناها المنظمة، ويقصد باستراتيجيات الإبداع السياسات التنظيمية التي تصمم للترويج للعملية الإبداعية وإيجاد المناخ الإبداعي داخل المنظمة، ومن هذه الإستراتيجيات:

أولا التطوير التنظيمي: هو عبارة عن مجموعة من الأساليب أو الطرق المستوحاة بشكل عام من العلوم السلوكية والتي تصمم لتزيد من قدرة المنظمة على تقبل التغيير وزيادة فاعليتها، ومن الأمثلة على هذه الطرق جمع البيانات، تشخيص المنظمة، تدريب الحساسية، تطوير الفريق، واستخدام وكلاء التغيير، وهي بشكل عام موجهة نحو المحددات السلوكية كقيم الأفراد، ومعايير الجماعة، والعلاقات بين الأفراد، وهنالك تركيز كبير ليس فقط على إزالة معوقات التغيير، ولكن أيضا على تسهيل التغيير كعملية مستمرة.

إن التطوير التنظيمي بتركيزه على الأفراد والعلاقات والتغيير يعتبر إستراتيجية ملائمة لترويج الإبداع التنظيمي، فهو يساعد على تدريب أفراد المنظمة على تقبل الإبداع كمعيار تنظيمي أساسي، وعلى ترويج صفات تنظيمية تساعد على الإبداع، ويجب أن يرسخ التطوير التنظيمي في المنظمة لضمان الالتزام المستمر والقدرة على تقبل وترويج الإبداع، ويمكن أن

(1)المرجع نفسه، ص - ص.226- 228.

يستخدم التطوير التنظيمي لزيادة الوعي بالاهتمامات والمصالح ولصياغة أهداف عامة شاملة.

ثانيا التخصص الوظيفي: وهو قيام المنظمة بتصميم وحدات للقيام بالنشاطات المتخصصة، فالترويج الإبداعي التنظيمي تصمم وحدات تنظيمية ذات بيئة تشغيلية ملائمة للمراحل المختلفة من العملية الإبداعية، مثل إنشاء وحدات البحث والتطوير أو جماعات التخطيط.

ويمكن أن تكون هذه الإستراتجية هي الأكثر قابلية للاستخدام من قبل المنظمات التي تسعى إلى إيجاد أعمال إبداعية تغطي مساحات تنظيمية صغيرة نسبيا ولا تكون جذرية، ويعتبر التخصص الوظيفي الإستراتيجية الأكثر شيوعا من بين استراتيجيات الإبداع التنظيمي.

ثالثا الدورية: ويقصد بها القدرة على استخدام أشكال تنظيمية غير ثابتة أو متغيرة، ومن الأمثلة على هذه الإستراتيجية استخدام نموذج المصفوفة الذي يتم وفقا له تجميع مجموعة من المختصين والعاملين لتنفيذ مشروع معين وإنشاء بناء تنظيمي مؤقت يحل عند الانتهاء من المشروع ومن ثم تحريك الأفراد للعمل في مشاريع أخرى.

ومن الأمثلة الأخرى على هذه الإستراتيجية نقل أفراد الإدارة العليا للعمل في بيئات مشابهة ولكنها ذات مسؤولية وظيفية مختلفة، التعيين الدوري لموظفين جدد ذوي خبرات مختلفة وخاصة بالنسبة للمناصب التي تمتلك إمكانية إبداعية غير عادية، والتطوير المتوازي للجماعات التي تعمل على حل نفس المشكلات المتشابهة. [1]

بعد عرض أبرز المفاهيم التي تناولناها في دراستنا هذه وشرحها لغة واصطلاحا وإجرائيا أسباب الإبداع وشروطه ومراحله وإستراتيجيته، سنقوم الآن بعرض المنهج الذي قمنا باستخدامه في دراستنا هذه وكذا الأدوات التي قمنا من خلالها بجمع البيانات بهدف تحليلها للوصول إلى النتائج المراد الحصول عليها كما سنستعرض أيضا في العناصر المقبلة العينة التي قمنا باختيارها لإجراء الدراسة الميدانية عليها.

9) منهج الدراسة: من أجل أن تكون دراستنا علمية لابد أن يحتوي هذا البحث على منهج خاص تبنى عليه قصد الوصول إلى نتائج موضوعية واختيار المنهج المناسب يكون حسب طبيعة الموضوع، وبناءً على ذلك فقد اعتمدنا في موضوع دراستنا "**إدارة الإبداع**

(1)يوم: 22/ 12/ 2015.سا: 13:00 / www.wadilarab.com

في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " على المنهج الوصفي، والمنهج المقارن، حيث نجد أن طبيعة الموضوع تقوم على وصف وتحليل مدى توفر الشروط الضرورية للإبداع على مستوى المؤسسة الجزائرية العامة والخاصة ثم إجراء مقارنة بين القطاعين.

10) أدوات جمع البيانات الميدانية: لقد جمعنا البيانات الميدانية من خلال الأدوات التالية: الاستمارة و الملاحظة.

أولا: الاستمارة، وقد استخدمت الاستمارة كأداة للتعرف على واقع إدارة الإبداع على مستوى المؤسستين العامة والخاصة محل الدراسة، وتضمنت الاستمارة 25 سؤالا مقسمين إلى 5 محاور، محور خاص بالبيانات العامة وباقي المحاور خاصين ببيانات الفرضيات الفرعية للدراسة، فالفرضية العامة للدراسة تهدف إلى معرفة الفروق الموجودة في مدى توفر الشروط الضرورية للإبداع بين المؤسسة الخاصة والعامة من خلال التعرف على الفروق الموجودة على مستوى إدارة الموارد البشرية وطبيعة إجراءات العمل والأنظمة والقوانين الإدارية وصولا إلى المناخ التنظيمي كأهم المقومات والشروط الضرورية لتوفر الإبداع على مستوى المؤسسة.

ثانيا: الملاحظة، تم الاعتماد على الملاحظة البسيطة حيث قمنا بملاحظة آلية سير العمل وكيفية قيام العمال بوظائفهم المختلفة.

11) العينة: تضم هذه العينة 100 فردا (عامل)، من مجتمع إحصائي بلغ 200 عامل:120 من المؤسسة العمومية " أنابيب"، 80 من المؤسسة الخاصة " موساوي" بولاية برج بوعريريج، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقية حيث تم سحب 50 عامل من المؤسسة العمومية وهو ما يمثل (41،66٪)، كما اعتمدنا على عينة عشوائية طبقية في المؤسسة الخاصة حيث تم سحب 50 عامل وهو ما يمثل (62،5 ٪) من المجتمع المدروس، وقد تم سحب أفراد العينة عن طريق قرعة تضم أسماء مجموعة من عمال هاتين المؤسستين، وتعتبر نسبة هذه العينة مناسبة وممثلة للمجتمع الأصلي، كما أنها مناسبة لإجراء اختبار ال (كا^2) لقياس الفروق في مستوى توفر الشروط الضرورية للإبداع بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بميدان الدراسة .

12) أسلوب التحليل:اعتمدنا في هذه الدراسة أسلوبين للتحليل وهما الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي.

- أما الأسلوب الكمي فيتمثل في تلك البيانات المتحصل عليها وحسابها ومعالجتها إحصائيا عن طريق استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية وبالاستعانة أيضا

ببرنامجSPSS، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على اختبار (كا^2) لقياس الفروق بين المتوسطات .

- أما الأسلوب الكيفي فيتمثل في شرح وتفسير وتحليل البيانات التي تم تفريغها في جداول ومعالجتها إحصائيا ومحاولة ربطها بالجانب النظري للدراسة.

13) الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

أ- **الصدق:** يعتمد صدق استبيان الدراسة على الخصائص البنائية والإجراءات المنهجية التي أعطته المصداقية، منها ما يتعلق بالمحكمين حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين، كما تم الاستعانة بمجموعة معتبرة من المراجع النظرية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا هذا بقصد صياغة أسئلة أو بنود الاستمارة بطريقة صحيحة تخدم الموضوع وتوصل إلى أجوبة يمكن تحليلها ومناقشتها بهدف الوصول إلى إجابة موضوعية علمية دقيقة عن تساؤلات الإشكالية.

ب- **الثبات:** هناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعا و التي يمكن من خلالها قياس الثبات هي طريقة (كرنباخ الفا) (Alpha Crunbach) والتي تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة، وبشكل عام فإن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الارتباط الناتج من التحليل الإحصائي، وكثير من الباحثين يعتبرون أن معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.8 كفيلاً بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة [1]، وقد جاءت نتائج برنامج الحزمة الإحصائية spss كما يلي:

جدول رقم (1) يوضح معامل ثبات استبيان الدراسة.

المحور	معامل الثبات
1- إدارة الموارد البشرية.	0 .87
2- طبيعة إجراءات العمل.	0.91
3- القوانين والأنظمة الإدارية .	0.89
4- المناخ التنظيمي.	0.84
الاستبيان ككل.	0.97

(1)يوم: 25/ 10/ 2014،سا 18:00. http://www.ahlalhdeeth.com/

كما هو ملاحظ أعلاه فإن استبيان الدراسة ذو ثبات جيد عامة.

بعد استعراض منهج الدراسة والأدوات التي قمنا من خلالها بجمع البيانات الميدانية وكذا العينة التي قمنا بإجراء الدراسة عليها سنقوم في العنصر القادم بعرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية التي تحصلنا عليها من خلال دراستنا الميدانية وكذا عرض النتائج العامة لدراستنا هذه ومناقشتها في ضوء فرضيات الدراسة.

14) عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية، نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات:

أولا: عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ممارسة مهام إدارة الموارد البشرية بهدف تحقيق الإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة.

جدول رقم (2):يوضح أهم المؤشرات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية.

العبارة	نوع المؤسسة	التكرار		قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
		نعم	لا				
يتم تدريب العمال باستمرار لترقية وتطوير مهاراتهم.	عامة	45	5	**0.37**	**1**	**0.53**	**غير دالة**
	خاصة	43	7				
تقوم المؤسسة بتحفيز العمال بشكل مستمر تحفيزا ماديا ومعنويا للإبداع في العمل.	عامة	30	20	**1.02**	**1**	**0.31**	**غير دالة**
	خاصة	25	25				
الأجور الممنوحة للعمال مناسبة للظروف المعيشية وتشجع على الإبداع .	عامة	42	8	**0.27**	**1**	**0.60**	**غير دالة**
	خاصة	40	10				
تتوفر المؤسسة على مختلف الخدمات الاجتماعية الضرورية للعمل.	عامة	46	4	**28.26**	**1**	**0.00**	**دالة**
	خاصة	20	30				
تتوفر المؤسسة على الظروف المادية والمعنوية الملائمة للعمل.	عامة	38	12	**3.04**	**1**	**0.08**	**غير دالة**
	خاصة	30	20				

يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0،05).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى طبيعة إدارة الموارد البشرية بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة، حيث نجد أن كل من المؤسستين لا تتوفران على إدارة جيدة للموارد البشرية والتي تعتبر أهم مورد على مستوى المؤسسة، فكلتا المؤسستان لا تقومان بتدريب عمالهما بشكل مستمر لتنمية مهاراتهم وتمكينهم

من الإبداع في العمل، بالإضافة إلى غياب الحوافز المادية والمعنوية، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على أداء العمال بشكل خاص وعلى الإبداع بشكل عام، فغياب الحوافز بنوعيها يؤثر سلبا على درجة الانتماء والولاء للمؤسسة مما يدفع العمال إلى تأدية أعمالهم بشكل روتيني كما يؤدي ذلك أيضا إلى غياب روح المبادرة و التي تعتبر من أهم الصفات للإبداع في العمل، بالإضافة إلى غياب الحوافز نجد أن الأجور الممنوحة للعمال لا تتماشى مع الأوضاع المعيشية وهو الأمر الذي سينعكس حتما على فاعلية الأداء لدى العمال ما بالك بالإبداع في العمل، كما نجد أيضا أن المؤسستين لا تتوفران على الظروف المادية والمعنوية الملائمة للعمل، وبالتالي نجد أن المؤسستين محل الدراسة لا تتوفران على إدارة جيدة للموارد البشرية، وهو الأمر الذي سينعكس حتما على إدارة الإبداع بشكل عام، فالاستثمار في العنصر البشري وتحفيزه وتطوير مهاراته وتوفير الظروف الملائمة للعمل تعد من أهم العناصر التي من الواجب توفرها إذا أردنا الحصول على الإبداع في العمل، وبالتالي نجد أن هذه الفرضية لم تتحقق.

ثانيا: عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود إجراءات عمل محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .

جدول رقم (3): يوضح أهم المؤشرات المرتبطة بطبيعة إجراءات العمل.

العبـــــــــارة	نوع المؤسسة	التكرار		قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
		نعم	لا				
تشجع إجراءات العمل على الإبداع في العمل.	عامة	24	26	11.56	1	0.01	دالة
	خاصة	17	33				
تمتاز إجراءات العمل بالبساطة والمرونة.	عامة	11	39	3.04	1	0.08	غير دالة
	خاصة	20	30				
تستغرق إجراءات العمل وقتا كبيرا وأكثر من اللازم.	عامة	26	24	0.36	1	0.54	غير دالة
	خاصة	30	20				
تدفع إجراءات إلى التذمر والشكوى.	عامة	24	26	1	1	0.31	غير دالة
	خاصة	30	20				
إجراءات العمل محددة بشكل جيد يمنع حدوث أي ارتجالية أو فوضى.	عامة	12	38	0.45	1	0.49	غير دالة
	خاصة	15	35				

يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0،05).

كما هو موضح في الجدول أعلاه نجد أنه لا فرق بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة حول وجود إجراءات عمل محفزة على الإبداع ، حيث نجد أن إجراءات العمل الموجودة على مستوى المؤسستين لا تمتاز بالبساطة والمرونة، فهي تستغرق وقتا طويلا وأكثر من اللازم كما أنها تدفع إلى الشكوى والتذمر بالإضافة إلى أنها غير محددة بشكل جيد وبالتالي نجد أن طبيعة إجراءات العمل الموجودة على مستوى المؤسستين لا تشجع على الإبداع، فالوصول إلى مرحلة الإبداع في العمل تتطلب توفر إجراءات عمل مرنة وبسيطة وموضحة ومحددة بشكل جيد مما يتيح للعمال الإبداع في أعمالهم وتأدية أعمالهم بالشكل المطلوب وعدم تضيع الجهد والوقت بسبب وجود إجراءات عمل معقدة وغير سلسلة، وبالتالي نجد أن هذه الفرضية هي الأخرى لم تتحقق.

ثالثا: عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الثالثة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود قوانين وأنظمة إدارية محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة

جدول رقم (4): يوضح أهم المؤشرات المرتبطة بالقوانين والأنظمة الإدارية.

العبـــــــــارة	نوع المؤسسة	التكرار		قيمة $كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
		نعم	لا				
تتسم القوانين والأنظمة الإدارية الموجودة على مستوى المؤسسة بالشفافية والوضوح	عامة	10	40	0.27	1	0.60	غير دالة
	خاصة	8	42				
الصلاحيات الموكلة إلي واضحة بشكل جيد	عامة	20	30	3.04	1	0.08	غير دالة
	خاصة	12	38				
يوجد تفويض للسلطة للتقليل من المركزية .	عامة	12	38	0.85	1	0.44	غير دالة
	خاصة	8	42				
نظام الرقابة والإشراف مصمم بشكل يشجع على الإبداع.	عامة	5	45	0.79	1	0.37	غير دالة
	خاصة	8	42				
تنتشر الإجراءات البيروقراطية بكثرة على مستوى المؤسسة.	عامة	34	16	1.87	1	0.17	غير دالة
	خاصة	40	10				

يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0،05).

من خلال الجدول رقم (4) نجد أنه لا توجد فروق بين المؤسستين العامة والخاصة محل الدراسة من حيث طبيعة القوانين والأنظمة الإدارية الموجودة على مستواها، حيث نجد أن قوانين المؤسستين وأنظمتها الإدارية لا تتسم بالشفافية والوضوح، كما أن صلاحيات العمال غير محددة بشكل جيد، بالإضافة إلى انتشار الإجراءات البيروقراطية بكثرة على مستوى المؤسستين ووجود نظام رقابة يعمل على الحد من الإبداع وصولا إلى المركزية العالية نتيجة غياب التفويض، وبالتالي ومن خلال ما سبق نجد أن المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة لا تتوفران على قوانين وأنظمة إدارية تشجع على الإبداع، فالإبداع يتطلب وجود قوانين واضحة ومرنة، بالإضافة إلى صلاحيات ومهام محددة جيدا للعمال لتمكينهم من القيام بأعمالهم كما يجب والإبداع فيها، كما نجد انه من الضروري القضاء على المركزية العالية والتخفيف من شدة البيروقراطية لتمكين العمال من الإبداع في العمل، وبالتالي فهذه الفرضية لم تتحقق أيضا .

رابعا: عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الرابعة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود مناخ تنظيمي محفز على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .

جدول رقم (5): يوضح أهم المؤشرات المرتبطة بالمناخ التنظيمي.

العبـــــــارة	نوع المؤسسة	التكرار		قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
		نعم	لا				
أسلوب القيادة المتبع سلسل وعلمي ويشجع على الإبداع.	عامة	3	47	1.77	1	0.18	غير دالة
	خاصة	7	43				
هناك تواصل بناء ومستمر بين الإدارة والعمال وبين باقي المستويات الوظيفية.	عامة	11	39	0.00	1	1	غير دالة
	خاصة	12	38				
تشجع الإدارة المقترحات الجديدة.	عامة	5	45	0.79	1	0.37	غير دالة
	خاصة	9	41				
تفسح الإدارة المجال للعمال بإبداء أرائهم.	عامة	23	27	0.16	1	0.68	غير دالة
	خاصة	20	30				
يسمح للعمال بالمشاركة في اتخاذ القرارات .	عامة	20	30	1	1	0.30	غير دالة
	خاصة	14	26				

يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0،05).

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه لا توجد فروق على مستوى طبيعة المناخ التنظيمي السائد بين المؤسستين، حيث نجد أن كل منهما لا تتوفران على المناخ التنظيمي المشجع على الإبداع، فالمؤسستان تفتقران إلى أسلوب علمي للقيادة كما لا يوجد هناك اتصال فعال بين مختلف المستويات التنظيمية وخاصة بين الإدارة والعمال بالإضافة إلى أن الإدارة لا تسمح للعمال بإبداء أرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات وصولا إلى عدم تشجيعها للمبادرات والاقتراحات الجديدة المطروحة من طرف العمال وبالتالي فالمناخ الموجود على مستوى المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة يكبت عملية الإبداع، فالإبداع يحتاج إلى نوع من الحرية والثقة ونمط معين من الإدارة للسهر على بلوغه وكما هو موجود في الجدول فالمؤسستان تفتقران لهذه المقومات، وبالتالي فهذه الفرضية هي الأخرى لم تتحقق.

خامسا: النتائج العامة للدراسة : توصلنا من خلال دراستنا الميدانية إلى النتائج التالية:

- عدم نضج المؤسسات الجزائرية بصفة عامة وافتقارها للوعي بأهمية العنصر البشري وأهمية الإبداع لتحقيق أهداف المؤسسة والمنافسة في السوق.
- لا تتوفر المؤسستين العامة والخاصة على إدارة موارد بشرية مشجعة على الإبداع حيث نجد أن:

✓ هناك غياب للتدريب الذي يمكن من تطوير مهارات العمال وقدراتهم ويمكنهم من الإبداع في العمل.

✓ غياب الحوافز بنوعيها المادية والمعنوية.

✓ تدني مستوى الأجور .

✓ عدم توفر المؤسستين على الظروف المادية والمعنوية الملائمة للعمل.

- لا تتوفر المؤسستان العامة والخاصة محل الدراسة على إجراءات عمل تشجع على الإبداع حيث نجد أن :

✓ إجراءات العمل لا تتسم بالوضوح والمرونة .

✓ تستغرق إجراءات العمل وقتا طويلا وأكثر من اللازم .

✓ إجراءات العمل الموجودة على مستوى المؤسستين غير محددة بوضوح، كما أنها تدفع إلى التذمر والشكوى باستمرار.

- لا تتوفر المؤسستان محل الدراسة على قوانين وأنظمة إدارية مشجعة على الإبداع حيث نجد أن:

✓ القوانين والأنظمة الموجودة لا تتسم بالشفافية والوضوح.

✓ الصلاحيات الموكلة للعمال غير محددة بدقة.

✓ تنتشر الإجراءات البيروقراطية بكثرة على مستوى المؤسستين.

✓ توجد مركزية عالية بالمؤسستين نتيجة غياب تفويض السلطة.

✓ وجود نظام رقابة لا يشجع على الإبداع.

- لا تتوفر المؤسستين محل الدراسة على المناخ التنظيمي الملائم للعمل حيث نجد أن :

✓ أسلوب القيادة المعتمد على مستوى المؤسستين غير علمي ولا يشجع الإبداع.

✓ هناك مشكلة على مستوى الاتصالات بين مختلف المستويات التنظيمية وخاصة بين الإدارة والعمال.

✓ لا يتم تشجيع المبادرات الجديدة كما لا يسمح للعمال بإبداء أرائهم و المشاركة في اتخاذ القرارات .

- ومن خلال ما سبق نجد أن المؤسسة الجزائرية بنوعيها العام والخاص لا تتوفر على الشروط الضرورية للإبداع .

من خلال النتائج السابقة الذكر توصلنا إلى أنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال حول توفر الشروط الضرورية للإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة بمحل الدراسة، **حيث نجد أنه :**

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ممارسة مهام إدارة الموارد البشرية بهدف تحقيق الإبداع في العمل بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى توفر إجراءات عمل محفزة على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى وجود قوانين وأنظمة إدارية محفزة للإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى توفر المناخ التنظيمي المشجع على الإبداع بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة .

سادسا: الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي:

- يجب الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أهم مكون من مكونات المؤسسة، بالشكل الذي يمكنه من الإبداع في العمل، وذلك من خلال الاهتمام بالأجور والحوافز والتدريب، وتوفير الظروف المادية والمعنوية الملائمة للعمل.
- يجب العمل على توفير إجراءات عمل مبسطة تسمح للعمال بالإبداع في أعمالهم وذلك من خلال تقليل الوقت الذي تمر به المعاملة والمراحل التي تمر بها للتقليل من نسبة تذمر العمال، وإفساح المجال لهم للإبداع .
- يجب تطوير وتبسيط القوانين والأنظمة الإدارية المعمول بها على مستوى المؤسسة، لتساهم في خلق بيئة محفزة على الإبداع في العمل، حيث يجب أن تتسم القوانين بالشفافية، بالإضافة إلى تحديد الصلاحيات الموكلة للعمال بدقة، والتخفيض من نسبة البيروقراطية وتفويض السلطة، والتخفيف من نسبة الرقابة التي يمكن أن تحد من الإبداع في العمل بدل من التشجيع عليه.
- يجب العمل على توفير مناخ تنظيمي محفز على الإبداع، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب علمي في القيادة وتشجيع المبادرات الجديدة، والسماح للعمال بالمشاركة في اتخاذ القرارات وصولا إلى توفير القنوات الضرورية للاتصال بين الإدارة والعمال لتعزيز الثقة بين الطرفين.

خاتمة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بإبراز واقع إدارة الإبداع على مستوى المؤسسة الجزائرية بنوعيها العام والخاص وذلك من خلال التعرف على مدى توفر الشروط الضرورية للإبداع على مستوى المؤسستين، وإجراء مقارنة من حيث توفر هذه الشروط بين المؤسسة العامة والخاصة محل الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في مستوى توفر الشروط الضرورية للإبداع بين القطاعين، حيث نجد أن هناك غياب للمقومات الضرورية للإبداع على مستوى المؤسستين، فكلتاهما لا تتوفران على إدارة موارد بشرية مشجعة على الإبداع بالإضافة إلى أن طبيعة إجراءات العمل والقوانين و الأنظمة الإدارية للمؤسستين لا تشجعان على الإبداع وصولا إلى عدم توفر المناخ التنظيمي الملائم، كل هذه الوقائع جعلت من تبني إدارة الإبداع أمرا صعبا جدا، فالإبداع يتطلب مجموعة من المقومات لا بد من وجودها إذا أردنا بلوغه.

قائمة المراجع:

1) الحسنية سليم ابراهيم: الإدارة بالإبداع، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بط، القاهرة، مصر، (2009).
2) الصحن محمد فريد وآخرون: مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، بط، الإسكندرية، مصر، (1999).
3) الصيرفي محمد: أصول التنظيم والإدارة للمدير المبدع (النظريات والأنماط الإدارية)، مؤسسة حورس الدولية ،ط1، الإسكندرية، مصر، (2006)
4) عبوي زيد منير: الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، (2006).
5) عرباجي إسماعيل: اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بط، بن عكنون، الجزائر، (1996)
6) العيسوي عبد الرحمن محمد:الإدارة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، (2007)
7) الكافي مصطفى يوسف: الإدارة الالكترونية، دار أرسلان ، بط، دمشق، سوريا، (2012)
8) http://www.ahlalhdeeth.com/ يوم: 25/ 10/ 2014،سا 18:00.
9) http://www.startimes.com يوم : 9 – 1– 2014 . سا، 10:18.
10) www.wadilarab.com / يوم: 22/ 12/ 2015.سا:13:00

التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر

الأستاذة: دموش وسيلة
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحفيزات الجبائية والتي تعتبر من بين الآليات التي تستخدمها الحكومة من أجل بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار من خلال تخفيف العبء الضريبي الذي غالبا ما يحول دون تحقيق تراكم رأسمالي معتبر يسمح بخلق مشاريع جديدة وتوسيع القائم منها، وقد أقر المشرع الجزائري منذ أكثر من عشرية من الزمن، وفي إطار جملة من الإصلاحات مجموعة من التحفيزات الجبائية مست كل القطاعات الاقتصادية ومنها سوق العمل، الذي يعد مجالا هاما يظهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في كل دولة، وكان الهدف من هذه التحفيزات تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على إنشاء المؤسسات، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل والحفاظ على المناصب الموجودة، وهو ما يساعد على تخفيض معدل البطالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة من منح هذه التحفيزات الجبائية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، سوق العمل في الجزائر، مناصب العمل، معدل البطالة.

Résumé :

Cette étude vise à mettre la lumière sur l'importance des incitations fiscales qui sont considérées comme l'un des mécanismes utilisés par le gouvernement pour stimuler l'activité économique et encourager l'investissement ،en en réduisant le fardeau fiscale ،qui souvent défavorise un cumul immense du capital servant à créer des nouveaux projets et élargir ceux existants. Le législateur algérien a agréé depuis plus qu'une décennie et dans un cadre de réformes ،un ensemble d'incitations fiscales qui ont touché tous les secteurs économiques ،y compris le marché du travail ،qui est révélée la politique économique et sociale adoptées dans chaque pays. Notons bien que l'objectif ciblé de ces d'incitations était l'encouragement des investisseurs locaux et étrangers à la création des entreprises ،de nouvelles occasions de travail et l'entretien des postes présents ،ce qui mène à la diminution du taux de chômage et l'amélioration de la situation générale du marché de travail. Enfin ،cette étude affirme que les résultats obtenus dans ce cadre restent loin des objectifs visés par l'octroi de ces incitations fiscalités.

Mots clés : incitations fiscales ،marché algérien du travail ،postes de travail ،taux de chômage.

1- مقدمة:

عرفت الجزائر تغيرات كثيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية خاصة منذ الأزمة البترولية لسنة 1986، أين بدأت الجزائر في تطبيق جملة من الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية الداعية للانفتاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع عمليات الخوصصة في كل القطاعات، وكنتيجة إيجابية فقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدرء سلبياتها التي طالت الجانب الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفشي الفقر بسبب تسريح العمال بعد عمليات الخوصصة التي تعاقبت عليها الكثير من المؤسسات، مما أدى إلى الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة و التي بلغت أعلى مستوياتها نهاية التسعينات بحوالي 30 ٪.

وبالرغم مما سبق، فقد دأبت الجزائر على إتباع منهجية الإصلاحات، خصوصا مع الراحة المالية التي دعمتها العوائد النفطية الكبيرة بداية الألفية الجديدة، والتي كانت حافزا مهما لوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية، سعيا منها إلى تحسين مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها معدلات البطالة؛ إذ حاولت تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مناسبة وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين لتشجيعهم على المحافظة على مناصب العمل القائمة واستحداث المزيد منها. وتعتبر التحفيزات الجبائية أو الضريبية من أهم أشكال الدعم المقدم، والتي تتمحور حولها إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

كيف ساهمت التحفيزات الجبائية في استحداث مناصب الشغل في الجزائر؟

- **التساؤلات الفرعية**: وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ما المقصود بالتحفيزات الجبائية وما أنواعها؟
- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر؟
- هل قدمت التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري الدعم اللازم في مجال التشغيل؟ هل حققت الجزائر ما كانت تصبو إليه من التحفيزات الجبائية في مجال التشغيل؟

- **الفرضيات:**
- يعاني سوق العمل من انتشار البطالة خاصة بين الشباب حاملي الشهادات الجامعية؛
- قدمت الجزائر الكثير من التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار و خلق مناصب الشغل.

- **أهمية الموضوع:**

تبرز أهمية الموضوع من أهمية متغيرات الدراسة، فسوق العمل يعتبر مرآة عاكسة للحالة الصحية للاقتصاد، فأي اختلال في الاقتصاد يتجلى في سوق العمل في شكل بطالة، ونظرا لخطورة هذه الأخيرة فالدولة الجزائرية وغيرها من دول العالم تسعى جاهدة للتخفيف من حدتها و تعتبر التحفيزات الجبائية أحد الأدوات المستخدمة في الحفاظ على المناصب القائمة إضافة إلى خلق مناصب جديدة.

- **أهداف الموضوع:**

تهدف الدراسة إلى إبراز مختلف التحفيزات التي قدمتها الحكومة الجزائرية سواء للمؤسسات أو للمستثمرين الجزائريين أو الأجانب، وهذا لتشجيعهم على استحداث مناصب عمل جديدة من جهة و المحافظة على المناصب القائمة من جهة أخرى، كما سعينا إلى إبراز نتائج هذه التحفيزات في سوق العمل الذي يعاني من شبح البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات و الشباب.

- **منهجية الدراسة:**

في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخي، وهذا من خلال إبراز أهم تطورات سوق العمل من حيث معدلات التشغيل و البطالة و مناصب الشغل المستحدثة، كما تم التطرق إلى أهم التحفيزات المقدمة من أجل تشجيع خلق المزيد من مناصب الشغل.

2- **ماهية التحفيزات الجبائية:**

2-1- مفهوم الحوافز الضريبية أو الجبائية: هناك عدة مصطلحات تطلق على التحفيز الضريبي وهي الحث الجبائي أو الضريبة الحافزة، وهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بقيمة نقدية، تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لكامل الاستثمارات أو بعضها[1]، كما قد تمنحها لمؤسسات قائمة وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إدراجها فيما يلي:[2]

(1) معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 02/ 2011، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، ص 53.

(2) نفس المرجع السابق، ص 57.

- **الجانب الاقتصادي:** تهدف سياسة التحفيز إلى بعث حركية النشاط الاقتصادي وتنمية الاستثمار، حيث تعمل الحوافز الجبائية على تشجيع تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفة اليد العاملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخفض من تكلفة الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- **الجانب الاجتماعي** : أما في هذا الجانب فهي تهدف إلى تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة، كما تساهم في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

2-2- أنواع الحوافز الضريبية :

2-2-1- الإعفاءات الضريبية: الإعفاء الضريبي هو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين فيما يخص مبلغ الضرائب واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئيا أو كاملا، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين وخمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول[1] وهناك نوع من الإعفاءات الضريبية التي تأخذ شكلا مؤقتا؛ إذ تشير إلى الإعفاء من دفع الضريبة لفترة معينة، هذا النوع من الإعفاء يعد الأكثر انتشارا في الدول النامية، لكن بالرغم من بساطة إدارتها إلا أن هناك العديد من المآخذ عليها[2]:

- هذه الإعفاءات تفيد المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى، في حين أن غياب هذه الحوافز ما كان ليؤثر على عزمه على الاستثمار؛
- تمثل هذه الإعفاءات حافزا قويا للتهرب الضريبي، حيث يمكن للمشاريع الخاضعة للضريبة أن تدخل في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم

(1) طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 317.

(2) عمرو هشام محمد، السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ عدد 45، سنة 2007، ص 06.

على التحويلات المتبادلة، كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشترات من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة تسديدات مستترة؛

- هناك فرص لتحايل المستثمرين على فترة الإعفاء وتمديدها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد؛
- هذا الإعفاء يجذب المشاريع الصغيرة التي عادة ما تكون غير ذات نفع كبير للبلاد.

2-2-2- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، أي يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

2-2-3- المعدلات التمييزية: وتشير إلى تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح[1].

2-2-4- الاعتمادات الضريبية: يتميز هذا النوع من الحوافز بكونه يركز على تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات، كما أن تكلفة إدارتها تتميز بقدر أكبر من الشفافية وسهولة المراقبة، وإحدى الطرق الفعالة في إدارة الاعتمادات الضريبية هي تحديد قيمة الاعتماد الضريبي للشركة المؤهلة وإيداع هذا المبلغ في حساب ضريبي خاص على هيئة قيد محاسبي، وتعامل الشركة في كل الجوانب الأخرى كأي ممول ضريبي عادي بحيث تخضع لكل اللوائح الضريبية المعمول بها، لكن في ما يخص التزاماتها المتعلقة بضريبة الدخل فتدفع من الاعتمادات المحسوبة من حسابها الضريبي، و يؤخذ على هذا النوع من الحوافز أنها تميل إلى تشجيع الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل، بحيث يتم توفير المزيد من الإعفاءات والاعتمادات في كل مرة يتم فيها استبدال أحد الأصول، إضافة إلى محاولة الشركات المؤهلة أن تستغل النظام من خلال بيع وشراء ذات الأصول للمطالبة باعتمادات و إعفاءات متعددة، وقد تعمل كوكيل مشتريات لشركات غير مؤهلة للحصول على مثل هذه الحوافز[2].

2-2-5- الإهلاك المعجل: هذا الشكل من الحوافز ينطوي على أقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية.

---

(1) طالبي محمد، مرجع سابق، ص ص 317-318.

(2) عمرو هشام محمد، مرجع سابق، ص 07.

3- التحفيزات الجبائية في الجزائر:

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جملة من التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري قصد تسهيل القيام بمختلف أنشطتها الاقتصادية، وتمكينها من دخول عالم الأعمال بخطى واثقة، وقد استفادت العديد من المؤسسات من هذه التحفيزات بغض النظر عن نوعها أو أهدافها أو القطاع المنتمية إليه، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

3-1- التحفيزات الجبائية لفائدة المؤسسات:

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقدمة على مستوى هذه الولايات، ويقدر هذا التخفيض بـ 15٪ لفائدة ولايات الهضاب العليا، 20 ٪ لفائدة ولايات الجنوب، وللإشارة فإنه تستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات من هذا الإجراء[1]؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50 ٪ على الاستثمارات المتواجدة في إليزي و أدرار و تمنراست لمدة خمس سنوات، إضافة إلى تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25 ٪ إلى 19 ٪ بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية[2]؛
- تستفيد من تخفيض في **الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات** تبعا للحالة، المؤسسات التي تنشئ وتحافظ على مناصب عمل جديدة، يحدد هذا التخفيض في الضريبة بنسبة 50 ٪ من مبلغ الأجور المدفوعة بعنوان مناصب الشغل المنشأة والمحافظ عليها، وفي حدود 5 ٪ من الربح الخاضع للضريبة دون أن يفوق هذا التخفيض مبلغ مليون دينار1 (000.000.دج) بالنسبة للسنة المالية الجبائية، ويطبق هذا التخفيض لمدة أربع سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي 2007، ويتعين على المؤسسات الراغبة في الاستفادة من الامتياز المذكور أعلاه أن تصرح لفائدة الإدارة الجبائية عن عدد مناصب الشغل المنشأة في أجل

(1) الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، ص 05.

(2) التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.

أقصاه31 مارس من كل سنة، وتسلم شهادات الانخراط في الضمان الاجتماعي للعمال الجدد[1]؛

- تمدد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من ثلاث إلى خمس سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط[2]؛
- يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني[3]؛
- يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات، في إطار نظام دعم الاستثمار، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي، ويجب أن تنجز إعادة الاستثمار بالنسبة لعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية، وفي حالة تراكم السنوات المالية، يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية الأولى، وتطبق هذه الأحكام على النتائج المحققة خلال السنوات المالية لسنة 2008 وما يليها، وكذا النتائج مؤجلة التخصيص إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 ٪[4]؛
- يطبق على **الأرباح المعاد استثمارها** تخفيض نسبته 30 ٪ فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للشروط الآتية[5]:
- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاهتلاكية (المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها

(1) الجريدة الرسمية، العدد 86، المؤرخة في 27 ديسمبر 2006، ص 20.

(2) التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ في 20 يوليو سنة 2011، ص 04.

(4) الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، المادة 62، المؤرخ في 27/ 07/ 2008، ص 03.

(5) الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخ في 30 ديسمبر 2010، ص 04.

أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية؛

- للاستفادة من هذا التخفيض يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة، وفضلا عن ذلك يجب أن يبيّنوا بصورة وجيزة في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها؛
- يجب على الأشخاص في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في أجل أقل من خمس سنوات ولم يتبع باستثمار فوري، أن يدفعوا لقابض الضرائب مبلغا يساوي الفرق بين الضريبة المفروض دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض و تطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5 ٪، كما تؤسس ضريبة تكميلية ضمن نفس الشروط في حالة عدم احترام الالتزام مع زيادة قدرها 25 ٪.

3-2- التحفيزات الضريبية لتشجيع الاستثمار :

لقد حددت الدولة مجالات الاستثمار التي يمكن أن تستفيد من التحفيزات الجبائية في الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، الاستثمار في إطار منح الامتياز أو الرخص، أما عن أشكال الاستثمارات فقد تم تحديدها في إنشاء نشاطات جديدة منمية للقدرات والمعدة للتأهيل أو الهيكلة، المساهمة في إطار رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة النشاطات الاستثمارية في إطار الخوصصة، أما فيما يخص التحفيزات الجباية الممنوحة للمستثمرين فإنه يتم تقديمها على مستويين، منها ما يتعلق بمرحلة إنجاز المشروع وأخرى باستغلال المشروع:

- **التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في المراحل الأولى لإنجاز المشروع**[1] :
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة من المزايا والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

(1) الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار، 2007، ص ص 04-05.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 ‰، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

الامتيازات الجبائية في مرحلة بعد الاستغلال[1]:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح تحفيزات ومزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

3-3- التحفيزات الجبائية الممنوحة للشباب في إطار وكالات التشغيل:

- تستفيد الاستثمارات المنجزة من طرف الأفراد المؤهلين للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات والمسير من طرف **الصندوق الوطني للتامين عن البطالة** من المزايا التالية[2]:
- تطبيق المعدل المخفض 5 % من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار والموجهة للأنشطة الخاضعة لهذا الرسم؛

الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لكل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار المعني.

(1) نفس المرجع السابق، ص 05.

(2) الجريدة الرسمية، عدد 83، ص 24.

أما الامتيازات أو **التحفيزات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال** فهي[1]:

- الإعفاء من الرسم على الدخل الإجمالي أو من الرسم على أرباح الشركات (IBS أو IRG)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية.
- تستفيد من **الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة خمس سنوات بالنسبة للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر[2]؛
- تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كلي من **الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛ وتمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة[3]، ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة سحب الاعتماد أو المطالبة بالحقوق والرسوم مستحقة التسديد[4]؛
- تعفى من **الرسم العقاري على الملكيات المبنية**[5] : البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها، وتكون مدة الإعفاء ست سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في مناطق يجب ترقيتها؛

(1) الجريدة الرسمية، العدد 81، المؤرخ في 14 ديسمبر 2005، ص ص 07-09.

(2) الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، ص 04.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-05.

(4) الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2009، ص 05.

(5) نفس المرجع السابق، ص 06.

- تعفى من **رسم نقل الملكية** الاقتناءات العقارية التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- تعفى من جميع **حقوق التسجيل**، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع، عندما تقوم بها مؤسسات تمارس نشاطات أنجزها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا الحكم إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية في النشاط؛
- تستفيد النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يأتي:
  - تخفيضا قدره 70٪ في السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
  - تخفيضا قدره 50 ٪ في السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
  - تخفيضا قدره 25 ٪ في السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية، النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء ولازالت جارية في السنوات المعنية بالتخفيض دون إمكانية المطالبة باسترداد ما دفعه.[1]

(1) الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-07.

4- آثار التحفيزات الجبائية على سوق العمل في الجزائر:

يعد سوق العمل من المؤشرات الهامة لتحديد سلامة وعافية الاقتصاد، والجزائر من الدول التي عانت لسنوات طويلة من شبح البطالة الذي أرهق كاهلها خاصة في فترة التسعينات، أين وصلت معدلاتها 30 ٪، لكن هذا الوضع تغير تدريجيا، بحيث بدأت تسجل تراجعا مهما منذ بداية عام 2000 ليصل إلى حدود 11 ٪ سنة 2012، وقد اقترن هذا بتحسن في معدلات التشغيل وتحسن الوضعية العامة لسوق العمل، هذا التحسن الذي كان سببه الجهود المبذولة من طرف الدولة التي وفرت الظروف الملائمة وهيئت الأرضية المناسبة لخلق الكثير من مناصب الشغل، وفي هذا الإطار نجد أن التحفيزات الجبائية الممنوحة سواء للمؤسسات أو المستثمرين كانت من أهم العوامل التي ساهمت في تحسين بيئة الأعمال واستحداث العديد من مناصب الشغل.

4-1- واقع سوق العمل في الجزائر: إن النظرة الإجمالية لسوق العمل تشير إلى تسجيل الجزائر نتائج قياسية فيما يخص معدلات البطالة، التي انخفضت بحوالي 19,09 نقطة من 28,98 ٪ إلى 11 ٪ بين سنتي 2000 و2012، لكن بالرجوع إلى توزيع العاطلين حسب الوسط فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك ارتفاعا في معدل البطالة في الحضر مقارنة بالريف، حيث قدر متوسط معدل البطالة في الحضر بـ 64,85 % خلال الفترة 2003-2008، بينما قدر متوسط معدل البطالة في الريف بـ 35,14 % خلال نفس الفترة، وقد سجل أكبر عدد للعاطلين عن العمل في الريف بـ 3578209 عاطل سنة 2006، في حين وصل عددهم إلى 3302000 سنة 2012، لكن يبقى دائما عدد العاطلين في الريف أقل من الحضر الذي سجل أكبر قيمة بـ 7749000 عاطل سنة 2008، ووصل عددهم إلى 6297000 عاطل سنة 2012، ويفسر هذا بالاختلال في توزيع السكان بين الحضر والريف إلى جانب الهجرة نحو المدن.

أما من حيث الجنس فقد سجلت البطالة بين الذكور نسبا مرتفعة مقارنة بالإناث؛ بحيث انتقل عدد العاطلين من 2510863 عاطل إلى 125300 عاطل بين 2000 و2012 بالنسبة للذكور، في حين انتقل من 797083 عاطل إلى 586400 عاطل في نفس الفترة بين الإناث، مع تسجيل زيادات وصلت أقصاها سنة 2011 بعدد 1561000 عاطلة عن العمل.

وتحيط الإحصائيات كذلك بعامل مهم آخر وهو العمر، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الفئات الأكثر معاناة من شبح البطالة هي فئة الشباب، إذ يمثل الأفراد ما بين 20 و30 سنة حوالي 60 ٪ من الفئة العاطلة (متوسط معدلات البطالة)، أي حوالي 6544955 شاب عاطل عن العمل إنتاجيتهم الحدية صفر، وهذا يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني، أما من حيث المستوى التعليمي فقد مثل خريجي الجامعات نسبة كبيرة من عدد العاطلين عن العمل.

بالرجوع إلى **الفئة المشتغلة**، فقد سجل عدد المشتغلين زيادة انتقلت من 6179922 عامل إلى 10788000 بين 2000 و2012، أي بزيادة بـ 74,56 ٪، والجدول الموالي يبين تطور الفئة المشتغلة و معدل التشغيل:

جدول رقم (1): تطور الفئة المشتغلة خلال الفترة 2000-2012:

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التشغيل٪	30,5	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3
عدد المشتغلين	6179 922	6228 772	6684 656	7798 000	8044 000	8869 000	8594 000
	2008	2009	2010	2011	2012		
	37	37,2	37,6	36	37.4		
	9145 000	9472 000	9735 000	9599 000	10170 000		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

و تتركز هذه العمالة بأكثر من 50 ٪ في قطاع الخدمات، وحسب آخر الإحصائيات (2012) فقد سجل قطاع الخدمات نسبة عمالة جاوزت 60 ٪ من إجمالي اليد العاملة يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 16.35 ٪ ثم الصناعة بـ 1213,٪ وأخيرا الفلاحة بحوالي 9 ٪. أما توزيع العاملين حسب المهن فتشير الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء إلى: فيما يخص مساهمة **مساعدي الأسر** من إجمالي اليد العاملة فهي منخفضة حيث لم تتجاوز نسبتهم 10 ٪ خلال الفترة 2000-2008، وفي سنة 2009 قدرت نسبتهم بـ 5 ٪ بعدد 473000 عامل، ثم شهدت تراجعا مستمرا ليستقر عددهم عند 217000 سنة 2012، أما بالنسبة **لأرباب العمل والأحرار** فقد زاد عددهم لينتقل من 1673670 عامل سنة 2000 إلى 2655000 عامل سنة 2008 بزيادة سنوية تقدر في المتوسط بـ 9,08 ٪، وقد استمر عدد **العمال الأحرار وأرباب العمل** في الارتفاع حتى بلغ 2882000 عامل سنة 2012، أما فيما يخص **الأجراء غير الدائمين** فقد سجل ارتفاع تدريجي انتقل من 19,5٪ من اليد العاملة لسنة 2000 إلى 30,8 ٪ سنة 2008 وقدرت الزيادة السنوية في المتوسط بـ 13,37٪ وهي الأعلى مقارنة بباقي المهن، وبالأعداد فقد انتقل عدد العمال من 1785000 عامل سنة 2004 إلى 3396000 عامل سنة 2012، وهذا بزيادة قدرها 8,2 ٪ في المتوسط (خلال الفترة من 2004-2012).

أما نسبة **الأجراء الدائمين** من إجمالي العمالة فقد سجلت انخفاضا تـدريجيا حيـث كانـت تمثل 48 ٪ من اليد العاملـة سـنة 1997 لتـنخفض إلى 46,7 ٪ سـنة 2000 ثـم إلى 34,96 ٪ سـنة 2008، ثم إلى 33,1 ٪ سنة 2009، وقدرت نسبة الزيادة بـــ 3,38 ٪ في المتوسط خلال الفترة مـن 2004–2012، وهي تعتبر الأضعف مقارنة بباقي المهن.

فيما يخص توزيع العاملين بين القطاع العام والخاص، فقد مثـل عـدد العمـال في القطـاع الخاص حوالي ضعف العمال في القطاع العام وهذا من ما بين 2004–2010.

إن التحسن المسجل في سوق العمل يرجع أساسا إلى مناصب العمـل المـستحدثة في إطـار برامج التشغيل والمؤسسات، بحيث:

- سجلت خلال الفترة 2000 إلى 2012 زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الـصغيرة والمتوسـطة بحيـث انتقـل عـددها مـن 177365 مؤسـسة سـنة 2000 إلى 700000 مؤسـسة سـنة 2012، أي بزيادة قدرها 294,66 ٪؛
- إجمالي المشاريع الاستثمارية (محليـة وأجنبيـة) المـصرح بهـا لـدى الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاستثمار بلغت حوالي67808 مشروع بين 2000 و2012، يعود النصيب الأكبر منها لقطاع الخدمات بـ 46847 مشروع، أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة خـلال نفـس الفـترة فقد قدرت بـ 940.832 منصب عمل كان أهمها في قطاع الخدمات بـ 847362. يليها قطـاع البناء والأشغال العمومية بـ 207248. منصب ثم قطاع الصناعة بـ 225244. وأخـيرا قطـاع الزراعة بـ 93328. منصب عمل[1].
- حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ)، فقد تم تـسجيل لغاية 31/ 12/ 2007 تمويـل 86380 مـشروع، الأمـر الـذي مكـن مـن اسـتحداث 243308 منصب شغل، وقد زادت المشاريع الممولة لتصل في مجموعها إلى 292186 مشروع، تم خلالها استحداث 710788 منصب عمـل، والجـدول المـوالي يـبين عـدد المـشاريع الممولـة إضـافة إلى مناصب الشغل المستحدثة بين 2007 و2012:

(1) محمـد إبـراهيم مـادي، فعاليـة الـسياسة الماليـة في ترشـيد الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر في الجزائـر (2000–2010)، رسـالة دكتـوراه، جامعـة حـسيبة بـن بـوعلي– الـشلف، 2012–2013، ص ص 199–200.

جدول رقم (2): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل

السنوات	إلى غاية 2007/12/31	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
المشاريع الممولة	86380	10634	20848	22641	42832	65812	249147
مناصب الشغل المستحدثة	243308	31418	57812	60132	92682	129203	614555

المصدر: www.Ansej.org.dz

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة متواصلة يمكن إبرازها في الجدول الموالي:

جدول رقم (3) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2000-2012:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	159507	179893	261863	288587	312956	342788	376767
نسبة تطور المؤسسات(%	-	12.78	45.56	10.20	8.44	9.53	9.91
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
عدد المؤسسات	410959	519526	570838	607297	659309	711832	
نسبة تطور المؤسسات%)	9.07	26.41	9.87	6.38	8.56	7.96	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

- أما بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد تم بين 2002-2012 تعيين ما يقارب 35177 مشروع بحيث: تم التخلي عن 593 مشروع (2 ٪)، 2580 مشروع لم يتم انجازه (7 ٪)، في حين تم إنجاز 32004 بنسبة 91 ٪، وكنتيجة لذلك تم خلق 300000 منصب شغل، ومن بين المشاريع المنجزة كذلك نجد 410 مشروع استثماري أجنبي والذي أوجد 42959 منصب شغل، وللإشارة فإن نسبة 56 ٪ من المشاريع الأجنبية المنجزة تعمل في القطاع الصناعي، تمكنت من استحداث 57 ٪ من مناصب الشغل[1].

(1) www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements/22.09.2013

ويمكن توضيح توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(4): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط:

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	نسبة مناصب الشغل(٪)
النقل	18697	46079	15
BTP و الهيدروليك	5900	100991	34
الصناعة	3445	103660	35
الخدمات	2844	35147	12
الفلاحة	491	5139	2
الصحة	430	4582	2
السياحة	195	3517	1
التجارة	2	0	0

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وخلال سنة 2012 قدر عدد الأجراء في المؤسسات العمومية بـ 47375 أجير موزع على 557 مؤسسة مشتغلة في كل القطاعات، والجدول الموالي يبين توزيع العاملين في المؤسسات العمومية لسنة 2012:

جدول رقم (5) : توزيع المؤسسات العمومية والعاملين على فروع النشاط الاقتصادي لسنة 2012:

القطاع	عدد الأجراء	عدد الأجراء (%)	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات (%)
صناعة	20618	43,52	171	30,70
خدمات	12081	25,50	151	27,10
زراعة	8515	17,97	184	33,03
بناء و أشغال عمومية	4747	10,02	40	7,18
مناجم و محاجر	1414	2.98	11	1,97
المجموع	47375	100	557	100

المصدر: علوطي لمين، مرجع سابق، ص .

يتضح من خلال الجدول أن كلا من قطاعي الصناعة والخدمات قد استحدثا خلال سنة 2012: 43,52% و25,50 % من مناصب الشغل على التوالي، وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة والدور البارز الذي يلعبه كلا القطاعين في استقطاب اليد العاملة، هذه الأخيرة التي يعتبر وجودها كثيفا ومتطلبا رئيسيا لنجاح كل قطاع منهما.

النتائج:

من خلال الدراسة تبين أن الجزائر قدمت العديد من التحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار، فقد منحت تحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات بهدف تشجيعها على الحفاظ على مناصب الشغل القائمة أو استحداث مناصب جديدة، ومنح تحفيزات ضريبية لتشجيع الاستثمار في المراحل الأولى لإنجاز المشروع و امتيازات جبائية في مرحلة بعد الاستغلال، كما تم تقديم تحفيزات للمشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وقد ساهمت هذه التحفيزات الجبائية المقدمة سواء للمؤسسات القائمة أو للمستثمرين في استحداث العديد من مناصب الشغل، وهذا من خلال توفير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة و المحافظة على مناصب الشغل في المؤسسات، لكن رغم ذلك فان مازالت الجزائر تعاني من شبح البطالة وخاصة فئة الشباب وحاملي الشهادات، كما أن مناصب الشغل المستحدثة في اغلبها مؤقتة و بهذا فان التحفيزات الجبائية المقدمة لم تحقق الأهداف المنشودة منها بعد.

التوصيات:

- ضرورة الشفافية في تطبيق التحفيزات لأن مشكل الشفافية سواء في توفير المعلومة أو في النتائج المترتبة عن تطبيق هذه التحفيزات يمثل العائق أمام تحقيق الاستفادة القصوى منها.
- يجب على المسؤولين السهر على التطبيق السليم و في التوقيت المناسب للتحفيزات، كما يجب التأكد من استفادة الفئات التي يعطيها القانون حق الاستفادة منها.
- ضرورة المتابعة المستمرة للمستفيدين من هذه التحفيزات، للتأكد من عدم الإخلال بقواعدها.
- يجب أن توجه هذه التحفيزات إلى خلق مشاريع ذات مناصب شغل دائمة ليس مؤقتة.
- ضرورة ربط التحفيزات الجبائية مع آليات سوق العمل .

المراجع:

- معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 02/ 2011، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، ص 53.
- نفس المرجع السابق، ص 57.
- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 317.
- عمرو هشام محمد، السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ عدد 45، سنة 2007، ص 06.
- طالبي محمد، مرجع سابق، ص ص 317-318.
- عمرو هشام محمد، مرجع سابق، ص 07.
- الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، ص 05.
- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 86، المؤرخة في 27 ديسمبر 2006، ص 20.
- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ في 20 يوليو سنة 2011، ص 04.
- الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، المادة 62، المؤرخ في 27/ 07/ 2008، ص 03.
- الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخ في 30 ديسمبر 2010، ص 04.
- الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار، 2007، ص ص 04-05.
- نفس المرجع السابق، ص 05.
- الجريدة الرسمية، عدد 83، ص 24.
- الجريدة الرسمية، العدد 81، المؤرخ في 14 ديسمبر 2005، ص ص 07-09.
- الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، ص 04.
- الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-05.

- الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2009، ص 05.
- نفس المرجع السابق، ص 06.
- الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-07.
- محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2012-2013، ص ص 199-200.
- www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements/22.09.2013(1)

(*) La Commission d'Implémentation d'un systéme Assurance Qualité pour L'enseignement Supérieur en Algérie.

أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي في قطب المحروقات بسكيكدة

أ حناش حبيبة
جامعة 20أوت 55 سكيكدة الجزائر

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي في مؤسسات قطاع المحروقات بسكيكدة، وقد أظهرت الدراسة بعد تحليل بياناتها واختبار فرضياتها باستخدام اختبارات مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لنظام المعلومات المحاسبي والمالي أثر في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات قطب المحروقات بسكيكدة
- هناك أثر لخصائص المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية
- هناك أثر لأنواع المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي بدرجة موافقة تتراوح بين متوسطة و عالية
- هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية

الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات المحاسبي والمالي، التدقيق الداخلي، قطاع المحروقات

Abstract :

The study aimed to identify the impact of accounting and financial informative system in the internal auditing in the hydrocarbon sector of skikda .the study showed ،after data analysis and testing its hypotheses using tests ،asset of results which can be summarized in :

- The Accounting and financial informative System has an impact in the Internal Auditing in the Hydrocarbon sector.
- There is an impact of information properties provided by the accounting and financial informative system in improving internal auditing with a high degree of approval .
- There is an impact of types of information produced by the accounting and financial informative system in improving internal auditing with a ranging degree of approval between medium and high.
- There is an impact of information technology in improving internal auditing with a high approval degree

key words : accounting and financial information system ،internal auditing ، hydrocarbon sector .

تمهيد :

نتيجة للتطورات التكنولوجيا المتلاحقة والمتسارعة بالإضافة إلى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة والشركات المتعددة الجنسيات وبالتالي زيادة المنافسة وخطورتها، أضحت المعلومات مورد أساسي من موارد المؤسسة الاقتصادية التي تضمن لها البقاء والحفاظ على ميزتها ،لذلك كان على المؤسسة الاتجاه إلى بناء وتصميم نظام معلومات محاسبي ومالي والعمل على مواكبة ما تفرزه تكنولوجيا المعلومات .

تعتمد عملية التدقيق الداخلي بشكل كبير على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمالي، فكلما توفرت المعلومات المالية والمحاسبية المطلوبة بالدقة والتوقيت المناسب كلما أدى ذلك إلى تحسين التدقيق الداخلي، لذلك لا بد من وجود نظام معلومات محاسبي ومالي متطور يعمل على توفير معلومات تساعد المدقق الداخلي على تحقيق أهداف التدقيق، انطلاقا مما سبق فان الدراسة الحالية تبين مضامين هذه الإشكالية في ضوء طرح جملة من الأسئلة نبينها فيما يلي :

هل هناك أثر لنظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في قطاع المحروقات بسكيكدة؟

ويمكن أن يتفرع السؤال الرئيسي إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

1. هل تؤثر خصائص المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية والمالية في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة ؟
2. هل تؤثر أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة؟
3. هل تؤثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة ؟

فرضيات الدراسة: لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كالتالي :

الفرضية الرئيسية : تتمثل الفرضية الرئيسية فيما يلي :

ليس هناك أثر لنظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة ؟

الفرضيات الفرعية : تتمثل الفرضيات الفرعية فيما يلي :

- **الفرضية الفرعية الأولى** : ليس هناك أثر لخصائص المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة

- **الفرضية الفرعية الثانية :** ليس هناك أثر لأنواع المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة
- **الفرضية الفرعية الثالثة** : ليس هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة

متغيرات الدراسة :

يعتبر التدقيق الداخلي أداة مهمة في فحص العمليات المحاسبية والمالية بالإضافة إلى أنه أداة رقابية على مختلف إجراءات الأنظمة الرقابية، في المقابل نجد أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يعمل على توفير المعلومات الضرورية للممارسة التدقيق الداخلي .

المتغير الأول : نظام المعلومات المحاسبي والمالي باعتباره متغير قرار

المتغير الثاني : التدقيق الداخلي باعتباره متغيرا ناتجا

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة نذكرها فيما يلي :

1. دراسة الموضوع من خلال تقديم إطار نظري يحدد فيه ماهية كل من نظام المعلومات المحاسبي والمالي والتدقيق الداخلي
2. إبراز أثر خصائص المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي
3. تحديد أثر أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي
4. إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي

أهداف الدراسة : في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تتحدد الأهداف وفقا لما يلي :

1- التعرف على طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمالي والتدقيق الداخلي

2- التوصل إلى بعض النتائج والاقتراحات التي من شأنها أن تجعل نظام المعلومات المحاسبي والمالي يساهم بشكل أكبر في تحسين التدقيق الداخلي

أولا ماهية نظام المعلومات المحاسبي والمالي:

1-تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

هناك من عرف نظام المعلومات المحاسبي على انه نظام يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية، رغم أن البيانات قد تكون غير مالية وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية وفي جانب المخرجات فان

نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية. "[1].

كما تم تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه" مجموعة متكاملة من الأجهزة والمعدات، البرمجيات، الأطر البشرية والقواعد والإجراءات والنظم التي تكفل تحصيل البيانات المحاسبية عن البيئتين الداخلية والخارجية للمنظمة، وفيما يخص أدائها في الماضي والحاضر والتنبؤات المحتملة في المستقبل ومعالجتها، لأجل توفير المعلومات الضرورية التي تسهل مهمة الإدارات بجميع المستويات الإدارية في صنع القرارات من خلال انجاز الوظائف الإدارية وبما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات"[2].

نستنتج مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر تتفاعل فيما بينها، لجمع ومعالجة البيانات التي تتعلق بالعمليات الداخلية والخارجية وتحويلها إلى معلومات، وذلك بالاعتماد على بيانات غير محاسبية توفرها أنظمة المعلومات الأخرى، بالإضافة إلى إنتاج تقارير وقوائم مالية تفيد في عمليات الرقابة وتخطيط واتخاذ القرارات الإدارية.

لكي يستطيع المدير المالي أداء مسؤولياته ومهامه بكفاءة عالية لابد من توفر نظام معلومات مالي.

2- تعريف نظام المعلومات المالي:

هناك من عرف النظام على أنه نظام فرعي للمعلومات الإدارية، الذي يختص بتحديد احتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة المالية من البيانات والمعلومات المالية"[3]

وهناك من عرفه على أنه نظام" فرعي داخل المنظمة يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقا

(1) رحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسير مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2004-2005 ص ص81 ،82

(2) محمد عبد الحسين أل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2012، ص 41

(3) صباح رحيمة، محسن عبد الفتاح، ابراهيم زرينة، نظم المعلومات المالية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص179

لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى خارجية في اتخاذ القرارات "[1]

يشير هذا التعريف إلى أن نظام المعلومات المالي هو ذلك النظام الذي يعمل على توفير المعلومات الضرورية إلى كافة المستويات الإدارية لاتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: ماهية التدقيق الداخلي:

يكشف التدقيق الداخلي عن المشاكل وصياغة التوصيات إلى الإدارات لحلها "[2]

1-مفهوم التدقيق الداخلي:

هناك من عرف التدقيق الداخلي على أنه عبارة عن فحص وتحليل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الإدارة، وكذلك فحص الهيكل التنظيمي وخطط وأهداف الإدارة بهدف إبداء الرأي الفني المحايد والمستقل،الذي يساعد الإدارة على ترشيد قراراتها واستغلال مواردها بالشكل المطلوب" [3]

التدقيق الداخلي هو" نشاط تقييمي يتم من خلال تنظيم معين يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، وهو يعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى، ويتم من خلال هيئة داخلية أي مدققين موظفين لدى المنشأة " [4]

نستنتج مما سبق أن التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط مستقل داخل المؤسسة لخدمة الإدارة يقوم بالتدقيق المالي والمحاسبي ،بالإضافة إلى أنه أداة رقابية على مختلف إجراءات الأنظمة الرقابية. للحصول على معلومات صحيحة و دقيقة تمكن إدارة المؤسسة من اتخاذ قرارات سليمة.

(1) فتحي أحمد الشيباني، نظام المعلومات المالي، رسلة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المعلومات، لبيا ،2006، ص 57

(2) Pierre schick ,memento d'audit interne ،dunod ,paris ,2007,p5

(3) www.accdiscussion.com/578 2014/01/06 20:04

(4) زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان ، 2010ص26

ثالثا : الإطار الميداني

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في انجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات .

1- **منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة:** تشمل منهجية الدراسة الميدانية الجانب المنهجي، من خلال شرح منهج الدراسة وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج وكذلك بيان المجتمع والعينة التي تناولتها الدراسة .

1-1- **منهج الدراسة**: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي، وهو منهج يسمح بالتعرف على نظام المعلومات المحاسبي والمالي والتدقيق الداخلي .

1- 2-**أدوات جمع المعلومات وتحليلها** : ويكون ذلك من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث والمراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع البحث .

1-3- **الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات** : لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة، تم استخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي للمتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي spss .

كما تم اعتماد اختبار one simple T-testللعينة الواحدة، وذلك للتعرف على مدى الدلالة الإحصائية لتقدير أفراد العينة وأثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي .

1-4- **تحديد مجتمع وعينة الدراسة**: استهدفت الدراسة عينة من مؤسسات قطب المحروقات ولاختيار عينة الدراسة اعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع 68 استمارة على عينة الدراسة والمتمثلة في المحاسبين والمدققين الداخليين استرد منها 51 أي بنسبة 75 وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة 51 استمارة .

- للإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم تحديد القيم المعيارية للمقياس باستخدام المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة من قطب المحروقات، حيث تم تحديد معيار حدد عند مناقشة النتائج وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كما يلي :

من1-1.80 لا أوافق بشدة

من 1.81 -2.60 لا أوافق

من 2.61-3.40 محايد

من 3.41–4.20 موافق

من 4.21–5 موافق بشدة

2- **تحليل فقرات محاور الدراسة :** بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي والمالي والتدقيق الداخلي في المؤسسة، سنحاول إبراز أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي في شركة سوناطراك من خلال تحليل بيانات الاستبيان الموجه للمدققين الداخليين والمحاسبين.

2-1 تحليل فقرات محور أثر خصائص المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي:

الجدول رقم (1):

أثر خصائص المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات كاملة عن موارد المؤسسة ومدى استخدمها بطريقة مثلى	4.03	0.52	عالية
02	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات في الوقت المناسب تفيد في الكشف المبكر للانحرافات	3.72	0.96	عالية
03	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات قابلة للمقارنة يمكن من خلالها مقارنة الأصول الموجودة مع سجلات الأصول	4.23	0.51	عالية جدا
04	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات مهمة تسمح بإخضاع عمل كل موظف إلى مراجعة موظف أخر يشاركه في تنفيذ العمل	3.54	0.85	عالية
05	يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات غير متحيزة تمكن المدقق الداخلي في حالة وجود عملية غش إلى توجيه الإدارة العليا إلى كيفية معالجتها وليس الإشارة إليها فقط	3.74	1.03	عالية
06	يعمل نظام المعلومات المحاسبي والمالي على توفير معلومات بسيطة تساعد على فهم ومعرفة توزيع مراحل العمل لمنع الأخطاء والتجاوزات	3.66	0.95	عالية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
07	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات دقيقة تفيد في تحديد مسؤوليات الأفراد ومساءلتهم محاسبيا	3.66	1.07	عالية
08	يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات ملائمة تقلل من التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن	3.64	0.95	عالية
09	يعمل نظام المعلومات المحاسبي والمالي على توفير معلومات مطلوبة تفيد في منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات للبيانات المالية	3.80	0.82	عالية
	الوسط الحسابي العام	**3.78**	**0.85**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال المعطيات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول، حيث أن الوسط الحسابي العام لتأثير خصائص المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي بلغ 3.78 ، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3.41–4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية (مرتفعة)، وهو ما يعني أن أفراد العينة وبصفة عامة يوافقون بدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يوفر معلومات ذات خصائص معينة تؤثر في تحسين التدقيق الداخلي.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها أراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي :

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات قابلة للمقارنة يمكن من خلالها مقارنة الأصول الموجودة مع سجلات الأصول بمتوسط 4.23 وانحراف معياري يقدر بـ 0.51"، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يقوم بإعداد معلومات مالية ومحاسبية على أساس المبادئ المحاسبية المطبقة بثبات وتجانس، يمكن من خلالها إجراء مقارنات بين فترة مالية وأخرى وهو ما يحسن من عملية التدقيق الداخلي .

الفقرة " يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات كاملة عن موارد المؤسسة ومدى استخدامها بطريقة مثلى بمتوسط قدره 4.03 وانحراف معياري قدره 0.52"، وهو ما يشير إلى أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يقدم معلومات تامة عن جميع ممتلكات المؤسسة، للتحقق ما إذا كانت موارد المؤسسة تستغل من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة وهو ما يسهم في تحسين التدقيق الداخلي .

الفقرة "يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات مطلوبة تفيد في منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات للبيانات المالية بمتوسط قدره 3.80 وانحراف معياري قدره 0.82"، وهو ما يدل على أن النظام يعمل على توفير معلومات تمكن المدقق الداخلي من فحص النظام المحاسبي والمالي ، وإبداء رأي عن مدى عدالة البيانات المالية ومسايرتها للمعايير المحاسبية الدولية .

الفقرة " يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات غير متحيزة تمكن المدقق الداخلي في حالة وجود عملية غش إلى توجيه الإدارة العليا إلى كيفية معالجتها وليس الإشارة إليها فقط، بمتوسط قدره 3.74 وانحراف معياري قيمته 1.03" وهو ما يعني أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي يوفر معلومات خالية من الأخطاء وهو ما يساهم في تحسين التدقيق الداخلي .

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات في الوقت المناسب، تفيد في الكشف المبكر للانحرافات بمتوسط قدره 3.72 وانحراف معياري قدره 0.96"، وهو ما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يحسن من عملية التدقيق الداخلي من خلال ما يقدمه من معلومات في الوقت المناسب تفيد في تحديد الانحرافات لمعالجتها ومنع تكرارها في المستقبل .

الفقرة "يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات ملائمة تقلل من التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن لها بمتوسط قدره 3.64 وانحراف معياري قيمته 0.95"، ويعني ذلك أن هذا النظام يقدم معلومات يمكن من خلالها تكوين توقعات أو تنبؤات عن المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة وهو ما يساهم في تحسين التدقيق الداخلي.

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات بسيطة تساعد في فهم ومعرفة توزيع مراحل العمل لمنع الأخطاء والتجاوزات بمتوسط قدره 3.66 وانحراف معياري قدره 0.95"، وهو ما يعني أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يعرض معلومات واضحة يمكن لمستخدميها فهمها

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات دقيقة تفيد في تحديد مسؤوليات الأفراد ومساءلتهم محاسبيا بمتوسط بلغ 3.66 وانحراف معياري قيمته 1.07"، وهو ما يشير إلى أن النظام يعمل على توفير معلومات خالية من الأخطاء الجوهرية وبالتالي تحسين التدقيق الداخلي.

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات مهمة تسمح بإخضاع عمل كل موظف إلى مراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل بمتوسط قدره 3.54وانحراف معياري قيمته 0.85"، وهو ما يعني أن النظام يقدم معلومات يمكن من خلالها ممارسة الضبط الداخلي الذي يهدف إلى حماية الأصول وبالتالي تحسين التدقيق الداخلي.

مما سبق نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يوفر معلومات بخصائص معينة تؤثر في تحسين التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية

2-2 تحليل عبارات محور أثر أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي

الجدول رقم (2): أثر أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
01	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات مالية تساعد في تدقيق أنشطة المؤسسة	4.03	0.44	عالية
02	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات التنبؤ بالأرباح تساعد في التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل	3.37	0.95	متوسطة
03	يعمل نظام المعلومات المحاسبي والمالي على توفير معلومات يومية تساعد على سير النشاط	3.78	0.85	عالية
04	يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات عن كل قسم تفيد في تقييم أداء كل قسم وفقا لأهدافه	3.68	0.90	عالية
05	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات رقابية تساعد في التأكد من أن البرامج قد نفذت كما خطط لها	3.50	0.90	عالية
06	يعمل نظام المعلومات المحاسبي والمالي على توفير معلومات عن المسؤولين تفيد في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات	3.09	1.13	متوسطة
07	يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات محاسبة الموارد البشرية تساعد في توزيع الموارد المتاحة	3.09	1.04	متوسطة
08	يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات تخطيطية تساعد في التأكد من أن خطط الإدارة مفهومة من قبل المستويات الإدارية	3.19	0.98	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	**3.47**	**0.90**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال المعطيات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS.

للتعرف على أثر أنواع المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان، حيث بلغ المتوسط العام لتأثير أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي 3.47 وانحراف معياري 0.90، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3.41–4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية، وذلك ما يعني أن أفراد العينة وبصفة عامة يوافقون بدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي ينتج أنواع مختلفة من المعلومات تؤثر في تحسين التدقيق الداخلي.

كما أن متوسطات تأثير أنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي تتراوح بين 3.09و 4.03، أي أن هناك تفاوت في درجة الموافقة على أثر أنواع المعلومات التي ينتجها النظام في تحسين التدقيق الداخلي فهناك البعض يوافق بدرجة عالية والبعض الآخر يوافق بدرجة متوسطة.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها أراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي:

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات مالية تساعد في تدقيق أنشطة المؤسسة بمتوسط 4.03 وانحراف معياري قدر ب 0.44" ،وهو ما يعني أن النظام ينتج قوائم مالية وتقارير تمكن المدقق الداخلي من تدقيق مختلف الأنشطة .

الفقرة " يعمل نظام المعلومات المحاسبي والمالي على توفير معلومات يومية تساعد على سير النشاط بمتوسط 3.78 وانحراف معياري قدر ب 0.85 "، وهو ما يشير إلى أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يقدم معلومات تتعلق بمختلف الأنشطة والفعاليات التشغيلية تساعد على التأكد من مدى الالتزام بالقواعد والقوانين والسياسات المرسومة .

الفقرة "يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات عن كل قسم بمتوسط 3.68 وانحراف معياري 0.90"، وهو يدل على أن المعلومات التي ينتجها هذا النظام تساعد في تدقيق أقسام المؤسسة وتحديد المسؤول عن الفشل في تحقيق الأهداف .

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات رقابية تساعد في التأكد من أن البرامج قد نفدت كما خطط لها بمتوسط 3.50 وانحراف معياري 0.90 "، ويعني ذلك أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يوفر معلومات تمكن المدقق الداخلي من التأكد بأن البرامج قد نفذت كما خطط لها أم لا.

أما بالنسبة للعبارات التي توافق عليها أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة مرتبة كما يلي:

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات التنبؤ بالأرباح تساعد في التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل بمتوسط قدره 3.37 وانحراف معياري 0.95"، وهو ما يعني أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يوفر معلومات بدرجة موافقة متوسطة، تمكن المدقق الداخلي من المقارنة بين النشاط الجاري و أرقام الخطة وإعداد التقرير الذي يساعد الإدارة في ترشيد قراراتها.

الفقرة " يقدم نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات تخطيطية تساعد في التأكد من أن خطط الإدارة مفهومة من قبل المستويات الإدارية بمتوسط 3.19 وانحراف معياري قدره 0.98، أي أن النظام يوفر معلومات بدرجة موافقة متوسطة، تساعد المدقق الداخلي في إعداد تقرير يتعلق بتحديد الانحرافات في تنفيذ الخطة واقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات ومنع تكرارها في المستقبل .

الفقرة "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات عن المسؤولين في المؤسسة بمتوسط 3.09 وانحراف معياري 1.13"، وهو ما يعني أن المعلومات التي ينتجها النظام تمكن المدقق من تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بدرجة موافقة متوسطة.

في نفس المرتبة **الفقرة** "يوفر نظام المعلومات المحاسبي والمالي معلومات محاسبة الموارد البشرية تساعد في تدقيق نشاط الأفراد بمتوسط 3.09 وانحراف معياري 1.04"، و هو ما يعني أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يوفر معلومات تساعد في التأكد من كفاءة توزيع الموارد البشرية بدرجة موافقة متوسطة.

مما سبق نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يقدم معلومات مالية يومية، كما يوفر معلومات عن كل قسم ومعلومات رقابية تساهم في تحسين التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية.

بالإضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يمد المدققين الداخليين بمعلومات عن التنبؤ بالأرباح، معلومات تخطيطية ومعلومات محاسبة الموارد البشرية ومعلومات عن السلطات والمسؤوليات تحسن من عملية التدقيق الداخلي بدرجة موافقة متوسطة .

2-3- تحليل عبارات محور أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي

الجدول رقم (3):

أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي يؤدي إلى تحسين جودة أعمال التدقيق الداخلي	4.27	0.69	عالية
02	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي إلى الحصول على أفضل الأدلة	3.90	0.94	عالية
03	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي إلى اكتشاف الأخطاء والغش من خلال استخدام أساليب معينة	3.92	0.89	عالية
04	استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تقليص الوقت المستغرق في العمليات الكتابية والعمليات الحسابية	4.31	0.83	عالية
05	استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق الداخلي	3.92	0.99	عالية
06	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى انجاز بعض عمليات التدقيق الداخلي المعقدة بشكل أسهل	04.00	0.77	عالية
07	معالجة البيانات الكترونيا يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي لفهم نظام الرقابة الداخلية أكثر	3.86	0.80	عالية
08	تختلف أساليب التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية والمالية عن أساليب التدقيق في ظل التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية والمالية	3.78	0.96	عالية
09	يعمل استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي على تحسين جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الالكترونية المستخدمة بالمؤسسة	3.92	0.82	عالية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
10	استعمال تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد في توزيع المهام على موظفي فريق التدقيق	3.66	0.88	عالية
11	استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في إعداد البرنامج الزمني اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق الداخلي بشكل أفضل	3.98	0.73	عالية
12	تساعد تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي على مقارنة النتائج الفعلية لأقسام المؤسسة مع ما هو مخطط لتحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب	3.66	0.88	عالية
13	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد على تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق	4.15	0.64	عالية
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد في الاطلاع على أوراق عمل التدقيق الخاصة بالسنوات السابقة بسهولة	4.09	0.67	عالية
15	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد المدقق في تلخيص نتائج التدقيق من أجل مراجعتها مع فريق التدقيق أو الإدارة	4.05	0.67	عالية
16	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المدقق في إعداد الرسائل والتقارير إلى الإدارة	4.15	0.73	عالية
17	يعتبر استخدام الحاسوب في عملية التدقيق الداخلي أمر ضروري في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات	4.39	0.69	عالية
	المتوسط الحسابي العام	4.00	0.80	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال المعطيات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS

للتعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث من الاستبيان، حيث بلغ المتوسط العام لتأثير تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي 4.00، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس

الخماسي (3.41–4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية وهو ما يعني أن أفراد العينة وبصفة عامة يوافقون بدرجة عالية على أن تكنولوجيا المعلومات تحسن من عملية التدقيق الداخلي .

بالإضافة إلى أن متوسطات تأثير تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي تتراوح بين 3.66 و4.39.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي

الفقرة " يعتبر استخدام الحاسوب في عملية التدقيق الداخلي أمر ضروري في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات بمتوسط 4.39 وانحراف معياري 0.69 "، ما يدل على أنه يجب التطوير في إجراءات التدقيق الداخلي نتيجة للمعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية .

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تقليص الوقت المستغرق في العمليات الكتابية والحسابية بمتوسط 4.31 وانحراف معياري 0.83"، وهو ما يعني أن تكنولوجيا المعلومات تساهم في تحسين التدقيق الداخلي.

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي يؤدي إلى تحسين جودة أعمال التدقيق الداخلي بمتوسط 4.27 وانحراف معياري 0.69"، وذلك ما يعني أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق وأسرع وتلخيص نتائج التدقيق وانجاز برنامجه في وقت أقصر .

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد على تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق بمتوسط 4.15 وانحراف معياري 0.64 "، وهو ما يعني أن استخدام أساليب متطورة في فحص البيانات المالية والتشغيلية يحسن من عملية التدقيق الداخلي.

الفقرة "يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المدقق في إعداد الرسائل والتقارير إلى الإدارة بمتوسط 4.15 وانحراف معياري "0.73، وهو ما يشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات تحسن من إجراءات التدقيق الداخلي .

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد في الاطلاع على أوراق عمل التدقيق الخاصة بالسنوات السابقة بسهولة بمتوسط 4.09 وانحراف معياري 0.67 "، وهو ما يعني تزويد المدقق الداخلي ببرامج خاصة بالتطبيقات المحاسبية الهامة تمكنه من انجاز بعض عمليات التدقيق المعقدة بشكل أسهل وأسرع وإجراء المقارنة مع السنوات السابقة وإبداء رأيه بشكل أكثر موضوعية ومصداقية .

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد المدقق في تلخيص نتائج التدقيق من أجل مراجعتها مع فريق التدقيق أو الإدارة بمتوسط 4.05 وانحراف معياري 0.67 "، وهو ما يعني امتلاك المدقق الداخلي لبرامج محاسبية محوسبة تمكنه من اختصار الوقت في تلخيص نتائج التدقيق وهو ما يحسن من إجراءات التدقيق الداخلي" .

الفقرة " يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى انجاز بعض عمليات التدقيق الداخلي المعقدة بشكل أسهل بمتوسط 04.00 وانحراف معياري 0.77 "، وهو ما يعني أن استخدام البرامج المحاسبية المحوسبة يمكن المدقق الداخلي من تبسيط عملية التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية

"استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد على إعداد البرنامج الزمني اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق الداخلي بشكل أفضل بمتوسط 3.98 وانحراف معياري 0.73 "، وهو ما يدل على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد المدقق في انجاز مراحل التدقيق المختلفة بدرجة موافقة عالية

الفقرة " يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي إلى اكتشاف الأخطاء والغش من خلال استخدام أساليب معينة بمتوسط 3.92 وانحراف معياري 0.89 "، بمعنى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى ضمان اكتشاف الأمور النادرة وتقليل نسبة التحايل والتلاعب بالحاسب نتيجة وضع أنظمة رقابية محاسبية أفضل .

الفقرة "استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق الداخلي بمتوسط 3.92 وانحراف معياري 0.99 "، وبالتالي فان تكنولوجيا المعلومات تساهم في تحسين عملية التدقيق الداخلي.

الفقرة "يعمل استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي على تحسين جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الالكترونية المستخدمة بالمؤسسة بمتوسط 3.92 وانحراف معياري 0.82 .

الفقرة "يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي إلى الحصول على أفضل الأدلة بمتوسط 3.90 وانحراف معياري 0.94"، وهو ما يشير إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن المدقق الداخلي من الحصول على معلومات، تفيد في تحديد مدى التوافق بين المعلومات المالية والمعايير المحددة سابقا ومن ثم إبداء رأيه حول صحة القوائم المالية.

الفقرة "معالجة البيانات الكترونيا يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي لفهم نظام الرقابة الداخلية أكثر بمتوسط 3.86 وانحراف معياري 0.80 "، وهذا يعني أن

تشغيل البيانات الكترونيا يتطلب من المدقق الداخلي تطوير طرق ومنهجيات التدقيق وبالتالي التخلص من الطرق والمنهجيات التقليدية .

الفقرة "تختلف أساليب التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية والمالية عن أساليب التدقيق في ظل التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية والمالية بمتوسط 3.78" وانحراف معياري 0.96، وهذا يشير إلى أن أساليب التدقيق اليدوي تختلف عن أساليب التدقيق الالكتروني.

الفقرة "تساعد تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي على مقارنة النتائج الفعلية لأقسام المؤسسة مع ما هو مخطط لتحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب بمتوسط 3.66 وانحراف معياري 0.88"، وهو ما يعني أن تكنولوجيا المعلومات تمكن المدقق الداخلي من استخدام أنظمة محاسبية جيدة تساعد على اكتشاف الانحرافات وتحليلها ومعالجتها تحسن من عملية التدقيق الداخلي .

الفقرة "استعمال تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي يساعد في توزيع المهام على موظفي فريق التدقيق بمتوسط 3.66 وانحراف معياري 0.88 "، وهو ما يدل على أن تكنولوجيا المعلومات تختصر الوقت في القيام بإجراءات التدقيق الداخلي.

نستنتج فيما يتعلق بأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي فقد تبين أن له أثر مرتفع في ذلك.

3- اختبار فرضيات الدراسة :سيتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

3-1 اختبار الفرضية الرئيسية: اختبار الفرضية الرئيسية يكون من خلال اختبار كل متغير من متغيرات نظام المعلومات المحاسبي والمالي، حيث استخدمنا اختبار "ت" للعينة الواحدة (one simple T test) ، حيث تمثل قاعدة القرار بقبول أو رفض فرضيات الدراسة كما يلي :

إذا كانت قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 2 00.، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

إذا كانت قيمة ت المحسوبة أقل من ت الجدولية والتي تساوي 2.00، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي (3) ومستوى المعنوية أكبر من أو تساوي 0.05، فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل.

وكانت الفرضية الرئيسية الأولى على النحو التالي :

ليس هناك أثر لنظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في قطاع المحروقات بسكيكدة؟

بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لأثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي 3.82 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 15.08 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 2.00، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 .

وعليه تبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن لنظم المعلومات المحاسبية والمالية أثر في تحسين التدقيق الداخلي في قطاع المحروقات.

تكون نتائج اختبار فرضياتها الفرعية على النحو الموالي :

3-2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى : وتنص على ما يلي :

ليس هناك أثر لخصائص المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة؟

قدرت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الأولى 3.78 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 12.01 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 2.00، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وعليه وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن هناك أثر لخصائص المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة

3 -3-اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

ليس هناك أثر لأنواع المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة ؟

قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الثانية تساوي 3.47 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 6.04وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 2.00 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000وهو أقل من 0.05 وعليه وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهو ما يعني أن هناك أثر لأنواع المعلومات التي ينتجها النظام في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة .

3-4-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

ليس هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة ؟

بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة 4.00وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 15.28وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 2.00، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وعليه وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات في تحسين التدقيق الداخلي في مؤسسات محل الدراسة .

خلاصة: هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في تحسين التدقيق الداخلي، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج هامة، كما حاولنا تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي :

نتائج الدراسة :

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة تملك نظام معلومات محاسبي ومالي يوفر معلومات دقيقة، بسيطة، ملائمة، مهمة ،شاملة ومتاحة في كل وقت، وكذلك معلومات تتميز بقابلية المقارنة وعدم التحيز، بالإضافة إلى ذلك فان هذا النظام يقدم معلومات مالية وكذا معلومات عن كل قسم وأخرى رقابية تساهم في تحسين التدقيق الداخلي من خلال الكشف المبكر للانحرافات والعمل على معالجتها ومنع الأخطاء والتجاوزات، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية للبيانات المالية وتحديد مسؤوليات الأفراد وتدقيق أنشطة المؤسسة وتقييم أداء كل قسم بدرجة موافقة عالية، إلا أنه من خلال تحليل إجابات المستجوبين وجدنا أن المؤسسات توفر معلومات تخطيطية ومعلومات محاسبة الموارد البشرية ومعلومات عن السلطات والمسؤوليات لجميع المراكز الوظيفية تحسن من عملية التدقيق الداخلي بدرجة موافقة متوسطة .كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أيضا أن تكنولوجيا المعلومات تحسن من عملية التدقيق الداخلي من خلال اكتشاف الأخطاء والغش وتخفيض تكاليف التدقيق الداخلي وانجاز بعض عمليات التدقيق المعقدة بشكل أسهل، بالإضافة إلى تحسين جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الالكترونية المستخدمة بالمؤسسة وتساعد في إعداد البرنامج الزمني اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق الداخلي بشكل أفضل.

التوصيات:

- ضرورة السعي إلى مواكبة ما تفرزه تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بأنظمة المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسات.
- تعزيز إدراك المدققين الداخليين بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي.
- تشجيع المدققين الداخليين على الالتحاق بالدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات لتمكينهم من استخدام هذه التكنولوجيا في عمليات التدقيق الداخلي.
- وضع ضوابط أمن ورقابة نظام المعلومات المحاسبي والمالي بالشكل الذي يضمن تحقيق كل من سرية المعلومات، تكاملية وسلامة المحتوى، استمرارية توفر المعلومات

المراجع:

1- رحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسير مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2004-2005 ص ص81 ،82

2- محمد عبد الحسين أل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2012،ص 41

3- صباح رحيمة، محسن عبد الفتاح، ابراهيم زرينة، نظم المعلومات المالية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص179

4- فتحي أحمد الشيباني، نظام المعلومات المالي، رسلة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المعلومات، لبيا ،2006، ص 57

5- Pierre schick ,memento d'audit interne ،dunod ,paris ,2007,p5

6- www.accdiscussion.com/578 2014/01/06 20:04

7- زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان ، 2010ص26

أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم
دراسة حالة مجمع صيدال (2002-2012)

د.كسري أسماء
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص :

إن قاعدة تعظيم ثروة المساهمين تعتمد على الأسعار السوقية للأسهم، لذا تحاول هذه الدراسة بناء علاقة خطية بين القيمة السوقية لأسهم مجمع صيدال (المدرجة في بورصة الجزائر)، كمتغير تابع، والمؤشرات المحاسبية المتمثلة في مؤشرات الربحية، مؤشرات الهيكل المالي، مؤشرات الأهمية النسبية للسهم، مؤشرات السيولة، كمتغيرات مستقلة.

وقد توصلت نتيجة نموذج الانحدار إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال وكل من معدل دوران اجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول ونسبة السيولة السريعة.

الكلمات الدالة: المعلومات المحاسبية، القيمة السوقية للأسهم، بورصة الجزائر، مجمع صيدال، نموذج الانحدار.

Abstract :

The role of maximizing shareholders wealth depends on the market price of shares. Thus ،this study tries to establish a linear relationship between the market value of the already flotation of Complex Saidal shares ،as the dependent variable ، and the accounting indicators such us profitability ،financial structure ،liquidity ،the relative importance of shares ،as the independent variables.

The regression model confirms a significant relationship between the market value of Complex Saidal shares and the indicators of total turnover of assets ،equity of total assets and quick liquidity ratio.

Keywords: Accounting information ،the market value of shares ،stock Algeria ،complex Saidal regression model.

مقدمة:

يعتبر موضوع الأسواق المالية من المواضيع التي استحوذت على اهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وأمام تعاظم حركة رؤوس الأموال، لما تلعبه من دور حيوي بالغ الأهمية في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتوفير قاعدة البيانات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين.

حيث أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، اذ كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المحاسبين عند إعداد وفحص القوائم المالية، لذلك قامت

بإعادة النظر في المخطط المحاسبي من خلال طرحها لمشروع النظام المالي المحاسبي، والذي يمثل خطوة هامة في عملية تطبيق حوكمة الشركات، وذلك في سياق الاصلاحات الرامية الى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة للمعلومات، وكذا تقديم المعلومات المحاسبية بكل شفافية ووضوح لكل مستخدميها. اذ تعمل هذه المعلومات في الأسواق المالية على مساعدة المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم أداء المؤسسة، وبالتالي في تحديد المبلغ الذي يجب دفعه مقابل الأوراق المالية، وانطلاقا من هذا الأمر فإن الالمام بالمعرفة والمعلومات المحاسبية أمر مهم جدا للجهات المعنية بالاستثمار عبر الأسواق المالية.

مشكلة البحث:

تؤدي الأسواق المالية بالدول النامية دورا بارزا في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب، إلا أن نجاح هذه الأسواق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى دقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات المدرجة في السوق، إذ تعتبر المحاسبة من أهم المجالات التي تقوم بدور فعال في ترشيد القرارات الاستثمارية وحتى يتحقق ذلك لابد أن تتمتع المعلومات التي تقدمها المحاسبة بقدر من الافصاح والشفافية حتى يتمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في زيادة وتدعيم كفاءة السوق المالي لذا نجد انه هناك العديد من الجهات المهتمة بتوفير قدر لازم من المعلومات المحاسبية لخدمة أسواق المال في دول العالم، وخاصة تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية. مما يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

هل تؤثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر على القيمة السوقية لأسعار أسهمها؟

فرضيات البحث:

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تساعد في التعرف على طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للمؤسسة، وذلك من أجل تقليل حدة المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في بورصة الجزائر من خلال ايجاد أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة على القيمة السوقية لسعر

السهم والإفصاح عنها بكل شفافية وتسهيل فهمها للمستثمرين.وبما أن ادارة المؤسسة تهدف الى تعظيم قيمتها السوقية، فإنه ينبغي أن يحظى قرار الاستثمار بالدراسة والتحليل لما لها من مساهمة في توعية المستثمرين بأهمية القوائم المالية، في محاولة للنهوض ببورصة الجزائر من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.

أهداف البحث :

- فحص القدرة التفسيرية لبعض النسب المستخرجة من القوائم المالية.
- بيان أهم المتغيرات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسات وبالتالي العمل على الاهتمام بها مستقبلا في عملية التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.
- تقييم أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في ضوء احتياجات المستثمر الجزائري.

الدراسات السابقة :

دراسة محي الدين حمزة(7200) [1]: هدفت إلى اختبار منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية للمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي فضلا عن اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات في الفترة 1995–2003. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المحاسبية تؤثر بشكل واضح في قرارات المستثمرين بالسوق
- أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة لا تعد كافية للمستثمرين داخل السوق و من ثم فإن قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني.
- هناك تباين في مدى تأثير العوامل المحاسبية على سعر السهم و ذلك حسب كل قطاع.

▪ **دراسة (Board and Day1989)** [2]: تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين عوائد الأسهم و أسعارها لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية خلال الفترة

(1) محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 01، 2007، ص 145–174.

(2) J. Board and L.A. Day، The information content cash flow figures، accounting and business research، 1989، pp 3-11

1964– 1975، و قد توصلت إلى أن هناك علاقة بين عوائد الأسهم و أسعارها لجميع الشركات محل الدراسة.

- **دراسة (1995 Feltham and Ohlson)** [1]: تناولت العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والمعلومات المحاسبية و خاصة المتعلقة بالأنشطة المالية، و استخدمت الدراسة لقياس المؤشرات المحاسبية القيمة الدفترية للسهم، ربح السهم، الربح الموزع، الأصول الثابتة، المصروفات، المطلوبات، صافي الدخل من الأنشطة الجارية، و قد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي، و استخلصت وجود علاقة معنوية بين القيمة السوقية للسهم، والمتغيرات المحاسبية المعبرة عن الأنشطة المالية المختلفة.
- **دراسة (2000 Quirin and Allen)** [2]: اهتمت بدراسة العلاقة بين الأداء الاقتصادي للمؤسسات والذي يعكسه حجم الأرباح المحققة و بين القيمة السوقية للسهم، و بالتركيز على التحليل الأساسي للقوائم المالية المنشورة للتنبؤ بإجمالي عائد السهم. توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية و المتعلقة بالربحية على الأسعار السوقية للأسهم، فهذه المعلومات لها تأثير معنوي و مرتفع في التنبؤ بحركة أسعار الأسهم، و يعتمد التنبؤ بالأسعار أيضا على البيانات التاريخية للأرباح و القائمة على نماذج السلوك العشوائي، كما أضافت الدراسة أن مؤشرات الربحية و خاصة مؤشر العائد على السهم ومؤشر مضاعف الربحية من أهم المؤشرات المحاسبية للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لما تحدثه من آثار ايجابية في سلوك المستثمرين بالإضافة إلى دورها في تحقيق الكفاءة و الفاعلية للقرار الاستثماري. و من الملاحظ أن معظم الدراسات و المرتبطة بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية و أسعار الأوراق المالية تم إجراؤها على أسواق مالية متقدمة و ليس على أسواق ناشئة و الاعتماد بالأساس على مؤشرات الربحية دون المؤشرات الأخرى والتي بإمكانها التأثير على القيمة السوقية للأوراق المالية.

(1) G. Feltham ،J. Ohlson Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities ،contempory accounting research ،1995 ،pp 689-731.

(2) J. Quirin and A. Allen ،The effect of earnings performance on fundamental information analysis ،Journal of business research ،2000 ،pp 149-165.

الاطار النظري للبحث:

1- المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية، في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها[1] .

2- المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

إن الدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية يتمثل في عملية اتخاذ القرارات وهي عملية مفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة في ضوء الموارد المحدودة لاختيار أفضل البدائل والذي يحقق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وأكبر عائد وكفاءة. ويواجه متخذ القرار عند مواجهته لمشكلة ما، كحاجته الملحة للحصول على أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن تلك المشكلة، ويجب على متخذ القرارات لاتخاذ القرار الرشيد من الاهتمام ليس فقط بقيمة المعلومات بالنسبة لمستخدميها بل أيضا بتكلفة الحصول عليها بحيث تكون تلك المعلومات مجدية لمتخذ القرار.

3- طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في السوق المالي:

لقد زاد الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية نظرا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في السوق المالي على شكل تقارير مالية تضم القوائم المالية التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.

أ. الميزانية العمومية:

يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، حيث عرفت على أنها "صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والآخر به عناصر الخصوم؛ كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة[2].

(1) زيادة عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 369.

(2) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف والقياس الإفصاح، لبنان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007، الجزء الثاني، ص317.

ب. قائمة الدخل:

هي أكثر القوائم المالية أهمية، ويتم فيها التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة وتبيان القدرة الكسبية عن فترةزمنية معينة، ويهتم المستثمر عادة بالنتيجة المتمثلة في صافي الربح الذي يحسب من خلاله ربح السهم[1].

ج. قائمة التدفقات النقدية:

تعكس حركة التدفقات النقدية بحيث تعطي للمستثمر فكرة عن توفر السيولة النقدية ومنها يمكن الوقوف على قدرة الشركة على توزيع الأرباح. بالإضافة إلى القوائم السابقة، فإن التقرير المالي السنوي يتضمن قائمة التغيرات في حق الملكية، أو قائمة توزيع الأرباح والتي توضح للمستثمر كيف تم التصرف في الأرباح السنوية (الاحتياطات، توزيع الأرباح، احتجاز الأرباح

4- أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية:

هناك العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك تؤثر على حركة تداول الأوراق المالية، وتتمثل هذه المعلومات في: [2]

أ. الربح المحاسبي:

إن الربح يعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فيما يخص الشراء أو البيع أو الاحتفاظ به، ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للمؤسسة والتي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة، وتزودنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم.

ب. ربح السهم:

يمثل حصة من الأرباح المحصل عليها في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل كوبونات أو تم احتجازه في صورة احتياط أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار، ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 29،30.

(2) سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقي الدولي حول صنع القرار في المؤسسة المالية، جامعة المسيلة، أفريل 2009، ص ص 50-51.

السهم في أصول المؤسسة، كما يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

ج. **توزيعات الأرباح:**

تلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دورا هاما في مساعدة المستثمر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافه وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي تحقق له أهدافه، وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها. وتعبر المعلومات المحاسبية المتعلقة بتوزيع الكوبونات ونسبة هذا التوزيع إلى الأرباح المحققة ومدى مسايرتها لما حققته المؤسسات المماثلة عن المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات. كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية، وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملا مؤثرا للتدفقات النقدية المؤسسة بالإضافة إلى دلالاتها على مستوى التشغيل في المؤسسة.

3-علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للأسهم:

يعتبر السعر السوقي للسهم محصلة طبيعية لآلية العرض و الطلب و التي هي بدورها ما هي إلا انعكاس ضمني لمصالح و دوافع تلك الأطراف المتعاملة في السوق، لذا أخذ موضوع المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية و أثره على القيمة السوقية حيزا بارزا في العلوم المالية و المحاسبية نظرا لقدرة هذا المدخل على ربط الأرقام المحاسبية بعملية تقييم الأوراق المالية و تحديد قيمتها السوقية. وتتركز أهمية التقارير المالية كونها توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين على إجراء التنبؤات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات لما لها من محتوى إعلامي و تأثير فعال و سريع على أسعار وأحجام معاملات الأسهم في السوق، و تبرز علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم من خلال دورها في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار الاستثماري، و استخدامها كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية و التنبؤ بالقيمة الحقيقية للسهم، مما ينعكس أثره على الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية[1]. وفي إطار الفكر المالي المعاصر، يرجع التغير في سعر أو عوائد الأسهم إلى محتوى المعلومات المحاسبية المفصح عنها و التي قد تفسر التغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في أداء المؤسسة، و التي تقود إلى تغيرات

(1) عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية حدثية)، ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشر دور المعلومات المحاسبية في تنشيط أسواق المال، جامعة الملك سعود، 05-06 ديسمبر2006، ص 26.

في القيمة السوقية للأسهم،. وفي هذا السياق لقد أكدت العديد من الدراسات على منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم المحاسبية سواء الربح المحاسبي نفسه أو مكوناته في تفسير الاختلافات في العائد السوقي متمثلة أساسا في التغير في أسعار الأسهم، باعتبار أن هذه الأخيرة سوف ترتفع أو تنخفض قياسا بأرباح المؤسسة أو خسائرها، و بناء عليه فإن قرارات الشراء و البيع تعتمد بشكل أساسي على معدلات النمو المتوقعة بالأرباح المحاسبية. فقد بينت البحوث السابقة بأن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار تزيد بزيادة نافذة العائد (أي الفترة التي يتم فيها تجميع العائد السوقي) [1].

لذا يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بالسوق من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم و تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة و العائد الذي يحققه السهم [2]، و ذلك انطلاقا من الدراسات السابقة التي توصلت إلى إلى وجود علاقة تفسيرية بين المعلومات المحاسبية و القيمة السوقية للأسهم كون الأرقام المحاسبية التي يتم الإعلان عنها بموجب البيانات و التقارير المالية"إذا ما أحسن المستثمر قراءتها و فهمها سوف تساعده على اتخاذ القرار وبالتالي فإن التقلبات في القيمة السوقية للأسهم هي دالة لمحتوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كون هذه الأخيرة بالإضافة إلى كفاءة السوق تعد المحرك الرئيسي لآلية العرض و الطلب على الأسهم في السوق المالي[3].

الإطار التطبيقي للبحث:

تعد عملية تسعير الأسهم و تقييمها من أهم المشاكل التي تواجه المستثمر، لذا يجب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المساعدة على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم من خلال تحديد أهم المعلومات ذات التأثير على قرارات المستثمرين، و مع ازدياد حاجتهم في الأسواق المالية إلى المزيد من الافصاحات المحاسبية، أصبح هنالك حاجة ماسة إلى دراسة مدى تأثير هذا النوع من المعلومات على القيمة السوقية للأسهم من خلال دراسة العلاقة التفسيرية بينهما.

(1) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،، 2006، ص 312.

(2) كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص19.

(3) محمد صبحي أبو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء (مبادئ و تحليل باستخدام SPSS)، الإسكندرية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2005، ص 309.

وتستخدم هذه الدراسة بعض المؤشرات المحاسبية و التي حسب رأي الباحثة قد تساعد في تفسير التغيرات في القيمة السوقية.

1- مجمع صيدال:

يعتبر مجمع صيدال شركة قابضة تابع لصندوق الكيمياء و البتروكيمياء و الصيدلة، وأعطي الضوء الأخضر من قبل مجلس مساهمات الدولة لمجمع صيدال للدخول للبورصة في 18/ 06/ 1998 في اطار سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، اجتمعت على اثرها الجمعية العامة غير العادية في 22/ 06/ 1998 التي أقرت الخوصصة الجزئية لرأسمال المجمع و المقدرة بـ 20٪ ما يمثل 2.000.000 سهم بقيمة اسمية تقدر بـ 250 دج للسهم الواحد، وانطلق العرض في 15/ 01/ 1999، وتمكن المجمع من خلال هذه العملية أن يبيع أكثر من عدد الأسهم المطروحة، حيث تحصلت على 2 مليون و 300 ألف أمر للشراء مع نهاية العملية، منه مليون و400 ألف سهم بيعت للمواطنين و16500 لعمال المجمع، وبذلك تحصل المجمع على التمويل الذي كان يحتاجه.

2- النموذج المستخدم :

سوف يتم اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال نموذج الانحدار الخطي العام وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$Y= a + b_1X_1 +\ldots\ldots\ldots\ldots..+ b_kX_k+ E$$

3- متغيرات الدراسة:

3-1- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في القيمة السوقية (Y)، و تحسب بالعلاقة التالية:

متوسط القيمة السوقية للسهم = (الحد الأعلى + الحد الأدنى) / 2

3-2- المتغيرات المستقلة:

تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بمؤشرات مالية على النحو الآتي :

- معدل العائد على حقوق المساهمين (X_1): يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مجزي للمساهمين من المبالغ، ويحسب بقسمة الأرباح الموزعة على إجمالي حقوق المساهمين.

(1) عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن باشيخ، العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، العدد 02،2005، ص ص 176-177.

- معدل دوران إجمالي الأصول (X_2): و يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأصول لتحقيق المبيعات، و يحسب بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الأصول[1]
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X_3): تعكس هذه النسبة الجزء الذي يتم تمويله من الأصول داخليا، و تحسب بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.
- نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الأصول(X_4): تحسب بقسمة الخصوم المتداولة على إجمالي الأصول.
- نسبة التداول(X_5): تحسب بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.
- نسبة السيولة السريعة(X_6): تحسب بقسمة الأصول المتداولة ماعدا المخزون على الخصوم المتداولة.
- العائد على السهم(X_7): يعتبر المؤشر أساسا لتقييم ربحية السهم، ويحسب بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم العادية.
- مضاعف الربحية (X_8) [2]: تحدد هذه النسبة عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، تحسب بقسمة السعر السوقي للسهم على ربحية السهم.

4- عرض و تحليل النتائج

انطلاقا من القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر وأسعار الأسهم المتعلقة بمجمع صيدال للفترة 2002-2012، تم حساب المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، والجدول(1) يوضح النتائج.

(1) فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية و العملية)، عمان، دار وائل للنشر، 2008، ص 236.

(2) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، 2010، ص 81.

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	النسب المالية
0.0271	0.0254	0.0297	0.0311	0.0420	0.0157	0.0360	0.0327	0.0338	0.0417	0.0167	X_1
0.4628	0.4951	0.4428	0.5194	0.5292	0.5343	0.5035	0.4698	0.5059	0.5039	0.5222	X_2
0.4912	0.5057	0.4172	0.4859	0.4460	0.4654	0.4457	0.4273	0.4555	0.4734	0.4840	X_3
0.2976	0.2838	0.2777	0.3795	0.4036	0.3588	0.3609	0.3506	0.3297	0.3334	0.3333	X_4
2.0784	2.0821	1.9169	1.6687	1.6944	1.6940	1.6119	1.6038	1.7307	1.7764	1.4174	X_5
1.3871	1.2747	1.0679	0.7941	0.8717	0.8518	0.7798	0.8545	0.8064	1.0153	0.9028	X_6
196.5161	205.0480	110.2192	287.1814	134.6638	87.2150	54.7484	43.0555	45.6231	48.2291	18.7339	X_7
3.3967	3.0454	4.1281	1.3580	2.8961	4.5864	7.3062	8.1871	7.7263	8.9676	29.2251	X_8
667.5	627.5	455	390	390	400	400	352.5	352.5	432.5	547.5	Y

المصدر : محسوب من طرف الباحثة انطلاقا من التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر[1].

وبعد تحديد متغيرات الدراسة سنقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقا للنموذج الخطي العام (نموذج الانحدار المتعدد)، ولقد تمت الاستعانة ببرنامج SPSS v.17 لتحديد أهم معالم النموذج، والجدول رقم (2) يوضح ذلك[2].

جدول رقم (02): معالم النموذج

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3103,458	570,584		5,439	,032
	x1	10909,763	1882,016	,865	5,797	,028
	x2	-6514,268	940,944	-8,161	-6,923	,020
	x3	12388,917	1768,808	3,148	7,004	,020
	x4	-3244,801	609,197	-1,167	-5,326	,033
	x5	-1842,657	319,946	-3,417	-5,759	,029
	x6	427,982	68,059	,796	6,288	,024
	x7	-5,183	,790	-4,052	-6,560	,022
	x8	-170,745	,88625	-11,998	-6,596	,022

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

(1) التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر: www.cosob.org

(2) عصام البحيصي، أنور نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 02، 2009، ص736.

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن نموذج المؤشرات المحاسبية المؤثرة على القيمة السوقية لسهم صيدال، يأخذ الشكل التالي:

$$Y= 3103.458 +10909.763X_1-6514.268X_2+12388.917\ X_3-3244.801\ X_4-1842.657X_5$$
$$(5.439)\quad (5.797)\quad (-6.923)\quad (7.004)\quad (-5.326)\quad (-5.759)$$
$$+427.982X_6\ -5.183\ X_7-170.745\ X_8$$
$$(6.288)\quad (-6.560)\quad (-6.596)\qquad R^2 = 0.998$$

- من الملاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ 99٪، و هذا يعني أن 99٪ من التغير في القيمة السوقية راجع الى المتغيرات المحاسبية، و يعزز هذا التفسير العلاقة الارتباطية البالغ قيمتها 0.99 بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.
- بالنظر الى قيمة ستيودنت للمتغيرات المستقلة، نلاحظ وجود علاقة ارتباطية موجبة و في بعض الأحيان سالبة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

تحليل المعنوية الكلية للنموذج : اختبار فيشر الكلي

نستدل باختبار فيشر الكلي لاختبار المعنوية الكلية لهذا النموذج، و لتحديد قيمة فيشر المحسوبة $F_{v1,v2,\alpha}$ نستعين بجدول ANOVA (جدول رقم 03).

جدول رقم (03): اختبار المعنوية الكلية للنموذج

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	119288,379	8	14911,047	156,933	,006[a]
	Residual	190,030	2	95,015		
	Total	119478,409	10			

a. Predictors: (Constant) ،x8 ،x4 ،x3 ،x1 ،x7 ،x6 ،x5 ،x2

b. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

من تحليل نتائج الجدول رقم (03) نلاحظ:

- معنوية النموذج : قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 (F_{8} ،F_{8} <156.933= cal ،2,5% tab = 19.37 2,5%)، الأمر الذي يقتضي رفض فرضية العدم لصالح قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.

تحليل الارتباط: حسب مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (04): مصفوفة الارتباط

Coefficient Correlations[a]

Model			x8	x4	x3	x1	x7	x6	x5	x2
1	Correlations	x8	1,000	,920	-,996	-,968	,997	-,143	,940	,996
		x4	,920	1,000	-,922	-,920	,897	-,322	,972	,892
		x3	-,996	-,922	1,000	,971	-,995	,124	-,935	-,992
		x1	-,968	-,920	,971	1,000	-,961	,135	-,920	-,966
		x7	,997	,897	-,995	-,961	1,000	-,107	,919	,996
		x6	-,143	-,322	,124	,135	-,107	1,000	-,437	-,073
		x5	,940	,972	-,935	-,920	,919	-,437	1,000	,910
		x2	,996	,892	-,992	-,966	,996	-,073	,910	1,000

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

يتضح من نتائج الجدول رقم (04) :

هناك ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة مما يعني وجود ازدواج خطي بين هذه المتغيرات، هذا الأمر يستدعي ضرورة استخدام طريقة الانحدار المتدرج لتصحيح مشكلة التعدد الخطي لهذا النموذج، ومعرفة أي من المتغيرات المستقلة الأكثر تفسيرا للمتغير التابع.

جودة التوفيق (معامل التحديد):

جدول رقم (05): معامل التحديد

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,888[a]	,789	,765	52,93746	
2	,951[b]	,904	,880	37,80770	
3	,978[c]	,956	,937	27,53560	1,730

a. Predictors: (Constant) ،x6

b. Predictors: (Constant) ،x6 ،x2

c. Predictors: (Constant) ،x6 ،x2 ،x3

d. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

- يبين الجدول رقم(05) جودة التوفيق لانحدار Y على X_6، ثم لانحدار Y على X_6 و X_2، ثم لانحدار Y على X_6 و X_2 و X_3 باستخدام نموذج الانحدار المتدرج.
- يتضح أن معامل التحديد R^2 بلغ 0.956 بالنسبة للنموذج الثالث، مما يعني أن المتغيرات المستقلةX_6 ، X_2، X_3 يمكنها تفسير 95٪ من التغيرات في المتغير التابع Y (القيمة السوقية لمجمع صيدال).

تحليل التباين: نستعين بجدول ANOVA التالي:

- يتضح من الجدول رقم (06) أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 50.193 في المرحلة الثالثة للتحليل وهي أكبر تماما من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab}=4.35$، مما يعني قبول النموذج عند مستوى معنوية 5٪.

جدول رقم (06): تحليل التباين

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	94257,036	1	94257,036	33,635	,000[a]
	Residual	25221,373	9	2802,375		
	Total	119478,409	10			
2	Regression	108043,034	2	54021,517	37,793	,000[b]
	Residual	11435,375	8	1429,422		
	Total	119478,409	10			
3	Regression	114170,946	3	38056,982	50,193	,000[c]
	Residual	5307,464	7	758,209		
	Total	119478,409	10			

a. Predictors: (Constant) ،x6

b. Predictors: (Constant) ،x6 ،x2

c. Predictors: (Constant) ،x6 ،x2 ،x3

d. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

النموذج الخطي للاستثمار في سهم صيدال:

إن أهم معالم هذا النموذج من المقدرات (β_k)، الانحرافات المعيارية، و قيمة ستودنت المحسوبة ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): معالم النموذج

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4,461	80,969		-,055	,957
	x6	477,468	82,329	,888	5,800	,000
2	(Constant)	121,546	70,643		1,721	,124
	x6	475,097	58,804	,884	8,079	,000
	x2	-271,159	87,314	-,340	-3,106	,015
3	(Constant)	-306,171	159,005		-1,926	,096
	x6	412,991	48,077	,768	8,590	,000
	x2	-235,424	64,822	-,295	-3,632	,008
	x3	1017,053	357,752	,258	2,843	,025

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.17

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن نموذج المتغيرات المؤثرة على القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال في المرحلة الثالثة أي النموذج 03 من تحليل الانحدار المتدرج، تأخذ الصيغة التالية:

$$Y= -306.171 \underset{(-1.926)}{-235.424x_2} \underset{(-3.632)}{+1017.053x_3} \underset{(2.843)}{+412.991x_6}$$
$$(8.590)$$

تحليل الارتباط الذاتي:

من الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة Durbin & Watson المحسوبة DW= 1.730 وهي تقع في منطقة لا توجد فيها مشكلة الارتباط الخطي ولا مشكلة الارتباط الذاتي، ويعد النموذج ذو معنوية وصالح لإجراء عمليات التنبؤ بقرار الاستثمار في سهم مجمع صيدال.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج يمكن اجمالها في مايلي:

- رفض فرضية العدم لصالح قبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والقيمة السوقية لأسهمه.
- المتغيرات المستقلة (معدل دوران اجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول، نسبة السيولة السريعة) تفسر معنويا القيمة السوقية للسهم، حيث تم قبول النموذج عند مستوى معنوية (5٪). وعليه تكتب معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالآتي:

$$Y= -306.171 -235.424x_2 +1017.053x_3+412.991x_6$$
$$(8.590) \quad (-1.926) \quad (-3.632) \quad (2.843)$$

- هناك عوامل مؤثرة في القيمة السوقية لسهم صيدال، إلا أن هناك تباين في مدى تأثير هذه العوامل المحاسبية.
- إن المعلومات المحاسبية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق، ومن ثم فإن قرارهم يخضع في أغلب الأحيان إلى التوجه الشخصي.

خاتمة:

بينت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية واضحة بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والقيمة السوقية لسهم مجمع صيدال. وبالرغم من النتائج المتوصل، إلا أن الحديث عن المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري أمر صعب.

وفي هذا السياق، يجدر الاشارة الى أن ضعف نشاط بورصة الجزائر راجع الى عدة أسباب أهمها تدني الوعي الاستثماري لدى الفرد الجزائري، وقلة ثقافته المالية خاصة ثقافة البورصة، بالإضافة الى غياب بعض الهياكل الضرورية لتنشيط السوق المالية، مثل: صناديق الاستثمار، مصالح ادارة المحافظ المالية والمقاصة وغيرها من الهيئات، أيضا ضعف الافصاح المالي للمؤسسات المقيدة، وذلك من ناحية قلة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والعنصر الأهم هو عدم نشرها في الوقت المناسب.

توصيات :

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها وجب تقديم بعض التوصيات:

- تحسيس الفرد الجزائري بدور البورصة في تدعيم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال القيام بحملات توعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية.
- ضرورة التزام المؤسسات بنشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات المالية، والتي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في عملية اتخاذ القرار.
- تفعيل وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تتولى وظيفة تحليل القوائم المالية لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- مد جسر **التعاون** بين المؤسسة والجامعة، لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين **أن** يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث **العلمي**، والمساهمة في بناء المؤسسات، وعدم استخدام سياسة الانطواء **على** المحيط الخارجي باعتبار المتربصين أهم دخلاء على المؤسسة.
- زيادة التركيز على البحوث العلمية في مجال الإفصاح المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر، وتقييم الأسهم.

المراجع

1- محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 01، 2007، ص ص 145-174.

2- R. Ball and P Brown ،An empirical evaluation of accounting Income ، Journal of accounting research ،Auturmn ،1968 ،pp 159-178.

3- J. Board and L.A. Day ،The information content cash flow figures ، accounting and business research ،1989 ،pp 3-11.

4- G. Feltham ،J. Ohlson Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities ،contempory accounting research ،1995 ، pp 689-731.

5- J. Quirin and A. Allen ،The effect of earnings performance on fundamental information analysis ،Journal of business research ،2000 ،pp 149-165.

6- زيادة عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية،الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 369.
7- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف والقياس الإفصاح، لبنان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007، الجزء الثاني، ص317.
8- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 29،30.
9- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقي الدولي حول صنع القرار في المؤسسة المالية، جامعة المسيلة، أفريل 2009، ص ص 50-51.
10- عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية حدثية)، ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشر دور المعلومات المحاسبية في تنشيط أسواق المال، جامعة الملك سعود، 05-06 ديسمبر2006، ص 26.
11- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،، 2006، ص 312.
12- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص19.
13- محمد صبحي أبو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء (مبادئ و تحليل باستخدام SPSS)، الإسكندرية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2005، ص 309.
14- عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن باشيخ، العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، العدد 02،2005، ص ص 176-177.
15- فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية و العملية)، عمان، دار وائل للنشر، 2008، ص 236.
16- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، 2010، ص 81.
17- التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر: www.cosob.org
18- عصام البحيصي، أنور نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 02، 2009، ص736.

تقييم المخزون و حساب تكلفته حسب النظام المحاسبي المالي SCF والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

د. زعيبط نورالدين
كلية علوم التسيير، الاقتصاد و التجارة،
جامعة أم البواقي الجزائر

ملخص:

تحدد المعايير المحاسبية الدولية قواعد محددة لتحديد تكاليف المخزون و تقييمه. و لتبني التوافق الدولي، وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا SCF يتضمن قواعد تقييم و حساب تكاليف المخزون في الحالات المختلفة الممكنة. يهدف المقال إلى تبيان طرق الحساب و التقييم هذه، و التأكد من مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé:

Les Normes Comptables Internationales définissent des règles précises pour déterminer les coûts des stocks et les évaluer. Pour adopter la normalisation internationale ،l'Algérie a mis en place un **Système Comptable Financier** ،avec des règles de calcul des coûts et d'évaluation des stocks dans toutes les situations possibles. Le présent article a pour but de montrer ses méthodes et de s'assurer de leur cohérence avec les Normes Comptables Internationales.

تمهيد.

تشترط المعايير المحاسبية الدولية إدراج المخزون ضمن حسابات المؤسسة بعد تقييمه وتحديد تكلفته بطريقة صادقة، و قد حددت لهذا الغرض قواعد بعينها تحقيقا للتوافق المحاسبي الدولي. و لقد وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا قصد تحقيق التوافق الدولي، و ضمنته قواعد و طرق تقييم مختلف عناصر المخزون في شتى الحالات.

إشكالية البحث :

يمكن صياغة الإشكالية في السؤال التالي: هل تتوافق قواعد تقييم و حساب تكاليف المخزون في النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة، التي نضعها للإشكالية مفادها أن قواعد تقييم و حساب تكاليف المخزون تتوافق مع ما تحدده المعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير.

المنهجية المستخدمة:

سوف نستخدم في عملنا المنهج التحليلي و المنهج المقارن. فالمنهج التحليلي يسمح بفهم آليات عمل كل من قواعد النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، و الثاني يمكن من تحديد مدى التوافق بين النظامين.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهميته من كون الجزائر انتقلت من العمل بنظام محاسبي قديم إلى النظام المحاسبي المالي. هذا الأخير يهدف إلى تبني معايير المحاسبة الدولية و تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي. و عليه تعد عملية الانتقال هذه انعطافة تستدعي الاهتمام و المتابعة.

أهداف البحث:

سوف يعمل هذا المقال على تبيان طرق تحديد تكاليف و تقييم عناصر المخزون، حسب النظام المحاسبي المالي في كل حالات النشاط المختلفة. إذ يبين طرق تقييم المخزون عند إدراجه أول مرة بمحاسبة المؤسسة و التي تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية. كما يقدم كيفية تقييمه عند خروجه لاستهلاكه لأغراض النشاط المختلفة. و يعمل على إجلاء طرق تقييم المخزون نهاية الدورة قبل إعداد قائمة المركز المالي للمؤسسة و حساب النتيجة. و في كل مرة سوف نشير إلى مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية بالإشارة للمعايير المناسبة منها فقط.

لكن قبل الخوض فيما سبق، لا بدا لنا من التعريف بالمخزون و حساباته وفق ما يحدده النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

1. المخزونات و قواعد تقييمها في النظام المحاسبي المالي S.C.F سوف نعمل فيما يلي بالتعرف على المخزونات و بحساباتها في النظام المحاسبي المالي الجزائري,

1.1. **التعريف بالمخزونات و حساباتها في S.C.F.** يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات و يخصص لها حسابات في مدونته كما سنبينه أدناه.

1.1.1. التعريف بالمخزونات في S.C.F.

يقصد بالمخزونات في النظام المحاسبي المالي الأصول:

- التي يحوزها الكيان، و الموجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛
- قيد الإنتاج بغرض البيع كذلك؛
- المتمثلة في المواد الأولية و الأدوات التي تستهلك خلال عملية الإنتاج أو أداء الخدمات؛
- في إطار عملية أداء خدمة، يتمثل المخزون في تكلفة الخدمات التي لم تدرج المؤسسة الإيرادات المرتبطة بها بعد.(م13، ص12)

إن هذا التعريف للمخزونات يشمل العناصر المنصوص عليها بالمعيار المحاسبي2 و يزيد عليه العنصر الرابع و المستخلص من المعيار الدولي11. و عليه يتأكد تطابق تعريف النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية للمخزونات بشكل عام (م14، ص17 و 32).

2.1.1. حسابات المخزونات في S.C.F. يقسم النظام المحاسبي المالي المخزونات كما يلي:

- البضائع المشتراة بغرض إعادة بيعها على حالتها دون إجراء إي تغيير عليها. و في ملحقه الثالث يدرج، بغرض التأكيد، الأراضي أو أي أملاك عقارية تتم حيازتها لغرض بيعها؛
- المواد الأولية و الأدوات المشتراة لأجل تحويلها و التي تدخل في تركيبة المنتجات المعالجة و المصنعة؛
- التموينات الأخرى، من ضمنها المواد و الأدوات المخصصة للاستهلاك، و الأغلفة. وهي عناصر تسهم في المعالجة، الصنع أو الاستغلال دون أن تدخل في تركيبة المنتجات المعالجة أو المصنعة.
- القيد الصنع من المنتجات؛
- القيد الانجاز من الخدمات؛
- منتجات المؤسسة و المتضمنة: المنتجات الوسيطة، المنتجات التامة الصنع، المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة؛
- المخزون المتأتي من تثبيتات و المتمثل في عناصر فككت و استرجعت من تثبيتات مادية؛
- المخزونات المراقبة من قبل المؤسسة و التي لا تحوزها ماديا عند نهاية الدورة: مخزون لدى مستودع، مخزون كأمانات أو في طريقه للمؤسسة (م21، ص97).

لم تحدد المعايير المحاسبية تقسيما مفصلا لعناصر المخزون لأن ذلك يعتبر من التفاصيل والجزئيات ليس إلا. و ما يمكن قوله هو التأكيد على أن كل العناصر السابقة تندرج ضمن المخزون لكونها تتسم بخصائصه. فالمعايير تحدد الأساسيات و الكليات، و تترك الفروع.

2.1. القواعد العامة للتقييم في SCF:

إن طريقة تقييم العناصر المدرجة بالحسابات تقوم على القاعدة العامة للتكلفة التاريخية. وفي بعض الظروف المحددة بالنظام المحاسبي المالي، و بخصوص بعض العناصر، يمكن إجراء مراجعة هذا التقييم (التكلفة التاريخية)على أساس:

- ✓ القيمة العادلة (أو التكلفة الحالية)؛
- ✓ قيمة الإنجاز؛

- ✓ القيمة المحينة (أو القيمة النفعية).

بالإطلاع على القواعد العامة للتقييم المحددة بالمعايير المحاسبية الدولية في إطاره المفاهيمي يتأكد لنا اعتماد النظام المحاسبي المالي لتلك القوانين كما هي.(م12، ص12 و 13)

1.2.1. التكلفة التاريخية: تتكون التكلفة التاريخية لأصول ميزانية عند أول أدراجها، بعد استبعاد الرسوم المسترجعة و التخفيضات التجارية و ما شابهها، من:

- ✓ بشأن العناصر المشتراة بتكلفة تحصيلها؛
- ✓ بخصوص العناصر المكتسبة في إطار المساهمات بقيمة المساهمة؛
- ✓ في حالة التحصيل المجاني بالقيمة العادلة بتاريخ الدخول؛
- ✓ إذا حصلت بالتبادل و كانت غير متشابهة، فتسجل بالقيمة العادلة للأصل المكتسب. أما إذا كانت متشابهة فتسجل بقيمة الأصل المعطاة بدله؛
- ✓ فيما يتعلق بالأشياء و الخدمات التي أنتجتها المؤسسة، فهي تقيم بتكاليف إنتاجها.(م21، ص14 و 15)

1.1.2.1. تكلفة شراء أصل ما: تساوي سعر الشراء المتفق عليه بتاريخ العملية منقوصا منه كل التخفيضات التجارية، تضاف له الحقوق الجمركية و الرسوم الجبائية الأخرى غير المسترجعة من قبل المؤسسة لدى الإدارة الجبائية، و كذلك كل الأعباء المرتبطة مباشرة بتحصيل و مراقبة الأصل و وضعه حيز التشغيل.

مصاريف التسليم، التحميل والتفريغ الابتدائية، مصاريف التركيب، أتعاب المهنيين كالعمرانيين و المهندسين تشكل أعباء مرتبطة مباشرة بتكلفة التحصيل.

تستبعد من تكلفة التحصيل المصاريف العامة الإدارية و المصاريف المتحملة بمناسبة وضع التثبيت حيز التشغيل خلال الفترة المتوسطة بين إنهاء استخدامه (تاريخ توقف تراكم تكاليف الدخول) و استخدامه بالطاقة العادية.(م15، ص53 و 54)

2.1.2.1. تكلفة إنتاج أصل مادي أو خدمة: و تساوي تكلفة تحصيل المواد المستهلكة و الخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج هذه، مضافا لها التكاليف الأخرى المتحملة على إثر عمليات الإنتاج، بمعنى الأعباء المباشرة و غير المباشرة التي يمكن ربطها بشكل معقول بإنتاج الأصل أو الخدمة.(م16 ص21).

الأعباء المرتبطة باستخدام غير أمثل لطاقة الإنتاج (تدني النشاط) تستبعد عند تحديد تكلفة إنتاج أصل ما.(م7، ص138)

2.2.1. القيمة القابلة للتحصيل أصل: هي أعلى إحدى القيمتين؛ قيمة بيعه الصافية و قيمته النفعية.

1.2.2.1 سعر البيع الصافي لأصل ما: هو المبلغ الممكن تحصيله من بيع هذا الأصل جراء صفقة تتم في شروط منافسة عادية ما بين أطراف راضية و عليمة، منقوصا منه تكاليف الخروج.(م18، ص65)

2.2.2.1. القيمة النفعية لأصل ما: هي قيمته المحينة لتوقعات تدفقات الخزينة المستقبلية المنتظرة من الاستخدام المستمر لهذا الأصل بما فيها قيمة التنازل عنه نهاية فترته النفعية. (م20، ص 605)

في حال عدم التمكن من تحديد سعر البيع الصافي لأصل ما، تكون قيمته القابلة للتحصيل هي قيمته النفعية.

عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية فإن القيمة الأولى تحل محل الثانية. الفرق عندئذ يشكل تدني للقيمة. هذا الفرق، يترتب عنه تسجيل مصروف بالمقابل. هذا التدني المسجل يمكن استرجاعه عندما تصبح القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة الصافية للأصل، و هو ما يترتب عنه تسجيل إيراد لاسترجاع التدنيات السابقة.

و بالنظر في المعيار المحاسبي الدولي 36 (أنظر فصل تدني الأصول) في كل من المرجعين: (م2) و (م18) نتأكد من اعتماد المعيار 36 لتقييم الأصول نهاية الدورة من النظام المحاسبي المالي.

3.1. القواعد الخاصة بتقييم المخزونات في SCF. و هي القواعد الخاصة بالمخزونات على وجه التحديد لا العموم.

- التقييم عند الإدراج: ويقوم أساسا على القيمة التاريخية. و في حالات خاصة تستخدم في التقييم إحدى الطرق المبينة أسفله.

1.1.3.1. تكلفة المخزون (التكلفة التاريخية). تتضمن كل التكاليف المتحملة لأجل نقله لمكان تواجده بالحالة التي هو عليها:

- ✓ تكاليف الشراء (المشتريات، المواد المخصصة للاستهلاك، مصاريف الشراء...)؛
- ✓ تكاليف الصنع (مصاريف العاملين و الأعباء الأخرى المتغيرة و الثابتة باستثناء الأعباء التي يمكن إرجاعها إلى الاستخدام غير الأمثل لطاقة إنتاج المؤسسة)؛
- ✓ المصاريف العامة، المصاريف المالية و الإدارية المحملة مباشرة للمخزون؛

هذه التكاليف تحدد إما على أساس التكاليف الحقيقية، إما على أساس التكاليف المعيارية المحددة مسبقا بكيفية منتظمة و مراجعة مستمرة تبعا للتكاليف الحقيقية.

إن التكلفة التاريخية هي التي تعرف بالقيمة الأصلية.

إذا أضفنا لهذا ما ورد في القواعد العامة بخصوص استبعاد بعد العناصر ذات الطبيعة الاستثنائية، أو المرتبطة باستغلال غير أمثل لطاقة المؤسسة من التكلفة نتأكد من توافق الطريقة مع متطلبات المعايير الدولية.

2.1.3.1. تكلفة الأصول المتكافئة: إذا تعذر تحديد تكلفة شراء أو إنتاج المخزون وفق القاعدة العامة، فإنه يقيم بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مشابهة و مكافئة له حددت في أقرب تاريخ ممكن لعملية التقييم.

3.1.3.1. التكلفة على أساس الهامش التجاري: إذا أفضى التقييم على أساس التكاليف إلى مبالغات أو أنه لم يكن ممكنا، تقيم المخزونات (عدا التموينات الأخرى) باستبعاد الهامش المطبق من قبل المؤسسة بشأن كل صنف من المخزونات من سعر بيعه نهاية الدورة.

4.1.3.1. تقييم المنتجات الزراعية: تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأول و نهاية كل دورة بالقيمة العادلة لها منقوصا منها التكاليف المتوقعة عند نقطة البيع.

يعرف النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل على أساسه ما بين أطراف على علم تام و دراية و تراضي في ظروف المنافسة العادية و بعد طرح التكاليف الضرورية لبيعه. و يتفق هذا مع تعريف المعيار الدولي 6.

2.3.1. التقييم عند الخروج من المخزن أو الجرد: عند الخروج من المخزن أو الجرد يتم تقيم المخزونات بناء على التمييز بين المخزونات المتعاوضة و المخزونات غير المتعاوضة.

1.2.3.1. تقييم المخزونات المتعاوضة: تقيم العناصر المتعاوضة (غير المتميزة) إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا، و إما بالتكلفة الوسطية المرجحة للشراء للعناصر المشتراة أو التكلفة الوسطية المرجحة للإنتاج للعناصر المنتجة.

2.2.3.1. تقييم العناصر غير المتعاوضة: أما العناصر غير المتعاوضة فتقيم بتكلفتها الخاصة التي أدرجت بها عند تحصيلها. إذ كل عنصر منها يحتفظ بتكلفته ليستهلك بها و بها فقط دون أن يتأثر بتكاليف العناصر الأخرى المشابهة له و المدرجة معه بنفس الحساب.

3.3.1. التقييم نهاية الدورة: عملا بمبدأ الحيطة و الحذر، يقيم المخزون بالقيمة الضعيفة لتكلفته (قيمته المحاسبية الصافية) أو لقيمة انجازه الصافية. تتمثل القيمة الصافية للإنجاز في سعر

البيع المرتقب منقوصا منه تكاليف إتمام و تسويق المخزون المباع. و هذه نفسها القاعدة المعتمدة من المعايير الدولية. أنظر المعيار المحاسبي الثاني.

إذا كانت تكلفة المخزون أكبر من قيمة إنجازه الصافية فإن هذا التدني في القيمة يسجل كعبء بحساب النتيجة. مثل تدنيات قيم المخزونات هذه تحدد مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة.

2. تطبيقات التكاليف على قواعد التقييم و حساب المخزونات وفق للنظام المحاسبي المالي S.C.F.

سوف نقدم تطبيقات قواعد التكاليف و التقييم تبعا لسياق عملية الاستغلال و مرحل النشاط بالمؤسسة. نبدأ بطريقة تحديد تكلفة الشراء (قيمة إدراج المشتريات) التي تصلح للبضائع كما تصلح للمواد الأولية و التموينات الأخرى. ننتقل بعدها لتبيان طرق تقييم صادرات المخازن و التي تستخدم عند استهلاك المشتريات أو المنتجات للأغراض المختلفة. بعدها نقدم طرق حساب تكاليف المخزونات المنتجة من قبل المؤسسة.

1.2. التقييم عند إدراج المشتريات. سوف نبين فيما يلي تقييم المشتريات وقت إدراجها أول مرة عند إستلامها.

1.1.2. تطبيقات تكلفة الشراء. يتعلق الأمر بمشتريات البضائع، المواد الأولية و اللوازم والتموينات الأخرى. لنفترض أنه بخصوص أحد هذه المخزونات حصلت المؤسسة على الوثائق المرتبطة بعملية الشراء المعطاة أدناه.

فاتورة رقم: مش 0011

التاريخ: 15/ 09/ 2012

المشتريات.....56000

حسم2% ..... ـ 1120

صافي تجاري.....54880

خصم3% .. ـ 1646.40

صافي مالي...53233.60

TVA 17%..9049.71

المجموع: 62283.31

فاتورة نقل رقم: 2176

17/ 09/ 2012

مبلغ النقل:..... 2000 دج

.....340 دجTVA: 17%

المجموع:.....2340 دج

بوليصة تأمين رقم: 3274

التاريخ:16/ 09/ 2012

مبلغ التأمين .....1125 دج

...191.25 دج17% TVA:

المجموع:.....1316.25 دج

بخصوص نفس المشتريات دفعت المؤسسة رسوم و حقوق جمركية بقيمة: 22500 دج منها؛ 3500 دج رسوم مسترجعة.

إن مثل هذه المشتريات تدخل مخازن المؤسسة بتكلفة شرائها وفق ما حدده النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية. إن كل ما صرف على المشتريات حتى دخولها مخازن المؤسسة و لا تسترده فيما بعد، يندرج ضمن تكلفة شراء هذه المخزونات. بمعنى آخر فكل مصروف لا يسترجع و يرتبط بهذه المشتريات مباشرة يحمل لتكلفتها. و عليه، فإن القيمة التي تدرج بها هذه المشتريات بحسابات المؤسسة هي:

سعر الشراء الصافي من التخفيضات و الرسم على القيمة المضافة:	53233.60 دج
مصاريف فاتورة نقل المشتريات دون الرسم على القيمة المضافة:	2000.00 دج
مبلغ تأمين المشتريات في طريقها لمخازن المؤسسة دون الرسم كذلك:	1125.00 دج
الرسوم الجمركية مستبعدة منها المبالغ التي تسترجع (22500 ــ 3500)	19000,00 دج
قيمة الإدراج المحاسبي (القيمة التاريخية).....	75358,60 دج

إن كل مجموعة من المشتريات تحدد لها تكلفة شرائها بمثل هذه الطريقة لتدرج بحساب المخزون الذي يستقبل مشتريات الفترة و الذي يمكن تمثيله كما يلي:

حساب مخزون المواد واللوازم

تاريخ و بيان العملية	الواردات ـ الجانب المدين ـ			الصادرات ـ الجانب الدائن ـ		
	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة
مخزون بداية سبتمبر	750	61,93233	46449,25			
20/ 09/ 2012 استلام مشتريات 1	1200	62,79883	75358,60			
25/ 09/ 2012 وصل خروج1				1500		
15/ 10/ 2012 استلام مشتريات 2	1100	62,83336	69116,70			
21/ 10/ 2012 وصل خروج 2				1000		
18/ 11/ 2012 استلام مشتريات 3	1300	63,11115	82044,50			
22/ 11/ 2012 وصل خروج				1400		
30/ 11/ 2012 مخزون نهائي				450		
	4350		272969,05	4350		

1- إيصالات خروج افتراضية سوف نعود لها عند تقييم صادرات المخزون.

2- إستلامات افتراضية حسبت تكلفتها بنفس الطريقة المطبقة على مشتريات فاتورة 15/ 09/ 2012.

2.2.التقييم عند الخروج (الاستهلاك لأغراض الإستغلال)

بعد أن رأينا كيفية التقييم عند الإدراج الأول و الذي يقوم أساسا على التكلفة التاريخية، سوف نعمل الآن على تبيان طرق تقييم المخزون عند استهلاكه لأغراض الاستغلال.

بخصوص عناصر المخزونات غير المتعاوضة فإن ما يستهلك من المخازن منها يقيم على أساس التكلفة الأصلية التي أدرج بها المخزون الواحد عند إدراجه. هذا النوع من العناصر، كل وحدة مخزنة منه تحتفظ بتكلفتها الخاصة التي أدرجت بها ليتم إخراجها على أساسها.

أما بشأن العناصر المتعاوضة فإن النظام المحاسبي المالي يقترح طريقتين لتقييم المخزونات وقت خروجها لأغراض النشاط.

1.2.2. تكلفة الوارد أولا الصادر أولا. أي استنفاذ المخزون الأقدم تاريخيا فالأقدم.

وفقا لقاعدة الوارد أولا الصادر أولا سوف يكون الحساب ممثلا كما يبينه الحساب أسفله.

حساب مخزون المواد و اللوازم

تاريخ و بيان العملية	الواردات ـ الجانب الدين ـ			الصادرات ـ الجانب الدائن ـ		
	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة
مخزون بداية سبتمبر	750	61,93233	46449,25			
20/ 09/ 2012استلام مشتريات	1200	62,79883	75358,60			
25/ 09/ 2012 وصل خروج1				750	61,93233	46449,25
				750	62,79883	47099,12
15/ 10/ 2012 استلام مشتريات2	1100	62,83336	69116,70			
21/ 10/ 2012 وصل خروج1				450	62,79883	28259,48
				550	62,83336	34558,35
18/ 11/ 2012 استلام مشتريات3	1300	63,11115	82044,50			
22/ 11/ 2012 وصل خروج1				550	62,83336	34558,35
				850	63,11115	53644.47
30/ 11/ 2012 مخزون نهائي				450	63,11115	28400,03
	4350		272969,05	4350		272969,05

لقد عدنا لحساب المخزون السابق وعملنا على تقييم المجموعات الصادرة خلال الفترة وفقا لقاعدة الوارد أولا الصادر أولا. و وفقا للطريقة نحتفظ بالمشتريات مجموعة بمجموعة، كل مجموعة يجمعها أنها اشتريت معا بنفس التاريخ و نفس التكلفة للوحدة. و عند إخراج عناصر من المخازن للاستهلاك نبدأ بالأقدم من حيث تاريخ دخوله المخازن فالأقدم حتى تكتمل الكمية المطلوبة للاستهلاك.

وعليه تكون قيمة المخزون الصادر بتاريخ 25/ 09/ 2012 (1500 كلغ) هي: 93548.37 دج؛

أما قيمة المخزون الصادر يوم 21/ 10/ 2012 (1000كلغ) فتبلغ: 62817.83 دج؛

ويقيم الصادر لـ: 22/ 11/ 2012 (1400كلغ) بمبلغ: 88202.89 دج.

و عليه تكون قيمة المخزون الصادر من مخازن المؤسسة للفترة المعنية: 244569.09 دج.

2.2.2. التكلفة الوسطية المرجحة للوحدة.

عمليا تستخدم طريقتين؛ التكلفة المتوسطة المرجحة بعد كل وارد، و التكلفة الوسطية المرجحة للفترة.

1.2.2.2. التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل وارد. أي كلما ورد مخزون جديد للمؤسسة حسبت التكلفة المتوسطة للمخزون المتجمع بحوزة المؤسسة. و على أساسه يتم تقييم الصادرات للاستهلاك. نستعيد معطيات الحالة السابقة و نعمل على تقييم صادرات الفترة وفق هذه الطريقة.

حساب مخزون المواد و اللوازم

تاريخ و بيان العملية	الواردات ـــ الجانب الدين ـــ			الصادرات ـــ الجانب الدائن ـــ		
	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة
مخزون بداية سبتمبر	750	61,93233	46449,25			
2012/09/20استلام مشتريات1	1200	62,79883	75358,60	1500	62.46556	93698.34
2012/09/25 وصل خروج1	450	62.46556	28109.51			
باقي 09/25	1100	62,83336	69116,70	1000	62.72658	62726.58
2012/10/15 استلام مشتريات2						
2012/10/21 وصل خروج2	550	62.72658	34499.63	1400	62.99682	88195.55
	1300	63,11115	82044,50	450	62.99682	28348.58
باقي 10/21						
2012/11/18 استلام مشتريات3						
2012/11/22 وصل خروج3						
2012/11/30 مخزون نهائي						
	4350		272969,05	4350		272969,05

إن التكلفة الوسطية المرجحة = $\frac{\text{مجموع قيم مجموعات المخزون المتواجدة وقت الإخراج}}{\text{مجموع كميات نفس المجموعات}}$

التكلفة الوسطية المرجحة لصادرات 25/ 9: $62.46556 = \frac{46449.25+75358.60}{750+1200}$

التكلفة الوسطية المرجحة لصادرات 21/ 10: $62.72658 = \frac{28109.51+69116.70}{450+1100}$

التكلفة الوسطية المرجحة لصادرات 22/ 11: $\frac{34499.63+82044.5}{550+1300} = 62.99682$

لقد تم تقييم الصادرات على أساس هذه التكاليف مضروبة في الكميات الصادرة والمناسبة للفترة و التكلفة.

أما صادرات الفترة فتمثل قيمتها: 93698.34+ 62726.58 + 88195.55 =244520.47 دج.

2.2.2.2. التكلفة الوسطية المرجحة للفترة. وفق هذه الطريقة لا يتم تقييم كل صادر من المخزون منفردا، إنما تقييم صادرات الفترة الواحدة معا مرة واحدة عند نهاية الفترة المعنية.

و تكون التكلفة الوسطية المرجحة للفترة هي : $\frac{\text{قيمة مخزون بداية الفترة+ إجمالي قيم واردات الفترة}}{\text{كمية مخزون بداية الفترة+ مجموع كميات واردات الفترة}}$

و بناء على المعطيات السابقة يكون حساب المخزون كما يلي.

حساب مخزون المواد واللوازم

تاريخ و بيان العملية	الواردات ـ الجانب الدين ـ			الصادرات ـ الجانب الدائن ـ		
	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة
مخزون بداية سبتمبر	750	61,93233	46449,25			
2012/09/20 استلام مشتريات	1200	62,79883	75358,60			
2012/09/25 وصل خروج1	1100	62,83336	69116,70	1500 1000	62.75151	244730.89
2012/10/15 استلام مشتريات2						
2012/10/21 وصل خروج	1300	63,11115	82044,50	1400	62.75151	28238.16
2012/11/18 استلام مشتريات2				450		
2012/11/22 وصل خروج						
2012/11/30 مخزون نهائي						
	4350	62.75151	272969,05	4350		272969,05

و بإعتماد طريقة التكلفة الوسطية المرجحة للفترة تكون قيمة ما استهلك خلال الفترة هي 244730.89 دج. أما مخزون نهاية الفترة و الذي يشكل مخزون بداية الفترة الموالية فتكون قيمته:28238.18 دج.

إن نفس قواعد التقييم هذه تستخدم لتقييم صادرات المنتجات المختلفة و هو ما يجعلنا نكتفي بتبيان تطبيقات قواعد التقييم على واردات المخزون لأنها نفسها المستخدمة في تقييم صادرات المنتجات بكل أنواعها.

3.2. التقييم عند إدراج المنتجات (تطبيقات تكلفة الإنتاج)

إن ما تنتجه المؤسسة يتم إدراجه وفقا لتكلفة إنتاجه. و قد بينا عناصر تكلفة الإنتاج كما يحددها النظام المحاسبي المالي.

و لما كانت منتجات المؤسسة قد تتمثل في المنتجات المخزنة، و السلع و الخدمات قيد الإنجاز، سوف نبين كيفة تحديد تكلفة إنتاج كل من الصنفين.

1.3.2. تكلفة إنتاج المنتجات المخزنة. و تتمثل في المنتجات الوسيطة أو النصف مصنعة، المنتجات التامة الصنع و المنتجات المتبقية و المسترجعة.

مثال تطبيقي: لقد حصلت المؤسسة جراء عملية الاستغلال على 200 وحدة تامة الصنع و 70 وحدة نصف مصنعة إضافة إلى منتجات متبقية و مسترجعة سعر بيعها 23700دج، الهامش المطبق عليها: 25%. المنتجات الوسيطة استهلكت 70% من الشراء و 65% من الصنع.

أما تكاليف (أعباء) عملية الإنتاج فكانت:

- أعباء مباشرة؛ مواد أولية مستهلكة: 244730.99دج؛ يد عاملة مباشرة: 123111دج.
- أعباء غير مباشرة؛ نصيب قسم الشراء: 11908.55دج؛ حصة قسم الإنتاج: 93685.11دج.

مع العلم أن مستويات النشاط بلغت على الترتيب للقسمين: 96 % و 93%.

تكلفة الإنتاج = قيمة المواد المستهلكة + أعباء غير مباشرة للشراء بالتحميل العقلاني + اليد العاملة المباشرة + أعباء غير مباشرة للإنتاج بالتحميل العقلاني = 244730.99 + (0.96)11908.55 + 123111 + (0.93)93685.11 = **466401.35دج**.

النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية تشترط عدم احتساب الأعباء المرتبطة بالنشاط غير الأمثل لذلك يستخدم التحميل العقلاني لتحديد تكلفة الإنتاج.

تكلفة إنتاج المنتجات المتبقية و المسترجعة: تقييم المنتجات المتبقية و المسترجعة بسعر بيعها الصافي منقوصا منه هامش الربح المعمول به. أي: 23700 ÷ (1.25) = **18960دج.**

تكلفة المنتجات الوسيطة و التامة = تكلفة الإنتاج ــ تكلفة المنتجات المتبقية و المسترجعة = 466401.35 ــ 18960 = **447441.35دج**. توزع ما بين المنتجات الوسيطة و التامة.

تكلفة المنتجات الوسيطة (70 وحدة): هذه الوحدات استهلكت 70% من المواد اللازمة لصنعها و بالتالي فهي تعادل 70(0.70) أي 49 وحدة تامة من حيث ما استهلكته من المواد الضرورية. من حيث تكاليف الصنع، استهلكت 65% مما تتطلبه، و عليه فهي تعادل 70(0.65) أي 45.5 وحدة تامة بخصوص ما استهلكته من تكاليف الصنع.

تكلفة المنتجات الوسيطة و التامة = تكلفة شراء المواد المس

تهلكة + تكلفة عملية الصنع

تكلفـــة شـــراء المـــواد=(11432.21+244730.99)- $X\frac{244730.99+11432.21}{466401.35}$

18960=245749.74 دج

و تخص المواد المستخدمة لإنتاج 249 وحدة تامة (70 وسيطة = 49 وحدة تامة). و بالتالي فالوحدة التامة تستهلك 245749.74 ÷ 249 = 986.47 دج من تكلفة شراء المواد المستهلكة.

تكلفةالصنع=(87127.15+123111) ـــ $\frac{123111+87127.15}{466401.35}$ 18960 = 201691.61 دج.

و تخص تكاليف صنع 245.5 وحدة تامة (70 وسيطة =45.5 وحدة تامة). و بالتالي فالوحدة التامة تتطلب 201692.**61** ÷ 245.5 = 821.55 دج من تكاليف الصنع.

تكلفة المنتجات الوسيطة = 49 (986.95) + 45.5 (821.55) = **85741.07 دج**

تكلفة المنتجات التامة = 200 (821.55 + 986.95) = **361700 دج**

و عليه تدرج منتجات الفترة وفق القيم التالية:

_ المنتجات التامة؛ 361700 دج لـ 200 وحدة أي بـ 1808.50 دج للوحدة؛

_ المنتجات الوسيطة؛ 85741.35 دج لـ 70 وحدة أي 1224.88 دج للوحدة؛

_ و المنتجات المتبقية و المسترجعة؛ 18960دج.

2.3.2 تكلفة السلع و الخدمات قيد الإنجاز إن السلع و الخدمات التي تعمل المؤسسة على إنجازها و التي لم تكتمل حتى تسجل إيراداتها تسجل نهاية الدورة ضمن حسابات مخزونات المؤسسة و هي: القيد الصنع من المنتجات (بنايات أو أشغال مثلا) و القيد الصنع من الخدمات (دراسات أو أبحاث مثلا).

إن الأعباء المتحملة بشأن هذه العناصر التي لم ينهى انجازها تجمع لتشكل تكلفة العمل المنجز و التي تشكل قيمة قيد الإنجاز من السلع أو الخدمات حسب الشيء محل الإنجاز.

مثال: لإنجاز دراسات لفائدة زبون ما بلغت الأعباء المترتبة على أعمال الدراسة نهاية الدورة: _ مواد و تموينات مستهلكة: 125675دج؛ _ أجور المهندسين: 546750دج. و عليه فإن المؤسسة تدرج نهاية الدورة ضمن حسابات مخزوناتها حساب "قيد الصنع من الخدمات" بقيمة 672425 دج مقابل حساب تغير حساب المخزون الذي يكون دائنا. و الهدف من التسجيل هو إلغاء أثر الأعباء على النتيجة لأن إيراد الدراسات لم يسجل بعد لعدم إنهاء الخدمة و مبادئ المحاسبة تقضي بربط كل إيراد بتكاليفه. و ما دام الإيراد لم يسجل تلغى الأعباء ليحل محلها

حساب "قيد الصنع من الخدمات" بقيمة ما سجل كمصاريف. بنفس الطريقة تقييم القيد الصنع من السلع.

3.2 التقييم نهاية الدورة. تعد المخزونات من الأصول غير الجارية، أي أن مدة دورانها تقل عن السنة. لهذا يستبعد أن تكون لها قيمة نفعية، فهي غير معنية بتقنية التحين، و تعتبر قيمتها القابلة للتحصيل هي سعر بيعها الصافي.

في نهاية الدورة نقارن بين القيمة الصافية للمخزون و قيمة بيعه الصافية. إذا كانت قيمة بيعه الصافية تقل عن قيمته الأصلية فإن الفرق يجب أن يشكل له مخصصا لمواجهة تدني القيمة الحاصل. أما إذا تساوت القيمتان فالحالة لا تستوجب أي عمل. لكن إذا كانت قيمة بيع المخزون الصافية أكبر من القيمة الأصلية و كان معنا مخصص من دورات سابقة فإنه ينبغي استرجاعه.

حالة تشكيل المخصص (تدني القيمة). في نهاية الدورة كانت القيمة المحاسبية الصافية لمخزون البضائع: 33200دج بينما قدر سعر بيع نفس البضائع بـ: 31000دج.

مادام سعر البيع الصافي للبضائع يقل عن قيمتها المحاسبية الصافية فإن هذه الأخيرة يجب أن تخفض لقيمة سعر البيع الصافي و ذلك بتشكيل مخصصا. و عليه تصبح القيمة المحاسبية الصافية معادلة لسعر البيع الصافي المتوقع عند نهاية الدورة (الجرد).

حالة استرجاع المخصص (استرجاع القيمة). عند الجرد نهاية الدورة، تمثلت القيمة المحاسبية الصافية للمواد و اللوازم في 27500دج، في الوقت الذي قدر سعر البيع الصافي لهذه المواد بـ: 29000دج. أما مخصص تدني قيمة هذا المخزون من الدورة السابقة فكان: 1000دج.

نتيجة البحث :

إن النظام المحاسبي المالي حدد قواعد لتقييم المخزونات في شتى الحالات عمليات الاستغلال. من هذه القواعد ما يخص تسجيل الواردات إلى مخازن المؤسسة من البضائع، المواد واللوازم، و المنتجات المختلفة، البعض الآخر يخص تقييم الصادرات من مخازن المؤسسة سواء للاستخدام في عملية الإنتاج أو البيع. كما حدد قواعد لتقييم المخزونات نهاية الدورة. و قد تبين أن كل هذه القواعد تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و بالتالي فهي تمكن من تقييم صادق لمخزونات المؤسسة وفق ما يقتضيه التوحيد المحاسبي الدولي

قائمة المراجع.

1) BERTIN Elisabeth et autres ،Manuel de comptabilité et audit ،BERTI Editions ،Alger ،2013.
2) BRUN Stéphane ،Guide d'application des Normes IAS/IFRS ،BERTI éditions ،Alger ،2011.
3) COLMANT Bruno et autres ،Comptabilité financière Normes IAS-IFRS ، Pearson Education France ،Paris ،2008.
4) DESSERTINE Philippe et PROVILLARD Patrick ،Comptabilité intègre les normes IAS/IFRS ،Pearson Education France ،Paris ،2004.
5) DEVASSE Henri et autres ،Manuel de comptabilité ،BERTI Editions ، Alger ،2010.
6) DEVASSE Henri et LANGLOIS Georges ،Comptabilité analytique et gestion budgétaire ،BERTI Editions ،Alger ،2010.
7) DICK Wolfgang et MISSONIER-Piera Franck ،Comptabilité financière en IFRS ، Pearson Education France ،Paris ،2006.
8) DUMALANEDE Eric ،Comptabilité générale conforme au SCF et au normes IAS/IFRS ،2009.
9) FRIEDRICH Jean-jacques ،Comptabilité générale et gestion des entreprises -Comptabilité financière- ،HACHETTE Supérieur ، Paris ،2007.
10) HAMMAM Moussa ،Comptabilité générale selon le Système Comptable Financier et Les Normes IFRS ،Le Savoir éditions et diffusion de Livres ، Tizi-Ouzou ،2010.
11) LANGLOIS Georges et autres ،Manuel de comptabilité approfondie (évaluation des éléments du patrimoine) ،BERTI Editions ،Alger ، 2013.
12) LE MANH Anne et MAILLET Catherine ،Normes comptables internationales IAS/IFRS ،FOUCHER ،Paris ،2006
13) LE SYSTEME COMPTABLE FINANCIER ،Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire ،N19 du 25 mars 2009.
14) Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ،Pages Bleues ،2008.

15) MAESO Robert ،Comptabilité générale approfondie ،DUNOD ،Pairs ، 1999.
16) MINISTERE des finances ،Manuel de comptabilité financière ،ENAG Editions ،Alger ،2014.
17) NIKITIN MARC et REGENT Marie-Odile ،Introduction à la comptabilité ،ARMAND COLIN ،Paris ،2007.
18) OBERT Robert ،Pratique des normes IFRS ،DUNOD ،Paris ،2008.
19) REBOUH Bernard ،Comptabilité analytique et contrôle de gestion ، ELLIPSES ،1997.
20) OBERT Robert et MAIRESSE Marie-Pierre ،Comptabilité et audit ، DUNOD ،Paris ،2009.
21) SAHRAOUI Ali ،Comptabilité Financière conforme au SCF et aux normes IAS/IFRS ،BERTI Editions ،Alger ،2011.
TAZDAIT Ali ،MAITRISE DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER ، EDITION ACG ،Alger ،200

تحديات حوكمة الشركات بالجزائر

أ.عثمان عثمانية
جامعة يحي فارس المدية

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف على واقع حوكمة الشركات بالجزائر، وتحديد المعيقات التي تواجه تطبيقها، وتوضيح التحديات التي ينبغي مواجهتها حتى ترتقي المؤسسة الجزائرية بممارسات حوكمة الشركات فيها، من أجل تحسين أدائها من جهة ومواجهة التغيرات والضغوطات البيئية من جهة أخرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود عدة تحديات تواجه تطبيق الممارسات الرشيدة لحوكمة الشركات بالجزائر، منها ما هو مؤسساتي مثل غياب سوق مالية فعالة، ومنها ما هو تنظيمي مثل الحواجز التي يفرضها مناخ الأعمال القائم، ومنها ما يتعلق بطبيعة المؤسسات إذ أن أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عائلية أو عمومية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المؤسسات الجزائرية، مناخ الأعمال، بورصة الجزائر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This research paper aims to determine the reality of corporate governance in Algeria، and to identify the obstacles that its application faces، and to clarify the challenges to be addressed so that Algerian firms can promote corporate governance's practices، to improve their performance on the one hand، and to face environment's changes and pressures on the other.

This study has concluded that there are many challenges facing the execution of corporate governance's good practices in Algeria، some of which is institutional such as the absence of an effective financial market، some of which is organizational such as the barriers that business climate imposes، and soe of which concerns the nature of firms as most of them small and medium seized ،family ،and public firms.

Key-words: Corporate governance ،Algerian firms ،business climate ،Algerian stock market ،small and medium seized firms.

مقدمة:

أدى فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها إلى ظهور تضارب للمصالح بين الطرفين نتيجة للأهداف المختلفة بينهما، مما أدى إلى طرح مشكلة الوكالة في أعمال بيرل ومينز ثلاثينيات القرن العشرين، والتي تعتبر بداية ظهور حوكمة الشركات. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الأخيرة

تحتل مكانة هامة كمحدد لأداء المؤسسات والحفاظ على مصالح المساهمين وباقي أصحاب المصلحة، وبخاصة بعد انهيار عدة مؤسسات كان يضرب بها المثل في الكفاءة والفعالية مثل ماكسويل البريطانية، أنرون الأمريكية وبارمالات الإيطالية.

بعد أكثر من عقدين من سعي الجزائر للتحول إلى اقتصاد السوق الحرة، تغير نسيج الاقتصاد الوطني فتنامت مكانة القطاع الخاص ومؤسساته في أغلب قطاعات الاقتصاد، وأصبحت تساهم بدرجات متفاوتة في التوظيف، الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الخزينة العمومية. ومثل باقي الدول النامية، تعاني المؤسسات الجزائرية من ضعف الأداء ومن العوائق التي تفرضها بيئة الأعمال التي تعمل فيها، من هنا بدأ التفكير في وضع قواعد اختيارية تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأكثر انتشارا، وتحسين الشفافية والإفصاح فيها بتكييف معايير المحاسبة والإفصاح المالي الدولية مع النظام المحاسبي الجزائري.

1- مشكلة الدراسة:

بعد الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال العقود الماضية، مازال أداء المؤسسات ضعيفا مقارنة بالمعايير الدولية، كما أن الفساد الإداري والمالي منتشر في الكثير من المؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية، وقد أصبح سوء الإدارة الذي سبب عدة فضائح مالية في مؤسسات مثل سوناطراك ومشاريع على غرار الطريق السيار شرق – غرب أحد أسباب ضعف أداء الاقتصاد الجزائري. ومن هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: "لماذا لا تزال المؤسسات الجزائرية ضعيفة الحوكمة؟"

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن السؤال السابق، سيتم تقسيمه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- لماذا تصعب طبيعة المؤسسات الجزائرية حوكمتها؟
- كيف لا تشجع بيئة الأعمال الحالية على تطبيق حوكمة الشركات بالمؤسسات الجزائرية؟
- هل يعتبر غياب سوق مالية فعالة بالجزائر عائقا لحوكمة الشركات فيها؟

3- أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية لتحديد معيقات حوكمة الشركات بالجزائر والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها، ومن ثمة اقتراح حلول وإجراءات من أجل الحد من تأثيراتها السلبية من جهة، وتحويلها لمكامن نجاح من جهة أخرى.

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات للمؤسسات والاقتصاد ككل، إذ أنه أصبح من المقبول أن حوكمة شركات أفضل تؤدي إلى أداء أفضل، وهذا بدوره يمكن أن يساهم في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية وحماية مصالح مالكيها وأصحاب المصلحة فيها، وتحسين أداء الاقتصاد والمساهمة في تنويعه.

4- منهج الدراسة:

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع الورقة البحثية ولوصف الظاهرة المدروسة، وذلك من خلال وصف وتحليل أهم مبادئ وآليات حوكمة الشركات، من أجل الوصول إلى فهم كيفية تطبيقها في المؤسسات ومعرفة التحديات الي يمكن أن تواجهها، لذلك سيتم الاعتماد على تشكيلة واسعة من الكتب، المقالات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة بعدة لغات.

المبحث الأول: مدخل نظري لحوكمة الشركات

لقد أصبح مفهوم حوكمة الشركات أحد المفاهيم الرائجة في أدبيات الأعمال منذ تسعينيات القرن الماضي، وزادت أهميتها خاصة مع انهيار شركات أنرون و ورلد كوم الأمريكيتين مطلع القرن الحادي والعشرين، وما خلفه ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الأمريكي والعالمي.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لقد انطلق النقاش حول حوكمة الشركات مع ظهور تحليل بيرل ومينز Berle & Means، اللذان اعترفا بأن فصل الملكية عن الإدارة أضعف قدرة المساهمين على ممارسة التحكم على الإدارة، لأن تزايد التشتت الجغرافي وتنويع مساهماتهم جعل من المساهمين يصبحون غير مبالين بخصوص رقابة الإدارة والمشاركة في صنع القرارات، مما زاد بدوره الحرية المتاحة للإدارة.[1]

(1)Andrew Johnston،EC Regulations of Corporate Governance (Cambridge: Cambridge University Press ،2009) ،P.29.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

يعرف تقرير كادبوري The Cadbury Report حوكمة الشركات على أنها: النظام الذي من خلاله تدار المؤسسة وتراقب،[1] يبين هذا التعريف أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من العناصر، من قواعد، إجراءات، وعمليات تساعد على إدارة المؤسسة ومراقبتها بصورة ملائمة، ويصف هذا التعريف الدور الرئيسي لحوكمة الشركات. ونتيجة لتنوع وكثرة الأعمال حول حوكمة الشركات، يمكن التمييز بين نظرتين لحوكمة الشركات، الأولى ضيقة حيث تركز على الجانب المالي فقط، وبالتالي تركز على علاقة المؤسسة بمساهميها فقط، والأخرى واسعة تركز على علاقة المؤسسة بجميع أصحاب المصلحة فيها.

1- النظرة الضيقة لحوكمة الشركات:

إن النظرة الضيقة لحوكمة الشركات تهتم فقط بعلاقة المؤسسة مع مساهميها، ويتعلق الأمر بالأطراف التي توفر لها الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطتها المتنوعة. أحد أشهر التعاريف التي تندرج تحت هذه النظرة تعريف شلايفر وفيشني Shleifer and Vishny، اللذان اعتبرا أن حوكمة الشركات تتعامل مع الطرق التي يؤمن من خلالها موردو المالية أنفسهم للحصول على عائد على استثمارهم.[2] هذا التعريف يشير إلى أن حوكمة الشركات تهتم بمصلحة موردي المال، من مساهمين، بنوك، ومقرضين من خلال ضمان أرباح تتوافق وتطلعاتهم الاستثمارية، وفي هذا التعريف تختصر حوكمة الشركات على مساهمي ودائني المؤسسة فقط.

2- النظرة الواسعة لحوكمة الشركات:

تركز النظرة الواسعة لحوكمة الشركات على علاقة المؤسسة بجميع أصحاب المصلحة فيها، أي كل من له الحق في متابعة عمل المؤسسة والسؤال عن وضعها، من عمال، مؤسسات حكومية وحقوقية، والمجتمع ككل. وفق هذا الإطار تبين منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD[3] (2004) أن حوكمة الشركات تضم مجموعة علاقات بين إدارة المؤسسة، مجلس

(1) The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance ،The Financial Aspects of Corporate Governance (London: Gee & Co .Ltd. ،December 1992) ، P.15.

(2) Andrei Shleifer & Robert W.Vishny ،A Survey of Corporate Governance In: Ruud A.I.Van Frederikslust ،Corporate Governance and Corporate Finance: A European Perspective (Oxon: Routledge ،2008) ،P.52.

(3)OECD : **O**rganization for **E**conomic and **C**ooperation **D**evelopment.

إدارتها، مساهميها، وأصحاب المصلحة فيها. حوكمة الشركات تقدم أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة، والأدوات التي تحقق تلك الأهداف وتوجه الأداء.[1] إضافة للمساهمين في المؤسسة، يوسع هذا التعريف دائرة المتدخلين في حوكمة لشركات إلى أصحاب المصلحة من عمال، موردين، عملاء، منظمات غير ربحية وبيئية، ومنظمات حكومية، كما يضفي على حوكمة الشركات نظرة إستراتيجية من خلال ضرورة تحديد الأهداف والعمل على تطبيقها.

في الأخير يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها: مجموعة النظم، الهياكل، الإجراءات، القواعد الإدارية والرقابية التي تساعد في التأكد من أن المؤسسة تعمل في صالح جميع أصحاب المصلحة فيها من عمال، حملة أسهم، جماعات محلية، حقوقية وبيئية وغيرها.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات

تسعى المؤسسات المختلفة إلى إعداد آليات حوكمة بهدف تحسين أداءها ورفع درجة الفعالية والكفاءة فيها، فوفقا للبنك العالمي فإن داخل نظام الحوكمة توجد قوى داخلية وخارجية تواجه إحداهما الأخرى وتؤثر على سلوك وأنشطة الشركات، وفي حين تحدد القوى الداخلية العلاقات بين اللاعبين الأساسيين، تستعمل القوى الخارجية لجعل سلوك الداخليين في الشركة منضبطا).[2] ويمكن تصنيف هذه القوى أو الآليات في صنفين واسعين: آليات حوكمة داخلية وآليات حوكمة خارجية، وبالتالي نميز بين حوكمة شركات داخلية وأخرى خارجية، تتفاعلان فيما بينهما بصورة مكملة، حيث تعتمد الحوكمة الداخلية بصورة حاسمة على نطاق حوكمة الشركات الخارجية، والعكس صحيح.[3]

1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات القوى التي تقع داخل الشركة، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات حوكمة الشركات داخل المؤسسة. وتتمثل تلك الآليات في: المساهمون

(1) Ralf Muller ،Project Governance (Farnham: Gower Publishing Ltd. ،2009) ،P.03.

(2) World Bank ،Corporate Governance : Framework for Implementation Overview (Washington : the World Bank ،2000) ،P.4-5.

(3) K.J.Martjin Cremers and Vinay B.Nair ،''Governance and Equity prices.'' In : The Journal of Finance ،Vol LW N°06 ،December ،2005 ،P.2889.

الكبـــار Blockholders، مجلـــس الإدارة Board of Directors، والمـــدققون الـــداخليون Internal Auditors.

أ. **المساهمون الكبار**: المساهم الكبير هو مساهم نشيط، راغب وقادر على مراقبة الإدارة العليا عمليا،[1] وهو يمتلك حصة كبيرة من رأسمال الشركة ويؤدي دور المراقـب الرئيـسي لعمـل الإدارة العليا، وعادة ما يكون المـساهمون الكبـار الأساسـيون ضـمن الأصـناف التاليـة:[2] الشركات القابضة Holding، المؤسسات المالية، الشركات الصناعية والتجارية، المـستثمرون الأفراد، العائلات أو المديرين. ويؤدي المساهمون الكبار دورا محـددا لدرجـة تركيـز ملكيـة الشركة، كما يؤثرون على نوعية حوكمة الشركة.

ب. **مجلس الإدارة:** هو عبارة عن هيكل من الأشخاص يقومون بتوجيه إدارة الشركة والإشراف عليها؛ وينتخب أعضاءه من خلال المساهمين عن طريق عدد الأصوات المجموعـة والمتناسـبة عادة مع الأسهم المحمولة،[3] وتنسب له نموذجيا ثلاثة وظائف:[4]

- دور الرقابة، الذي يعتبر جزء من حل تكلفة الوكالة، يقوم المجلس باختيار ومكافأة المـديرين، مراقبة تضارب المصالح والإشراف على سيرورة إعداد التقارير المالية، بما في ذلـك التـدقيق الخارجي والإفصاح؛
- التمثيل حسن السمعة وتقديم صورة حسنة للشركة؛
- المساعدة في إعداد إستراتيجية الشركة.
- إلى جانـب دور مجلـس الإدارة في حمايـة الـشركة، فهـو يقـوم أيـضا بـضمان خلـق القيمـة لأصحاب المصلحة على أساس مستدام، وبالتالي عليه ممارسة الحكـم علـى بعـض المـسائل الحرجة مثل: المخاطرة مقابل المكافأة، المدى القصير مقابل المدى الطويل، الإشراف العملـي

(1) Christine A.Mallin ،International Corporate Governance: A Case Study Approach (Cheltenham: Edward Elgar ،2006) ،P.58.

(2) Luis Correia Da Silva et al. ،Dividend Policy and Corporate Governance (New York: Oxford University Press Inc ،2004) ،P.24.

(3) Mark Jickling ،Barriers to Corporate Fraud (New York: Nova Science Publishers Inc ،2009) ،P.3.

(4) Oliver Marnet ،Behaviour and Rationality in Corporate Governance (Oxon: Routledge ،2008) ،P.27.

مقابل الإدارة التحفيزية، الاعتبارات الأخلاقية مقابل ممارسات السوق، وجعل توازن في المصالح التنافسية لمختلف أصحاب المصلحة.[1]

ج- **المدققون الداخليون:** يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة شاملة لأنها تطبق على كل المؤسسات، وهي أيضا وظيفة شاملة لأنها تطبق أيضا على كل وظائف المؤسسة الأخرى.[2] ويساهم التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العملية عن طريق:

- تحديد وإعلان الأهداف والقيم؛
- إعلان إنجاز الأهداف؛
- ضمان المساءلة؛
- والحفاظ على القيم.

ويعتبر التدقيق الداخلي الوظيفة الوحيدة داخل المؤسسة التي تفهم بعمق المخاطرة والرقابة، وتؤدي ما يلي:

- تقديم نصائح خاصة بالرقابة وإدارة المخاطر لمختلف الطواقم بالمؤسسة؛
- تقديم ضمان... مستقل وموضوعي للمجلس حول ملاءمة وفعالية الأنشطة الأساسية للرقابة وإدارة المخاطرة بالمؤسسة؛
- العمل كمعلمي مخاطرة ورقابة داخل المؤسسة.[3]

2- **الآليات الخارجية لحوكمة الشركات**: تمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات القوى التي تقع خارج الشركة، خصوصا في بيئة تتميز بقوة التشريعات في هذا المجال، ومن بين تلك الآليات: السوق للتحكم Market for Control، المدققين الخارجيين External Auditors، ومراقبة الدائنين Creditor Monitoring.

أ. **السوق:** تؤدي الآليات الداخلية غير الفعالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق من أجل التحكم في الشركة، ومن بين آليات التدخل: عمليات الشراء Takeovers،

(1) Yilmaz Argüden، Boardroom Secrets: Corporate Governance for Quality of Life (New York: Palgrave Macmillan، 2009)، P.1.

(2) Jacques Renard، Théories et pratiques de l'audit interne، 7e éd. (Paris : Editions d'Organisation، 2010)، P.40.

(3) K.H.Spencer Pickett، The Internal Auditing Handbook، 2nd ed. (Chichester : John Wiley & Sons Ltd. ، 2003)، P.112.

الاندماج Mergers، والاستحواذ Acquisition؛ ولكن تبقى الآليات السابقة محل تساؤل كونها آليات تحكم تساهم في تحسين ثروة مساهمي الشركات المطبقة عليها.[1] وقد يكون للسوق دورا غير مباشر على الشركة: أولا، قد يؤدي مجرد تهديد عملية شراء إلى زيادة كفاءة الشركة. ثانيا، الشركات المحمية من عمليات شراء السوق لها أسعار أسهم أقل، وهذا ما أثبتته عدة دراسات.[2]

ب. **المدققون الخارجيون:** يقوم المدققون عموما بتقييم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها. ويقدم المدققون الخارجيون رأيا حول الحالة الحقيقية والعادلة للصحة المالية للشركة، كما يفحص المدققون الخارجيون الالتزام Compliance من خلال قواعد ومعايير معينة،[3] وبالتالي فهم يقدمون نظرة مستقلة لحالة الشركة المالية. وفي دراسة حول مساهمة المدققين الخارجيين في حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، توصل الباحثان فان و وونغ J.P.H Fan & T.J.Wong إلى أن المدققين الخارجيين يؤدون دورا مخففا لنزاعات الوكالة.[4]

ج. **مراقبة الدائنين:** ترتبط بعض الشركات بالدائنين بصورة وثيقة، بسبب حجم ديونها الذي يكون كبيرا في بعض الأحيان، وبالتالي تكون الشركة عرضة لتدخل هؤلاء الدائنين في حالة حدوث مشاكل في حوكمة الشركة. بين شلايفر وفيشني Shleifer & Vishny (1997) أن الدائنين الكبار يؤدون دورا مماثلا للمساهمين الكبار، لأن هؤلاء الدائنين يملكون استثمارات كبيرة في الشركة، وبالتالي دافع قوي لمراقبة الإدارة.[5]

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

أدت الأزمة الآسيوية في منتصف التسعينيات وانعكاساتها على أغلب الاقتصاديات العالمية، إلى بث الوعي بضرورة إنشاء معايير وقواعد تحكم قطاع الأعمال على المستوى العالمي

(1) Klaus Gugler and B.Burcin Yurtoglu ،The Economics of Corporate Governance and Mergers (Cheltenham: Edward Elgar ،2008) ،P.8.

(2) Luis Correia Da Silva et al. ،Op.Cit. ،2004 ،P.29.

(3) Oliver Marnet ،Op.Cit ،P.29.

(4) Joseph P.H.Fan and T.J.Wong ،Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia. In: Journal of Accounting Research ،Vol.43 N 1 ،March 2005 ،USA.

(5) Luis Correia Da Silva et al ،Op.Cit. ،P.31.

بصورة عامة، وعلى المستوى المحلي لمختلف الدول بصورة خاصة، لذلك سعت أغلب الدول لصياغة مجموعة معايير وقواعد توجه وتراقب إدارة شركاتها المختلفة.

هناك بعض مبادئ حوكمة الشركات التي تم اعتناقها بشدة خلال سنوات، والتي يمكن إعتبارها كمبادئ عامة تحظى بقبول مختلف الأطراف، ومن بينها ما يلي:[1]

- **الحقوق والمعاملة العادلة لأصحاب رأس المال**: المؤسسات يجب أن تستمع لانشغالات أصحاب رأس المال وأن تحترم حقوقهم، وهذا يشمل اتصال مفتوح وفي الاتجاهين، وإدراج أصحاب رأس المال في اجتماعات المجلس العام؛
- **أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة**: مجالس المؤسسة القوية بحاجة إلى عناصر ذوي مهارة وتركيز عال ويملكون تشكيلة خبرة ومعرفة واسعة. خليط صحي من العناصر المستقلة وأعضاء داخليين ذوي خبرة أمر ضروري، ومن الأفضل أن يحتل رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي CEO شخصين مختلفين؛
- **السلوك الأخلاقي والمهني**: المؤسسة بحاجة إلى ثقافة التزام وأخلاق، ليس فقط قانون أخلاق. هذا ينتقل إلى الأسفل من خلال المجلس والمنفذين، ويقوى من خلال الأفعال وليس الكلمات؛
- **الشفافية المالية والإفصاح**: المؤسسات بحاجة إلى رقابة وإجراءات قوية وموثقة، تقدم الشفافية التامة للتقارير المالية. النتائج يجب أن تتبع معايير مقبولة وممارسات فضلى، وأن تدقق من طرف خبراء مستقلين داخليين وخارجيين. المدققون الداخليون والخارجيون يجب أن يكونوا أكفاء وأقوياء كفاية لتقديم تقييم صريح وقاس دون الخوف من الثأر. من الهام أيضا أن تدافع وتشجع الأصوات –المتفاخرة-، الذين غالبا ما يعتبرون أدوات جيدة لكشف الأخطاء والإحتيال في التقارير المالية؛
- **الرقابة الداخلية**: إن الرقابة الداخلية هي مكون هام بالنسبة لكل الأنظمة السائدة لتحسين حوكمة الشركات بصورة عامة، لتخفيض المخاطر وتقديم شفافية مالية مناسبة. النقاش حول نطاق الرقابة الداخلية وصل ذروته لعدة عقود، لكن الغالبية يتفقون على أن الرقابة الداخلية التي تؤثر في التقارير المالية تقع داخل نطاق حوكمة الشركات. البعض يوضح أن السياسات، الإجراءات، التدريب،...تؤثر أيضا على الرقابة الداخلية. نظام لجنة رعاية

(1)Anthony G.Tarantino ،Governance ،Risk ،and Compliance Handbook (New Jersey: John Wiley & Sons Inc. ،2008) ،P.10.

المنظمات (COSO) الصادر في سنة 1992 والمحين في 2004 هو غالبا النظام المتبع بالنسبة لإدارة الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات بالجزائر

تعتبر أغلب المؤسسات الجزائرية الكبيرة مؤسسات عمومية تعمل خارج معايير الفعالية والكفاءة، كما تعتبر باقي المؤسسات في أغلبها مؤسسات عائلية صغيرة ومتوسطة، وبالتالي توكل حوكمتها في الحالة الأولى لمجلس إدارة غير مستقل فيه تمثيل حكومي، وفي الحالة الثانية لأفراد العائلة التي ترفض دخول خارجيين كأعضاء.

المطلب الأول: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول الساعية لترسيخ الممارسات الفضلى للمؤسسات -والتي تعتبر ضرورية لإقامة اقتصاد سوق فعال قادر على جذب الاستثمار وتحسين مستوى ونوعية معيشة الأفراد- قامت حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بإعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، موجه بصورة خاصة إلى:[1]

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي، تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية؛
- المؤسسات المساهمة في البورصة، أو تلك التي تتهيأ لذلك.

يتضمن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة جزئين هامين وملاحق، حيث يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لا سيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة. ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقة المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك

(1) حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر (الجزائر: TBWA/JAZ، 2009)، ص.19.

والمؤسسات المالية والممونون أو الإدارة. ويختتم هذا الميثاق ملاحق تجمع، في الأساس، أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.[1]

ويهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع، تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا، وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. ويعتبر الإنضمام إلى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة مسعى حر وتطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة مثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى وعزمهم الراسخ لبعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى الداخلي للمؤسسة ودعمها واستدامتها.[2]

وقد حدد الميثاق أربعة مبادئ للحكم الراشد للمؤسسة كما يلي:[3]

الإنصاف: توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة؛

الشفافية: هذه الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع؛

المسؤولية: مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة؛

التبعية: كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة به.

وتحكم المبادئ السابقة أربعة مناطق أساسية هي:

- الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة؛
- علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين؛
- النوعية ونشر المعلومات؛
- انتقال ملكية المؤسسة.

المطلب الثاني: النظام المالي والمحاسبي

تعتبر الشفافية والإفصاح أحد أهم مرتكزات حوكمة الشركات، وقد عمدت الجزائر لتحسين نظام محاسبة مؤسساتها، من خلال المقاربة مع المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي، فنتج عن ذلك النظام المالي والمحاسبي.

(1) المرجع نفسه، ص.20.

(2) المرجع نفسه، ص.16.

(3) المرجع نفسه، ص.27.

ابتداء من جانفي 2010 شرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المجلس الوطني الجزائري للمحاسبة، بالتعاون مع مهنيين جزائريين ومع المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة. هذا النظام يشمل في الواقع عدة عناصر:[1]

- مجموعة معايير محاسبية أكثر تفصيلا عن السابق، مستوحاة من معايير الإفصاح الدولي؛
- مخطط حسابات عصري، يقارب بقوة مخطط الحسابات الفرنسي الحالي مع الحفاظ على بعض الخصوصيات الجزائرية؛
- اقامة عدد معين من المبادئ أو الإلزامات الرسمية، خصوصا فيما يتعلق بالإدماج والملاحق المحاسبية.

وبالتالي فالنظام الجديد يقدم امكانيات جديدة:

- تقديم القيمة العادلة مع امكانية إعادة التقييم؛
- تنظيم شفافية مالية أكثر للمؤسسات ومجموعات الشركات، وبخاصة مع التركيز أكثر على مفهوم الصورة الوفية؛
- التأكيد على أهمية الرقابة الداخلية والخارجية للحسابات.

وقد ألزم النظام الجديد كل الكيانات غير الصغيرة بإعداد قوائم مالية، تشتمل على ما يلي:

- ميزانية؛
- حساب نتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

ويتم إصدار القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان.

وقد عرف النظام المالي والمحاسبي الجديد الشفافية بأنها "توافق إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في

(1) KPMG ،Guide investir en Algérie ،Alger ،2015. P.139.

السوق. ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق المالية وعملياتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الانضباط والحيوية.[1]

المطلب الثالث: عوائق حوكمة الشركات بالجزائر

قسم ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر المشاكل التي تواجه حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، إلى مشاكل عامة ومشاكل خاصة، يمكن توضيح العامة منها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1:

المشاكل العامة للحكم الراشد حسب الجيلين الكبيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني صعوبات البقاء	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات النمو
العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة	باعتبار أن ملاك المؤسسة هم أنفسهم المسيرين مما يولد حالة خلط بين الوضعين، وهذا يمتد حتى على مستوى العلاقات مع الأطراف الخارجية	عملية الفصل بين وظيفة المدير والمسير تكون أكثر تحديدا، حتى لو كانت الوظيفتين مجموعتين في شخص واحد وتنجم عن ذلك جودة العلاقات مع الأطراف الخارجية الأخرى
الوضعية الصحية لنتائج المؤسسة	ضعف قواعد التسيير لا تسمح بضبط دقيق لنتيجة المؤسسة	وجود قواعد للتسيير تسمح بضبط أفضل لنتائج المؤسسة، ولكن السؤال عن مدى صحتها يبقى مطروحا
حالات الانتقال والخلافة	مشاكل الانتقال والخلافة غير متوقعة عادة، وعندما تنشأ تجد المؤسسة نفسها غارقة في وضعيات مستعصية يمكن أن تقودها إلى خطر	تكون مشاكل الانتقال والخلافة أكثر توقعا، ولكن معالجتها يمكن أن تثير إضطرابا في سيرورة المؤسسة
التناسق بين الاستراتيجية ومصالح المؤسسة	المؤسسة غير قادرة على توقع المستقبل لأن اهتمامها ينحصر في ضمان بقاءها يوما بعد يوم	تكون للمؤسسة قدرة على وضع استراتيجية، لكن مدى تناسقها مع مصالحها يستحق الدعم

المصدر: حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر (الجزائر: TBWA/JAZ، 2009)، ص.23.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 25 مارس 2009. ص.90.

يوضح الجدل رقم 1 المشاكل التي تواجهها حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بالجزائر، حيث يتضح أن اغلب تلك المؤسسات هي مؤسسات عائلية لا يوجد فيها فصل بين الملكية والإدارة في البداية، وبعد تجاوز تحدي البقاء فالفصل يصبح أكثر وضوحا، كما أن مشكلة الانتقال والخلافة تشكل هاجسا للمؤسسات في كل فترات حياتها،إذ أن أغلب المؤسسات تزول بزوال الجيل الأول.

كما يواجه حوكمة الشركات الجزائرية عدة مشاكل خاصة تتمثل في:[1]

1- **علاقة المؤسسة بالبنك:** ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشتكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين ترثي البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات أو حساباتها (السابقة أو المتوقعة) التي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية لهذه الأخيرة.

2- **مشكلة جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للمؤسسة التي غالبا ما تكون عائلية:** في الجزائر ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال، بالنظر إلى الحذر الذي يبديه اقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغالبين.

3- **علاقة الثقة مع الإدارة الجبائية:** توسع مع الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية، ومنها الخاصة، من الإدارة الجبائية.

4- **غموض العلاقة بين المساهمين:** تعرف الكثير من المؤسسات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي لفكرة الجمعية مفهوما سلبيا.

5- **غموض العلاقة بين المساهمين والمسيرين:** إن قبول المسيرين التنفيذيين غير المساهمين، وفضلا عن ذلك ليسوا أعضاء نواة العائلة المؤسسة أدى لخلق وضعية جديدة في عدة مؤسسات، مما طرح مشكل الثقة والامتياز والأجر ويشوبها عدم استقرار الاطار المسير الغير مساهم أو الغير منتمي للعائلة.

6- **غموض المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي:** تعاني العديد من المؤسسات من تمييع المسؤوليات أو تركيزها المبالغ فيه.

7- **مشاكل انتقال الاستخلاف:** لا تستطيع الأغلبية الساحقة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوز عقبة غياب المؤسس بسهولة.

(1) حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص.24-25.

المبحث الثالث: تحديات حوكمة الشركات

تعتبر المؤسسات الجزائرية فتية من حيث إدخال مفهوم حوكمة الشركات في فلسفتها التنظيمية وممارساتها الإدارية، لذلك هي تواجه العديد من التحديات المتعلقة بطبيعة المؤسسات من جهة، وتلك المتعلق بالجانب التنظيمي والمؤسساتي لبيئة الأعمال من جهة أخرى.

المطلب الأول: طبيعة وحجم المؤسسات في الجزائر

قاد الديوان الوطني للإحصاء إجراء أول إحصاء إقتصادي سنة 2011، وقد جاءت نتائجه سنة 2012 لتوضح واقع النشاط الاقتصادي والكيانات الاقتصادية المتواجدة في الجزائر إلى غاية تاريخ الإحصاء. وقد بلغ عدد الكيانات الاقتصادية 934250 كيان، تختلف من حيث شكلها القانوني، ملكية رأسمالها، حجمها وأرقام أعمالها، والجدول الآتي يوضح تلك الكيانات حسب بعض المعايير.

جدول رقم 2: الكيانات الاقتصادية في الجزائر حسب الشكل القانوني والملكية

	حسب الشكل القانوني			حسب الملكية		
	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع	عمومية	خاصة	أخرى
عدد المؤسسات	888794	45456	934250	16718	915316	2216
النسبة	84%	16%	100%	%1.8	%98.0	%0.2

Source: ONS ،Le premier recensement économique: Résultats définitifs de la première phase ،Alger ،Juillet 2012 ،PP.10 ،13.

يتضح من الجدول رقم 2 أن عدد الكيانات الاقتصادية في الجزائر بلغ 934250 سنة 2011، منها 84% تحمل الشركل القانوني شخص طبيعي، و16% منها تحت شكل شخص معنوي، أما بالنسبة لملكية رأسمال تلك الكيانات، فيمتلك الخواص رأس مال حوالي 98% من تلك الكيانات، وهذا تتويج للسياسة الحكومية المتبعة منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، والتي تقضي بالتحول نحو السوق الحرة وإعطاء دور للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

والجدول رقم الآتي يوضح تصنيف الكيانات الاقتصادية في الجزائر حسب عدد العمال فيها، ويبين عدد المؤسسات في كل مجال محدد، ليمكننا من معرفة حجم وخصائص المؤسسات العاملة في الجزائر.

جدول رقم 3: الكيانات الاقتصادية في الجزائر حسب عدد العمال

	حسب عدد العمال				
	0 – 9 عامل	10 – 49	50 - 249	250 عامل فأكثر	المجموع
عدد المؤسسات	914106			932	934250
النسبة	%97.84	%1.65	%0.41	%0.10	%100

Source: ONS ،Le premier recensement économique: Résultats définitifs de la première phase ،Alger ،Juillet 2012 ،P.15.

يبين الجدول رقم 3 الكيانات الاقتصادية حسب عدد العمال، حيث تمثل المؤسسات المصغرة التي يبلغ عدد عمالها من شخص لتسعة أشخاص نسبة 97.84% من مجموع المؤسسات في الجزائر، بينما تمثل المؤسسات الكبيرة فقط نسبة 0.1% من مجموع المؤسسات، وهذا ينعكس على نمط تسيير تلك المؤسسات.

مما سبق يتضح أن طابع النسيج الاقتصادي في الجزائر يؤثر بشدة على طابع تسيير المؤسسات، فأغلب المؤسسات مصغرة، عدد الأشخاص فيها يتراوح بين شخص واحد وتسعة أشخاص، كما أن أغلب المؤسسات الكبرى عمومية تعتمد أساليب إدارية تقليدية.

المطلب الثاني: غياب حركية بورصة الجزائر

تشكل السوق المالية تأثيرا بالغا على المؤسسة من خلال فرض بعض القواعد والتشريعات المرتبطة بممارسات حوكمة الشركات، فالسوق المالية من خلال مستوى مناسب من الشفافية والمساءلة يمكن أن تكافئ وتعاقب الشركات على حوكمتها.

اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات العمومية على استقلاليتها وانشاء صناديق المساهمة. من جملة هذه الإجراءات أنشأت مؤسسة دعيت شركة القيم المنقولة، ومهمتها تشبه إلى حد بعيد مهمة البورصة في الدول الأخرى، وقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية.[1]

(1) شمعون شمعون، بورصة الجزائر (الجزائر: أطلس للنشر، دون سنة نشر)، ص.79.

تم انشاء سوق للقيم المنقولة في الجزائر عن طريق مرسوم تشريعي لسنة 1993، معدل ومتمم بقانون 04-03 لـ 17 أفريل 2003 المتعلق ببورصة القيم المنقولة. وقد أسس القانون لـ:[1]

- شركة تسيير القيم المنقولة ككيان مهني؛
- لجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة، كسلطة تعديل عملياتي منذ 1996؛
- الجزائر للمقاصة، شركة مساهمة أنشأت في 2002 من طرف البنوك العمومية دخلت حيز النشاط في 2004.

ويمكن الإشارة إلى أن غياب حركية للبورصة يرجع أساسا إلى غياب مؤسسات قادرة أو راغبة في القيام بدعوة عامة للإدخار، الجهاز الإنتاجي الجزائري يتكون أساسا من شركات صغيرة ومتوسطة أو عائلية أو غير رسمية تفضل التمويل الذاتي أو اللجوء إلى قنوات تمويلية أخرى. ويشير تحليل وضعية السوق في جزئيه: الأسهم والسندات يسمح باستنباط الاستنتاجات الآتية:[2]

- أول سبب لضعف السوق المالية يعود للوضع القانوني للمؤسسات الخاصة، في حين المؤسسات المساهمة وحدها المؤهلة، فإن أغلبية المؤسسات الخاصة هي مؤسسات عائلية؛
- سلوك المؤسسات التي لا تفضل الانصياع للقواعد المعيارية لعمل الأسواق بخصوص افصاح المعلومات المحاسبية، الاقتصادية، والمالية، فقط 53% من بينها لها حسابات مدققة. المؤسسات تهرب من الأسواق المالية، لأنها ستتعرض لشفافية أكبر فيما يخص ميزانياتهم المالية التي يجب أن يتم الإفصاح عنها دوريا؛
- البيئة الاقتصادية والتشريعية لا تزال غير مكيفة مع تطوير سوق الأوراق المالية.

(1) Hamid A.Temmar، L'économie de l'Algérie: Le système économique، Tome II (Alger: OPU، 2015)، P.154.

(2) Hamid A.Temmar، Op.Cit.، P.158.

المطلب الثالث: مناخ الأعمال

يؤثر مناخ الأعمال على حوكمة الشركات، فالقوانين والتشريعات إضافة إلى عناصر مناخ الأعمال الأخرى يمكن أن تؤدي دورا هاما في ضبط سلوك إدارة المؤسسات وتحديد الأطر الأخلاقية التي يجب أن تعمل فيها، ويمكن تحديد العديد من المعيقات التي تميز مناخ الأعمال الجزائري فيما يلي:

1- **المحيط المالي والمصرفي**: بالرغم من الإصلاحات التي بدأت مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، إلا أن تلك الإصلاحات تركزت أساسا حول إعادة هيكلة النظام المصرفي وتنظيم العمليات مما أدى إلى رهن الدور التحفيزي الذي يجب أن تلعبه المنظومة المصرفية تجاه المؤسسة الإقتصادية،[1] ويشير تقرير التنافسية العالمي لسنة 2013/ 2014 أن النظام المصرفي الجزائري يحتل المرتبة 142 من بين الأنظمة المصرفية لـ 144 بلد، كما وضع تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015/ 2016 مشكلة الوصول إلى التمويل في المركز الأول كأهم مشكلة تعترض أداء الأعمال في الجزائر.[2] ويؤدي ضعف التمويل البنكي للمؤسسات غياب مراقبة الدائنين كآلية لحوكمة الشركات يمكنها أن تضبط سلوك الداخليين.

2- **المحيط المؤسساتي**: صنف تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015/ 2016 البيروقراطية الحكومية غير الكفأة كثاني أهم عامل يعيق ممارسة الأعمال في الجزائر، كما يصنف تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك العالمي لسنة 2015 الجزائر في المرتبة 154 من بين 189 بلد، حيث تبلغ فترة بدء نشاط تجاري 22 يوما، استخراج تراخيص البناء 204 يوم، تسجيل الملكية 55 يوم ودفع الضرائب يتطلب 451 ساعة في السنة.[3] وغالبا ما توصف الجزائر بالبيروقراطية الجامحة وغياب الجهاز التشريعي الكفأ. وهذا يضعف دور التشريعات والقوانين في ضبط سلوك المؤسسات، ومعاقبة المؤسسات ضعيفة الحوكمة.

---

(1) إكرام مياسي، الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2011)، ص ص.293-294.

(2) أنظر:

Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martin ،The Global Competitiveness Report 2015/2016 (Geneva: World Economic Forum ،2015).

(3) أنظر:

The World Bank Group ،Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency (Washington: IBRD ،2014).

وقد حدد تقرير التنافسية العالمي 2015/ 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مجموعة من العوامل التي تمثل عائقا لممارسة الأعمال في الجزائر، من بينها ما يلي:[1]

- الوصول إلى التمويل 15.3
- البيروقراطية الحكومية غير الكفأة 14.2
- الفساد 9.6
- معدلات الضريبة 8.1
- تعقد التشريعات الضريبية 7.5
- بنية تحتية غير مناسبة 7.1

المطلب الرابع: الفساد

يوصف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية وتوجهها، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية الازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري.[2]

في استقصاء حديث لاتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المادي والإداري في 12 بلد عربي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إعتقد 69% من المستجوبين أن الفساد منتشر في الجزائر، 37% منهم اعتقدوا أن الفساد منتشر بكثرة، بينما رأى 18% من المستجوبين أن الفساد منتشر إلى حد قليل.[3] وقد صنف مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014، الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية، الجزاشر في المرتبة 100 من بين 175 بلد.

ويرى عبد الحق لعميري أن الجزائر روجت لكل ما يشجع على الرشوة: توزيع السكنات مجانا، منح الأراضي، مجانية الصحة والوصول إلى مناصب المسؤولية العليا محل فساد. كما أن

---

(1)Klaus Schwab and Xavier Sala-I-Martin ،The Global Competitiveness Report 2015-2016 (Geneva: World Economic Forum ،2015) ،P.94.

(2) سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه (الجزائر: دار الخلدونية، 2008)، ص.34.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العربي: المؤشر العربي 2015، الدوحة، 2015. ص.97.

المؤسسات المكافحة للفساد: النقابات، الأحزاب اليسارية والجمعيات التي ترفض خوصصة العديد من الأنشطة الاقتصادية وأن تضع حدا لاحتكار الدولة، لا يعلمون أنهم يشكلون لعبة لدى الأوساط التي يحاربونها، فهم يدافعون عن الآليات التي تتيح الفساد. ودليل ذلك أن هناك فسادا قليلا في أسواق الملح، الذهب أو المنتجات الأخرى التي تتعامل فيها الدولة بصورة ضعيفة. ويلاحظ ببساطة أن السلع والخدمات الموزعة إداريا لا تصل إلى مستقبليها الذين هم بحاجة إليها إلا بنسبة 10 إلى 20% تقريبا، هذا يعني أنه لكل مسكن موزع لمحتاج، 8 أو 9 مساكن اقدم مجانا لأشخاص قادرين على الحصول عليها في السوق.[1]

وقد خيمت العديد من قضايا الفساد المرتبطة باختلاسات الأموال والانهيارات المالية على بيئة الأعمال الجزائرية، فقد أصبحت قضايا مثل: قضيتي سوناطراك 1 و2، المشاكل المرتبطة بالطريق السيار شرق-غرب وانهيار مجموعة الخليفة، تخيم على الرأي العام الجزائري وعلى ثقة الجزائريين في مؤسسات الدولة من جهة، وفي شركات الأعمال من جهة ثانية. كما أن انتشار الفساد يصعب، بل ويمنع في بعض الأحيان، من تطبيق ممارسات حوكمة الشركات الرشيدة.

خاتمة:

مما سبق يتضح أن حوكمة الشركات بالمؤسسات الجزائرية لا تزال في بداياتها، وتواجه عدة مشاكل ترتبط في أغلبها بنمط تسيير المؤسسات أو طبيعة الأطراف المالكة وصاحبة المصلحة فيها. ويمكن إعتبار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر كمنطلق لجيل جديد من الإصلاحات التي تسعى إلى الرقي بممارسات حوكمة الشركات بالجزائر.

وتتعدد تحديات حوكمة الشركات بالمؤسسة الجزائرية، وتتنوع بين تلك المرتبطة بطبيعة المؤسسة في حد ذاتها، إذ يغلب على المؤسسات الجزائرية الطابع العائلي الذي يمنع دخول رأسمال أجنبي ويعيق الإدراج في البورصة التي تشترط شكل مؤسسة مساهمة للإدراج، في حين أن أغلب المؤسسات الجزائرية الخاصة ذات أشكال قانونية أخرى، وأيضا أغلب المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة والكبرى منها عمومية تعود ملكيتها للدولة، وهذا يؤثر بشدة على نمط تسيير كل تلك المؤسسات ويعيق في أغلب الأحيان تطبيق قواعد حوكمة الشركات الرشيدة. وبعض التحديات ترتبط بالجانب التشريعي والمؤسساتي مثل الضعف الذي

(1) Abdelhak Lamiri، La décennie de la derniére chance: Emergence ou déchéance de l'économie Algérienne? (Alger: Chihab éditions ،2013) ،P.210-211.

يعتري بورصة الجزائر ولا يشجع على دخول مؤسسات جديدة، ويعيق دور البورصة في فرض معايير للشفافية والإفصاح وقواعد لحوكمة الشركات.

ويعتبر مناخ الأعمال الجزائري الذي يتميز بانتشار الفساد ولا يشجع على الإستثمار وعلى أداء الأعمال من بين التحديات التي تواجه حوكمة الشركات، إذ لا تكافئ بيئة الأعمال الحالية المؤسسات الأحسن حوكمة، كما لا تحمي أقلية المساهمين ومصالح الأطراف ذات المصلحة.

الاقتراحات:

وفي الأخير يمكن صياغة الاقتراحات الآتية، والتي يمكن أن تساهم في تقليل الضغوطات التي تفرضها التحديات سابقة الذكر على حوكمة المؤسسات بالجزائر:

- تنشيط بورصة الجزائر بهدف تفعيل دور رأس المال الخاص في قطاع الأعمال؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال وضع قواعد وإجراءات تسهل إنشاء المؤسسات ومرافقتها وحماية أقلية المساهمين فيها؛
- تبني سياسات وقوانين تحمي أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- العمل على إعداد قواعد حوكمة الشركات للمؤسسات العمومية والمؤسسات الكبيرة؛
- فرض البورصة معايير لحوكمة الشركات على المؤسسات كشرط للإدراج؛
- مكافحة الفساد الإداري والمالي وإنشاء هيئات مستقلة تختص بذلك؛
- تشجيع المؤسسات الخاصة والعمومية على إفصاح تقاريرها السنوية لجميع من هم بحاجة إليها، حتى وإن كان القانون لا يلزمها بذلك.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و طبيعته

الأستاذة وهيبة خلوفي
جامعة الشاذلي بن جديد
الطارف

الدكتور زوزي محمد
جامعة قاصدي مرباح
ورقلة

ملخص:

يتمحور موضوع البحث حول الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق لمختلف الحوافز المقدمة لهذا الاستثمار في مختلف التشريعات القانونية المتعلقة به منذ الاستقلال و خاصة منذ تبني الجزائر لآليات اقتصاد السوق في تسعينيات القرن الماضي، و من خلال هذا البحث حاولنا الوقوف على ما قامت به الجزائر في مجال سن التشريعات الضرورية المساعدة على توفير بيئة إستثمارية محفزة، وكذا الوقوف على واقع هذا الإستثمار والتعرف على طبيعته.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التشريعات القانونية، الضمانات و الحوافز .

Abstract

This research topic is centered about foreign direct investment in Algeria.Through this investment to the various incentives provided to address ،the various legal legislation related to it. Since independence ،and especially since Algeria adopted the mechanisms of the market economy in the nineties of the last century.And Through this research we tried to stand on what was done by Algeria in enacting the necessary legislations to help provide a conducive investment environment ،as well as stand up to the reality of this investment and get to know its nature.

Key words: foreign direct investment ،legislation ،guarantees and incentives.

مقدمة:

إن الحديث عن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يدفعنا إلى التأكيد على حقيقة معينة والتي تبين أنه ثمة تغيرات ميزت الإطار القانوني عبر التنقيح، الإحلال، وإصدار قوانين جديدة تبعا للتطورات و التغيرات التي مست التوجهات الاقتصادية و السياسية التي ميزت الجزائر وذلك انطلاقا من استقلالها إلى الآن .

مشكلة البحث:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الجوهري التالي:

هل بادرت الجزائر لتهيئة البيئة القانونية المساعدة على جلب الإستثمارات الأجنبية وما هو واقعها وطبيعتها؟

فرضيات البحث:

من خلال السؤال الجوهري المطروح ضمن مشكلة البحث يمكن لنا صياغة الفرضيات التالية:

- سعت الجزائر بعد الإستقلال لأجل تهيئة البيئة القانونية المساعدة على جلب الإستثمارات الأجنبية.
- ساهم توفير البيئة القانونية في جلب عدد معتبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- جزء هام من الإستثمارات الأجنبية المباشرة كان موجه لقطاع المحروقات.

أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من أهمية موضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ذاتها ومن كونها تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالبلد إلى الأمام.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث لتبيان ما قامت به الجزائر في مجال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على استقطاب المستثمر الأجنبي في نقطة أولى ألا وهي توفير القاعدة القانونية و التشريعية الخاصة بالمستثمر و الضرورية المساعدة له في تسيير أعماله سواء ما يرتبط بالجانب الضريبي و منها ما يتعلق بجانب التمويل وتوفير الحماية ، وكذا الوقوف على واقع هذا الإستثمار والتعرف على طبيعته.

منهج البحث:

سنتبع المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز هذا البحث .

أولا- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتبيان مختلف هذه لتطورات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،و الوقوف لمدى شفافية تشريعات الاستثمار فيها سنتناولها وفق مرحلتين أساسيتين ألا و هما : مرحلة ما قبل التوجه لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة ما بعدها .

المرحلة الأولى: من استقلالها إلى غاية إقرارها لمباشرة الإصلاحات الاقتصادية .

اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة عدة قوانين تخص الاستثمار والرأس المال الأجنبي بالرغم أن هذه المرحلة مهدت سيادة العديد من المفاهيم التي كانت تنادي بالتنمية المستقلة وبالاستقلال الوطني للثروات الوطنية

1- **فترة مابين (1962 – 1966):** تبنت الجزائر عدد من القوانين في مجال تطوير الاستثمارات منذ استقلالها في سنة 1962 تمثلت في :

أ. **قانون الاستثمار سنة 1963 :** (قانون 63 ـ 277 المؤرخ في 26/ 07/ 1963).

يعد قانون الاستثمار سنة 1963 أول قانون بعد مرور سنة على استقلالها، وكان الهدف من وراءه هو المحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى من اجل اجتذاب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمتها أكثر في بناء اقتصادها.

ولقد كان موقف السلطات في هذه الفترة يتميز برد فعل حتمي، واتضح ذلك في تشدد الحكومة المؤقتة في برامجها الخاصة باستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا، التي تثبت و تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية، إلا أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا بموجب اتفاقيات **إيفيان** التي تم فيها احتكار النشاط في قطاع المحروقات نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المتخصصة في هذا الميدان . وقد تم تحديد بموجب قانون 1963 الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، غير أن هذا الأخير لم يطبق واقعيا ويعود ذلك للاعتبارات التالية :[1]

- الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي هيكلي للاقتصاد الجزائري الذي كان مجرد هيكل تميزه مخلفات الاستعمار، إلى جانب الاضطرابات السياسية التي ساعدت على تهريب وتحويل جزء من رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجهة إلى الخارج .
- المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص، بالرغم من أن إحدى مواد هذا القانون تنص على السماح بذلك.[*]

ب. **قانون الاستثمار لسنة 1966 :** صدر هذا الأخير بموجب الأمر رقم 66 –284 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 15/ 08/ 1966، وذلك بعدما اتجه مجلس قيادة الثورة الذي كان يقود البلاد إثر التصحيح الثوري 19 جوان 1965 إلى إرساء قواعد الاقتصاد الوطني عبر

(1) زغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق" ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، سبتمبر 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص74.

(*) مضمون المادة 23 من قانون رقم 63–277 المؤرخ في 26 / 07/ 1963.

إستراتيجية تنموية ترتكز على استخدام التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وبسط سيادة الدولة على كل المجالات المختلفة إلى جانب ذلك تبني قانون جديد للاستثمار، حيث مقارنة بقانون رقم 63 – 277 فإن هذا القانون يعتبر أكثر شرحا ووضوحا من حيث تدخل المستثمر الأجنبي والضمانات والحوافز الممنوحة، ولقد اعتبرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة آنذاك مؤشر لموازين القوى بين الرأسمال الأجنبي الموجه نحو قطاع المحروقات وبين الدولة التي يجب أن تتحمل أعباء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد مشاريع صناعية لتحقيق التشغيل بالرغم من الركود الاقتصادي الذي كانت تعرفه البلاد آنذاك .

وعموما تضمن هذا القانون ترتيبات حددت شروط تدخل المستثمرين الأجانب في قطاع الصناعة والسياحة فقط، في حين لم يرخص لهم المجالات الأخرى باستثناء قطاع المحروقات لأسباب ذكرناها آنفا، إلى الأجانب ذلك التدخل الأجنبي إما في صيغتي الشركات المختلفة أو عقود تتعلق بإنجاز الدراسات و الخدمات .

أما بخصوص الضمانات و الحوافز، فقد فرضت شروط على المستثمرين الأجانب للاستفادة منها تخص (مناصب الشغل، تكوين العمالة، التغطية الكاملة لرأس المال الخاص إلى غير ذلك)، وبعبارة أصح إذا أراد المستثمرين الأجانب أن يستفيدوا حقيقة من عدد من المزايا و الحوافز عند إقامة مشاريعهم الاستثمارية و تشغيلها أن يراعوا عدد من الشروط تكمن في ضرورة ضمانهم لتشغيل العمالة الوطنية وتأهيلها وأيضا تغطية المشروع من حيث كل النفقات برأسمالهم الخاص، و الجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1962– 1966) .

الجدول رقم 01: يوضح حجم وبنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1962 – 1966).

السنوات / نوع الاستثمار	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	366	811	718	559
استثمارات المؤسسات	2297	1497	1680	1625
قطاع النفـــــط	940	780	1070	1020
قطاعات أخـــرى	1357	717	610	603
استثمارات العائدات	30	20	10	10
المجموع	2693	2328	20408	2192

Source:A benachenceuh: planification ct développement en Algérie 1962 -1966 ،p2

ومن الجدول يتضح لنا أزمة التراكم لرؤوس المال التي كانت تعرفها الجزائر بالمقارنة مع الشركات الأجنبية التي كانت تحقق تراكما لرأس المال المنتج في قطاع المحروقات و التي وصلت إلى 60٪ من مجمل استثمارات المؤسسات فبالرغم من هذا فلم يؤدي هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الاستثمارات وهذا بسبب استمرار الشركات البترولية الغربية في تصدير رأسمالها أو رؤوس أموالها .

2- **فترة مابين (1967– 1980):** إن الخطط التنموية التي انطلقت فيها الحكومة الجزائرية آنذاك في تحديد معالم الإستراتيجية خلال 1967 ـ 1980 أدت إلى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن الرأسمال الأجنبي، كما أن تصحيح أسعار البترول في أكتوبر 1973 أدي إلى تزايد سريع في حجم الاستثمارات، مما أدي إلى وجود فرق كبير بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة من الطاقات البشرية و المادية اللازمة للاستثمار .

وعلى هذا الأساس عرفت هذه الفترة توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة وعن طريق عقود متمثلة في عقود المفتاح في اليد والمنتج في اليد.

وقد بلغت نسبة عقود المفتاح في اليد حوالي 67٪ خلال المخطط الرباعي الثاني، كما أن هذه العقود كانت عقود مكلفة وغير متجانسة أحيانا مع الفروع أو القطاعات المراد تنميتها.

لأن المفاوضات كانت تتم بشكل سريع ودون دراسة لكل ما يمكن أن تحويه العقود أو الوجود الأجنبي بهذه الصفة من نتائج سلبية أو ايجابية.

3- **فترة مابين (1980 –1989):** حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الاستثمار الخاص عموما، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وهذا ما تفرضه متطلبات عملية التدويل الاقتصادي التي شهدها العالم ككل فتم بذلك صياغة نصوص تشريعية كانت تهدف إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها :

أ. **قانون 82 ـ 13 المؤرخ في 28/ 02/ 1982 :** بتبني هذا القانون اتجهت الجزائر لأول مرة لتبني شكل الاستثمار المباشر الأجنبي المتمثل في "الشركات المختلطة " صراحة وبكل حزم وإرادة حقيقية تماشيا مع التغيرات التي مست الإستراتيجية التنموية عبر لا مركزية الاقتصاد الوطني، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن أهم ما ميز هذا القانون هو تحديده لنسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد هو 49٪ من رأس المال المؤسسة المختلطة في حين 51٪ الباقية تمثل نسبة المشاركة المحلية، إلى جانب ذلك حدد هذا القانون الحوافز المختلفة الممنوحة في إطار الشركات المختلطة والتي تتلخص في الإعفاءات الجزئية من الضرائب العقارية وتلك المتعلقة بالأرباح المحققة و كذلك الضمانات التي بموجبها

يتمكن الشركاء الأجانب في المشاركة في تسيير وإدارة الشركة وفي اتخاذ القرار وفق قواعد وترتيبات القانون التجاري، وحق تمويل الأرباح، أجور العمال ...

ب. **قانون 86 ـ 13 المؤرخ في 19/ 08/ 1986:** بسب الأزمة البترولية لأواخر سنة 1985 وبداية سنة 1986 وما كان لها من انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني والحالة الاجتماعية، عمدت السلطات الجزائرية إلى تكريس ضرورة إفساح المجال أكثر للرأس المال الأجنبي، خاصة عندما أدركت أن القانون رقم 82 ـ 13 لم يحقق نتائج مقبولة لاعتبارات عديدة، كان أهمها التوجه السياسي و الاقتصادي وبقاء طغيان السلوك المنافي تماما لاستقطاب الرأسمال الأجنبي وأن المناخ الاستثماري في عمومه آنذاك لم يكن ملائما لذلك، وعدم شفافية الإطار القانوني في حد ذاته، ولقد كان ذلك بتبني قانون جديد هو قانون 86 ـ 13 كقانون معدل ومتمم.[1]

لقد حدد هذا القانون إطار تدخل الرأسمال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري، ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقد مع شركات نفطية من 19 دولة والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع العقود على بعض الدول :

الجدول رقم 02: يبين كيفية توزيع عقود التنقيب عن البترول.

الـــدولة	عدد العقود الممنوحة	الدولة	عدد العقود الممنوحة
الشركة الأمريكية	14	الشركة الإسبانية	03
الشركة الكندية	07	الشركة الإيطالية	03
الشركة الألمانية	05	الشركة البريطانية	03
الشركة الكورية الجنوبية	05	الشركة الكويتية	03
الشركة الفرنسية	04	الشركة الليبية	03

المصدر : نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد 104، سبتمبر 1996، ص 4-5.

وعلاوة على ذلك يعدل القانون الجديد القواعد المتعلقة بالمشاركة في الإدارة، ولم يعد للشريك المحلي حق قصري في " توجيه ومراقبة " المشروع المشترك وعندها تتطلب عملية اتخاذ بعض القرارات توافر أغلبية الثلثين إذا ما نص ميثاق المشروع على ذلك ويجري الاعتراف

(1) زغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق" ،مرجع سبق ذكره ،ص74.

بالربحية الاقتصادية كهدف للمؤسسة وأخيرا قد يمتد أجل المشروع المشترك إلى 99 سنة بدلا من السنوات 15 المنصوص عليها في القانون السابق[1].

لكن هذا القانون مثله مثل سابقه لم يعطي النتائج المرجوة، وذلك بفعل سيادة الثقة السياسية والاقتصادية التقليدية بالإضافة إلى أزمة الديون التي بدأت تعصف بها وتدهور الأوضاع الاجتماعية مما يساهم في العصيان المدني، وبالتالي إصدار القانون في الواقع الذي كان فيه المناخ الاستثماري غير ملائم بكل المقاييس، وبقي ذلك القانون مجرد حبر على ورق، إذ أن هناك الكثير من الشواهد التي أثبتت ذلك، فعلى سبيل المثال مشروع "فاتيا" الذي كان من المفروض أن يتجسد على أرض الواقع بين إيطاليا ـ شركة فيات ـ والجزائر بقي هو أيضا مجرد حبر على ورق إلى حد الآن .

المرحلة الثانية: تزامنا مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى الآن .

بالتزامن مع الجهود التي بذلتها الدول العربية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحت ضغط عوامل داخلية وأخرى خارجية، حرصت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية والتي كان من بين معالمها تبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما و الاستثمار الأجنبي خصوصا، ذلك وعيا منها بالفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تكريس الباب المفتوح أمام الشركات الأجنبية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار والتي كانت وفق محدداته التي تبحث دائما على استغلال أسواق كبيرة، ويمكننا ذكر أهم القوانين وهي :

أ. **القانون المتعلق بالنقد والقرض:** أصدر هذا القانون تحت رقم 90- 10 بتاريخ 14 افريل 1990 لعرض إعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، فبالرغم من أنه لا يخص تنظيم وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي صراحة إلا أن بعض بنوده تضمنت بعض الجوانب التي تخصه عبر إزالة بعض القيود التي كانت مفروضة بموجب القانون السابق رقم 86 ـ 13 ومن ثم إلغاء أحكامه .

ومن القيود التي أزيلت بموجب بنوده التي تتلخص في مجال تدخل الرأسمال الأجنبي وحصته وطبيعته القانونية، ومن ثم حددت قواعد تنظيمه من خلال حرية الاستثمار في مختلف المجالات المرخص بها وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة بنك الأم، وحرية المشاركة

(1) مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الشركات الوطنية في التنمية العالمية، ص418.

بنصيب رأس المال في حال المشروعات المشتركة(*) مع الإشارة إلى أن تجسيد الاستثمار يتطلب موافقة مجلس النقد و القرض، كما نصت بنوده على الضمانات والامتيازات الممنوحة .

ب. **قانون المحروقات :** في مجال النفط و الغاز ثم تبني قانون جديد رقم 91 – 21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 86 ـ 14 الخاص بالمحروقات إذ تضمنت بنوده كيفية تنظيم نشاطات التنقيب والاستكشاف و الإنتاج ومختلف العمليات التجارية التي تخصه في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية .

ويعتبر هذا القانون بمثابة انعطاف ـ تحول ـ مهم جدا في نظرة الجزائر للشركات الأجنبية و للشركات الغير وطنية لأنه يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للاقتصاد الجزائري، وهي خطوة تؤكد إلغاء التأميم من خلال ذلك القانون الذي ينص على السماح للشركات البترولية بالمساهمة في تنمية قطاع المحروقات[1]

ج. **قانون الاستثمار لسنة 1993 :** أصدر هذا الأخير بموجب المرسوم التشريعي رقم 93– 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق ل 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي يعتبر الأخير بمثابة أول قانون تضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار المباشر الأجنبي، في ظل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وهو بذلك يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح أكثر و التكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص (محليين أو أجانب، معنويين أو طبيعيين) وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام .

ولقد تضمنت بنود هذا الأخير مختلف المبادئ والقواعد المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب ومعاملتهم، والنشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها إلى جانب مختلف الامتيازات و الحوافز، والضمانات الممنوحة لهم .

(*) إلغاء شرط تحديد الملكية : 51٪ محلي و49٪ للأجنبي .

(1) بن اشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص 128.

سرعان ما توالت عملية إصدار مراسيم رئاسية مدعمة للمرسوم السابق قانون الاستثمار لسنة 1993 وذلك من أجل إعطاء الطمأنينة وضمان أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ترسيخا للتوجهات نحو الانفتاح ويمكن ذكرها في:

- المرسوم الرئاسي رقم 95 ـ 345 المؤرخ في 30/ 10/ 1995 الخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- المرسوم الرئاسي رقم 95 ـ 346 المؤرخ في 30/ 10/ 1995 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى.
- المرسوم الرئاسي رقم 95 ـ 306 المؤرخ في 07/ 10/ 1995 و الخاصة بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .
- المرسوم الرئاسي رقم 98 ـ 334 المؤرخ في 26/ 10/ 1998 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار .

هذا بالإضافة إلى إصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها .

- المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 93 المؤرخ في 25/ 03/ 1995 ويهدف إلى إعفاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ استثماراته وأرباحه .
- الأمر رقم 95 ـ 6 المؤرخ في 25/ 01/ 1995 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة.
- المرسومين التنفيذيين رقم 97 ـ 319 . 97 ـ 320 الصادرين في 24/ 08/ 1997 ويهدفان إلى إنشاء الشاك الوحيد من اجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي .
- الأمر رقم 97 ـ 12 متعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

2- **قانون تطوير الاستثمار:** بغرض تكريس الانفتاح أكثر عبر تحسين مستوي اجتذابها للاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة حصتها من تدفقاته الواردة إليها أصدرت الجزائر الأمر رقم 01/ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار .

ولقد تضمنت إحدى مواده إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار ما عدا القانون المتعلق بالمحروقات المذكور أعلاه .

ويبقي أن نشير هنا إلى أن هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار يختلف كثيرا عن المرسوم التشريعي السابق المتعلق بترقية الاستثمار، وذلك من باب أنه أكثر وضوحا و أكثر تفصيلا في الكثير من الجوانب التي تهم المستثمرين الأجانب .

ولقد أتبع هذا الأمر بعدة مراسيم تنفيذية تمثلت أساسا في المرسوم التنفيذي رقم 01 – 281 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 الموافق ل 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره و المرسوم التنفيذي رقم 01 – 282 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 الموافق ل 04 ديسمبر 2001 و الذي تضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها .

ومن أجل أن تقدم الحكومة للمستثمر الأجنبي حرية أثر قامت في 22 افريل 2002 بإمضاء اتفاقية بينها وبين الإتحاد الأوربي الذي يقضي بتقسيم مزايا التبادل، وجاء ليعوض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوربا منذ 1976، ويهدف هذا إلى إعطاء بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العمل على التخفيف من الخلافات و العوائق التي تحول دون ذلك.

و الجدول التالي يبين الاستثمارات المباشرة في سنة 1998 وحصة بعض القطاعات.

الجدول رقم 03: يبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 1998 وحصة بعض القطاعات.

القطاع	الحصة من الاستثمار الأجنبي
قطاع المحروقات	18،1 مليار دولار
قطاع الصناعات الكيميائية	6،160 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الاشغال الكبرى	23 مليون دولار
قطاع الاستهلاك	1،9 مليون دولار
قطاع السكن	7 مليون دولار
قطاع المناجم	1 مليون دولار
قطاع الخدمات	2،0 مليون دولار

المصدر : مجلة الاقتصاد و الأعمال، العدد خاص، نوفمبر 1999 .

نستنتج من الجدول رقم 03 أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يبقى ضعيف بالرغم من مجهودات السلطات في إحداث عدة تغيرات خاصة على النصوص القانونية لقانون النقد و القرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح و رأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر

مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضا أن تكون سوق للاستثمار.

ويمكن أن يتأكد هذا وفقا للمؤشر الذي يحدد مدى جذب الاستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الاستثمارات العالمية و يتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الاستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل والصادرات العالمية .

وحسب التقرير الخاص بالاستثمارات العالمية فقد كان المتوسط المرجح لبلدان جنوب شرق آسيا هو0.9، ولبلدان أوربا الوسطى والشرقية هو 1.1، وبالتالي نجد الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من البلدان التي تتميز بضعف كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات، حيث يبقى قطاع النفط هو القطاع المستهدف من طرف المستثمرين الأجانب بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ضل برامج الخوصصة.

كما يشار إلى أن الجزائر ألغت أوائل شهر سبتمبر من العام الماضي كافة التعريفات الجمركية الخاصة بالمنتجات الصناعية الأوربية، وذلك تطبيقا لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي الذي يدخل عامه الثالث ونص الإجراء على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب على فئتين من المنتجات الصناعية ،الأولى تخص 1095 منتجة سيتم تمديد التخفيضات بشأنها على مدى 5 سنوات مع تخفيض أولي بنسبة 20٪، ليتم تقليص نسبة الرسوم الجمركية القاعدية إلى 80٪، بينما تتعلق الثانية ب 1850 منتجا سيتم إلغاءه على مدى 10 سنوات مع تخفيض أول بنسبة 10٪ لتتقلص النسبة القاعدية إلى 90٪ في التاريخ ذاته[1].

ثانيا- طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- **واقع الاستثمار في قطاع المحروقات:** يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فهو يمثل ما يزيد عن 95٪ من الصادرات الجزائرية وأمام التحديات العالمية الجديدة قررت الحكومة الجزائرية فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، فبموجب قانون 1986 (قانون 86/ 13) صدرت لائحة النفط التي سمحت بالمشاركة الأجنبية في مجال إنتاج النفط واستغلال حقوق الغاز.

ومن بين أهم الشركات التي دخلت مشروع الشراكة مع سونا طراك شركة"بريتش بتروليوم" في مجال الاستكشافات والتطوير، ويمتد هذا المشروع على مساحة 23 ألف كلم2 وتقدر تكلفة

(1) www.arifonet.org

الاستثمار بـ 3.5 مليار دولار وتحققت أهم الاكتشافات النفطية عامي: 1994-1995 مع الشركات الأجنبية المقدرة 16 اكتشاف وبالتالي احتلال الجزائر في سوق الاحتفاظ بنسبة الاحتياطات من الإنتاج حوالي 35 سنة.

كما تم أيضا إبرام عقد شراكة بين الجزائر، فرنسا، اسبانيا، لاستغلال مصنع (تينفورت تابنكورت) الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 20 مليون م3 من الغاز 2606 طن يوميا من غاز البوتان المميع، حيث يقدر نصيب سوناطراك 35٪ بتكلفة إجمالية تقدرب: 599.6 مليون دولار.

وقد تم توسيع أنبوب الغاز الذي يمتد على 600 ميل ويربط حاسي الرمل بايطاليا منذ عام 1983 بالتعاون مع الشركات الايطالية من أجل زيادة طاقته الإنتاجية المثلى من 16 مليون م3 إلى 24مليون م3.

كما تم إنشاء مصنع سوناطراك و شركة (انداروكو الأمريكية) التي بدأت في الإنتاج في 04/ 05/ 1998 بقدرة إجمالية تصل إلى 2723000 طن سنويا، ولقد كلف هذا المشروع 222 مليون دولار.

2- **واقع الاستثمار خارج القطاع الهيدروكربوني:** لقد سجلت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار منذ تأسيسها 1994 إلى غاية 31/ 12/ 1998 مثلا "مجموع مشاريع عددها 7736 مشروع بقيمة 1381 مليار دينار جزائري أي حوالي 31 مليار دولار والتي ستحدث 916736 إذا تم إنشاءها فعلياً ومن بين هذه المشاريع هناك مشاريع جديدة بنسبة 80٪ ومشاريع يتم التوسع فيها تمثل نسبة 17٪ ومشاريع إعادة الاعتبار بنسبة 3٪ وتتمحور هذه المشاريع على ضفاف المدن الكبرى مع تفوق الشمال على الجنوب.

والجدول الموالي يبين الاستثمارات الأجنبية خارج القطاع الهيدروكربوني مع الشركات القابضة العمومية (الوحدة: مليون دولار).[1]

(1) مرداوي كمال : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2004 ، ص 280.

الجدول رقم 04: يبين الاستثمارات الأجنبية خارج القطاع الهيدروكربوني

الشركات القابضة	العقود المبرمة في 1997	العقود المبرمة في 1998	الملفات التي تم نضجها	عدد العقود
الإلكترونيك	3000			5
الكيمياء والمواد الصيدلانية		160.600	161.000	9
الحديد والصلب		6100	226.000	2
الصناعات الغذائية		40.000		17
الزراعة		3000	40.000	
الخدمات		2000	2000	
الإشغال الكبرى		2300		
المناجم		1000	600.000	
البناء		7000	3.086	2
صناعة المواد المصنعة				7
المجموع	3000	243.900	232.086	56

المصدر: المجلس الشعبي الوطني، بيان السياسة العامة للحكومة، ديسمبر 1998.

وتجدر الملاحظة إلى أن بين عامي 1999–2000 مثلا قفز عدد المشاريع الخاصة بنوايا الشراكة من 60 مشروعا إلى 100 مشروع عام 2000، وبلغت قيمة الاستثمار فيه 25.27٪ وتجدر الإشارة ان مشاريع الشراكة في هذه الفترة أثبتت ان قطاع الصناعة الأكثر جاذبية للاستثمارات حيث بلغت نسبته من إجمالي الاستثمارات 52٪ وما يمثل 28550 منصب عمل، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 19٪ من مجموع المشاريع المعتمدة وبكلفة 29٪ من الكلفة الإجمالية والذي باستطاعته توفير 5325 منصب شغل، يليه مباشرة قطاع البناء بنسبة 10٪ من بين المشاريع المعتمدة بعدد مناصب شغل يعادل 6787 منصب، ولقد ذكرت الإحصائيات ان فترة 1994–1995 تميزت بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وقد هيمنت فرنسا على مختلف المشاريع بـ:18 مشروع بنسبة 23.07٪ من إجمالي المشاريع المصرح بها خارج قطاع المحروقات تليها ايطاليا 16.66٪، ثم اسبانيا 12.82٪، وبلجيكا 9٪، ومجموع المشاريع المسندة لهذه الدول كان 48 مشروعا. (1)

(1) مرداوي كمال : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر- مرجع سابق ذكره ، ص185.

يعتبر قطاع الصيدلانية في الجزائر ابرز القطاعات إذ أن السوق الجزائرية من بين أكبر الأسواق، فالجزائر المستهلك الثالث على المستوى العربي، وهذه السوق تعرف نموا كبيرا وذلك راجع لعدة أسباب منها معدل النمو السكاني المرتفع (3.2٪سنويا) والعامل الأهم الذي يساهم في زيادة استهلاك الأدوية حسب عون المدير العام لشركة صيدال يتمثل في زيادة نسبة الشيخوخة في المجتمع الجزائري.

وتعتبر شركة صيدال من اكبر الشركات في القطاع وقد دخلت الشراكة سنة 1997 بإبرام عقود شراكة مع أكبر المخابر العالمية منها :

- بفايزر الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار قدره 25 مليون دولار.
- رون بوفلانك وبيارفابر قدره 28 مليون دولار.
- نوفونورديسك من الدانمارك.
- شركة الدواء الأردنية بعقد قدره 120 مليون دولار.
- سولفاي فارما ألمانيا.

وقد أكدت شركة صيدال أن نسبة تغطيتها للسوق الوطنية ارتفعت من 15%إلى 30% بسبب العقود المبرمة وكذا تحقيق رقم أعمال يقدر ب 4ملايي دولا ر و 200مليون دينار جزائري عام 1999 الشيء الذي يمثل زيادة الأرباح بحوالي 10%مقارنة بعام 1998 وتجدر الإشارة إلى انه في هذه السنة 2003 استفاد القطاع من توقيع اتفاق بقيمة 15 مليون دولار بين شركة "غلاسكو سمين كلاين والمخبر الصيدلاني الجزائري"

- إن قطاع البنوك أصبح يجلب اهتمام المستثمرين الأجانب حيث تم فتح رأس مال ثلاثة بنوك عمومية هي القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، وبنك التنمية المحلية وقد أبدت مجموعات مصرفية وبنكية دولية اهتمامها من خلال أولى المقترحات ومن بين البنوك الأجنبية التي أبدت استعدادها البنوك الفرنسية والتي تبنت مخططات جديدة لتطوير شبكتها في الجزائر، فقد أعلن البنك الوطني الباريسي "باريبا" عن إنشاء 10 وكالات سنويا خلال السنوات الثلاثة المقبلة كما أعلنت "سوسيتي جنرال" عن توسيع شبكتها أيضا من خلال فتح وكالات جديدة لها كما أبدت المجموعة " فورت سين" البلجيكية أيضا اهتمامها بمشروع خوصصة البنوك.[1]

(1) عبد اللطيف بالفرسة : اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، دار الهدى ، 2006 ، ص597.

- بالنسبة لمواد البناء نجد العديد من المشاريع الاستثمارية وذلك على غرار خصخصة ثلاثة مصانع للاسمنت، وهي على التوالي مصنع مفتاح بالعاصمة وزانة وحجر السود بتبسة، وقد اشتد التنافس بين كل من شركة " الإفراج الجزائر " الفرنسية وشركة " سيمبور " للضفر بنسبة 51% من رأس مال هذه المؤسسات ومن المشاريع الكبيرة في قطاع مواد البناء نجد شركة الجزائرية للاسمنت " والتي مقرها حمام الضلعة بولاية المسيلة، إلى ذلك أفصح النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة شركة "اسمنت الاتحاد" ومديرها العام التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن نيته لإنشاء مصنع جديد للاسمنت في الجزائر بالاستثمار المباشر، و أوضح أن المصنع المنشود ستحدد له قدرة إنتاج مابين 2.5الى 3 ملايين طن.[1]
- بالنسبة للقطاع الثقافي والشركة في المجال العلمي أعيد في الآونة الأخيرة فتح المراكز الثقافية العلمية التي تم غلقها خلال العشرية الأخيرة، كما أبرمت عقود شراكة مع مخابر بحث وجامعات عالمية حيث يتواجد الآلاف من الطلبة في الخارج لإتمام دراساتهم، وقد أوضح في 18 افريل 2005 السفير الفرنسي خلال الاجتماع للمجلس الأعلى للجامعات والبحث العلمي الجزائري والفرنسي بجامعة العلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، إن المؤسسات العلمية الجامعية في فرنسا مستعد لدعم الخبرات في الجزائر للحد من هجرة الأدمغة للخارج
- بالنسبة للقطاع السياحي أوضح الوزير قارة الذي نشط في 25 ديسمبر 2005 خلال ندوة صحفية بالمركز الدولي للصحافة بالجزائر حول مهرجان السياحة الصحراوي أن التركيز في منح المشاريع سيكون للمستثمرين الأجانب وكان المجلس الوطني للاستثمار قد صادق على مشروع سياحي لشركة سعودية يتضمن بناء مركب سعته 27 ألف سرير بكل من زرالدة و زموري ببومرداس بحجم استثمار قدره 500مليون دولار، وبناء فندق سيدي فرج بـ:100 مليون دولار أما بالنسبة لمهرجان الأهقار المقام في السنة السابقة تسعى الحكومة لتجعله دوليا وتقليدا سنويا قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجنوب كما وقعت المجموعة الجزائرية الإماراتية للاستثمار السياحي والعقار على بروتوكول ينص على انجاز عدة مشاريع عقارية سياحية بالجزائر بينها أبراج إدارية ومراكز تسويق وفنادق فاخرة لمخصصات تربو عن 30 مليار دولار.[2]

(1) www alriyadh . com consulté le 11/07/2013

(2) جريدة الشروق، العدد 29/ 10/ 2006 .

- أما في مجال الصيد البحري شهد التعاون الجزائري الاسباني في مجال الصيد البحر ي والموارد الصيدلية درجة جد متقدمة، وبهذا الصدد عاينت لجنة مختلطة مشكلة من إطارات إسبان وإطارات من الوزارة المعنية قصد انجاز مخابر للمراقبة الصحية للمنتوج الصيدلي وقد تم انجاز مخبر على مستوى الجزائر العاصمة ومخبرين على مستوى وهران و عنابة

كما سيساهم مشروع "**كاب جانت**" من طرف مستثمر اسباني في إغراق السوق الوطنية بهذه المادة الحيوية ودخول السوق الدولية، لأن المشروع سيوفر ألف طن سنويا ويرتفع إلى 10 آلاف طن بعد التحكم في الإنتاج وقد سجل المشروع لدى وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية عام1992 حيث قامت مؤسسة "سيفيا" الفرنسية بدراسة في هذا الموضوع تقوم على دراسة مرتجعات المياه المالحة البحرية المستغلة من قبل محطة توليد الكهرباء " بكاب جانت" كمرحلة أولى وأعيد تفعيلها عام 1999 من قبل ذات الشركة .

- يمثل دخول شركة كوفاس العملاقة للتأمينات إلى السوق الجزائرية بعدما فتحت فرعها هناك نقطة تحول نوعية لما تمثله الخطوة من تقديم خدمات ضمان القروض المصرفية، وتسهيل العلاقات بين مؤسسات فرنسية وجزائرية خاصة في القطاعات الحساسة كالسيارات والتجهيزات الالكتروميكانيكية و الصيدلانية علما أن مؤسسة كوفاس هي التي تقدم كل سنة تنقيط عن الوضعية في الجزائر، ولها تأثير كبير على خيارات المؤسسات الفرنسية فيما يتعلق بالاستثمار خارج فرنسا .

كما رجح تقرير اقتصادي فرنسي أن يحقق الاقتصاد الجزائري مردودا جيدا خلال العام الجاري وقالت الوكالة الفرنسية لتامين القروض على الصادرات أن الجزائر تتوفر على إمكانيات لتغطية مجالات تحرك اقتصادية واسعة .

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية على لسان كوفاس فرانسوا دافيد أن الجزائر بلد آمن ومهم فيما يتعلق بمحيط الأعمال و اعتبر المسؤول ذاته أن تصنيف الجائر في الخانة "4" يعد " رمزا جيدا" على تقدم الجزائر في التقليل من حجم الأخطار الاقتصادية .

خاتمة:

نخلص من خلال هذا البحث لنتائج عدة تنطلق من كون التشريع الجديد الخاص بالاستثمار يهدف إلى توفير مناخ استثماري تمارس في إطاره الاستثمارات الجزائرية والأجنبية دورا أكثر أهمية في خلق إنتاجية جديدة وتوسيع الإنتاجية القائمة، فضلا عن تعديل الهيكل الاقتصادي القومي ليكون أكثر تنوعا وانسجاما مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم إلا أنه بالرغم من المزايا والضمانات التي قررها المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي

المباشر من خلال تلك القوانين التي صدرت منذ1992، فإن المحصلة مازالت متواضعة سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات أم من ناحية مدى إسهامه في برامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة بعض **التوصيات** منها:

- لتعظيم الاستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هذا الإستثمار متوافقا مع أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ومحققا لتلك الأهداف ؛
- ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاحات الاقتصادية، القانونية و الإدارية، لخلق المزيد من التحسن في مناخ الاستثمار؛
- الاهتمام بالبنيات الأساسية و التي لا زالت تحتاج لمجهودات كبيرة، و هي الآن تعتبر أضعف مقومات المناخ الاستثماري؛
- الاستمرار في خطوات الإصلاح السياسي و ذلك بهدف بسط الأمن و الاستقرار السياسي المطلوب للاستثمار؛
- العمل على تشجيع البيئة الاقتصادية التنافسية بما يجعل السوق الجزائري أكثر ثباتا و استقرارا؛
- -توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، و التي تترك آثارا إيجابية على أداء الاقتصاد الجزائري كتقليل حجم البطالة، نقل التكنولوجيا، و الإلمام بها و غيرها من الآثار الإيجابية؛
- دعم وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار بالإطارات المؤهلة و المدربة التي تمكنها من أداء مهامها في تبسيط إجراءات الاستثمار و الترويج لفرص الاستثمار المتاحة، و متابعة أمر تنفيذ تلك المشروعات؛
- مراقبة أداء مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الوزارة المختصة، وذلك لتفادي السلبيات التي قد تنجم عن نشاطات تلك المشروعات؛
- تشكيل لجان متخصصة لتدرس بعض التشريعات المتعلقة بقوانين التملك، و الإيجار و العمل، بالإضافة إلى وضع المزايا و المحفزات حسب القطاعات و حسب المناطق الجغرافية، بحيث أن الاستثمار في قطاع المحروقات ليس كالاستثمار في قطاع الزراعة مثلا، وأن الاستثمار في المناطق الساحلية و الوسطى ليس كالاستثمار في المناطق الصحراوية؛

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1 باللغة العربية

1- بن اشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

2- عبد اللطيف بالفرسة : اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، دار الهدى، 2006

2 باللغة الفرنسية

1- A benachenceuh: planification ct développement en Algérie 1962 -1966

ثانيا : الدوريات و المجلات العلمية

1- زغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق" ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، سبتمبر 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

2- مجلة الاقتصاد و الأعمال، العدد خاص، نوفمبر 1999 .

ثالثا : أطروحات و مذكرات

1- مرداوي كمال : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

رابعا : المؤتمرات و الندوات

1-مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الشركات الوطنية في التنمية العالمية.

خامسا : القوانين و التقارير

1-مضمون المادة 23 من قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 / 07/ 1963

سادسا : المواقع الالكترونية

www.arifonet.org
www alriyadh . com consulté le 11/07/2013